جمهورية الســـــــودان
وزارة الزراعة والغابات
الهيئة القومية للغابات
برنامج خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات

التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي

التقرير النهائي

Strategic Environmental and Social Assessment

Final Report

2021

SUDAN REDD+ PROGRAMME
Strategic Environmental and Social Assessment

Prepared for the Forests National Corporation
of Sudan and the World Bank

[redacted]

RFP No.: SD-REDD-92955-CS-CDS

Consultants / Produced by	Etifor srl
	Hamerkop Climate Impacts ltd
Produced for	REDD+ Program Management Unit
	REDD+ Sudan
	Forest National Corporation
	Ministry of Agriculture and Natural Resources
	Khartoum P.O. Box 658
	Sudan
Copyright	Forest National Corporation
Version	Final version 5th April 2021
Project Team	Olivier Levallois - Project Manager and Technical Advisor
	Sean Patrick White - Team Leader
	Prof. Talaat Dafalla Abdel Magid - Deputy and National Team Leader
	Dr Abdelrahman Eltahir Ahmed Musa - Environment Specialist
	Prof. Tarig Elsheikh Mahmoud Elfaki – Social Development Specialist
	Nazar Alnoor Saad– Geoinformatics Specialist
	Dr Hana Hamadalla Mohamed – Policy and Legal Expert
	Colm O'Driscoll - Forest Policy and REDD+ Expert (deputy Project Manager)
	Dr. Brice Perombelon - E&S and indigenous community specialist
	Dr. Mauro Masiero - International Forest Economist
	Dr. Alex Pra - Forest Investment Expert

جدول المحتويات

Strategic Environmental and Social Assessment 1

Final Report 1

2021 1

الملخص التنفيذي 10

شكر وتقدير 15

الاختصارات والأسماء المختصرة 16

1. مقدمة 17

2. إطار تنفيذ برنامج الرد+ (REDD+) 20

3. منهجية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) 23

1.3 تحديد نطاق التأثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية 23

2.3تحديد البؤر الساخنة لإزالة وتدهور الغابات: جمع البيانات لرسم الخرائط 27

1.2.3جمع البيانات من أجل رسم خرائط أسباب ودوافع إزالة وتدور الغابات وخيارات الاستراتيجية 27

2.2.3التحقق من بيانات أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات 27

3.3 تقييم الخبراء الأولي للتأثيرات البيئية والاجتماعية 28

4.3 التقييم القانوني والسياساتي والمؤسسي 29

5.3 تحديد أصحاب المصلحة 30

6.3 تحليل نتائج دراسة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات 31

7.3 مشاورات أصحاب المصلحة 34

1.7.3 التأكد من أن أصحاب المصلحة لديهم القدرة الكافية للمشاركة الكاملة والفعالة في المشاورات 36

2.7.3 التسلسل الزمني لسير تقدم المشاورات 47

8.3 خطة الاتصالات 60

9.3 تقييم الخبراء بعد الاستشارات للتأثيرات البيئية والاجتماعية 63

10.3 التخفيف من شدة التأثيرات وتجنبها وتخفيضها والتعويض عنها 65

1.10.3 خطة الإدارة البيئية والاجتماعية 65

4. أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات وخيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) 66

1.4 أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات 66

1.1.4 الأسباب المباشرة لإزالة الغابات حسب الحجم والتسلسل الزمني 68

2.1.4 الأسباب المباشرة لتدهور الغابات، مرتبة حسب حجمها 70

3.1.4 اعتماد أصحاب المصلحة في التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي لأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات 71

2.4 خيارات استراتيجية برنامج الرد+ **(REDD+)** 74
1.2.4 الخيار رقم (1): الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات..... 75
2.2.4 الخيار رقم (2): الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي..... 75
3.2.4 الخيار رقم (3): التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي 76
4.2.4 الخيار رقم (4) إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها..... 76
5.2.4 الخيار رقم (5): تعزيز المشاركة في الاستجابات لتغير المناخ 77
5. التقييم الاجتماعي والبيئي لخيارات الاستراتيجية 78
1.5 خط الأساس البيئي والاجتماعي 78
1.1.5 بيئة السودان..... 78
2.1.5 بيئة السودان والاقتصاد الوطني 85
3.1.5 سياسات وقوانين الغابات 90
التحديات الحالية لبيئة السودان 107
3.5التقييم البيئي والاجتماعي لخيارات الاستراتيجية 113
4.5 تقييم الخيار رقم (1) من الاستراتيجية 1: الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات..... 132
1.4.5 خلفية عن خيار الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات 132
2.4.5 تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية للخيار رقم (1) من الاستراتيجية..... 134
3.4.5 تقييم أصحاب المصلحة لتأثيرات ومنافع وخيارات التخفيف للمشاورات المتعلقة بخيار الاستراتيجية رقم (1)..... 137
5.5 تقييم الخيار رقم (2) من الاستراتيجية: الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي 139
1.5.5 خلفية عن خيار الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي..... 139
2.5.5 تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية للخيار رقم (1) من الاستراتيجية..... 140
3.5.5 تقييم أصحاب المصلحة للمخاطر والمناف وخيارات التخفيف للمشاورات المتعلقة بخيار الاستراتيجية رقم (2)..... 144
6.5 تقييم خيار الاستراتيجية رقم (3): التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي..... 148
1.6.5 خلفية عن التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي 148
2.6.5 تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية لخيار الاستراتيجية رقم (3) 148
3.6.5 تقييم أصحاب المصلحة للتأثيرات والمنافع وخيارات التخفيف التي أسفرت عنها مشاورات خيار الاستراتيجية رقم (3)..... 150
7.5 تقييم الخيار الاستراتيجية رقم (4): إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها..... 152
1.7.5 معلومات أساسية (خلفية) عن إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها 152
2.7.5 تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية لخيار الاستراتيجية رقم (4)..... 152
3.7.5
تقييم أصحاب المصلحة للتأثيرات والمنافع وخيارات التخفيف التي أسفرت عنها مشاورات خيار الاستراتيجية رقم (4)

155

8.5 تقييم خيار الاستراتيجية رقم (5): تعزيز المشاركة في الاستجابة لتغير المناخ 158
1.8.5 خلفية عن تعزيز المشاركة في الاستجابة لتغير المناخ 158
2.8.5 تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية ومنافع خيار الاستراتيجية رقم (5) 159
9.5 تقييم قدرات أنظمة الحوكمة البيئية في السودان 160
1.9.5 الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية بجمهورية السودان لسنة 2019 160
2.9.5 سياسات وتشريعات الغابات 162
3.9.5 السياسات والتشريعات التي تحمي الموائل الطبيعية 163
4.9.5 الإطار التنظيمي لحماية البيئة 164
5.9.5 الإطار التنظيمي لحيازة الأراضي 164
6.9.5 الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية التي صدق عليها السودان 167
7.9.5 الثغرات السياساتية والتوصيات 169
10.5 التعليقات التي أدلى بها أصحاب المصلحة بشأن خيارات الاستراتيجية 176
1.10.5 خيار الاستراتيجية رقم (1): المناظر الطبيعية المتكاملة للغابات 177
2.10.5 خيار الاستراتيجية رقم (2): الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي 178
3.10.5 خيار الاستراتيجية رقم (3): التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي 179
4.10.5 خيار الاستراتيجية رقم (4): إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها 179
5.10.5 خيار الاستراتيجية رقم (5): تعزيز المشاركة في الاستجابة لتغير المناخ 179
11.5 توصيات بشأن خيارات الاستراتيجية 180
6. خلاصة الاستنتاجات والتوصيات 181
1.6 خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) 181
2.6 إجراءات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) 182
3.6 توصيات سياسة البنك الدولي القائمة على المعايير البيئية والاجتماعية 182
المراجع 185
المرافق 188
المرفق رقم (1): تقييم ما قبل التشاور للتأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لخيارات الاستراتيجية (ديسمبر 2020) 188
المرفق رقم (2): خطة التشاور والمشاركة 200
المرفق رقم (3): مواد إعلامية بشأن التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) 213
المرفق رقم (4): الشروط المرجعية (الاختصاصات): دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) 214
المرحلة الثانية من عملية الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+) 223

قائمة الأشكال

الشكل رقم 1: مراحل التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) والمدخلات والمخرجات المتوقعة...20
الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي الحالي لآلية رد المظالم وجبر الضرر 101
الشكل رقم 3: توزيع المجموعات العرقية 106
الشكل رقم 4: تقييم التأثيرات البيئية من قبل أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم خلال المرحلة الثانية من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) 116
الشكل رقم 5: تقييم التأثيرات الاجتماعية من قبل أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم خلال المرحلة الثانية من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II).....118

قائمة الجداول

الجدول رقم 1: المخاطر الرئيسية المحددة لكل خيار من خيارات الاستراتيجية وتدابير التخفيف المقترحة لها 11
الجدول رقم 2: قائمة بالتحسينات المقترح إدخالها على كل خيار من خيارات الاستراتيجية 12
الجدول رقم 3: المؤشرات المستخدمة لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية 28
الجدول رقم 4: ترتيب فئات أصحاب المصلحة وفقاً لمستوى إلمامهم بتقنية المعلومات والاتصالات.....37
الجدول رقم 5: قائمة المقابلات التلفزيونية والإذاعية التي أجريت.....40
الجدول رقم 6: خيارات الاستراتيجية المتشابهة والمتداخلة مجتمعة.....42
الجدول رقم 7: الاستبيانات الثمانية المصممة لفئات محددة من أصحاب المصلحة 44
الجدول رقم 8: خيارات الاستراتيجية المحذوفة من الاستبيانات الإلكترونية 45
الجدول رقم 9: المواقع التي استشير فيها أصحاب المصلحة 46
الجدول رقم 10: فئات أصحاب المصلحة الذين أستشيروا أثناء المرحلة الأولى من عملية التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA II) 58
الجدول رقم 11: معايير شدة التأثير 63
الجدول رقم 12: معايير احتمال حدوث التأثير.....64
الجدول رقم 13: مصفوفة مخاطر التأثير.....64
الجدول رقم 14: الأجوبة حسب فئة أصحاب المصلحة 66
الجدول رقم 15: معايير تقييم التأثير البيئي والاجتماعي.....67
الجدول رقم 16: عدد الاجتماعات التي أُدرجت فيها أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات حسب الولاية خلال المرحلة الأولى من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA I).....71
الجدول رقم 17: أجوبة استبيانات أصحاب المصلحة أثناء الدراسة المتعلقة بأسباب التصحر والتنمية المستدامة خلال المرحلة الأولى من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA I).....72
الجدول رقم 18: التحقق من أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات خلال المرحلة الأولى من التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA I) 73
الجدول رقم 19: بيانات خط الأساس الرئيسية 78

الجدول رقم 20: فئات الغطاء الأرضي في السودان 80
الجدول رقم 21: توزيع الغطاء النباتي الشجري حسب الولاية 80
الجدول رقم 22: التغطية من حيث النسبة المئوية للمناطق الإيكولوجية 81
الجدول رقم 23: مصدر إمداد الأعلاف 83
الجدول رقم 24: نظام ملكية وإدارة الغابات المستزرعة 87
الجدول رقم 25: سياسات السودان الرئيسية بشأن البيئة والموارد الطبيعية 91
الجدول رقم 26: السلطات الاتحادية والولائية على الموارد الطبيعية 93
الجدول رقم 27: الإطار القانوني لإدارة الموارد الطبيعية حسب الولاية 93
الجدول رقم 28: الجهات الحكومية المعنية بإدارة الغابات 95
الجدول رقم 29: قوانين ولوائح منع نشوب النزاعات المتعلقة بالبيئة وإدارتها 102
الجدول رقم 30: آليات حل النزاعات 104
الجدول رقم 31: مؤشرات تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية 113
الجدول رقم 32: معايير تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية 115
الجدول رقم 33: آراء أصحاب المصلحة بشأن الخيارات الاستراتيجية المقترحة في مسودة الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) 118
الجدول رقم 34: توصيات بشأن الاستراتيجيات الإضافية المقدمة من أصحاب المصلحة خلال المرحلة الثانية من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) 119
الجدول رقم 35: المجتمعات المهمشة والضعيفة التي تم تحديدها والتشاور معها 122
الجدول رقم 36: الشواغل البيئية والاجتماعية التي أثارتها المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وتدابير التخفيف المقترحة 124
الجدول رقم 37: الشركات الزراعية الآلية التي استشيرت 125
الجدول رقم 38: الشواغل البيئية والاجتماعية التي أثارتها الزراعة الآلية الواسعة النطاق وتدابير التخفيف المقترحة 126
الجدول رقم 39: المشاركون في سلسلة القيمة المضافة للصمغ العربي الذين استشيروا 126
الجدول رقم 40: الشواغل البيئية والاجتماعية التي أعرب عنها المشاركون في سلسلة القيمة المضافة للصمغ العربي وتدابير التخفيف المقترحة 129
الجدول رقم 41: تجار الطاقة من القطاع الخاص 130
الجدول رقم 42: خلاصة خيارات الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات 132
الجدول رقم 43: الخيار رقم (1) التأثيرات البيئية والاجتماعية وتقييم المنافع وتدابير التخفيف 134
الجدول رقم 44: تقييم أصحاب المصلحة لتدابير الاستراتيجية 137
الجدول رقم 45: خلاصة خيارات الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي 139
الجدول رقم 46: تقييم أصحاب المصلحة للتدابير الاستراتيجية 144
الجدول رقم 47: خلاصة خيار التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي 148
الجدول رقم 48: الخيار رقم (3): تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف 149

الجدول رقم 49: تقييم تدابير الاستراتيجية من قبل أصحاب المصلحة 150
الجدول رقم 50: خلاصة خيارات الإمداد بالطاقة المستدامة واستخدامها 152
الجدول رقم 51: تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية لخيار الاستراتيجية رقم (4) وتدابير التخفيف 152
الجدول رقم 52: تقييم تدابير الاستراتيجية من قبل أصحاب المصلحة 155
الجدول رقم 53: تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية لخيار الاستراتيجية رقم (5) وتدابير التخفيف 159
الجدول رقم 54: خلاصة تقييم ثغرات الحوكمة في السودان 169

قائمة الخرائط

الخارطة رقم 1: مسار مشاورات المرحلتين الأولى والثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي..... 25
الخارطة رقم 2: مواقع الاستشارات في ولاية الجزيرة 49
الخارطة رقم3 : المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية كسلا 51
الخارطة رقم4 : المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية البحر الأحمر..... 52
الخارطة رقم5 : المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية نهر النيل..... 53
الخارطة رقم6 : المواقع التي اختيرت للاستشارة في الولاية الشمالية 54
الخارطة رقم 7: المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية الخرطوم..... 55
الخارطة رقم 8: المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية غرب دارفور 56
الخارطة رقم9 : الغطاء الغابي في السودان..... 79
الخارطة رقم 10: المخاطر البيئة..... 177
الخارطة رقم 11: مواقع المشاورات التي أجريت خلال المرحلة الثانية..... 204

الملخص التنفيذي

تضطلع جمهورية السودان بإجراء التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) كجزء من عملية الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+) حيث يستصحب التقييم الشواغل البيئية والاجتماعية حتى يتسن دمجها وصياغتها وتنفيذها في وقت لاحق ضمن الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+). إنها عملية تُعنى بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة والمنافع المرجوة من خيارات الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) وصياغة البدائل وتطوير استراتيجيات التخفيف. يهدف التقييم (SESA) إلى ضمان عدم تسبب البرنامج والأنشطة المنفذة في إطار برنامج الرد+ (REDD+) لأية تأثيرات اجتماعية وبيئية سلبية، وحيثما أمكن، تحقيق منافع اجتماعية وبيئية.

يهدف هذا التقرير إلى تقديم نتائج دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) التي أجريت في الفترة من أكتوبر 2017 ولغاية أغسطس 2018 ومن فبراير إلى ديسمبر 2020. يتمثل جوهر هذه الدراسة في تحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لخيارات الاستراتيجية القومية المقترحة لبرنامج الرد+ (REDD+)، والتي تم وضعها بالتوازي مع هذه الدراسة شملت مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة في المواقع التي يحتمل أن تتأثر بتنفيذ البدائل المختلفة للاستراتيجية، وتحليل مدى ملاءمة الإطار التنظيمي الحالي لتنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) واقتراح إطار لإدارة التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة وكيفية التعامل معها بما يتماشى مع معايير البنك الدولي.

الأسلوب المنهجي لهذه الدراسة قد تم التطرق له بالتفصيل في الفصل الثالث من هذا التقرير ويتألف في الغالب من تحديد وتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لخيارات الاستراتيجية ومشاورات أصحاب المصلحة. وقد حدث ذلك في البداية في مواقع البؤر الساخنة الثلاث لإزالة وتدهور الغابات التي حددتها خيارات الاستراتيجية: النظام الإيكولوجي النيلي (ولايتي النيل الأزرق وسنار)، وحزام الصمغ العربي (ولايات، القضارف وسنار والنيل الأزرق والنيل الأبيض وجنوب كردفان وشمال كردفان) وغابات مستجمعات المياه في جبل مرة (ولايات شرق دارفور ووسط دارفور وجنوب دارفور). في المرحلة الثانية، تم إلحاق جميع الولايات المتبقية (الشمالية والبحر الأحمر وغرب دارفور والجزيرة وكسلا ونهر النيل والخرطوم). في موازاة ذلك، أجرى مستشارو دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) مراجعة مستفيضة للإطار التنظيمي التمكيني لمعرفة فيما إذا كانت السياسات والقوانين واللوائح والترتيبات المؤسسية الحالية للسودان ستمكّن أنشطة وضمانات برنامج الرد+ (REDD+) من التوافق مع المعايير البيئية والاجتماعية المعترف بها دولياً. وبناءً على ذلك، أصدر الاستشاريون توصيات بشأن مدى ملاءمة خيارات الاستراتيجية المقترحة.

طُلِب إلى الخبراء الاستشاريين القائمين بإجراء دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) النظر في اعتماد أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات التي خلصت إليها دراسة سابقة وعلى إثر ذلك، فقد أفضت مشاورات الفريق الاستشاري لدراسة ال (SESA) إلى إعطاء الأولوية لهذه الأسباب والدوافع. وكان رأي أصحاب المصلحة أن أهم أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات هي قطع الأشجار لجمع الحطب وإنتاج الفحم ومن ثم تليها في الأهمية إزالة الأشجار لأغراض الزراعة المعيشية والرعي الجائر. وقد تبيَّن أن الدوافع الأخرى ذات أهمية طفيفة نسبياً. تتفق هذه النتائج مع نتائج الفريق الاستشاري لدراسة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات التي أجريت في عام 2017.

تم فحص وتحليل خيارات الاستراتيجية الخمسة وفقاً للمخاطر والمنافع البيئية والاجتماعية لكل سمة. ويرد تحليل المنافع الاجتماعية/البيئية والتأثيرات المفصلة في الفقرات من 5.5إلى 10.5 من هذا التقرير. ويرد في الجدول رقم (1) أدناه موجز للمخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف المقترحة ذات الصلة.

الجدول رقم *1*: المخاطر الرئيسية المحددة لكل خيار من خيارات الاستراتيجية وتدابير التخفيف المقترحة لها

خيارات الاستراتيجية المقترحة	المخاطر الرئيسية المحددة	تدابير التخفيف
خيار الاستراتيجية رقم (1): الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات	• التأثيرات على سبل كسب عيش المجتمعات المحلية في ظل اضطرابات النظام الإيكولوجي. • النزاعات المتعلقة بحيازة الأراضي. • عدم قدرة المجتمع المحلي على تنفيذ/سن التدابير المقترحة. • السياسات / الخطط غير المتوائمة مع السياق المحلي. • التغيرات في استخدام الأراضي وما ينتج عنها من نزاعات على الموارد • المخاطر الاجتماعية المترتبة على التوزيع غير العادل للفوائد والنزاعات الناجمة عن ذلك. • التأثيرات السلبية على التنمية الاقتصادية وإنتاج الغذاء. • التعدي على حقوق الملكية الخاصة.	• بناء القدرات لنشر المعارف المتعلقة بالتكنولوجيا. • ترشيد استخدام المدخلات الزراعية. • تبسيط عملية تسجيل الغابات الشعبية وتوفير معلومات عن الأسواق. • اتباع نُهج شفافة وتشاركية لتنقيح السياسات والقوانين واللوائح. • التخطيط متعدد القطاعات لحل المفضالات بين أوجه استخدام الأراضي المتنافسة.
خيار الاستراتيجية رقم (2): الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي	• تدهور التربة وتلوث التربة والمياه. • الاعتماد على المدخلات المالية والتقنية الخارجية من شأنه أن يفاقم قابلية التأثر. • اضطرابات النظم الإيكولوجية. • الحد من تنوع المحاصيل والأمن الغذائي. • النزاعات المتعلقة بحقوق حيازة الأراضي. • الافتقار إلى القدرات. • عدم المساواة في الحصول على تكنولوجيا الزراعة الذكية مناخياً. • التأثيرات الصحية المتعلقة بإساءة استخدام المواد الكيميائية / مخاطر التلوث من الاستخدام غير السليم للمواد الكيميائية. • إقصاء النساء / الفئات الضعيفة الأخرى من القدرة على ممارسة أي حقوق في الأرض. • تكثيف الرعي. • اشتداد النزاعات بين المزارعين والرعاة حول ممارسات وحقوق الحصول على المياه والأراضي. • زيادة استخدام مخلفات المحاصيل. • سوء ترسيم مسارات الرعي (المراحيل). • زيادة إخفاقات الحوكمة المرتبطة بالتغييرات في سبل كسب العيش التقليدية (فقدان الدخل، وفقدان الوصول إلى الموارد الرئيسية المفتوحة سابقًا). • التغيرات في استخدام الأراضي والنزاعات الناتجة على الموارد. • المخاطر الاجتماعية المتمثلة في التوزيع غير العادل للمنافع وما ينجم عنها من نزاعات. • المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالقيود المحتملة على حركة الرعاة. • التأثيرات السلبية على التنمية الاقتصادية وإنتاج الغذاء. • التعدي على حقوق الملكية الخاصة.	• استخدام المدخلات الزراعية الصديقة للبيئة. • اعتماد تقنيات الزراعة المستدامة. • بناء القدرات. • استخدام معايير البنك الدولي لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي. • وضع برامج التمويل الأصغر. • تأمين مشاركة المرأة. • تنفيذ آليات حل النزاعات و/ أو تعزيز الآليات التي تعمل بالفعل بما في ذلك عبر القنوات العرفية / التقليدية أو القروية/ الحكومية. • تقديم المساعدة الفنية. • الارتقاء بسلاسل القيمة. • ضمان استخدام المزارعين للمواد الواقية عند استخدام المواد الكيميائية. • تأمين مشاركة المرأة من خلال المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء. • التوعية والإرشاد وتوفير المعايير وتنفيذ اللوائح. • التخطيط متعدد القطاعات لحل المفاضلات بين أوجه استخدامات الأراضي المتنافسة.
خيار الاستراتيجية رقم (3): التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي	• قد تُستبعد المرأة لأن حقوق الأرض عادة ما تكون في حيازة الرجل. • التأثيرات على سبل كسب العيش التقليدية من خلال التغييرات ومخاطر الحوكمة والنزاعات المحتملة المتعلقة بحيازة الأراضي واستخدامها (المزارعون مقابل الرعاة مقابل عمال التعدين الأهلي وكذلك التغييرات في المياه وترسيم المراحيل/المسارات. • احتمال أن يستفيد أصحاب المصلحة الأغنياء أكثر وأن يخسر أصحاب المصلحة الفقراء خاصة في المناطق المتضررة من النزاع. • إزالة الأشجار لأغراض التعدين.	• تحسين مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تصميم السياسات وإدارتها وفي عمليات التخطيط التشاركي الشفافة • تطوير معايير الصحة والسلامة. • وضع لوائح تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) وضمان التنفيذ • التخطيط متعدد القطاعات لحل المفاضلات بين أوجه استخدام الأراضي المتنافسة.

خيـارات الاسـتراتيجية المقترحـــــــــة	المخاطر الرئيسية المحددة	تدابير التخفيف
	• التأثيرات المعيشية والصحية على عمال التعدين الأهلي. • عدم إنفاذ القواعد الجديدة. • التغيرات في استخدام الأراضي وما ينجم عنها من نزاع على الموارد. • قد تخسر الفئات الضعيفة. • المخاطر الاجتماعية المتمثلة في التوزيع غير العادل للمنافع وما ينجم عن ذلك من نزاعات	
خيار الاستراتيجية رقم (4): إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها	• الإفقار المتراكم بسبب ارتفاع التكاليف الأولية لأفراد المجتمع المعزولين والفقراء للوصول إلى منشآت الطاقة المتجددة بالإضافة إلى مواقد الطهي التي تعمل بالغاز والفحم المحسّن. • فقدان الدخل المرتبط بزوال أنشطة قطع الأخشاب التقليدية. • الاعتماد على التمويل الخارجي. • المخاطر الاجتماعية للتوزيع غير العادل للمنافع وما ينجم عن ذلك من نزاعات. • بروز مخاطر بيئية جديدة مرتبطة باستخدام الطاقة البديلة. • عدم المساواة في الحصول على الطاقة ومعدات الطهي. • تصاعد مخاطر النزاع على الكتلة الحيوية بين منتجي الأعلاف ومنتجي الطاقة. • استخدام الأنواع غير الملائمة. • انتهاك الحقوق المتعلقة بالأراضي في تنمية مزارع حطب الوقود واستخدام / تنفيذ سياسات غير ملائمة. • استخدام / تنفيذ سياسات غير ملائمة. • التأثيرات على سبل كسب عيش الأسر الفقيرة التي تعتمد على حطب الوقود المتاح مجانًا. • فقدان سبل كسب العيش لتجار حطب الوقود.	• تنفيذ تحليل التكاليف والمنافع لتصميم السياسات وتنفيذها. • إيجاد حوافز للأفراد والقطاع الخاص. • تعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة. • اتباع المعايير الوطنية والمبادئ التوجيهية البيئية والاجتماعية • القيام بحملات توعوية • غرس الأشجار ومشاجر حطب الوقود لتلبية متطلبات حطب الوقود. • المواقد الموفرة للطاقة. • دعم تكلفة الانتقال إلى غاز الطهي.
خيار الاستراتيجية رقم (5): تعزيز المشاركة في الاستجابات لتغير المناخ	• السياسات غير الملائمة. • عدم الامتثال للسياسات. • حاجز البنية التحتية وارتفاع التكلفة الأولية ومقاومة التغيير الثقافي. • الإنفاذ غير الحصيف للسياسات. • التأثيرات على سبل كسب العيش التقليدية من خلال التغييرات. • زيادة مخاطر الحوكمة.	• استخدام النهج التشاركية التي من شأنها ضمان إشراك جميع أصحاب المصلحة. • شفافية عمليات التخطيط القائم على المشاركة.

عند إجراء هذا التقييم، حدد الفريق الاستشاري للتقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) مدى ملاءمة كل خيار في مختلف المناطق التي تم استشارة أصحاب المصلحة فيها وإدراج ما أبدوه من مرئيات في تصميم الاستراتيجية والتنفيذ المستقبلي (أنظر الجدول رقم (2) أدناه).

الجدول رقم 2: قائمة بالتحسينات المقترح إدخالها على كل خيار من خيارات الاستراتيجية

خيـــارات الاســـتراتيجية المقترحـــــــــــة	التحسينات المقترح إدخالها على خيارات الاستراتيجية
خيار الاستراتيجية رقم (1): الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات	تنفيذ مبادرات إعادة التشجير من خلال: • (1) تطبيق لوائح وضوابط غرس الأشجار على 10% من الأراضي الزراعية المطرية و5% من الأراضي المروية. • (2) جعل الامتثال لمتطلبات غرس الأشجار شرطًا لتجديد عقود إيجار الأراضي الزراعية. • (3) تشجيع وتيسير مبادرات إنشاء الغابات الشعبية. • (4) زرع المزيد من الأحزمة الشجرية الواقية. • (5) ضمان مشاركة النازحين واللاجئين في خطط غرس الأشجار. • (6) تحسين إدارة وتنظيم تجارة الصمغ العربي. • (7) تعزيز/ توضيح تشريعات استخدام الأراضي وحقوق الحصول عليها ونظم حيازة الأراضي لمنع نشوب النزاعات. • (8) تعزيز مبادرات التعليم والتدريب وبناء القدرات على الصعيدين المحلي والقومي لتسهيل تنفيذ اللوائح والقوانين.
خيار الاستراتيجية رقم (2): الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي	• (1) تعزيز قواعد حيازة الأراضي وتقديم الدعم المؤسسي لإنفاذ هذه القواعد. • (2) الحد من ممارسة تخصيص مساحات شاسعة جداً من الأراضي للأفراد تحقيقاً للعدالة والكفاءة الاجتماعية والاقتصادية في استخدام الأراضي. • (3) تطبيق لوائح وضوابط غرس الأشجار على 10% من الأراضي الزراعية المطرية و5% من الأراضي المروية • (4) تشجيع التشجير الزراعي (الزراعة الغابية) / نظام التونجيا • (5) تشجيع المبادرات الرامية إلى استخدام/تحسين البذور المحلية.
خيار الاستراتيجية رقم (3): التخطـــيط المتكامـــل لاستخدام الأراضي	• (1) غرس الأشجار للتعويض عن أي إزالة للغابات ناتج عن أنشطة التعدين. • (2) تأمين المشاركة النسائية من خلال المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء. • (3) بناء القدرات ونقلها لتمكين المجتمعات من الاستفادة الكاملة من اللوائح والسياسات الجديدة. • (4) فحص التأثيرات الاجتماعية وإشراك جميع أصحاب المصلحة في صنع القرار. • (5) تعزيز/إنشاء آليات حل النزاعات. • (6) إشراك أصحاب المصلحة في مراحل التخطيط والتنفيذ خاصة المزارعين والمُعدِنين والرعاة. • (7) توفير سبل كسب العيش للفقراء والمهمشين. • (8) وضع معايير قومية تشمل معايير الصحة والسلامة. • (9) تنفيذ التخطيط القطاعي المتكامل. • (10) بناء القدرات في مجال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.
خيار الاستراتيجية رقم (4): إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها	• (1) تشجيع زيادة الكفاءة في استخدام حطب الوقود والفحم من خلال مواقد الفحم المحلية الموفِرة للوقود والأفران المحسنة لإنتاج الفحم والمراجل المحسنة المستخدمة في الصناعات الصغيرة مثل صناعات الصابون. • (2) تشجيع زراعة حطب الوقود باستخدام الأنواع المناسبة للمناخ والتربة الطينية والرملية في السودان لتحل محل مستويات الحصاد غير المستدامة التي يجري القيام بها في الوقت الحاضر. • (3) إتباع إرشادات المواصفات القومية ولوائح تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. • (4) تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة. • (5) تأمين جانب العرض من خلال الأسواق المفتوحة والشفافة وزيادة نقاط الوصول إليها. • (6) توفير التدريب فيما يتعلق بالاستخدام المناسب لغاز للطهي. • (7) تنفيذ حملات توعية لتشجيع اقتناء مواقد الطهي المحسنة. • (8) بالنسبة للكتلة الحيوية: توفير مواد أولية بديلة للماشية. • (9) تشجيع التمويل الجماعي والتمويل الأصغر للمجتمعات المحلية.
خيار الاستراتيجية رقم (5): تعزيـز المشـاركة فـي الاستجابات لتغير المناخ	• (1) تشجيع مشاركة أصحاب المصلحة. • (2) توفير فرص التدريب/التوعية وتنفيذ حملات التوعية لتطوير بناء القدرات

فيما يتعلق بتقييم البيئة القانونية والسياساتية والتنظيمية لتنفيذ استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+)، استهدف الاستشاريون تحديد السياسات والقوانين واللوائح القومية وكذلك المؤسسات ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي لعام 2017 بشأن تنفيذ برنامج الرد+ (REDD+) وتحديد التداخلات أو أوجه التعارض أو الثغرات أو التناقضات بين سياسات وقوانين السودان وسياسات المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي؛ وتحديد أيٍ من هذه السياسات من المحتمل أن يتم تفعيلها في إطار برنامج الرد+ (REDD+). جرى النظر في السياسات والقوانين السابقة والقائمة ذات الصلة ببرنامج الرد+ (REDD+) وتحليلها في ضوء عشر معايير بيئية واجتماعية. وعلى إثر ذلك، فقد تم التعرف على صكوك قانونية لتقييم وإدارة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية (ESS1) الموجودة في السودان، ولكن هذه العمليات ليست موحدة والتنفيذ غير متسق وضعيف. ينص التشريع السوداني الحالي على حماية جيدة لحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية (ESS 6) وينص على جميع المتطلبات ذات الصلة، ولكن نقاط الضعف تكمن في التنفيذ، وذلك مرده جزئياً إلى قضايا الولاية القضائية (الاختصاص القضائي) المتعلقة بالسيطرة اللامركزية على الولايات. ووُجِد أيضاً أن القوانين الحالية توفر الإطار اللازم لإدارة الآفات (المتعلقة بالمعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3) وكفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته) غير أنه يلزم وضع لوائح بموجب قانون حماية البيئة الحالي لوضع أحكام القانون موضع التنفيذ. ومع ذلك، فإن بعض متطلبات سياسة البنك الدولي هذه غير مشمولة في التشريع. وتنص القوانين الحالية على بعض من متطلبات سياسة البنك الدولي للضمانات المتصلة بالغابات وليست كلها (المعيار البيئي والاجتماعي 1، 3، 4 و6). يغطي دستور السودان الحالي قانون حماية الصيد والحظائر الاتحادية لسنة 1986 والقانون المعدل المقترح لسنة 2015 متطلبات الحفاظ على الموائل وحمايتها (المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS6)، حفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية). بيد أن مسألة الأنواع الغازية غير مشمولة على نحوٍ كافٍ. كما أن نقاط الضعف تكمن في التنفيذ ويرجع ذلك جزئيًا إلى قضايا الولاية القضائية المتعلقة بالسيطرة اللامركزية على الولايات، حيث لا تسهل الإدارة الفعالة للحياة البرية العابرة للحدود بين الولايات وبين السودان والدول المجاورة. وتنص الترتيبات الإدارية المنقحة في مشروع قانون سنة 2015 على تعزيز الرقابة على المستوى الاتحادي وتهدف إلى تحسين الإدارة. وقد بلغ القانون المعدل حالياً مراحله النهائية من المصادقة عليه. فيما يتعلق بالشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة تاريخيًا في جنوب الصحراء الكبرى (ESS 7)، تنص الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية في السودان لسنة 2019 على الاعتراف بالحقوق المتساوية وحماية جميع السودانيين بما في ذلك الشعوب الأصلية واحترام القوانين والممارسات العرفية والتراث المحلي ومع ذلك، لا يتم إنفاذها بشكل جيد. يتم تغطية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي (ESS 2) (ظروف العمل والعمل) في سياسات السودان وقوانينه ولوائحه ولكن المؤسسات والتنفيذ تتسم بالضعف. كما أن مستويات الوعي والتفتيش والامتثال متدنية، خاصة في القطاع غير الرسمي. وعلاوة على ذلك، تبيَّن أن متطلبات المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي بشأن حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي (ESS5) غير مشمولة في التشريعات الحالية. بالرغم من إدراج متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي بشأن التراث الثقافي (ESS 8) في التشريع الحالي ولكنها لم يتم تنفيذها في الممارسة العملية حيث لم يتم وضع اللوائح والمبادئ التوجيهية والمعايير وذلك مرده لضعف مستوى الموظفين والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ التشريعات. أخيراً، لا تلبي التشريعات الحالية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) (إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات) علماً بأن قانون الغابات المعدل لسنة 2015 ومسودة قانون جمعية حماية البيئة المنقح يتضمنان هذا النوع من المتطلبات. فيما يتعلق بالمعيار البيئي والاجتماعي (ESS9) (الوسطاء الماليون)، يخضعون لنفس المعايير البيئية والاجتماعية مثل وكالات التمويل والتنمية.

يمكن سد الثغرات الحالية في سياسات جمهورية السودان وتشريعاتها فيما يلي السياسات البيئية والاجتماعية المعيارية للبنك الدولي على المدى القصير من خلال تضمين أحكام هذه المعايير في عملية الفرز والتمحيص البيئي والاجتماعي في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وصكوك إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية التكميلية الأخرى. من شأن ذلك تمكين أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) من الامتثال لمتطلبات المعايير البيئية والاجتماعية.

شكر وتقدير

ما كان من الممكن إنجاز هذا التقرير لولا التشجيع والدعم غير المحدود من قبل الهيئة القومية للغابات ووحدة إدارة مشروع برنامج الرد+ (+REDD) ونخص بالذكر دكتورة سيدة علي خليل ود. برعي الحسين والأساتذة: هشام الكردي وعاطف محمد علي وسهل مصطفى وإلهام جميل.

تود مجموعة (Etifor and HAMERKOP) المكلفة بإعداد هذه الدراسة أن تعرب عن عميق امتنانها للخبراء الرئيسيين لتفانيهم في عملهم وهم:

الخبراء الرئيسيون:

أوليفر ليفالويس (Olivier Levallois): مدير المشروع والمستشار الفني، شون وايت (Sean P. White) قائد فريق الدراسة، الأستاذ الدكتور طلعت عبد المجيد: نائب قائد فريق الدراسة واختصاصي حوكمة الغابات، طارق الفكي الخبير القانوني في قوانين وسياسات الغابات، عبد الرحمن إبراهيم موسى: أخصائي علوم بيئية، نزار عبد العزيز محمد: أخصائي المعلوماتية الجغرافية، هناء حمدنا الله -خبيرة في مجال القانون والسياسات.

الخبراء غير الرئيسيين:

كولم أودريسكول (Colm O'Driscoll) -خبير سياسات الغابات و + REDD ونائب مدير المشروع، دكتور برايس بيرومبيلون (Dr Brice Perombelon)، أخصائي الهندسة البيئية والاجتماعية ومجتمع السكان الأصليين، دكتور ماورو ماسيرو (Dr. Mauro Masiero)، خبير دولي في مجال اقتصاد الغابات دكتور أليكس برا (Dr. Alex Pra)، خبير الاستثمار في الغابات.

كما تود مجموعة (Etifor and HAMERKOP) أن تعرب عن وافر الشكر لجميع الذين تفانوا في دعمهم السخي لفريق خبراء دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) في العاصمة القومية والولايات على النحو التالي.

الأستاذ الدكتور عمر فرح: رئيس مجموعة العمل الفنية دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وأعضائها (الأستاذ الدكتور مبارك عبد الرحمن ودكتور، رحاب أحمد حسن، دكتور عبد الرحمن الأمين، دكتور رحاب ختم. معتصم الأمين، دكتور يعقوب عبد الله، محمد عثمان حسين، دكتور إيمان الرشيد، دكتور عبد الله ميرغني، مهندس زراعي إبراهيم بليلة، ناديا أحمد الأمين، دنيا حسن، إلهام عبد الله، إسماعيل الكافي) وكذلك دكتور آسيا عدلان محمد اختصاصي ضمانات في وحدة إدارة المشروع وكذلك الشكر موصول لوحدة إدارة إلى وحدة إدارة برنامج الرد + (+REDD) لما بذلوه من جهود مضنية تمثلت في الدعم الفني القيّم طوال مدة هذه الدراسة.

نثمن عالياً الدعم المتواصل للمدير العام للهيئة القومية للغابات المرحوم الدكتور محمد علي الهادي والمهندس عثمان عبد الله المدير العام المكلف حالياً ومدير مكتب المدير العام للهيئة القومية للغابات ولكبار موظفي الهيئة في العاصمة القومية والولايات ونخص بالشكر كل من: عبد الحي محمد شريف -المدير السابق لإدارة التخطيط وصنع السياسات بالهيئة القومية للغابات، وسمية عمر عبدون مدير قسم التشجير، وصلاح يوسف بدوي من الحصر القومي للغابات، والدكتورة سلوى منصور عبد الحميد – منظمة اليونسكو.

الشكر الجزيل لمديري الغابات بالولايات وموظفيهم: ولاية القضارف: (تم استبدال بلا موسى بصلاح الماحي)، ولاية سنار: (موسى السفوري، انتقل إلى الهيئة القومية للغابات الخرطوم وقد حل محله عصام عبد الكريم) علي الشيخ إدريس، الرحيمة، سيد أحمد عبد العزيز (تم نقله إلى الولاية الشمالية كمدير لغابات الولاية والرحيمة محمود إسماعيل)، ولاية النيل الأزرق: (أحمد إبراهيم ، تقاعد وحل محله حيدر أحمد يوسف)، ولاية النيل الأبيض (معتصم إسماعيل الأمين)، ولاية شمال كردفان: (محمدين)، ولاية جنوب كردفان: (حاتم مختار)، ولاية غرب كردفان: (محمد الجاك)، ولاية شمال دارفور: (أبو بكر يوسف)، ولاية جنوب دارفور: (عبد الله آدم) ، ولاية شرق دارفور: (استبدل حيدر يوسف بمحمد طلحة)، ولاية وسط دارفور (عبد المطلب)، ولاية الشمالية (عبد العزيز سيد أحمد)، ولاية نهر النيل: (مسعود)، ولاية البحر الأحمر: (د. يوسف عبد الرحمن) ولاية كسلا: (بكري محمود)، ولاية الخرطوم: (أسامة آدم)، ولاية الجزيرة: (إيمان عدوي).

كما نعرب عن تقديرنا لنقاط الاتصال برنامج الرد + (+REDD) في القضارف وسنار والنيل الأزرق والنيل الأبيض وشمال كردفان وجنوب كردفان وغرب كردفان وشمال دارفور وجنوب دارفور وشرق دارفور ووسط دارفور.

أخيراً، نحن ممتنون للدعم وعلاقة العمل المثمرة مع شركة حسن وتاج وGreen soft والبنك الدولي.

الاختصارات والأسماء المختصرة

	English	Arabic
AFOLU	Agriculture, Forestry and Other Land Use	الزراعة والغابات وغيرهما من أوجه استخدام الأراضي
CAD	Computer-Aided Design	التصميم بمساعدة الكمبيوتر
CBOs	Community-Based Organization (s)	المنظمات المجتمعية (الأهلية)
CDM	Clean Development Mechanizm	آلية التنمية النظيفة
C&P	Consultation and Participation	التشاور والمشاركة
CRC	Convention of the Rights of the Child	اتفاقية حقوق الطفل
CSOs	Civil Society Organization (s)	منظمات المجتمع المدني
D&D	Deforestation and Forest Degradation	إزالة وتدهور الغابات
E&S	Environmental and Social	بيئي واجتماعي/ بيئية واجتماعية (مع مراعاة أداة التعريف ال)
EIA	Environmental Impact Assessment	نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)
EPA	Environmental Protection Agency	وكالة حماية البيئة
ESIA	Environmental and Social Impact Assessment	تقييم الأثر البيئي والاجتماعي (تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية)
ESMF	Environmental and Social Management Framework	إطار الإدارة البيئية والاجتماعية
ESMP	Environmental and Social Management Plan	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
FAO	Food and Agricultural Organization	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
FCPF	Forest Carbon Partnership Facility	مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات
FNC	Forests National Corporation	الهيئة القومية للغابات
FPIC	Free, Prior و and Informed Consent	الموافقة الحرة والمسبقة المستنيرة
FRs	Forest Reserves	الغابات المحجوزة
GHGs	Greenhouse Gases	غازات الدفيئة (غازات الاحتباس الحراري)
GIS	Geographic Information System	وزارة الزراعة الأميركية
GNPOC	Greater Nile Petroleum Operating Company	شركة النيل الكبرى لعمليات البترول
ICT	Internet Communication Technology	تكنولوجيا الاتصالات الرقمية
IDPs	Internally Displaced Peoples	النازحون
LGA	Local Government Act	قانون الحكم المحلي
LULUCF	Land Use, Land Use Change, and Forestry	استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والغابات
MASL	Meters Above Sea Level	متر(متراً/أمتار) فوق مستوى سطح البحر
M&E	Monitoring and Evaluation	الرصد والتقييم
MRV	Monitoring Reporting and Verification	الرصد والإبلاغ والتحقق

	English	Arabic
NA	Native Administration	الإدارة الأهلية
NASA	National Aeronautics and Space Administration	وكالة الطيران والفضاء الأميركية (ناسا)
NbS	Nature-based Solutions	الحلول القائمة/المعتمدة على الطبيعة
NBSAP	National Biodiversity Strategy and Action Plan	الاستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وخطة العمل
NFP	National Forests Program	البرنامج الوطني للغابات
NGOs	Non-Governmental Organization (s)	المنظمات غير الحكومية
NWFPs	Non-Wood Forest Products	منتجات الغابات غير الخشبية
PLR	Policy, Laws and Regulations	السياسات والقوانين واللوائح
PMU	Program Management Unit	وحدة إدارة البرنامج
PPP	Policy, Plan, or Program	السياسات والخطط أو البرامج
R-PP	Readiness-Preparation Proposal	مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية"
REDD+	Reducing Emissions from Deforestation and Forest Degradation, Conservation of Forest Stocks, Sustainable Management of Forests and Enhancement of Forest Carbon Stocks'	برنامج الرد+ (REDD+)
SESA	Strategic Environmental and Social Assessment	التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي
SFM	Sustainable Forest Management	الإدارة المستدامة للغابات
TWG	Technical Working Group	مجموعة العمل الفنية
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	United Nations Environment Program	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ
WB	World Bank	البنك الدولي

1. مقدمة

في عام 1993، وقعت جمهورية السودان وصدقت على بيان مبادئ الغابات وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين في أعقاب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ وبدأت مشاركتها في واحدة من العديد من المبادرات التي تركز على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ونتيجة لهذا الإطار، وُضع صك تنفيذي بعنوان: خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات. تسعى مبادرة خفض

الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات في البلدان النامية مثل السودان. حل محل هذا المفهوم فيما بعد في المفاوضات برنامج الرد+ (REDD+) والذي يهدف لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات وحفظها إدارتها على نحو مستدام وتعزيز مخزونات الكربون فيها. وفي حين أن بعض مشاريع برنامج الرد+ (REDD+) المستقلة أصدرت أول أرصدة كربونية لها في عام 2011، يجري الآن إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الآلية ويجري وضع برامج التأهب والاستعداد من خلال برنامج الرد+ (REDD+)، كما هو الحال في السودان. وكجزء من البرنامج السودان الوطني للتأهب والاستعداد لبرنامج الرد+ (REDD+)، أجريت عدة دراسات، بما في ذلك تحديد أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات ووضع استراتيجية لمعالجة هذه المسببات. بينما بدأ السودان الحوار الوطني بشأن برنامج الرد+ (REDD+) في عام 2012، بدأ برنامج الاستعداد لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات رسميًا في عام 2015 (FCPF، 2015 a) عندما وقعت حكومة السودان عقدًا مع البنك الدولي لتلقي 3.8 مليون دولار أمريكي من مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات (FCPF). ومنذ ذلك الحين، أنشأت الهيئة القومية للغابات وحدة إدارة برنامج الرد+ (REDD+) ومن ثم عيّنت نقاط اتصال في جميع ولايات السودان وكذلك القطاعات الجغرافية للتواصل مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة (الرسميين وغير الرسميين على حد سواء). فقد شكّل وزير البيئة اللجنة التسييرية كما أنشأت الهيئة القومية للغابات اللجنة الاستشارية الفنية التي تمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

يتمثل الهدف من أنشطة التأهب والاستعداد برنامج الرد+ (REDD+) وأنشطة تنفيذها في المستقبل هو تعزيز قدرة السودان على التخفيف من آثار تغير المناخ وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. تدعم النتائج المتوقعة من برنامج الرد+ (REDD+) أهداف السودان الوطنية المتمثلة في (1) الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة للبلاد و (2) تسهيل الإدارة المستدامة لاستخدام الأراضي مما يوفر في نهاية المطاف منافع لملايين الأشخاص الذين يعتمدون على الغابات في سبل كسب عيشهم ورفاههم.

لقد أدركت الهيئة القومية للغابات بأن برنامج الرد+ (REDD+) يُعد فرصة لمساعدة السودان على الاضطلاع بعملية وطنية تشاركية لتخطيط استخدام الغابات والأراضي من شأنها أن تسهم في التخفيف من آثار أنشطة إزالة وتدهور الغابات، بما في ذلك المشاريع التنموية في قطاعات أخرى (مثل الزراعة والطاقة والتعدين) والترتيبات الحالية لحيازة الأراضي. إن حماية الغابات على المدى الطويل وتحسين تخطيط استخدام الأراضي والممارسات والحوكمة واستعادة الأراضي المتدهورة وتحسين سبل كسب العيش المحلية والقدرة على الصمود ستساهم أيضًا في تحقيق أهداف السودان الأوسع في مجالات التنمية والبيئة وتغير المناخ (FCPF، 2015b).

اعتبارًا من نوفمبر 2020، اقترب برنامج الرد+ (REDD+) من تحقيق العديد من الإنجازات البارزة. شملت استراتيجية الاتصال والدراسات المتعلقة بآلية تقاسم المنافع واستخدام الأراضي وحيازة الأراضي وأسباب دوافع إزالة وتدهور الغابات وآلية رد المظالم وجبر الضرر ومسودة دراسات النوع الاجتماعي والتعدين وإشراك القطاع الخاص وعملية حصر غازات الدفيئة ودراسة الزراعة والغابات وغيرهما من أوجه استخدام الأراضي (AFOLU)، ومستوى الانبعاثات المرجعية للغابات وخيارات التمويل من قبل القطاعين العام والخاص في السودان جنباً إلى جنب مع خطة تعبئة الموارد لمزيد من الاستثمار في استعادة المناظر الطبيعية للغابات فضلاً عن تقييم مرحلة الاستعداد والتأهب لبرنامج الرد+ (REDD+) ومشروع الحصر القومي للغابات في السودان. يتزامن إعداد هذا التقرير مع وضع اللمسات الأخيرة على عدة عناصر أخرى من برنامج الرد+ (REDD+): ترتيبات الرصد والإبلاغ والتحقق ونظام معلومات الضمانات وتأثير أنشطة القوات المسلحة على موارد الغابات ونظام رصد الأراضي والبرامج القومية التجريبية لبرنامج الرد+ (REDD+) بشأن خفض الانبعاثات واستراتيجية إدارة الحرائق وخيارات الاستراتيجية.

وفي حين أن أنشطة الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+) في سياق مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات لا تستلزم أي استثمار للمشاريع على أرض الواقع والمؤلفة في معظمها من التخطيط والإعداد الاستراتيجيين، فإن هذه الأنشطة يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى على تصميم المشاريع المستقبلية. ما لم يتم التعامل معها على النحو المناسب للآثار السلبية المحتملة (مثل تعريف حقوق كربون الغابات أو تصميم آليات لتقاسم المنافع) فإنه لا يمكن التخفيف من حدتها.

من شأن التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) دمج الشواغل البيئية والاجتماعية أثناء صياغة استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) والتنفيذ اللاحق للاستراتيجية. وهي عملية تقيّم التأثيرات المحتملة للاستراتيجيات الوطنية والإقليمية و/أو المحلية المقترحة لخفض الانبعاثات الناتجة عن الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات، وصياغة البدائل ووضع استراتيجيات التخفيف. وهو يهدف إلى ضمان معالجة الأنشطة التي ستنفذ في إطار استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) أسباب إزالة وتدهور الغابات في مجالي التنمية والتنمية وعكس مسار هذا الاتجاه بحيث لا يحدث آثار سلبية على البيئة والصحة والسلامة، حيثما أمكن، تفضي إلى فوائد اجتماعية وبيئية.

إن مخرجات التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) ذات شقين: (1) استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) التي من شأنها تحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية و (2) تشكل إطار عمل من شأنه أن يمكّن المشاريع المنفذة إطار الاستراتيجية من أن تكون مستدامة بيئيًا واجتماعيًا. لقد تم تحقيق المخرجات، قدر الإمكان، بطريقة متكاملة مع العمليات الأخرى لبرنامج الرد+ (REDD+) وبالترادف مع صياغة الخيارات الاستراتيجية لبرنامج الرد+ (REDD+). وقد استرشدت العملية بالدراسات والتحليلات التي اكتملت بالفعل وأخرى على وشك الانتهاء. لقد كانت عملية تشاورية وتشاركية أتاحت للمجتمع المدني الفرصة للتأثير على الإصلاحات المطلوبة للحد من إزالة وتدهور الغابات في السودان.

يتمثل الهدف العام من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) في أهمية التأكد من أن الضمانات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد تم تطبيقها وسيتم تطبيقها ضماناً لدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية عملية الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+) في السودان بطريقة تتفق مع القوانين واللوائح البيئية في السودان وسياسات الضمانات الخاصة بالبنك الدولي.

وفقاً للمبادئ التوجيهية لمرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، تم إيلاء اهتمام خاص لسبل كسب العيش والحقوق والتراث الثقافي والنوع الاجتماعي والفئات الضعيفة والحوكمة وبناء القدرات والتنوع البيولوجي.

وتمثلت الأهداف المحددة لهذا النظام فيما يلي:

- دمج الإدارة البيئية والشواغل/القرارات الاجتماعية والاقتصادية في عملية الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+) في السودان.
- إتاحة السبل لإشراك الجمهور والمجتمعات المحلية والمؤيدين لتلك الأهداف ومجموعات المصالح الخاصة والوكالات الحكومية في تقييم ومراجعة خيارات الاستراتيجية المقترحة من بين أمور أخرى.
- تقييم البدائل أو الخيارات المعقولة على أساس الشدة المحتملة واحتمال التأثيرات مع مراعاة أهداف برنامج الرد+ (REDD+) ونطاقه الجغرافي.
- تقديم مبادئ توجيهية/توصيات كمداخلات في تصميم وتنفيذ استراتيجيات برنامج الرد+ (REDD+).

عند الانتهاء من تسليم دراستي التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) في يوليو 2018، حددت مجموعة العمل الفنية لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) جنباً إلى جنب مع وحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للغابات الحاجة للمضي قدماً واختتمت عملية SESA التي تحتاج إلى استمرار. وعلى هذا النحو، تم تنفيذ المرحلة الثانية من دراستي التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) والتي تهدف إلى تلبية هذه الاحتياجات. بدأت هذه المرحلة الثانية (المسماة اختصاراً بـ "SESA II") في فبراير 2020 واختتمت في ديسمبر 2020. لقد أسهمت المرحلة الثانية (المسماة

اختصاراً بـ "SESA II") في تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ومواءمة دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) مع خيارات الاستراتيجية المحدثة ومعالجة الثغرات المرتبطة بجهود التشاور مع أصحاب المصلحة ومشاركتهم. والأهم من ذلك، تم تحديث إطار سياسات إعادة التوطين (RPF) وإطار إشراك الشعوب الأصلية في التخطيط (IPPF) وكذلك إطار العملية (PF).

أنظر الشكل رقم (1) أدناه حيث تسلسل ونهج مهمة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF).

الشكل رقم *1*: مراحل التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (*SESA*) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (*ESMF*)والمدخلات والمخرجات المتوقعة

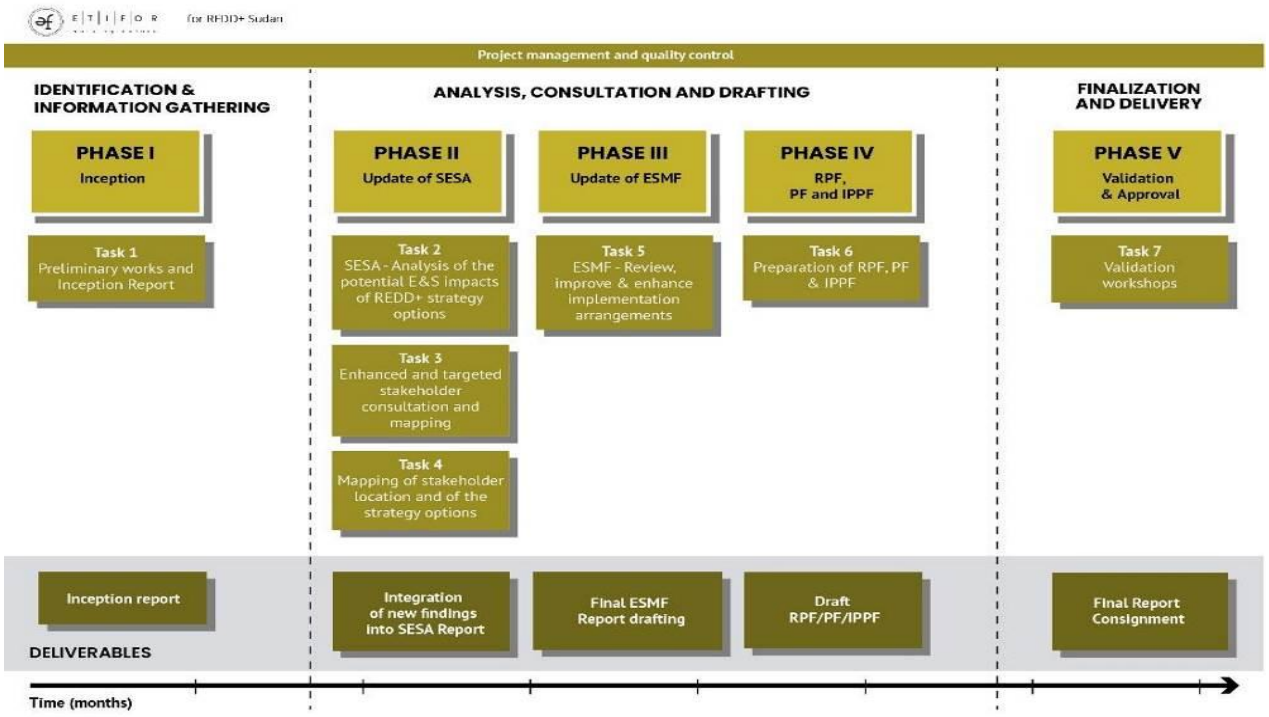

يُستهل هذا التقرير بآخر المستجدات بشأن مرحلة الاستعداد والتأهب" الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+) في السودان (الفصلين الأول والثاني) ووصف مفصل للأسلوب المنهجي المستخدم في هذا التقييم (الفصل الثالث) وملخص لدراسة أسباب ودوافع دراسة إزالة وتدهور الغابات وخيارات الاستراتيجية المقترحة (الفصل الرابع). ثم يتبع التقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والتوصيات التي أسفر عنها (الفصلين الأول والسادس).

2. إطار تنفيذ برنامج الرد+ (REDD+)

منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض في ريو في عام 1992، دأبت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على مناقشة المبادئ والآليات التي تشمل حماية الغابات واستعادتها. إزالة وتدهور الغابات مسؤولة عن حوالي 15% من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، وبالتالي يجب معالجتها في إطار الجهود العالمية للحد من تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

الجدول رقم 3: قائمة بأبرز التواريخ/الأحداث الرئيسية لتطوير آلية برنامج الرد+ (*REDD+*)

التاريـــــــــخ والحـــــــدث	المقررات المتخـــــذة بشأن الغابـــــات وبرنامج الرد+ (REDD+)
مؤتمر الأطراف في دورته الأولى المنعقد في كيويو عام 1997	اعتُمد بروتوكول كيوتو واتُفق على آلية التنمية النظيفة بوصفها آلية مرنة لتحفيز خفض انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان النامية (غير المدرجة في المرفق الأول).
مـؤتمر الأطـراف فـي دورتـه السـابعة المنعقد في مراكش عام 2001	اعتُمدت اتفاقات مراكش وأصبح التشجير الجديد وإعادة التشجير مؤهلين لتوليد أرصدة الكربون في إطار آلية التنمية النظيفة. ولم يُدرج برنامج الرد + (REDD+) لأسباب فنية مختلفة.
مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشر المنعقد في مونتريال عام 2005	دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ ويمكن توليد أرصدة الكربون (أو التخفيضات المعتمدة للانبعاثات) من مشاريع خفض الانبعاثات.
مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشر المنعقد في بالي عام 2007	نوقشت مسألة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (وليس برنامج الرد + (REDD+)) وصيغت كأداة محتملة للتخفيف من غازات الدفيئة في خطة عمل بالي.
مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشر المنعقد في بوزنان عام 200	اعتُمد مفهوم برنامج الرد + (REDD+)، وقُدمت توصيات بمنحه نفس مستوى الأولوية في المفاوضات مثل التشجير الجديد وإعادة التشجير.
مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشر المنعقد في كوبنهاجن عام 2009	اعتراف اتفاق كوبنهاغن بالحاجة إلى القيام فوراً بإنشاء آلية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات تُعرف حالياً بـ برنامج الرد + (REDD+). كما تم الاعتراف رسمياً بحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى جانب مبادئ حفظ التنوع البيولوجي.
مؤتمر الأطراف في دورته السادسة عشر المنعقد في كانكون عام 2010	إقرار اتفاق كانكون لبرنامج الرد + (REDD+) بما في ذلك أنشطة التشجير الجديد وإعادة التشجير. وبدأ وضع منهجيات وأطر لبرنامج الرد+ (REDD+)
مؤتمر الأطراف في دورته السابعة عشر في عام 2011 المنعقد في ديربان	تعزيز منصة ديربان للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج الرد+ (REDD+) ودور الأسواق المستقبلية.
مؤتمر الأطراف في دورته التاسعة عشر المنعقد في وارسو عام 2013	اعتُمدت خمسة مقررات. وهي تتعلق بالنظم الوطنية لرصد الغابات وطرائق القياس والإبلاغ والتحقق والتقييم الفني للمستويات المرجعية المقترحة للانبعاثات من الغابات/المستويات المرجعية المقترحة للغابات ونظم معلومات الضمانات ومعالجة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات وتوفير المبادئ التوجيهية اللازمة لتنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (REDD+)
مـؤتمر الأطـراف فـي دورتـه الواحـدة وعشرين المنعقد في باريس عام 2015	يؤيد اتفاق باريس صراحة برنامج الرد+ (REDD+) وقد شُجعت البلدان على تتبع حفظ الغابات وإدارتها باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً في تقدمها.
مـؤتمر الأطـراف فـي دورتـه الثانيـة والعشرين المنعقد في مراكش عام 2016	أسفرت المناقشات التي دارت خلال مفاوضات مراكش عن محاولات لتعزيز اتساق البيانات بمرور الوقت (بين المستويات المرجعية لانبعاثات الغابات ونتائج برنامج الرد+ (REDD+) المبلغ عنها) مشفوعة بتقرير الحصر القومي لغازات الدفيئة. كما تم التشديد على أهمية ربط برنامج الرد+ (REDD+) بالمساهمات المحددة وطنياً. بدأ صندوق المناخ الأخضر أيضاً النظر في سبل ترجمة إطار وارسو بشأن برنامج الرد+ (REDD+) إلى عناصر إجرائية وفنية محددة تتماشى مع أهداف ومعايير الصندوق.
مـؤتمر الأطـراف فـي دورتـه الثالثـة والعشرين المنعقد في بون عام 2017	وافق مجلس إدارة صندوق المناخ الأخضر على البرنامج التجريبي للمدفوعات القائمة على النتائج لبرنامج الرد+ (REDD+) في أكتوبر 2017، مشيرًا إلى أن برنامج الرد+ (REDD+) قد انتقل من وضع القواعد إلى التنفيذ والدفع مقابل النتائج.
مـؤتمر الأطـراف فـي دورتـه الرابعـة والعشـرين المنعقـد فـي كاتوفيتشـي عـام	تناولت المناقشات التي دارت في مؤتمر الأطراف في كاتوفيتشي مسألة ما إذا كان ينبغي استبعاد أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) أو إدراجها في المادة 6 من اتفاق باريس.
مـؤتمر الأطـراف فـي دورتـه الخامسـة والعشرين المنعقد في مدريد عام 2019	دعا مؤتمر الأطراف إلى اتخاذ إجراءات بشأن خفض الانبعاثات في إطار برنامج الرد+ (REDD+) وتعزيز بالوعات الكربون لزيادة طموح المساهمات المحددة وطنيًا من خلال الحلول القائمة على الطبيعة القائمة على الأنشطة الغابية، بما

التاريـــــــــخ والحـــــدث	المقررات المتخـــذة بشأن الغابـــات وبرنامج الرد+ (REDD+)
	في ذلك برنامج الرد+ (REDD+) وشدّد المؤتمر أيضاً على ضرورة تنفيذ إطار برنامج الرد+ (REDD+) الحالي للحد من إزالة الغابات على نحو فعال ورفع مستوى الطموح في المساهمات المحددة وطنيًا.

خلفية عن مسعى السودان للانضمام إلى برنامج الرد+ (REDD+)

شرع السودان في تدشين برنامج الرد+ (REDD+) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 2009. على إثر ذلك، أُختير السودان في عام 2012 كمشارك قطري في مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات. ينص مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+) في السودان على أنه كان يرمي في البداية إلى تحقيق الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+) بحلول نهاية عام 2017. يعرض برنامج الرد+ (REDD+) جميع الأنشطة التي تنشدها حكومة السودان من أجل تحقيق الجاهزية المنشودة. تم إبرام اتفاقية منحة إضافية مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات (FCPF) وبدأت في عام 2018 من أجل استكمال الأنشطة بحلول نهاية عام 2019 مبدئيًا ثم بحلول نهاية عام 2020 مع إنتاج حزمة مرحلة الاستعداد والتأهب "الجاهزية".

يتمثل الهدف الأساسي لمرحلة الاستعداد والتأهب "الجاهزية" في تعزيز قدرة السودان على تصميم استراتيجية وطنية سليمة بيئياً واجتماعيًاً لبرنامج الرد+ (REDD+) مع التركيز بشكل خاص على:

- الترتيبات المؤسسية
- الضمانات الاجتماعية والبيئية
- آلية لرد المظالم وجبر الضرر
- المستويات المرجعية لانبعاثات الغابات
- نظام الرصد القومي للغابات

الهيئة القومية للغابات هي الجهة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ وتنسيق جميع المسائل والاتفاقات المتعلقة بالغابات ومشروع برنامج الرد+ (REDD+) كما هي الجهة القومية المختصة كطرف في بروتوكول كيوتو وشريك في مبادرة برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات (UN-REDD) مما يجعلها شريكاً فاعلاً مكرساً جهوده للمساهمة في الجهود العالمية الرامية إلى التخفيف من التأثيرات الضارة لتغير المناخ. الجدير بالذكر أن السودان قد وقع على اتفاقية باريس في عام 2015 في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف وصدق عليها في أغسطس 2017. قدم السودان مساهماته المحددة وطنياً المزمعة تماشياً مع مقررات مؤتمر الأطراف للإبلاغ عن البرامج التي تحتوي على تدابير للتخفيف من تغير المناخ وتسهيل التكيف الكافي مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وأولويات التنمية القومية. يتمثل أحد الأهداف العامة للمساهمات المحددة وطنياً بالسودان في دمج التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه في عملية التنمية المستدامة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية منخفضة الكربون والقدرة على الصمود (المرونة). تماشياً مع أولويات التنمية القومية في السودان وأهدافها وظروفها، يعتزم السودان تنفيذ تدخلات إنمائية منخفضة الكربون في ثلاثة قطاعات: الطاقة والغابات والنفايات.

تتمثل استراتيجية السودان لقطاع الغابات في:

- تنفيذ التشجير الجديد / إعادة التشجير عن طريق زيادة الغطاء الغابي في البلاد من خلال الغرس الرسمي والغرس المجتمعي/الشعبي والغرس في المناطق الزراعية المروية. لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تغطية 25% من مساحة الغابات من إجمالي مساحة السودان. بحلول عام 2030، يجب غرس مساحة تبلغ 790795 هكتاراً سنويًا إذا تم توفير دعم الدعم المالي الدولي.

- تنفيذ الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (+REDD) لتقليل المعدل المرتفع لإزالة وتدهور الغابات زيادة طاقة الكتلة الحيوية والتوسع في زراعة المحاصيل وتطوير البنية التحتية (صناعة النفط والتعدين) والرعي الجائر وخفض كفاءة استخدام الفحم وحطب الوقود وزيادة إنتاج الصمغ العربي والحفاظ على الغابات والإدارة المستدامة للغابات والإنتاج الحيواني على نحوٍ أكثر توازناً.

3. منهجية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)

يتمثل الهدف الرئيسي لعملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) في تقييم خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD) المقترحة على ضوء التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة واقتراح تدابير للتخفيف من التأثيرات السلبية المتوقعة. خلال مشاورات أصحاب المصلحة، خلال مشاورات أصحاب المصلحة، تم إطلاع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على هذا الهدف ومنهجية دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)، إلى جانب الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (+REDD) والتقييم الفني للآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لخيارات هذه الاستراتيجية. أكما ٌعِد تقريران استهلاليان في بداية كل مرحلة من مرحلتي عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) في عامي 2017 و2020 ليتم من خلالهما عرض نهج وخطة عمل التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) إلى البنك الدولي ووحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للغابات ومجموعة العمل الفنية متعدد القطاعات المشاركة في التقييم (SESA).

1.3 تحديد نطاق التأثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية

الهدف من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) هو تحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لخيارات الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (+REDD)، بما في ذلك الضمانات المعمول بها في البنك الدولي والتي يمكن تفعيلها في تنفيذ الاستراتيجية وفق المبادئ التوجيهية للإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (WBESF, 2017) وصياغة تدابير التخفيف التي يمكن تنفيذها.

من شأن المبادئ التوجيهية للإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (WBESF) أن تحديد فيما إذا كان التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) هو فحص منهجي للمخاطر والتأثيرات والقضايا البيئية والاجتماعية المرتبطة بسياسة أو خطة أو برنامج، عادة على المستوى الوطني ولكن أيضًا في مناطق أصغر. يشمل فحص المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية النظر في النطاق الكامل للمخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية المدرجة كمعايير بيئية واجتماعية (ESS).

يهدف تطبيق هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)، من خلال التركيز على تحديد وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، إلى المساعدة في الحد من الفقر وزيادة الرخاء بطريقة مستدامة لصالح البيئة ومواطنيها. يحدد المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) الأهداف والمتطلبات لتفادي المخاطر والتأثيرات وتقليلها إلى الحد الأدنى والحد منها والتخفيف منها، وحيثما تبقى آثار متبقية كبيرة، للتعويض عن هذه التأثيرات أو التعويض عنها.

يأخذ التقييم البيئي والاجتماعي الحصيف بناءً على تحديد نطاق القضايا في الاعتبار جميع المخاطر البيئية والاجتماعية ذات الصلة وتأثيرات البرنامج أو المشروع، على النحو التالي:

أ. المخاطر والتأثيرات البيئية بما في ذلك (1) المخاطر والتأثيرات المحددة في المبادئ التوجيهية للصحة والسلامة البيئية، (2) المخاطر والتأثيرات المتعلقة بسلامة المجتمعات المحلية (بما في ذلك سلامة السدود والاستخدام الآمن لمبيدات الآفات)، (3) المخاطر والتأثيرات المتعلقة بتغير المناخ وغيره من المخاطر والتأثيرات العابرة للحدود أو العالمية، (4) أي تهديد مادي

لحماية الموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي وحفظها وصيانتها وإصلاحها، (5) المخاطر والتأثيرات المتعلقة بخدمات النظم الإيكولوجية واستخدام الموارد الطبيعية الحية مثل مصائد الأسماك والغابات.

ب. المخاطر والتأثيرات الاجتماعية ، بما في ذلك (1) التهديدات للأمن البشري من خلال تصعيد الصراعات الشخصية أو المجتمعية أو الطائفية أو بين الولايات أو الجريمة أو العنف، (2) مخاطر وقوع آثار المشروع بشكل غير متناسب على الأفراد والجماعات الذين قد يكونون بسبب ظروفهم الخاصة محرومين أو ضعفاء/عرضة للمخاطر، (3) أي تحيز أو تمييز ضد الأفراد أو الجماعات في توفير إمكانية الوصول إلى موارد التنمية وفوائد المشروع ، لا سيما في حالة أولئك الذين قد يكونون محرومين أو ضعفاء/عرضة للمخاطر، (4) التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية السلبية المتعلقة بالاستيلاء غير الطوعي على الأراضي أو القيود المفروضة على استخدامها، (5) المخاطر أو التأثيرات المرتبطة بالأرض.

ومن ثم، نظر الخبراء الاستشاريون القائمون بتنفيذ التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) في المعايير البيئية والاجتماعية (ESS) التالية: تقييم وإدارة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية؛ وكفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته؛ والعمل وظروف العمل؛ وصحة المجتمع وسلامته؛ وحيازة الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي وحفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية ؛ والشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة تاريخياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ والتراث الثقافي؛ والوسطاء ؛ وإشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات.

استند تقييم المعايير البيئية والاجتماعية إلى المعلومات الحالية، بما في ذلك الوصف الدقيق وتحديد المشروع وأي جوانب مرتبطة به، وبيانات خط الأساس البيئية والاجتماعية بمستوى مناسب من التفاصيل الكافية لتحديد المخاطر والتأثيرات وتدابير التخفيف والإبلاغ عنها. يقيم التقييم مخاطر وتأثيرات البيئة والسلامة للمشاريع المحتملة؛ وفحص بدائل المشروع؛ ويحدد طرق تحسين اختيار المشروع وتحديد موقعه وتخطيطه وتصميمه وتنفيذه من أجل تطبيق التسلسل الهرمي للتخفيف من التأثيرات البيئية والاجتماعية السلبية والبحث عن فرص لتعزيز التأثيرات الإيجابية للمشاريع. يشمل تقييم المعايير البيئية والاجتماعية إشراك أصحاب المصلحة كجزء لا يتجزأ من التقييم.

بموجب المبادئ التوجيهية للبنك الدولي، يأخذ التقييم البيئي والاجتماعي في الاعتبار بطريقة مناسبة جميع القضايا ذات الصلة بالاستراتيجيات التي يتم تقييمها، بما في ذلك:

أ. إطار السياسات المعمول به في البلاد والقوانين والأنظمة الوطنية والقدرات المؤسسية (بما في ذلك التنفيذ) المتعلقة بالقضايا البيئية والتغيرات في الظروف القطرية وسياق المشاريع والدراسات البيئية والاجتماعية القطرية وخطط العمل البيئية والاجتماعية الوطنية والتزامات الدولة المنطبقة مباشرة على المشروع بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

ب. المتطلبات المعمول بها بموجب المعايير البيئية والاجتماعية ذات الصلة.

ج. المبادئ التوجيهية للصحة والسلامة البيئية وغيرها من الممارسات الصناعية الدولية الجيدة ذات الصلة.

كما تتيح التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) فرصاً لأصحاب المصلحة على خيارات التنمية والسياسات الخاصة ببرنامج الرد+ (REDD+). ونتيجة لذلك، انطوت عملية إعداد التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) على مشاورات واسعة النطاق وعمليات تحقق مع أصحاب المصلحة المعنيين طوال فترة الإعداد والتجهيز. تم تحديد أصحاب المصلحة هؤلاء في المراحل الأولية من تنفيذ عملية

التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وطوال المرحلة الأولى (2017-2018) والمرحلة الثانية (2020) من الإعداد. وقد تم هذا التحديد من خلال تحديد النطاق.

وهكذا أجري تحديد النطاق في البداية من أجل تحديد الوضع الأساسي وتوجيه تحليل الوضع في المستقبل. تألفت عملية تحديد النطاق من وضع شروط خط الأساس البيئية والاجتماعية، وكذلك التحليل المكاني الأساسي للخرائط واتجاهات الغابات، لتحديد مدى القضايا البيئية والاجتماعية فضلاً عن التحليل المكاني الأساسي للخرائط واتجاهات الغابات بغية تحديد نطاق قضايا البيئة والأمن المتعلقة ببرنامج الرد+ (REDD+) في السودان. وقد تم ذلك باستخدام نهج مختلط يجمع بين الدراسات المكتبية النظرية والمشاورات مع أصحاب المصلحة المحليين. وقد وُضع خط الأساس استناداً إلى المعلومات التي جُمعت خلال الدراسات السابقة بشأن حيازة الأراضي وتقاسم المنافع وأسباب دوافع إزالة وتدهور الغابات وصياغة خيارات الاستراتيجيات. وشملت هذه المعلومات الأساسية ما يلي:

- **المجال البيئي**: الجغرافيا والظروف المناخية والموارد المائية وجودة المياه السطحية وتلوثها والإغاثة والتضاريس (الطوبوغرافيا) وخصائص التربة والغطاء النباتي والمناطق الإيكولوجية والموارد الغابية.
- **المجال الاجتماعي والاقتصادي**: المحاصيل الرئيسية المزروعة في مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية والخلفية الاجتماعية والثقافية والملف الاقتصادي وخصائص سبل كسب العيش وتغير المناخ وقضايا الهشاشة.

ومع ذلك، على مدار المرحلة الثانية من عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) في عام 2020، كانت المعلومات الأساسية التي تم جمعها أكثر ارتباطًا بتدابير التخفيف المقترحة.

وكان من بين أصحاب المصلحة المحددين الذين سيجري التواصل معهم خلال المشاورات، المسؤولين الحكوميين على المستويين الاتحادي والولائي وصغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات وممثلي الزراعة التجارية والمؤسسات الزراعية الكبيرة والعمال والرعاة والمجتمعات المهمشة والضعيفة والشعوب الأصلية واللاجئين والنازحين والمشاركين في سلاسل القيمة الخاصة بالصمغ العربي وممثلي الأعمال التجارية القائمة على منتجات الغابات وممثلي المجموعات النسائية قطاعي التعدين والطاقة، فضلاً عن ممثلي المنظمات غير الحكومية والأكاديميين المعلمين.

بسبب جائحة فيروس COVID -19، تم تقييد الأنشطة بشكل خطير في عام 2020، لا سيما فيما يتعلق بالمشاورات الشخصية مع أصحاب المصلحة الريفيين. ونتيجة لذلك، وبدعم لوجستي ومالي سخي من قبل الخبراء الاستشاريين لعملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) تمكنت نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) بالولايات من تيسير المشاورات في كل ولاية من خلال المساعدة في تحديد الغابات التي تهددها أنشطة الإزالة والتدهور والمجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات وأصحاب المصلحة المناسبين. وأُنشئ أيضاً موقع استشاري على شبكة الإنترنت للتشاور الافتراضي ومع ذلك، تمت استشارة 18 ولاية وزيارتها (من قبل استشاري SESA نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+)) خلال المرحلتين الأولى والثانية من عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) كما هو موضح في الخارطة رقم (1) أدناه.

الخارطة رقم *1*: مسار مشاورات المرحلتين الأولى والثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي

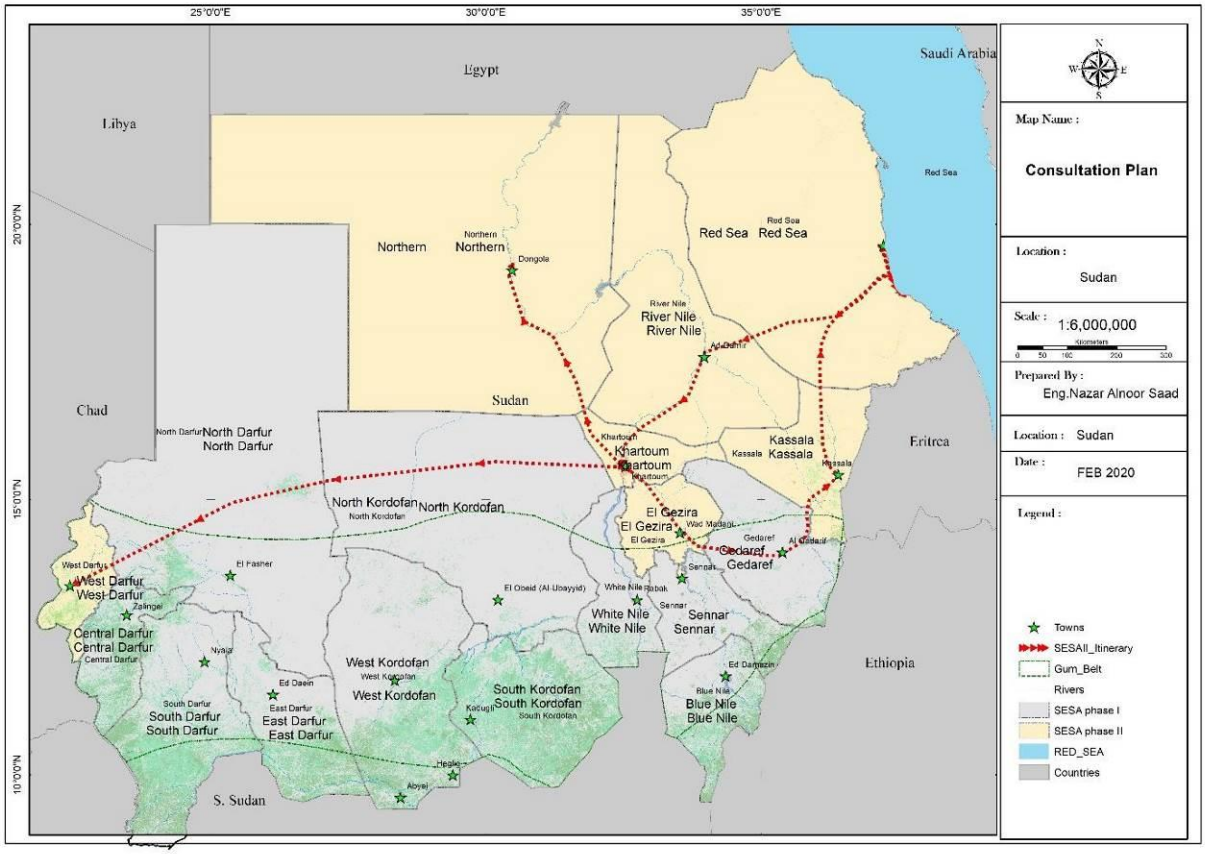

توجد ضمن الحدود الإدارية لكل ولاية مناطق محددة تحدث فيها إزالة وتدهور للغابات. والمواقع التي يمكن التشاور فيها في المناطق الريفية هي البؤر الساخنة لأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات، حيث أن هذه هي المناطق هي التي تستهدفها استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) بإحداث تأثير فيها. سيتأثر أصحاب المصلحة في تلك المناطق بشكل مباشر للغاية باستراتيجية برنامج الرد+ (REDD+). تم تحديد عينة تمثيلية من المواقع والوحدات الإدارية ذات المستوى الأدنى جرى ترجيحها بمقدار مساحة الغابات والأراضي الشجرية ومستوى سكان الولايات غير المذكورة على وجه التحديد في أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات ودراسات خيارات الاستراتيجية.

واستكملت هذه المشاورات ببحوث نظرية ركزت على الدراسات السابقة بشأن برنامج الرد+ (REDD+)، بما في ذلك أحدث نسخة من خيارات الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) الحصر القومي للغابات، فضلاً عن بيانات رسم الخرائط والقوانين والسياسات ذات الصلة. لقد أسفرت البيانات والتحليلات المستمدة من المشاورات الميدانية والدراسات النظرية المكتبية إلى تقييم تفصيلي للآثار/المخاطر (الفصل الأول) وصياغة الأولويات والتوصيات (الفصل السادس).

من أجل وضع أولويات واستراتيجيات التشاور استرشد فريق الدراسة الاستشاري بالإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (WBESF) ومبادئ التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)، وبناءً على ذلك، أصدر الفريق تحليلاً أولياً بهذا الشأن (أنظر المرفق "1").

2.3 تحديد البؤر الساخنة لإزالة وتدهور الغابات: جمع البيانات لرسم الخرائط

1.2.3 جمع البيانات من أجل رسم خرائط أسباب ودوافع إزالة وتدور الغابات وخيارات الاستراتيجية

جُمعت المعلومات الخاصة بكل ولاية أثناء المشاورات على المستويين الولائي والقومي.

نظراً لأن البيانات الأولية المستمدة من تقييم دراسات استخدام الأراضي وحيازة الأراضي وأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات لم تتم رقمنتها في شكل: (تشمل: اكسيل (Excel worksheets) وملفات (shapefiles) وقاعدة البيانات المستمدة من مصادر مختلفة (database from different resource) وملفات التصميم بمساعدة الكمبيوتر (CAD) وملفات الصور والأشكال والنصوص)، فقد أضطر الخبراء الاستشاريون لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) الاعتماد على مصادر ثانوية للمعلومات.

عكف الخبراء الاستشاريون لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) على جمع البيانات الثانوية المتاحة مثل الدراسات السابقة التي أجريت كجزء من مرحلة الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+)، فضلاً عن الدراسات والخرائط ذات الصلة بالقطاعات (الزراعة والغابات والطاقة والتعدين والنفط والغاز إلخ.). وشملت هذه العوامل الغطاء الأرضي الأفريقي وأطلس الغطاء الأرضي في السودان (FAO, 2010).

2.2.3 التحقق من بيانات أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات

وفي المرحلة الأولى، استُخدمت صور الأقمار الصناعية ذات الدقة المعتدلة (المؤرشفة) ومنتجات وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) ذات الصلة وكذلك لاندسات (Landsat) وتيرا (Terra) وأفريكوفر (Africover) لدعم تقييم أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات. تم استخدام أدوات نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لتنظيم وتخزين وتحليل وعرض والإبلاغ عن المعلومات المكانية ذات الصلة بتحديد أصحاب المصلحة المعنيين. وقد استخدمت نظم المعلومات هذه من أجل:

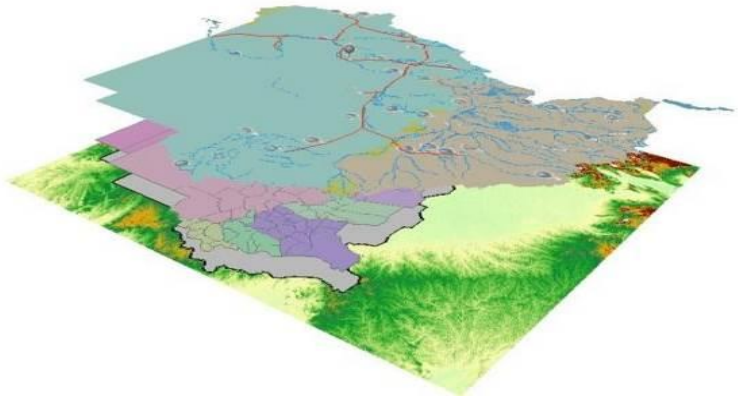

- طبقات البيانات المرسومة المتراكبة.
- رسم خرائط التجمعات السكانية

- تحديد المناطق الحساسة من الناحية البيولوجية والبيئية والبؤر الساخنة والأنشطة الاقتصادية المذكورة في أسباب ودوافع دراسة إزالة وتدهور الغابات.

تمثلت إحدى المخرجات الهامة لهذه المهمة في تحديد مواقع أصحاب المصلحة وتحديد البؤر الساخنة بما يتماشى مع أسباب ودوافع دراسة إزالة وتدهور الغابات وخيارات الاستراتيجية للولايات الجنوبية. ومع ذلك، فإن المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) قد اقتصرت فقط على تغطية معظم الولايات الشمالية بالإضافة إلى ولاية غرب دارفور. لم تكن النقاط الساخنة عاملاً حاسماً في عملية التشاور. وعوضاً من ذلك، تم تحديد موقع مناطق الاهتمام من خلال التشاور مع مديري الغابات ونقاط الاتصال الولائية.

3.3 تقييم الخبراء الأولي للتأثيرات البيئية والاجتماعية

تتألف الخطوة الأولى من تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية (انظر المهمة 2 من المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) فعن طريق الخطأ! لم يتم العثور على المصدر المرجعي.) من إجراء مراجعة الخبراء لخيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) المقترحة وآثارها المحتملة باستخدام المؤشرات المدرجة أدناه لكل خيار، متى أمكن ذلك. كانت مراجعة الخبراء عبارة عن دراسة نظرية لتشكيل الأسس الأولية للإبلاغ عن خطة التشاور والمشاركة مع أصحاب المصلحة.

تم تحديد وتقييم التأثيرات المحتملة للاستراتيجيات المقترحة (والأنشطة المرتبطة بها) من خلال الخطوات التالية:

- تحديد الأنشطة الرئيسية لكل خيار استراتيجي.
- مناقشة جماعية مع مجموعة العمل الفنية متعددة القطاعات التابعة لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) والمكونة من خبراء في مجالات مختلفة تغطي جميع خيارات الاستراتيجية.
- تحديد جميع الجوانب البيئية والاجتماعية المحتملة (مصادر التأثيرات المحتملة) المرتبطة بكل خيار استراتيجي وخيار فرعي.
- تقييم أهمية التأثيرات البيئية والاجتماعية المحددة لكل خيار.

تم تقييم خيارات الاستراتيجية وفقًا لمؤشراتها الواردة في الجدول رقم (4):

الجدول رقم 3: المؤشرات المستخدمة لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية

نوع المؤشر	المؤشر
بيئي	• موارد الغابات والمراعي (نقصان في الموارد المتاحة أو في إمكانية الوصول إليها أو جودتها). • التنوع البيولوجي (انخفاض أو تباين عام في عدد الأنواع وهجرة الأنواع والأنواع غير الملائمة والنزاع بين الأنواع). • موارد الأراضي (التغيير في إجمالي خصائص الأراضي وتحويل نمط استخدام الأراضي والتأثير على جودة الأراضي). • الموارد المائية (نقصان في الموارد المتاحة أو في إمكانية الوصول إليها أو جودتها) • التربة وخدمات النظام الإيكولوجي (زيادة الجريان السطحي وما يترتب عليه من تكوين الأخاديد في التربة وانخفاض في عدد الوظائف المنسوبة إلى التربة وتدهور في عدد و / أو جودة خدمات النظام الإيكولوجي). • محتوى الكربون في التربة (تدهور عمليات تدوير الكربون والمغذيات وتدهور عمليات معالجة (تحلل) "النفايات" الطبيعية وإعادة تدويرها). • استخدام الموارد (تغيير في ممارسات الاستخدام مما يؤدي إلى تدهور الموارد و/أو النزاعات). • تقييم حرائق الغابات. • التأثير على الثروة الحيوانية.

نوع المؤشر	المؤشر
اجتماعي -اقتصادي	• سبل كسب العيش (فرص كسب العيش والتغييرات في توليد الدخل نتيجة للاستراتيجية والتأثير على الأصول وفرص الادخار أو الحصول على الائتمان والعمل / ظروف العمل). • حقوق الحيازة والموارد (التغييرات في حقوق الوصول ونوع الموارد وكمياتها وترتيبات تقاسم المنافع). • حقوق السكان الأصليين والفئات الضعيفة (إعادة التوطين والتغيرات في سبل كسب العيش والحقوق). • التأثيرات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي (التغيير في عبء العمل وفرص العمل للمرأة). • التأثيرات المشتركة بين الأجيال (التي تطرأ على كبار السن/الشباب). • الخدمات الاجتماعية الأساسية. • القيم الثقافية والتقليدية لمجتمعات الغابات. • القدرة على التحكم في القرارات والاختيارات بشأن استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها (الوصول إلى المعلومات). • القدرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية والنزاعات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن تغيير النشاط / زيادة المنافسة (المزارعون / الرعاة). • حماية التراث الثقافي والتقليدي والمعارف والقيم.
الصحة والسلامة	• تدهور إمكانية الحصول على الغذاء. • تدهور الصحة بسبب زيادة الأمراض المنقولة عن طريق المياه أو عن طريق الغابات. • التغير في ظروف المعيشة/العمل أو الفرص المتدهورة. • تدهور الأمن والسلامة بسبب النزاعات المتراكمة.
سياسي	• الحوكمة (الشفافية / الإفصاح عن المعلومات وإمكانية الوصول إلى المستندات والمساءلة). • الفساد. • التخطيط غير المناسب/غير الفعال للنشاط/السياسات و/أو الإدارة. • عدم الامتثال للسياسات الجديدة. • درجة مشاركة أصحاب المصلحة (بما في ذلك الأقليات والفئات المحرومة الأخرى). • التوافق مع السياسات والمبادئ التوجيهية الدولية المعمول بها.

ترد مخرجات هذا التقييم الأولي بالمرفق رقم (1)

4.3 التقييم القانوني والسياساتي والمؤسسي

أُجري تقييم السياسات القومية والإطار القانوني بناءً نهج منهجي من ثلاث خطوات، بما في ذلك:

- إجراء مراجعة وتحليل بصورة مستفيضة للوثائق/الدراسات السابقة التي تغطي وثائق السياسات والقوانين الأخيرة بالإضافة إلى التقارير والدراسات الحالية بما في ذلك القانون العرفي للشعوب الأصلية مع الأخذ في الاعتبار تشريعات الانتقال السياسي للسودان لعام 2019. تم النظر في أكثر من 70 من السياسات والقوانين السابقة والحالية ذات الصلة ببرنامج الرد+ (REDD+) والتي تغطي حوالي 16 موضوعًا/قطاعًا مختلفًا بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي على النحو الوارد في الفقرة 3.1 من الفصل الأول.

- تقييم الخبراء والذي شمل 23 مجموعة اتصال أجريت على المستوى الولائي: بلغ العدد الإجمالي لمجموعات الاتصال 23 في الولايات التي أجريت باستخدام أخذ العينات الهادفة.

- مشاورات أصحاب المصلحة التي تضم 390 من أصحاب المصلحة يمثلون 11 فئة اجتماعية مهنية مختلفة في جميع أنحاء السودان .

تم إجراء التقييم الرئيسي في 2017-2018 وتم تحديثه لاحقًا في 2020. وسيرد موجز لنتائج هذا التقييم في الفقرة 11.5 من الفصل الخامس لهذا التقرير.

5.3 تحديد أصحاب المصلحة

تهدف عملية تحديد أصحاب المصلحة إلى تحديد هوية أصحاب المصلحة الرئيسيين ومصالحهم وشواغلهم فيما يتعلق بموارد الغابات وسلامتها ونزاهتها وإدارتها.

وفقاً لمجموعة أدوات البنك العالمي بشأن رسم تحديد أصحاب المصلحة والحوار بين القطاعين العام والخاص (2016) والمبادئ التوجيهية بشأن مشاركة أصحاب المصلحة في أنشطة الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+). من شأن هذه الخطوة استشراف وتوقع التحديات التي قد تواجه أصحاب المصلحة حتى يتسنى التعامل معها بشكل استباقي والتخطيط لاستراتيجيات التخفيف. وهي طريقة لرسم خريطة طريق لديناميات أصحاب المصلحة المعقدة لفهم الكيفية التي تحدد بها فرادى وجماعات نجاح المشاريع أو فشلها على الوجه التالي:

- من يجب إشراكه في مراحل مختلفة من المشروع حيث لا تتطلب جميع الجهات الفاعلة نفس مستوى أو توقيت المشاركة.
- النزاعات والتواطؤ والعلاقات غير الرسمية الأخرى بين أصحاب المصلحة التي تؤثر على النتيجة.
- الجهات الفاعلة المؤثرة التي قد تدعم الإصلاح أو تعرقله.

يتم تحديد النهج المطبق لتحقيق تحديد أصحاب المصلحة في الخطوات التالية.

تحديد المعايير المؤهلة لكي تصبح صاحب مصلحة في برنامج الرد+ (REDD+)

يتألف أصحاب المصلحة من أولئك الذين قد يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بأيٍ من أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) أو أولئك الذين سيتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بجراء السياسات والقوانين واللوائح المنقحة التي سيتم اعتمادها كجزء من عملية برنامج الرد+ (REDD+) ، التخطيط لبرنامج الرد+ (REDD+) في السياق السوداني يتطلب تركيزاً خاصاً على إدماج الشعوب الأصلية والأقليات العرقية وغيرها من المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات والنساء والفئات المهمشة الأخرى.

ولذلك، فإن أصحاب المصلحة الذين يحتمل أن يتأثروا باستراتيجيات وأنشطة برنامج الرد+ (REDD+) هم:

- الشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات التي تعيش في الغابات المتدهورة حاليا وحولها.
- الرعاة الذين يستخدمون الغابة لرعي أنعامهم وتوفير المأوى لها.
- المزارعون الذين يعتمدون على الغابات في معيشتهم.
- المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية، الجمعيات الأهلية، إلخ) الذي تتعلق أهدافه ووظائفه بالغابات.
- الوكالات الحكومية مسؤولة عن القوانين والأنظمة المتعلقة بالسياسات في قطاع الغابات والقطاعات ذات الصلة (الغابات والبيئة والزراعة والطاقة والمياه والنقل والمالية والتخطيط على مستوى المركز والولايات والمحليات والوحدات الإدارية إلخ).
- هيئة الغابات مسؤولة عن تنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (REDD+).
- وكالات إنفاذ القانون البيئي.

- مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة المتصلة بالغابات (مثل منتجي الصمغ العربي والقائمين على صناعته التحويلية والمحتطبين ومربي النحل (تربية النحل) ومنتجي الطاقة والمزارعين والأعمال التجارية القائمة على منتجات الغابات غير الخشبية والأعمال التجارية الزراعية إلخ.).

مراجعة وتحديث قوائم أصحاب المصلحة الحالية التي تم وضعها خلال المراحل السابقة والحالية ودراسات برنامج الرد+ (REDD+) في السودان.

في المرحلة الأولى، جُمعت قوائم أصحاب المصلحة من الأنشطة السابقة في إطار دراسات برنامج الرد+ (REDD+) والمتمثلة في: مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+) وحيازة الأراضي وآلية تقاسم المنافع واستراتيجية الاتصالات وأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات. تم الحصول على عناوين التواصل فأخضعت للمراجعة من أجل الاستفادة منها في إعداد كشوفات بأسماء أصحاب المصلحة المحددين.

في المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) تم تحديث قائمة أصحاب المصلحة من واقع تقييم أصحاب المصلحة المفقودين أو غير الممثلين تمثيلاً كافياً في المرحلة الأولى. تم إجراء التفاعل المباشر مع أصحاب المصلحة من خلال مقابلات مزودي المعلومات الرئيسيين ومناقشات مجموعات الاتصال من خلال المشاورات الافتراضية عن بعد التي أجريت عبر منصة عبر الإنترنت. حيث تم استخدام الاستبيانات لتوجيه المقابلات.

6.3 تحليل نتائج دراسة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات

ورد في أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات وخيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) المرتبطة بها ما يشير إلى فئات أصحاب المصلحة التي يرجح أن تتأثر مباشرة بالأنشطة المقترحة لبرنامج الرد+ (REDD+). من شأن أنشطة الاستراتيجية التي تناولت احتطاب حطب الوقود وإنتاج الفحم أن تلقي بظلالها السالبة على الأشخاص المشاركين في سلاسل أسواق حطب الوقود والفحم وعلى المستخدمين النهائيين. كما ستؤثر الاستراتيجيات التي تعالج التوسع الزراعي على المزارعين وغيرهم من المشاركين في سلاسل أسواق الزراعة المعيشية والتجارية وكذلك على الأسر المعيشية. ستؤثر الاستراتيجيات التي تتناول أنشطة الرعي على الرعاة والأشخاص المشاركين في سلاسل سوق الماشية بما في ذلك المستخدمين النهائيين. وتشمل الجهات المعنية الأقل مشاركة بشكل مباشر المشرعين وموظفي الهيئة القومية للغابات والإداريين ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من المسؤولين عن وضع السياسات المتعلقة بالغابات والقطاعات ذات الصلة وتنفيذها.

لقد شَكل فهم وتحليل أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات وتحديد المناطق الجغرافية التي تحدث فيها أنشطة إزالة وتدهور الغابات نقطة البداية في تحديد أصحاب المصلحة الأكثر تأثراً بأنشطة إزالة وتدهور الغابات والاستراتيجيات المصممة لمعالجتها. حدد دراسة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات الدوافع ذات الأولوية حسب الولاية، ولكنها لم تشر على وجه الدقة إلى مواقع جغرافية بعينها داخل الولايات التي تمثل أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات أكثر أهمية. غير أنه في المرحلة الأولى من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA I) وبالاعتماد على البيانات الأولية التي جُمعت خلال دراسة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات وبالتشاور مع الجهات التي أجرت الدراسة، تم تحديد خمس مناطق جغرافية واسعة ترتبط كل منها بحزمة من الأسباب والدوافع هي:

- الغابات في النظام البيئي النيلي لولايتي النيل الأزرق وسنار.
- حزام الصمغ العربي: بشكل رئيسي كردفان بما في ذلك أجزاء من ولايات النيل الأزرق والنيل الأبيض ودارفور.
- السهول الطينية: ولايات القضارف وسنار والنيل الأزرق وجنوب النيل الأبيض وجنوب كردفان.

- السهول الرملية: كردفان الكبرى.
- غابة المانغروف (البحر الأحمر)
- غابات مستجمعات المياه في جبل مرة، شرق ووسط وجنوب دارفور.

لم تكن بيانات خريطة تغير الغابات متاحة للسودان في ذلك الوقت لتحديد البؤر الساخنة لإزالة وتدهور الغابات ولكن كانت هناك معلومات أخرى ذات صلة متاحة للمساعدة في تحديد البؤر الساخنة المحتملة. وتشمل هذه البيانات مواقع الغابات والتجمعات السكانية ومسارات الرعي (المراحيل) والبنى التحتية والأنهار والطوبوغرافيا ومعدلات هطول الأمطار. تم استخدام أدوات نظم المعلومات الجغرافية لتحليل هذه البيانات لتحديد المجالات التي تحدث فيها أنشطة إزالة وتدهور الغابات والأماكن التي من المرجح أن يوجد فيها أصحاب المصلحة.

استخدم التحليل صورًا مختلفة من الأقمار الصناعية متوسطة الدقة (مؤرشفة) وصور مستمدة من قوقل أيرث (Google Earth) وبيانات وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا) ذات الصلة بتغير المناخ والبعثة الطبوغرافية للرادار المكوكي (Shuttle Radar Topography Mission) وقمر لاندسات (Landsat) ومهمة قياس هطول الأمطار المدارية (Tropical Rainfall Measuring Mission) وأفريكوفر(Africover)، إلخ). وقد تم إنشاء منطقة عازلة لتحديد السمات العامة داخل المنطقة العازلة للمناطق موضع الاهتمام.

نظراً لعدم وجود بيانات خرائط محدّثة عن الغابات، فقد استخرجت طبقات الغابات من خرائط منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لسنة 2008 باعتبارها أفضل البيانات المتاحة عن خرائط الغابات وقت إعداد هذا التقرير.

وقد ساعد تراكب طبقة الغابات مع البيانات الاجتماعية مثل المراكز السكانية ومخيمات النازحين ومسارات الرعي (المراحيل) والأنهار وما إلى ذلك، على تحديد المزيد من المناطق مع أصحاب المصلحة المحتملين في برنامج الرد+ (REDD+). تم ترسيم منطقة عازلة عشوائية طولها 5 كيلومترات حول مناطق الغابات لتحديد المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات الواقعة على بعد 5 كيلومترات من حدود الغابات. كان الغرض من رسم خرائط نظم المعلومات الجغرافية هو المساعدة في تحديد مواقع أصحاب المصلحة الذين يرجح أن يتأثروا مباشرة بتنفيذ استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+).

خلال المرحلة الثانية من المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II)، تم تحديد البؤر الساخنة لإزالة وتدهور الغابات ضمن خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) بالاستعانة بنقاط الاتصال وإدارات الغابات الولائية ومن خلال مصادر أخرى بما في ذلك المعلومات التي تم إنشاؤها من خلال الدراسات الأخيرة التي أجرها برنامج الرد+ (REDD+). توجد داخل كل ولاية مناطق محددة تتعرض فيها الغابات للإزالة والتهور. وعلى الرغم من أنه من المعروف أن التصحر يتقدم جنوباً، فإن هناك معلومات محددة وشحيحة جداً في أدبيات تغير الغابات في السودان. بيد أن هذه البؤر الساخنة كانت معروفة محلياً ولموظفي الغابات في كل من ولايتي شمال دارفور وغرب دارفور. وعلى هذا النحو، فقد ساعد الخبراء الاستشاريون لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) على تحديد المواقع المناسبة للتشاور مع أصحاب المصلحة. وتشمل هذه البؤر الساخنة على وجه الخصوص:

• **الجزيرة:** المناطق داخل وحول مخطط الري بما في ذلك المزارع المروية (في منطقتي الحصاحيصا والرفاعة)، والمناطق في المخطط التي يتم تجريفها من الأشجار، والمناطق التي تتعدى عليها الكثبان الرملية، وغابات السنط (acacia nilotica) على طول مجاري الأنهار.

• **كسلا**: المناطق الريفية في الجزء الجنوبي من الولاية حيث يوجد الغطاء الغابي وفي المزارع المروية على طول نهر القاش وفي الشرق حيث توجد مخيمات اللاجئين. كما تم تحديد مناطق ود الحليو (المتاخمة لإثيوبيا وإريتريا) حيث يتم إنتاج كميات كبيرة من الصمغ العربي، كمناطق ذات صلة. في هذه المناطق، تناولت المشاورات بالبحث في التأثيرات البيئية والاجتماعية لخيارات الاستراتيجية المتعلقة باستعادة حزام الصمغ العربي.

• **البحر الأحمر**: تم تحديد محليات القنب والأوليب وسنكات وطوكر والمناطق الساحلية داخل وحول غابات المانجروف كمناطق ذات صلة. وتتصل المسائل ذات الصلة التي ينبغي التشاور بشأنها بحفظ وإصلاح خشب الوقود والتشجير الزراعي (الزراعة الغابية) وأشجار المانجروف.

• **نهر النيل**: تم تحديد مناطق حول الدامر، شندي، غابات المتمة الطبيعية ومناطق على طول نهر عطبرة (حوالي 32 منطقة مستجمعات مياه بما في ذلك محمية جبل الحسانية الطبيعية وصحراء بيوضة)، وفي المنطقة الأثرية من أهرامات البجراوية والنقعة والمصورات كمواقع ذات صلة.

• **الشمالية**: تم تحديد مناطق مروي والدبة، ومواقع حول غابات كدركة المحجوزة وبركة الملوك المحجوزة في منطقة دنقلا، ومنطقة تعدين الذهب في منطقة دنقلا والقباب كمواقع ذات صلة. تعد الكثبان الرملية التي تتعدى على المزارع مشكلة في منطقة ميرو. توسعت الزراعة الآلية بسرعة في العقدين الماضيين في الولاية الشمالية وتعتبر واحدة من الأسباب الرئيسية للتطوير والتطوير.

• **الخرطوم:** تم تحديد المناطق المحيطة بمحمية غابات السُنُط ومخيمات اللاجئين في شرق النيل ونيفاشا كمواقع ذات صلة. ومن المواضيع ذات الصلة التي ينبغي التشاور بشأنها الخيارات المتعلقة بالغابات الحضرية ومصدات الرياح وحطب الوقود ومصادر الطاقة النظيفة البديلة واللاجئين.

• **غرب دارفور**: تم تحديد ثلاث مناطق هي الجنينة وجبل مون وكُلبُس باعتبارها مواقع ذات صلة. كانت القضايا ذات الصلة التي تمت مناقشتها هي الزراعة المعيشية والصمغ العربي والرعي الجائر والقطع للأشجار بغرض جمع حطب الوقود خاصة من تشاد.

التشاور مع السلطات القومية والإقليمية المعنية بالغابات في الخرطوم والولايات للحصول على معلومات عن مجموعات أصحاب المصلحة

نوقشت قوائم أصحاب المصلحة وخرائط نظم المعلومات الجغرافية مع موظفي الهيئة القومية للغابات على المستوى الاتحادي والولائي بهدف تحديد المناطق/المواقع الأكثر تضرراً بأنشطة إزالة وتدهور الغابات وأصحاب المصلحة المتأثرين تبعاً لذلك. وشملت هذه المناقشات:

- اجتماعات مع السلطات الاتحادية والولائية المعنية بالغابات في الخرطوم خلال المؤتمر القومي للغابات، الذي عقد في مارس 2018.
- إجراء حوار مع نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) في الولايات الثماني عشرة (بعد يومين من انعقاد المؤتمر القومي السنوي المعني للغابات والزيارات الميدانية).
- الحوار مع نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) في الولايات الثماني عشرة والمستشار الفني للضمانات ببرنامج الرد+ (REDD+) بمقر إدارة وحدة البرنامج في الخرطوم.

تم الحصول على معلومات حول أصحاب المصلحة المحتملين في برنامج الرد+ (REDD+) من مصادر ثانوية، بما في ذلك الهيئة القومية للغابات والإدارات الفنية الحكومية المعنية بالمراعي والعلف (الإدارة العامة للمراعي والعلف). وقد طلب أصحاب المصلحة هؤلاء المعلومات التالية:

- قوائم الغابات الشعبية المسجلة.
- قوائم منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية المسجلة ذات الصلة بالأنشطة المحتملة ببرنامج الرد+ (REDD+)

- معلومات عن المناشر المسجلة.
- معلومات عن القبائل الرعوية البدوية ومراحيل الماشية.
- معلومات عن جمعيات منتجي الصمغ العربي.
- موقع مراكز النازحين/اللاجئين.

المشاورات ميدانية مع أصحاب المصلحة أثناء إجراء التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) ضمن استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+)

خلال مشاورات أصحاب المصلحة بشأن التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) التي عقدت خلال الفترة من أبريل إلى يونيو 2018 ثم في عام 2020، تم تدقيق قوائم أصحاب المصلحة التي تم تجميعها في الخطوات السابقة وتعزيزها. كما أجريت خلال المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) مشاورات أصحاب المصلحة على مدى 8 أسابيع في أكتوبر ونوفمبر 2020 في ولايات الشمالية ونهر النيل والبحر الأحمر وكسلا والجزيرة وغرب دارفور والخرطوم. ومع ذلك، لم يتم الحصول على قائمة الغابات الشعبية المسجلة في جميع الولايات مباشرة من الهيئة القومية للغابات خلال هذه المرحلة الثانية. وعلاوة على ذلك، تم التشاور مع أصحاب المصلحة الممثلين للجهات التالية:

- المنظمات المجتمعية
- المنظمات غير الحكومية
- القبائل البدوية
- جمعيات منتجي الصمغ العربي

خلال المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) كما هو موضح أعلاه، عقدت المشاورات على مرحلتين: إحداهما افتراضية (عن بعد) والأخرى وجهاً لوجه مع نقاط الاتصال الولائية. تم استخدام بيانات خريطة أفريكوفر (Africover Map Data). وهذا يؤكد ضرورة تحديث خرائط الغابات من أجل التخطيط برنامج الرد+ (REDD+) وتحديد المجتمعات المحلية ذات الصلة المعتمدة على الغابات.

7.3 مشاورات أصحاب المصلحة

يصف المرفق رقم (2) بالتفصيل العمليات المستخدمة في تنفيذ أنشطة المشاركة حول التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA). وقد صُممت هذه الخطة للمساهمة في ضمان إدراج آراء أصحاب المصلحة بشأن التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) ولا سيما آراء الفئات المهمشة أو الضعيفة.

كان الهدف من عملية التشاور هو أن تكون شاملة ومتنوعة في نطاق الآراء التي جمعتها والنتائج المنشودة ومن ثم فقد استهدفت ما يلي:

- تحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية الإيجابية والسلبية المحتملة لمشروع خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+).
- اقتراح تدابير لتجنب أو تخفيف التأثيرات السلبية وتعزيز التأثيرات الإيجابية.
- التحقق من أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات.
- التحقق من مشروع خيارات الاستراتيجية المقترحة في الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+).

- رفع الوعي بعملية برنامج الرد+ (REDD+).
- جمع المعلومات الأساسية ذات الصلة بتدابير التخفيف والتعزيز المقترحة.
- تجميع المعلومات الأساسية ذات صلة بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) والآليات ذات الصلة، بما في ذلك إطار سياسات إعادة التوطين وإطار عملية برنامج الرد+ (REDD+) وآلية رد المظالم وجبر الضرر والإطار التخطيطي للشعوب الأصلية (IPPF).
- تحديد أصحاب المصلحة الذين ربما تم إغفالهم في مرحلة تحديد أصحاب المصلحة.

وكان الهدف من المشاورات هو الحصول على تعليقات أصحاب المصلحة بشأن ما يلي:

- أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات.
- التأثيرات البيئية والاجتماعية الإيجابية والسلبية المحتملة لمشروع خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+).
- التخفيف من حدة التدابير الرامية إلى تجنب التأثيرات السلبية أو التقليل منها إلى أدنى حد وتعزيز التأثيرات الإيجابية.
- جمع المعلومات ذات الصلة بتحديد أصحاب المصلحة وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية والآليات المرتبطة بها (آلية رد المظالم وجبر الضرر والإطار التخطيطي للشعوب الأصلية وإطار عملية برنامج الرد+ (REDD+)).

في خطة التشاور الأولية التي تم تطويرها في ديسمبر 2017، تم استخدام المشاورات لتحديد التأثيرات الإيجابية والسلبية المحتملة لخيارات الاستراتيجية المقترحة والمساعدة في وضع تدابير التخفيف. ومع ذلك، في أعقاب المناقشات مع مجموعة العمل الفنية لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) ووحدة إدارة البرنامج، تم توسيع الولاية لتشمل أهدافًا أخرى:

- تنوير أصحاب المصلحة عن برنامج الرد+ (REDD+) والتقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA).
- التحقق من النتائج التي توصلت إليها دراسة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات والحصول على آراء أصحاب المصلحة بشأن أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات من حيث الحلول/الاستراتيجيات المقترحة.

في كلتا المرحلتين، الأولى من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA I) والثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II)، دُعي المشاركون إلى التعليق على الموضوعات المدرجة في الفقرة 3.3 أعلاه من الفصل الثالث.

تم تحديد جدول الأعمال والعملية والشفافية في نتائج عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) في بداية كل جولة تشاور. وقد تم وفقاً للعادات المحلية. وبمجرد الانتهاء من تقديم العروض التقديمية بتقنية البوربوينت، دُعي أصحاب المصلحة إلى إبداء تعليقاتهم على كل موضوع من المواضيع المعروضة. تم جمع جميع التعليقات ليتم عرضها بالفصل الأول.

عقدت مشاورات أصحاب المصلحة مع مسؤولي الهيئة القومية للغابات والمشاورات القومية في شكل مماثل ولكن كان من المقرر إجراؤها قبل 4 إلى 8 أيام. وعادة ما يكون أصحاب المصلحة الذين يحضرون هذه الاجتماعات على دراية بمفهوم برنامج الرد+ (REDD+).

استند تصميم عملية الاستشارات نفسها إلى تقنية أخذ عينات كرة الثلج. حيث مكنت هذه الطريقة الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) من تصنيف أصحاب المصلحة المستهدفين ودراسة حالتهم بناءً على المعايير والقيود التالية:

- حجم السكان غير المحدود.
- التجانس بين أصحاب المصلحة فيما يتعلق باستخدام الموارد وإدارتها.

- إمكانية الوصول، لا سيما مراعاة العوامل الأمنية والبيئية (مثل موسم الأمطار).
- تنقل بعض الفئات المستهدفة (مثل الرعاة الرحل).
- كمية المعلومات التي أسفرت عنها دراسات برنامج الرد+ (+REDD).
- اللوجستيات والقيود الزمنية.

استخدمت المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومجموعات الاتصال والمشاورات عن بعد للحصول على المعلومات من أصحاب المصلحة. استند أخذ عينات مجموعات الاتصال إلى سحب عينات صغيرة عشوائية تضم 20-25 مبحوثاً لكل مجموعة. استندت معايير الاختيار إلى الأسس المنطقية المذكورة أعلاه. واستخدمت أيضا تقنيات أخذ العينات الهادفة، فضلاً عن إجراء تقييم قائم على الخبرة للجهات الفاعلة ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحديد عينة تمثيلية من المحليات والوحدات الإدارية أثناء المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) مرجحة حسب حجم الغابات والأراضي الشجرية وحجم السكان. وقد أخذت عينات كافية من أصحاب المصلحة الذين كانوا ممثلين تمثيلاً ناقصاً في نظام أخذ العينات في المرحلة الأولى من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA I). أما في المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) فقد تم أخذ عينات منهم بشكل مناسب، ولا سيما: المؤسسات الزراعية الآلية الكبيرة والمشاركين في سلسلة قيمة الصمغ العربي وأصحاب المصلحة في قطاع الطاقة والمجتمعات المهمشة والضعيفة والشعوب الأصلية.

في الحالات التي لا تتوفر فيها معلومات ملموسة عن أصحاب المصلحة الرئيسيين، كان يجري الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) عملية تقييم لتحديد هوية أصحاب المصلحة أثناء الزيارات الميدانية للبؤر الساخنة لإزالة وتدهور الغابات وعقد جلسات مناقشة مع نقاط اتصال برنامج الرد+ (+REDD) بالولايات/المحليات والمطلعين على الأمور كذلك أو عبر مراجعة الأدبيات/الدراسات السابقة أو باستخدام المعرفة الشخصية. وعندما تم تحديد نفس مجموعات أصحاب المصلحة من خلال عدة مصادر مختلفة، تمكن الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) من تأكيد أهميتها بالنسبة لمناطق غابات بعينها.

وبالإضافة إلى المسائل المذكورة أعلاه، جرت في المرحلة الأولى بعض المشاورات على مستوى القواعد الشعبية باعتبارها مشاورات ارتجالية لأنه لم يتسن الإبلاغ مسبقاً عن التوقيت. ومع ذلك، في كلتا المرحلتين، تمشيا مع متطلبات الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC)، تم تنظيم معظم المشاورات مسبقاً من قبل نقاط اتصال برنامج الرد+ (+REDD) بالولايات/المحليات ذات الصلة بالتعاون مع موظفي الهيئة القومية للغابات. وأُطلع ممثلو أصحاب المصلحة الذين سيجري التشاور معهم على المسائل المطروحة للمناقشة وعلى تاريخ عقد المشاورات.

ومع ذلك، فإنه بسبب القيود المتعلقة بـ COVID -19، لم تشهد المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) إجراء مشاورات مع المجتمعات المجاورة للغابات والبدو الرحل وغيرهم ممن لديهم وصول محدود أو معدوم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) مباشرة. ونتيجة لذلك، تم استخدام نهج من مرحلتين مكّن أصحاب المصلحة من التشاور عن بعد واعتمد بشكل أكثر كثافة على التواصل (انظر الفصل التالي).

1.7.3 التأكد من أن أصحاب المصلحة لديهم القدرة الكافية للمشاركة الكاملة والفعالة في المشاورات

وفي حين أن معظم أصحاب المصلحة الذين جرت استشارتهم، ولا سيما على مستوى القاعدة الشعبية، لم يكونوا على دراية بمفهوم برنامج الرد+ (+REDD)، فإن التدريب أو بناء القدرات قبل المشاورات لم يكن ممكناً من الناحية العملية، ويرجع ذلك في الغالب إلى الجدول الزمني للمهام وأساليب أخذ العينات المستخدمة.

بالنسبة للاجتماعات الشخصية المباشرة غير الافتراضية، فقد تباين شكل الإحاطة ومستوى التفاصيل وفقاً للسياق وفئة أصحاب المصلحة الذين يجري التشاور معهم. وبدأ كل اجتماع بشرح مفهوم برنامج الرد+ (REDD+) وأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات وخيارات الاستراتيجية. صدرت نشرات توضيحية تقدم معلومات أساسية عن برنامج الرد+ (REDD+) وعملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وتم توزيعها حسب الحاجة. تعتمد سبل كسب عيش جميع أصحاب المصلحة الذين تم التشاور معهم بشكل كامل أو جزئي على موارد الغابات ويمكنهم بالتالي فهم الخيارات الفرعية للاستراتيجية المقترحة وآثارها المحتملة. وعلى هذا النحو، تبين أن لديهم معرفة كافية للمساهمة في المشاورات.

كما تم عمل إعلانات صحفية وإجراء مقابلات إذاعية وتلفزيونية للترويج والدعاية لبرنامج الرد+ (REDD+) وعملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) على النحو المبيّن في بداية هذا الفصل.

نظراً للقيود الاحترازية المتعلقة بـ COVID-19، تم وضع بروتوكول محدد لتنفيذ المشاورات التي أجريت في عام 2020 (المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II)). اعتمد هذا البروتوكول على المذكرة التوجيهية الصادرة عن البنك الدولي في مارس 2020 حول "المشاورات العامة وإشراك أصحاب المصلحة في العمليات التي يدعمها البنك الدولي عندما تكون هناك قيود على عقد الاجتماعات العامة ". توصي المذكرة التوجيهية بتجنب التجمعات العامة والورش والاجتماعات المجتمعية، وتقليل التفاعل/الاحتكاك المباشر مع أصحاب المصلحة، وتقترح المزيد من الاعتماد على الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي والقنوات عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني والوسائط التقليدية مثل التلفزيون والراديو والصحف والهواتف. وقد تم ذلك من خلال نشر المعلومات وإرسال الرسائل الرئيسية قبل المشاورات. وارتبطت المعلومات المنشورة ببرنامج الرد+ (REDD+) والاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) وأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات وعملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) والمشاورات. وقد اتبعت أنشطة التشاور والمشاركة بقدر الإمكان العملية المنهجية الموصى بها في التوجيهات المشتركة بين برنامج الرد+ (REDD+) ومرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات بشأن إشراك أصحاب المصلحة.

ونتيجة لذلك، تم تصميم عملية من مرحلتين تنطوي المرحلة الأولى على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنطوي المرحلة الثانية على التشاور المباشر مع أصحاب المصلحة لذين يعد انفتاحهم على تقنية المعلومات والاتصالات في حده الأدنى مثل المجتمعات المحلية والرعاة.

وشمل ذلك مقابلات مع الأشخاص المطلعين على الأمور ومناقشات مجموعات الاتصال التي أجريت مع نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) الولائية (فضمن حدود الإجراءات الاحترازية للوقاية من الإصابة بفيروس COVID-19) التي تعمل نيابة عن الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA). ويصنف الجدول رقم (5) أدناه أصحاب المصلحة وفقاً لمستوى إلمامهم بتقنية المعلومات والاتصالات.

الجدول رقم *4*: ترتيب فئات أصحاب المصلحة وفقاً لمستوى إلمامهم بتقنية المعلومات والاتصالات

الفئة	أصحاب المصلحة المدرجين (الفئات الفرعية)	مستوى الإلمام بتقنية المعلومات والاتصالات 1-5 (1= مستوى عالٍ، 5= متدني)
1. مؤسسات القطاع الحكومي على المستوى الاتحادي	- المدراء الاتحاديون -الوزارات والإدارات العامة والمجالس/الهيئات، إلخ. - الهيئة القومية للغابات	1 1
2. مؤسسات القطاع الحكومي على مستوى الولائي	- الإداريون على المستوى الولائي -(مشرعو ن، وزارات ، إلخ.) - الإدارة الأهلية - إدارة المحليات	1 1

الفئة	أصحاب المصلحة المدرجين (الفئات الفرعية)	مستوى الإلمام بتقنية المعلومات والاتصالات 1-5 (1= مستوى عالٍ، 5= متدني)
	- الغابات الولائية - ممثلو الغابات الشعبية على المستوى الولائي	1 1 1
3. المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية	- أعضاء المجتمع الزراعي على مستوى القرية - قادة المجتمع: الشيوخ والعُمَد وشيوخ القرى - أعضاء الغابات الشعبية - سكان الغابات الأصليون	5 4 4 5
4. قطاع الثروة الحيوانية والرعاة	- اتحادات الرعاة - الرعاة الرحل (البدو) - رعاة الإبل (الأبالة)	2 5 5
5. اللاجئون والنازحون	- اللاجئون والنازحون	5
6. الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة المضافة للصمغ العربي	- جمعيات منتجي الصمغ العربي - منتجي الصمغ العربي - تجار / وسطاء الصمغ العربي - مصنعو ومصدرو الصمغ العربي	2 5 3 1
7. القطاع الخاص	- مشاريع الزراعة التجارية - شركات النفط - شركات التعدين - جمعيات عمال التعدين التقليدي الأهلي - المناشر وتجار الأخشاب - تجار حطب الوقود والفحم - تجار ومستخدمو الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية وغاز الطبخ)	1 1 1 4 4 4 3
8. منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	- المنظمات البيئية - المنظمات النسوية - آخرون	1 3
9. الجهات المانحة وشركاء التنمية	- المانحون الدوليون - المنظمات الدولية - مشاريع إدارة الموارد الطبيعية	1 1 2
10. الأكاديميون والباحثون	- الأكاديميون والباحثون	1
11. آخرون	- آخرون	

تمت استشارة أصحاب المصلحة من ذوي المستوى العالي والمتوسط من حيث الإلمام بتقنية المعلومات والاتصال الافتراضي عن بعد عبر الإنترنت (إنشاء موقع إلكتروني مخصص مجهز باستبيانات وواتساب وبريد إلكتروني وهاتف) وأما أولئك الذين من ذوي المستويات الأقل فقد تمت استشارتهم مباشرة عندما تم تخفيف قيود COVID -19 بما يكفي للسماح لأعضاء فريق التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي أو ممثليهم (نقاط الاتصال) بإجراء مشاورات مباشرة. وفيما يتعلق بالاتصال المباشر، استُخدمت نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) لتحديد أصحاب المصلحة المعنيين وتيسير إجراء المقابلات المباشرة.

وبناءً على ذلك، تمثل دور نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) أثناء المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) في:

- تحديد مواقع أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات في الولاية التي ينبغي استشارة أصحاب المصلحة فيها.

- المساعدة في تحديد أصحاب المصلحة ومجموعات/فئات أصحاب المصلحة وتقديم معلومات الاتصال.
- العمل كمنسق مركزي لمجموعات الواتساب للمشاورات باستخدام اتصالاتهم وعلاقاتهم الاجتماعية.
- ترتيب اجتماعات مجموعات الاتصال عبر الإنترنت أو الواتساب بين أصحاب المصلحة والفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA).
- ترتيب مقابلات مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور عبر الإنترنت أو الواتساب بين أصحاب المصلحة والفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA).
- التحقق من معلومات خط الأساس بشأن التأثيرات البيئية والاجتماعية بالولاية.
- متابعة المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال المرحلة الأولى من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA I)، وتشجيع أولئك الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور على ملء الاستبيانات عبر الإنترنت أو إجراء مقابلات معهم وملء الاستبيانات عبر الإنترنت وفقًا لذلك.
- تسهيل وقيادة مناقشات مجموعات الاتصال في المناطق الريفية أثناء المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II)وملء الاستبيانات وفقًا لذلك.

تتألف المرحلة الأولى من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA I) من الخطوات التالية:

1) تصميم وإنشاء موقع إلكتروني للتشاور.
2) إنشاء شبكة اتصال مباشر داخل في ولاية.
3) وضع وتنفيذ خطة للاتصال والدعاية.
4) وضع استبيانات لاستخدامها على منصة تشاور عامة عبر الإنترنت.
5) تحديد وتدريب الميسرين في كل ولاية.
6) استشارة أصحاب المصلحة عن بعد.

سيرد أدناه شرح موجز لكل خطوة من هذه الخطوات:

الخطوة الأولى: تصميم وإنشاء موقع إلكتروني للتشاور

أُنشئ موقع شبكي لتوفير منبر للتشاور العام وأُتيح الرابط في جميع مواد الاتصال والدعاية المنشورة. ويتألف الموقع الإلكتروني من صفحة افتتاحية تقدم لمحة عامة موجزة عن الغرض من المشاورات وتدعو أصحاب المصلحة إلى المشاركة فيها. وأتاحت الروابط الموجودة في الصفحة الافتتاحية الوصول مباشرة إلى الاستبيانات أو إلى مواد الإحاطة الأساسية.

الخطوة الثانية: إنشاء شبكة واتساب للتواصل المباشر في كل ولاية.

أنشأ والفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) بالتعاون مع نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) على مستوى الولايات ومديري الغابات الولائية وممثلين عن وحدة إدارة برنامج الرد+ (REDD+) مجموعات اجتماعية على الواتساب واستخدموا شبكات الواتساب القائمة التي أنشأتها بالفعل قطاعات أخرى لنشر المعلومات ومواد الإحاطة المتعلقة ببرنامج الرد+ (REDD+). واستخدمت

هذه المجموعات أيضاً لتدريب نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) على كيفية بدء المشاورات في ولاياتها ومناقشة العقبات التي ووجهت أثناء المشاورات وكيفية حلها.

الخطوة الثالثة: وضع وتنفيذ خطة للاتصال والدعاية (انظر التفاصيل في الفقرة 7.3 ، خطة الاتصال أدناه).

ونشرت إعلانات في صحيفتين شعبيتين (صحيفتي التيار والجريدة) لتنوير الجمهور باستراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) وعملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي الحالية، ودعوة الجمهور إلى المشاركة في المشاورة على الإنترنت. وكانت أرقام التوزيع التي قدمتها هذه الصحف كما يلي:

- صحيفة التيـــار: طبعت 8000 نسخة (نطاق التوزيع العادي 65-70%، يومي الخميس والأحد 80%).
- صحيفة الجريدة: طبعت 10,000 نسخة (نطاق التوزيع حوالي 85% منها ويومي الخميس والأحد و100% خلال باقي الأسبوع).

وأُرسلت إخطارات وإعلانات عن طريق 4 محطات إذاعية مختلفة في أيام وأوقات مختلفة وأجريت 7 مقابلات: 4 إذاعية و 4 تلفزيونية. وترد قائمة كاملة في الجدول رقم (6) أدناه.

الجدول رقم 5: قائمة المقابلات التلفزيونية والإذاعية التي أجريت

اســـــــــم الوسيلة الإعلامية	الموقـــع الإلكترونـــي (إن وجد)	طبيعة الإعلان	اسم البرنامج	مـــــدة المقابـــلة	مدة الإعلان	موعد (الرسالة والإعلان)
صحيفة التيار	https://al-tayar.net	إعلان	-	-	1	12/10/2020 15/10/2020
صحيفة الجريدة	https://aljareeda-sd.net/	إعلان	-	-	1	06/10/2020 11/10/2020
البيت السوداني	http://www.sudanradio.gov.sd/	مقابلة	نحـــن معكـــم صباح بلادي	20 ق		27/10/2020
		رسائل/إعلان	-		8 مرات يومياً لمد خمسة أيام	18/10/2020
إذاعة أم درمان	http://www.sudanradio.gov.sd/	مقابلة	-	20 ق		24/10/2020
		رسائل/إعلان	-		8 مرات يومياً لمد خمسة أيام	17/10/2020
راديو الرابعة	www.alrabaafm.com	مقابلة	الصباح مبتسم	25 ق		17/10/2020
		رسائل/إعلان	-		5 مرات يومياً لمد خمسة أيام	19/10/2020
إذاعة الخرطوم	http://www.kfm89.net	مقابلة		20 ق		12/10/2020
		رسائل/إعلان			10 مرات يومياً لمد خمسة أيام	14/10/2020

تلفزيون الخرطوم	www.khartoumchannel.net	مقابلة	صباح الخرطوم	25 ق		15/10/2020
إذاعة الجزيرة "مدني"	https://web.facebook.com/medaniradio/?_rdc=1&_rdr	مقابلة) طارق(	معتصم هوارة	10 ق	13 October 2020	13/10/2020
		رسائل/إعلان	-		Band announcement على مدار الساعة لمدة 10 أيام	13/10/2020
تلفزيون النيل الأزرق	www.bnile.tv	مقابلة	مساء جديد	20 ق		27/10/2020
تلفزيون السودان	www.sudantv.net	مقابلة	-	25 ق		25/10/2020
		رسائل/إعلان	-		Band announcement على مدار الساعة لمدة 10 أيام	17/10/2020
سودانية 24	https://www.sudania24.tv http://s24.live.net.sa	مقابلة		30 ق		02/11/2020

الخطوة الرابعة: وضع استبيانات لاستخدامها على منصة تشاور عامة عبر الإنترنت

تضمنت منصة التشاور سلسلة من الأسئلة المتعلقة بأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات ومسودة خيارات الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) الصادرة في أغسطس 2018. ويمكن الاطلاع على الاستبيانات الكاملة في تقرير المشاورات.

كان السؤال حول أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات في صيغة تعدد خيارات الأجوبة، يتألف من قائمة من أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات (حُددت في مشاورات المرحلة الأولى من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي "SESA I") حيث يُطْلب من المبحوث اختيار أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات التي تعتبر الأوثق صلة بالموضوع.

فيما يتعلق بالأسئلة حول خيارات الاستراتيجية، هناك 55 خيارًا استراتيجيًا في ومسودة خيارات الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) وهي كثيرة جدًا بحيث لا يمكن تغطيتها في استبيان واحد عبر الإنترنت. تم اعتبار 30 دقيقة وقتًا معقولًا لتوقع أن يستغرق المبحوثون لملء الاستبيان. وللتغلب على هذا القيد، تقرر ما يلي:

أ. دمج خيارات استراتيجية مماثلة لأن العديد من الخيارات متشابهة أو متداخلة. فقد أدى ذلك إلى خفض عدد الأسئلة من 55 إلى 24 (الجدول 7).

ب. حذف خيارات الاستراتيجية التي تعتبر ذات تأثيرات سلبية بيئية واجتماعية منخفضة أو ضئيلة (الجدول 9)

ج. نظرًا لأن 24 سؤالًا لا يزال عددًا كبيرًا جدًا للتشاور عبر الإنترنت، قم بتصميم استبيانات منفصلة لفئات محددة من أصحاب المصلحة تحتوي على أسئلة ذات صلة بتلك الفئات. في الصفحة الافتتاحية لمنصة التشاور، طُلب من المبحوثين تحديد فئة أصحاب المصلحة التي تصفه/تصفهم بشكل أفضل. اعتمادًا على الفئة/الفئة الفرعية المختارة، تم نقل المبحوث إلى الصفحة التي تحتوي على الاستبيان المصمم للفئة/الفئة الفرعية المختارة. تم تصميم ثمانية استبيانات منفصلة، يحتوي كل منها على عدد من الأسئلة. وكان الحد الأقصى لعدد الأسئلة التي يتعين على أي فئة من أصحاب المصلحة الإجابة عليها هو 8 أسئلة، في حين أن بعض الفئات لديها سؤال واحد أو سؤالان فقط. ظهرت بعض الأسئلة في استبيانات متعددة بينما ظهرت أسئلة أخرى في استبيان واحد فقط. ويرد في الجدول رقم 8 خلاصة الاستبيانات الثمانية.

الجدول رقم 6: خيارات الاستراتيجية المتشابهة والمتداخلة مجتمعة

رقم السؤال	عنوان خيارات الاستراتيجية مجتمعة للاستبيانات	خيارات الاستراتيجية حسبما وردت في مسودة خيارات الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) الصادرة في أغسطس 2018
1	مراجعة السياسات والقوانين واللوائح والخطط	1.1 تحسين السياسات والقوانين المتعلقة بالغابات. 5.1 السياسات والأنظمة والمعايير المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات. 9.1 وضع خطط نموذجية لإدارة الغابات. 12.1 مراجعة المناهج. 18.1 وضع خطة رئيسية لغرس الأشجار. 6.2 مراجعة السياسات الزراعية / الإطار القانوني / البرامجي. 2.5 مراجعة سياسات وقوانين التعدين. 3.5 مواءمة سياسات وقوانين التعدين. 5.5 تحسين معايير البنى التحتية.

رقم السؤال	عنوان خيارات الاستراتيجية مجتمعة للاستبيانات	خيارات الاستراتيجية حسبما وردت في مسودة خيارات الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) الصادرة في أغسطس 2018
2	التشجير الزراعي (الزراعة الغابية) في المناظر الطبيعية المتدهورة	2.1 التشجير الزراعي (الزراعة الغابية) داخل المناظر الطبيعية التي أزيلت منها الغابات وتدهورت.
3	الأحزمة الشجرية الواقية ومصدات الرياح وعروق الأخشاب.	2.2 الأحزمة الشجرية الواقية ومصدات الرياح وعروق الأخشاب.
4	تعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية.	3.2 تعزيز الإنتاج الزراعي والإنتاجية. 5.2 التشجير الزراعي (الزراعة الغابية) والمدخلات الزراعية
5	وقف تحويل الغابات إلى أراضي زراعية.	7.2 وقف تحويل الغابات إلى أراضي زراعية.
6	تشجيع استخدام الطاقة المتجددة النظيفة	1.3 تنقيح سياسات الطاقة لتعزيز الطاقة المتجددة وإنتاج المواقد والفحم بكفاءة. 2.3 البدائل (غاز الطهي والطاقة الشمسية ، إلخ). 3.3 الطاقة الشمسية. 4.3 الترويج لغاز الطهي لتشجيع الناس على استخدامه 5.3 الطاقة الكهرومائية.
7	إعادة التشجير من قبل شركات صناعة النفط / التعدين	8.5 إعادة التشجير من قبل شركات صناعة النفط / التعدين.
8	استزراع الغابات	4.1 استزراع الغابات.
9	استعادة المناظر الطبيعية المتدهورة.	10.1 استعادة المناظر الطبيعية المتدهورة.
10	مكافحة حرائق الغابات	19.1 منع ومكافحة حرائق الغابات.
11	استزراع أشجار حطب الوقود	6.3 استزراع أشجار حطب الوقود.
12	زراعة 5% أو 10% من مساحة المشاريع الزراعية والأراضي الزراعية التجارية بالأشجار	زراعة 5% أو 10% من مساحة المشاريع الزراعية والأراضي الزراعية التجارية بالأشجار.
13	معايير استصدار الشهادات والأنظمة	9.2 مراقبة امتثال المزارعين لمعايير إصدار الشهادات وعقود الدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية. 10.2مراقبة أنظمة إصدار الشهادات الزراعية.
14	إضفاء الطابع المؤسسي على استخدام الأراضي	1.2 إضفاء الطابع المؤسسي على استخدام الأراضي
15	أعلاف المواشي	2.4 الأعلاف المركبة للثروة الحيوانية. 5.4 إنتاج الأعلاف المزروعة. 7.4 زيادة إنتاج الأعلاف خارج الغابات.
16	إدارة المراعي	1.4 الإدارة المستدامة للمراعي
17	تحديد المراعي وتقييمها	3.4 رسم خرائط المراعي وتقييمها.
18	دمج الزراعة وتربية المواشي	4.4 دمج الزراعة وتربية المواشي.
19	تحسين سلالات الماشية	8.4 تحسين سلالات الماشية .

رقم السؤال	عنوان خيارات الاستراتيجية مجتمعة للاستبيانات	خيارات الاستراتيجية حسبما وردت في مسودة خيارات الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) الصادرة في أغسطس 2018
		9.4 تحسين الخدمات البيطرية. 10.4 تربية الحيوانات.
20	تلبية احتياجات اللاجئين من الطاقة	9.3 تلبية احتياجات اللاجئين والنازحين من الطاقة.
21	تحسين فلاحة وإدارة أشجار الصمغ العربي	17.1 تحسين فلاحة وإدارة أشجار الصمغ العربي.
22	ترشيد استخراج الموارد المعدنية	1.5 ترشيد استغلال الموارد المعدنية فوق وتحت الأرض.
23	تطبيق الضمانات البيئية والاجتماعية في قطاع النفط والمعادن	6.5 تطبيق الضمانات البيئية والاجتماعية في قطاع النفط والمعادن. 9.5 إجراء تقييم التأثيرات البيئية
24	التعويض عن الانبعاثات التي لا يمكن تجنبها في قطاع النفط والتعدين	7.5 إنشاء آلية لتعويض الانبعاثات التي لا يمكن تجنبها في قطاع النفط والتعدين.

الجدول رقم 7: الاستبيانات الثمانية المصممة لفئات محددة من أصحاب المصلحة

رقم الاستبيان	فئات أصحاب المصلحة	عدد الأسئلة
1	1. مؤسسات القطاع الحكومي الاتحادية. 2. مؤسسات القطاع الحكومي الولائية. 8. منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. 9. الجهات المانحة وشركاء التنمية. 10.الأكاديميون والباحثون. 11. آخرون.	7
2	3. المجتمعات والشعوب الأصلية. 4.7. جمعيات عمال التعدين التقليدي الأهلي.	8
3	1.7. مشاريع الزراعة التجارية.	7
4	3. الرعاة.	2
5	4. اللاجئون والنازحون.	1
6	7. القطاع الخاص (5.7، 6.7، 7.7، 8.7 شركات منتجات الغابات، بائعي الفحم النباتي والحطب ومنتجات الغابات غير الخشبية).	2
7	6. الجهات الفاعلة في إضافة سلسلة قيمة للصمغ العربي.	1
8	7. القطاع الخاص (2.7، 3.7 شركات النفط، شركات التعدين التجارية).	3

ملاحظات:

*الاستبيان (1) لفئات أصحاب المصلحة غير المباشرين

*الاستبيانات من 2-8 لفئات أصحاب المصلحة المباشرة

الجدول رقم *8*: خيارات الاستراتيجية المحذوفة من الاستبيانات الإلكترونية

خيارات الاستراتيجية المحذوفة من الاستبيانات	
3.1	إنشاء وتعزيز الغابات الشعبية والشركات الصغيرة والمتوسطة القائمة على الغابات (يفترض أن يشملها البندان 1.1 و12)
7.1	مراجعة قطاع الغابات (مشمول في 1.1)
8.1	تقييم كربون التربة
11.1	تطوير قدرات الهيئة القومية للغابات (يُفترض خلوها من أي تأثير بيئي أو اجتماعي ضار)
13.1	الترويج لحطب الوقود المستدام (بدون آثار ضارة)
14.1	زراعة الأشجار بغرض منتجات الغابات غير الخشبية (بدون آثار ضارة)
15.1	الإدارة المستدامة المكثفة لغابات النيل الأزرق وسنار والجزيرة (بدون آثار سلبية)
16.1	الإدارة المستدامة المكثفة لغابات دارفور الكبرى والنيل الأزرق والبحر الأحمر وجنوب كردفان
4.2	الزراعة المحافظة على الموارد (لا آثار سلبية)
8.2	حزم التمويل
7.3	قوالب الكتلة الحيوية
8.3	منتجات الطاقة الحيوية (مثل الإيثانول الحيوي والديزل الحيوي والغاز الحيوي وكريات الخشب)
6.4	النظم الزراعية-الفلاحية الغابية-الرعوية
4.5	بناء قدرات موظفي الهيئة القومية للغابات (كما في 1.11)

الخطوة الخامسة: تدريب نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) في كل ولاية

عملت نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) التي تتخذ من الولايات مقراً لها كميسرين وقد تمثل هذا الدور في مساعدة أصحاب المصلحة على ملء الاستبيانات على الإنترنت خلال المرحلة الأولى من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA I)، وقد أجرت مشاورات مباشرة مع أصحاب المصلحة في المناطق الريفية أثناء المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II)

تمثل دور نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) في:

- تحديد مواقع إزالة وتدهور الغابات في الولاية التي ينبغي استشارة أصحاب المصلحة فيها.
- المساعدة في تحديد أصحاب المصلحة ومجموعات/فئات أصحاب المصلحة وتوفير معلومات الاتصال.
- العمل كمنسق لمجموعات الواتساب التشاورية باستخدام جهات الاتصال والعلاقات الاجتماعية.
- ترتيب اجتماعات مجموعات الاتصال عبر الإنترنت أو على الواتساب بين أصحاب المصلحة والفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA).
- ترتيب المقابلات مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور عبر الإنترنت أو على الواتساب بين أصحاب المصلحة والفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA).
- التحقق من معلومات خط الأساس البيئية والاجتماعية على المستوى الولائي وتوفيرها.
- متابعة المقابلات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين أثناء المرحلة الأولى من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA I) وتشجيع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور على ملء الاستبيانات عبر الإنترنت أو إجراء مقابلات مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور وملء الاستبيانات عبر الإنترنت وفقًا لذلك.

- تسهيل وقيادة مناقشات مجموعات الاتصال في المناطق الريفية خلال المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II)وتعبئة الاستبيانات وفقًا لذلك.

الخطوة السادسة: التشاور مع أصحاب المصلحة

أثارت خطة الدعاية ونشر المعلومات التي تم تدشينها من خلال التلفزيون والإذاعة والصحف ومجموعات الواتساب ومنشورات الفيسبوك توليد اهتمام الجمهور وأصحاب المصلحة مما حفزتهم على الاستجابة لأسئلة الاستبيانات على الموقع. كانت الاستجابات بطيئة في البداية ولكنها تحسنت عندما أرسل الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) رسائل بريد إلكتروني تحث أصحاب المصلحة على التفاعل وتقديم المعلومات وتشجيع المشاركة. كما أجرى الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) العديد من المقابلات الهاتفية مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور وقاموا بتحميل الردود على منصة التشاور.

المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II): التشاور المباشر مع أصحاب المصلحة

شهدت هذه المرحلة قيام نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) في كل ولاية بالتشاور مباشرة مع أصحاب المصلحة الموجودين في المناطق الريفية مثل المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات والسكان الأصليين والرعاة الرحل وغيرهم ممن لديهم إلمام ضئيل بتقنية المعلومات والاتصالات أو معدوم بالمرة (مستويات الإلمام التقني من 4-5، أنظر الجدول رقم 5).

استخدمت نفس الاستبيانات المستخدمة في المشاورات على شبكة الإنترنت لإجراء مشاورات ميدانية مع أصحاب المصلحة ذوي المستوى المتدني من حيق الإلمام بتقنية المعلومات والاتصالات. وقد قامت نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) بتعبئة الاستبيانات عبر الإنترنت بعد إجراء المقابلات الفردية والجماعية.

أخذت كثافة أخذ العينات في الاعتبار مساحة الغابات والأراضي الشجرية في كل ولاية والسكان (الجدول 10). واستشير أصحاب المصلحة في جميع العواصم الإدارية للولايات وكذلك في عينة تمثيلية من المحليات والوحدات الإدارية.

الجدول رقم *9*: المواقع التي استشير فيها أصحاب المصلحة

الولايـــــــــة	تعداد السكان بالملايين	نسبة الغطاء الغابي	عدد محليات الولاية	المواقع التي تمت استشارتها	عـــدد جلســـات مناقشـــة مجموعات الاتصـــــــال	عدد الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور
الشمالية	**0.94**	**0.05**	**7**	دنقلا والدبة	**2**	**40**
نهر النيل	**2.49**	**1.6**	**6**	الدامر وعطبرة وشندي والمتمة وبربر وأبوحمد	**10**	**388**
البحر الأحمر	**1.48**	**1.5**	**10**	بورتسودان والقنب وسنكات الغطاء الغابي: غابة خور النص: محلية سنكات (أشجار الأراك) غابة أربعات: محلية القنب والأوليبد (أشجار السيال) غابات المانجروف: منطقة هوشيري	**6**	**236**
كسلا	**2.52**	**17.3**	**11**	ود الحليو وشمال الدلتا وهمشكوريب وأروما وحلفا	**15**	**95**
الجزيرة	**5.1**	**0.2**	**6**	مدني الكبرى وجنوب الجزيرة وشرق الجزيرة والناس المعتمدين على الغابات في مناطق كورديجيلي وأبو جلفا وعديد البشاقرة	**31**	**120**
غرب دارفور	**1.02**	**26.9**	**12**	الجنينة وجبل مون وكلبس		
الخرطوم	**7.69**	**1.8**	**7**	الخرطوم والخرطوم بحري وأمدرمان		

2.7.3 التسلسل الزمني لسير تقدم المشاورات

شهدت المرحلة الأولى من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA I) عقد المشاورات على مدى ستة أسابيع في أبريل ومايو ويونيو 2018. تألفت الصيغة بشكل أساسي من مناقشات مجموعات الاتصال مع أعداد مختلفة من الأشخاص أو مقابلات مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور. جرى ترتيب معظم الاجتماعات مسبقاً، وعقدت اجتماعات أخرى ارتجالية عندما ألتقي مستخدمو الغابات أو غيرهم من أصحاب المصلحة عن طريق الصدفة في الحقل.

في شمال ووسط دارفور، وبسبب صعوبات السفر إلى المناطق النائية، عقدت ورشتان كبديل لمناقشات مجموعة الاتصال في الحقل، ولكن الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) قد تمكن أيضاً من زيارة عدد من مواقع الغابات والتحدث مباشرة إلى مستخدمي الغابات.

للوهلة الأولى، قد يبدو الحجم الإجمالي للعينة صغيرًا بالنسبة لمثل هذا البلد الكبير، ولكن تم أخذ عينات من كل منطقة من المناطق الخمس المحددة ضمن المناطق الرئيسية الثلاث: النظام الإيكولوجي النيلي (ولايتي النيل الأزرق وسنار)، وحزام الصمغ العربي (السهول الطينية والسهول الرملية) وغابات مستجمعات المياه في جبل مرة (شرق وسط وجنوب دارفور). وبما أن هناك مستوى من التجانس فيما يتعلق بأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات والاستراتيجيات وأصحاب المصلحة في كل فئة من هذه الفئات، فقد اعتُبر مستوى أخذ العينات مرضياً.

بالإضافة إلى اجتماعات أصحاب المصلحة والورش التي نوقشت فيها القضايا والحلول، أتيحت الفرصة للفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) لزيارة الغابات حتى يتسنى للفريق الوقوف على حجم تأثيرات أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات. وقد ساعد ذلك في إثراء آراء الخبراء بفريق التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي.

يوضح المخطط التفصيلي للخريطة رقم (1) الوارد في الفقرة (1.3) المواقع التي تم استشارة أصحاب المصلحة فيها في كلتا المرحلتين من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA).

صدور موافقة وحدة إدارة البرنامج على خطة التشاور والمشاركة أثناء المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) بحلول منتصف أغسطس 2020. كما عقدت المرحلة الأولى من الحملة التشاورية بين منتصف سبتمبر ونهاية نوفمبر في حين بدأت المرحلة الثانية حوالي منتصف أكتوبر وانتهت في نهاية نوفمبر.

كان التركيز الأساسي للمشاورات أثناء المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II) على أصحاب المصلحة الأكثر عرضة للتأثر بشكل مباشر بالاستراتيجيات المقترحة. وتشمل هذه المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق التي تأثرت بأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات. ونظراً لقلة المعلومات المحددة المتاحة عن الأماكن التي شهدت إزالة وتدهور الغابات وبأي معدل، اعتمد الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) على مدراء الغابات الولائية في تحديد البؤر الساخنة.

وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت خرائط نظام المعلومات الجغرافية للغطاء الغابي والتجمعات السكانية باستخدام بيانات القمر الصناعي (Sentinel) وبيانات "أفريكوفر" (Africaover)، وبيانات تعداد السكان. وقد ساعد ذلك على تحديد المواقع المناسبة للتشاور مع أصحاب المصلحة.

وفي جميع الولايات السبع، أجريت مشاورات في عواصم الولايات والمحليات حيث يوجد مديرو الحكومة والولايات وحيث يوجد ممثلو فئات أصحاب المصلحة وغيرهم مثل المنظمات غير الحكومية.

تم تنظيم المشاورات أثناء المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II)على النحو التالي.

1. الجزيرة

تقع ولاية الجزيرة في المنطقة الإيكولوجية "غابات السافانا منخفضة الأمطار على الطين". حيث يتراوح معدل هطول الأمطار السنوي من 300 إلى 400 ملم والغطاء الغابي مجزأ ويتكون من غابات السنط (Acacia nilotica) على ضفاف الأنهار التي تغمرها المياه بشكل دوري وبعض المزارع المروية في مشروع الجزيرة.

أثناء إنشاء مشروع الجزيرة، أزيلت الأشجار في مساحة تزيد على مليون فدان لإفساح المجال أمام الزراعة الآلية للمحاصيل وللتمكين من الرش الجوي الفعال لمبيدات الآفات. وأدت إزالة الأشجار إلى تدهور الأراضي وفقدان الخصائص الفيزيائية للتربة والتعرض للتعرية بفعل الرياح. أدى ركود المياه في قنوات الري إلى آثار بيئية واجتماعية ضارة مثل الأمراض المنقولة بالمياه مثل الملاريا والبلهارسيا. تواجه المنطقة حالياً مشاكل خطيرة تتعلق بزحف الكثبان الرملية التي تتعدى بشدة على أجزاء مختلفة من المشروع.

الخارطة رقم 2: مواقع الاستشارات في ولاية الجزيرة

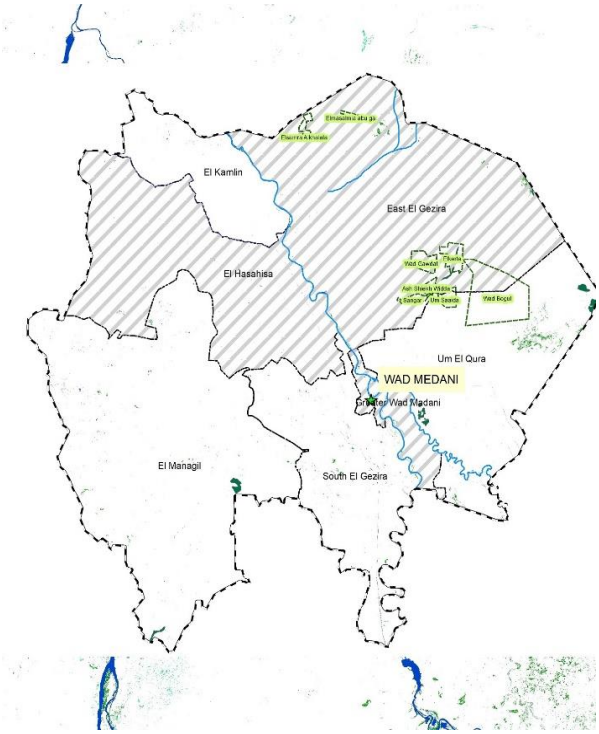

كانت المناطق التي تمت استشارتها في الجزيرة هي عاصمة الولاية واد مدني، ومناطق مداني الكبرى وجنوب الجزيرة وشرق الجزيرة. واستشيرت المجتمعات المحلية في غابات أبو جلفا وكورديقيلي. وكان أصحاب المصلحة الذين استشيروا هم إداريو الولاية والمحليات والباحثون والأكاديميون والأشخاص المعتمدون على الغابات في كورديقيلي والمزارعون ومربو الماشية والشركات الزراعية التجارية ومستخدمو الحطب والفحم والجمعيات النسوية والإدارات الأهلية (عمدة عديد البشاقرة) وفي أبوجلفا استشير صانعو الشاي والسكان الأصليون.

وكانت القضايا التي نوقشت هي أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات والخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالزراعة الآلية وحطب الوقود والفحم النباتي والطاقة النظيفة البديلة والأحزمة الشجرية الواقية والمزارع المروية. حدد أصحاب المصلحة في الجزيرة الأسباب والدوافع الرئيسية لإزالة وتدهور الغابات على أنها الفقر وتغير المناخ والتوسع الزراعي.

أكدت التغذية الراجعة من مناقشة مجموعة الاتصال في الولاية أن الأنواع الثلاثة من الغابات في الجزيرة (الغابات الطبيعية والغابات المروية والغابات المطيرة) مهددة أو متدهورة. وقيل إن الأسباب الرئيسية للتدهور هي قطع الأشجار من أجل الطاقة ومواد البناء؛ والفقر وسوء الأحوال الاقتصادية وتآكل التربة وإنشاء بساتين الزهور والفاكهة على حساب الغابات النيلية وغياب اللوائح الرادعة وتغير المناخ.

التقطت هذه الصور أثناء زيارة الحصاحيصا ورفاعة

2. كسلا

يتراوح معدل هطول الأمطار السنوي في ولاية كسلا من 400-700 ملم والنباتات الطبيعية شبه صحراوية تسود فيها غابات السافانا الفقيرة على الطين. يبلغ الغطاء الغابي حوالي 18%.

الخارطة رقم3 : المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية كسلا

تهيمن عمليات الزراعة الآلية الكبيرة على استخدامات الأراضي. تتعرض السهول الطينية للرعي الجائر وتتجه الصحراء في الشمال جنوباً. تشمل مناطق المحاصيل الرئيسية في الولاية مشروع حلفا الجديدة المروي ومشروع القاش (الري الفيضي) ومشاريع الزراعة المطرية التقليدية وشبه الآلية. توجد غابات مروية على طول نهر القاش وفي مشروع حلفا الزراعي.

يتميز سكان ولاية كسلا بمستويات عالية من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والهشاشة وعدم الصمود أمام الصدمات بما في ذلك الجفاف والفيضانات والنزاعات. من المشاكل التاريخية الرئيسية في ولاية كسلا أنه في حين أن إنتاج الغذاء من الذرة الرفيعة يتم بشكل أساسي في القطاع التقليدي المطري، فقد تركز الاستثمار في الزراعة تاريخيًا على القطاع الحديث والمروي، وبشكل كبير جدًا. بذلت محاولات قليلة لتطوير القطاع التقليدي أو معالجة مشاكله.

الخارطة رقم (3): المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية كسلا

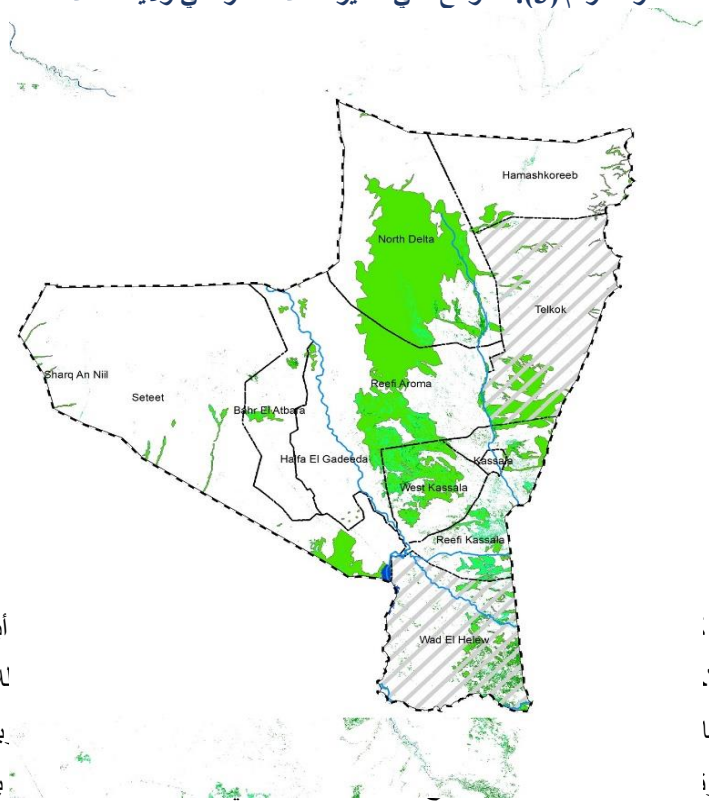

انتشر المسكيت على نطاق واسع خاصة في دلتا طوكر ويمكن أن يكون هذا نعمة أو نقمة اعتمادًا على كيفية إدارته. الجزء الجنوبي من الولاية غني بالغطاء الشجري بشكل رئيسي أشجار الطلح. يعتبر حطب الوقود والفحم من المنتجات الخشبية الرئيسية في المنطقة.

تعاني ولاية
300000 لا
في كسلا كما
وغلسا والقرا
في منطقتي إيد الوحش وتلكوك.

أبلغت منظمة الأغذية والزراعة عن وجود أكثر من
للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوجود 96327 لاجئ
بعة مخيمات للاجئين بولاية كسلا في مخيمات اللفة
بالمناقشة. بالإضافة إلى وجود نشاط تعديني تقليدي

المناطق التي شهدت التشاور هي عاصمة الولاية كسلا ومحليات ود الحليو ودلتا شمال وهمشكوريب وريف أروما وحلفا. عقدت المشاورات في المناطق الريفية في الجزء الجنوبي من الولاية حيث يوجد الغطاء الغابي وفي المزارع المروية على طول نهر القاش (دلتا شمال وأروما) وفي الشرق حيث توجد مخيمات اللاجئين. شملت المشاورات محلية ود الحليو (على الحدود مع إثيوبيا وإريتريا) حيث يتم إنتاج الصمغ العربي

بشكل كبير. هنا أيضًا، بحثت المشاورات في التأثيرات البيئية والاجتماعية لخيارات الاستراتيجية المتعلقة بإعادة تأهيل واستعادة حزام الصمغ العربي.

تناولت المشاورات الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالزراعة التجارية على نطاق واسع والزراعة المعيشية والصمغ العربي وحطب الوقود (بما في ذلك الفحم النباتي) واللاجئين (حطب الوقود) والتشجير الزراعي (الزراعة الغابية). حدد أصحاب المصلحة في ولاية كسلا الأسباب والدوافع الرئيسية لإزالة وتدهور الغابات والمتمثلة في، الفقر وتغير المناخ والتصحر وقطع الأشجار لمواد البناء.

شمل أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم منتجي الصمغ العربي والشركات الخاصة التي تتعامل في منتجات الموارد الطبيعية والكوادر الإدارية بالولاية والمجموعات النسوية.

البحر الأحمر

الخارطة رقم4 : **المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية البحر الأحمر**

تقع ولاية البحر الأحمر في المنطقة شبه الصحراوية وتتراوح معدلات هطول الأمطار السنوية بين 75 و300 ملم. الغطاء الغابي نادر جدًا ولا يوجد إلا على طول المجاري المائية. وأهم المحليات التي توجد بها غابات هي القنب والأوليب وسنكات وطوكر. أهم غابات الأراك في محلية سنكات وغابة المسكيت في دلتا طوكر. توجد غابات المانجروف على طول شاطئ البحر وهي مهمة للدور الذي تلعبه في الحفاظ على مخزون الأسماك ودعم سبل كسب العيش وحماية الساحل من الفيضانات بالإضافة إلى الخدمات البيئية الأخرى التي تقدمها. تتدهور غابات المانجروف بسبب مستويات الاستخدام غير المستدامة.

الخارطة رقم (4): المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية البحر الأحمر

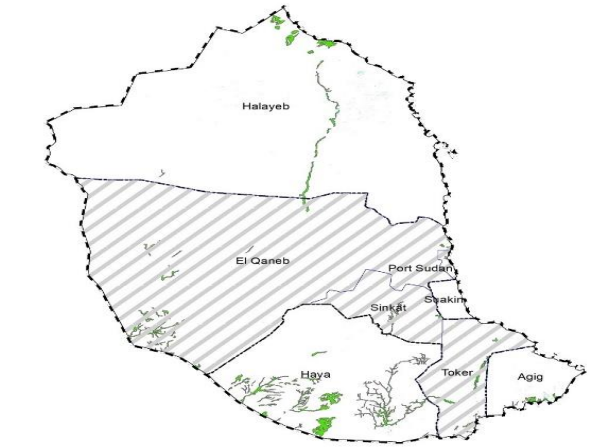

تمت الاستشارة في ثلاث محليات هي بورتسودان والقنب وسنكات. والغابات المشمولة هي غابة خور النص في محلية سنكات (المزروعة بأشجار الأراك) وغابة أربعات في محلية القنب (المزروعة بأشجار الطلح) وغابة هوشيري (المزروعة بأشجار المانجروف). كانت الفئات التي تم التشاور معها هي أساتذة الجامعات والأكاديميين ومديري الأقسام والإدارات الأهلية (العُمَد والشيوخ) وتجار الفحم وحطب الوقود والأشخاص المعتمدين على الغابات وصيادي الأسماك في غابات المانغروف والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي وغيرهم. وكانت القضايا التي تمت مناقشتها هي لخيارات الاستراتيجية المتعلقة بحطب الوقود والتشجير الزراعي وحفظ وإعادة تأهيل المانجروف.

أجمع الكل على تحديد الأسباب والدوافع الرئيسية لإزالة وتدهور الغابات على أنها الفقر والثروة الحيوانية والرعي والتصحر والزراعة التجارية والبستنة.

3. ولاية نهر النيل

تمتد ولاية نهر النيل على كل من المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية مع هطول أمطار يتراوح بين 75 إلى 300 ملم في السنة. يوجد بها نهر النيل ونهر عطبرة وعدد من النُهيرات الموسمية التي تدعم إنتاج القمح. تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي السائد حيث تتركز الزراعة المروية حول نهر النيل وضفاف نهر عطبرة ومنطقة الدلتا. توجد غابات الدوم (*Hyphaene thebaica*) على طول نهر عطبرة وتتم إدارتها خصيصًا لحماية مجرى النهر من تكوين الكثبان الرملية والحفاظ على الطبيعة. كانت هناك جهود للتشجير بالمنطقة الأثرية من أهرامات البجراوية والنقعة والمصورات للحماية من حركة الرمال.

يمكن تقسيم التركيبة السكانية لمجتمعات نهر عطبرة إلى مجموعتين رئيسيتين: (1) القبائل المستقرة (البشاريين والكمالاب والنفيداب والمناصير والجعليين والرباطاب والهدندوة) و (2) القبائل البدوية (الرشايدة والأمرأر وبعض مناطق البشاريين والمناصير). يعتمد الرعاة على الوصول إلى مناطق الرعي الطبيعية خلال موسم الأمطار (يوليو- سبتمبر).

الخارطة رقم5 : المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية نهر النيل

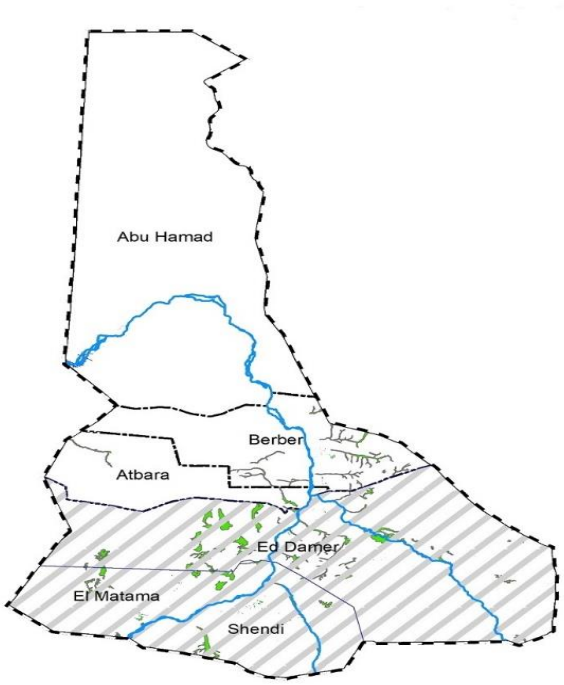

توسعت الزراعة الآلية بشكل سريع في العقدين الماضيين في ولاية نهر النيل وتعتبر أحد الأسباب والدوافع الرئيسية لإزالة الغابات. تم تحديد البؤر الساخنة لتدهور الغابات الطبيعية من قبل موظفي الهيئة القومية للغابات على أنها محليات الدامر وشندي والمتمة. تمت زيارة المحليات الثلاث لاستشارة أصحاب المصلحة بها. تضم محلية عطبرة حوالي 32 منطقة مستجمعات مائية بما في ذلك محمية جبل الحسانية الطبيعية الشهيرة وصحراء بيوضة. تجري أنشطة التعدين في أبو حمد وبربر.

المحليات التي شملتها الدراسة هي: الدامر وعطبرة وشندي والمتمة وبربر وأبو حمد حيث غابات الحلقي وأم سيالة في محلية الدامر وغابات أم ظبي وجبل الحسانية بمحلية عطبرة. كانت فئات أصحاب المصلحة التي تمت استشارتهم هم المسؤولين الحكوميين الاتحاديين والإدارات الولائية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية وأصحاب المصلحة على مستوى القرى والقطاع الخاص والمستثمرين والجمعيات النسوية وقطاع الطاقة.

كانت خيارات الاستراتيجية التي تمت مناقشتها تتعلق بزراعة الأشجار للحفاظ على التربة والأحزمة الشجرية الواقية ومصدات الرياح في المشاريع الآلية والتشجير الزراعي والغابات النيلية والتشجير الجديد وحطب الوقود والطاقة البديلة. حدد أصحاب المصلحة في ولاية نهر النيل الأسباب والدوافع الرئيسية لإزالة وتدهور الغابات مثل الفقر وصناعة الطوب والتوسع الزراعي.

.

4. الولاية الشمالية

تقع الولاية الشمالية في قلب المنطقة الصحراوية وتتميز بانخفاض هطول الأمطار ودرجات الحرارة الشديدة وندرة الغطاء النباتي. متوسط هطول الأمطار السنوي أقل من 20 ملم.

يعتمد الاقتصاد المحلي على الزراعة المروية والمطرية. درجات الحرارة المرتفعة وانخفاض هطول الأمطار وتقلبات في نهر النيل وزيادة سرعة الرياح أدت مجتمعة إلى مزيج من الجفاف والفيضانات مع آثار سلبية على غلات المحاصيل والمراعي والإنتاج الحيواني وتآكل ضفاف النهر. بينما الزراعة المروية معرضة للخطر في جميع المحليات، فإن البؤر الساخنة للزراعة المطرية تشمل الغابات والمراعي في محليتي مروي والدبة.

توجد غابات كدركة وبركة الملوك الطبيعية في محليتي مروي ودنقلا وتتعرضان لضغوط من أجل حطب الوقود والموارد الغابية الأخرى. في عام 2019 ويوليو 2020، تعرضت غابة كدركة لحريق هائل تسبب في دمار مساحة شاسعة منها. يمارس المزارعون حول محمية غابات كدركة بمحلية دنقلا التشجير الزراعي (الزراعة الغابية). تعد الكثبان الرملية التي تزحف على المزارع مشكلة في محلية مراوي. توسعت الزراعة الآلية بسرعة في العقدين الماضيين في الولاية الشمالية وتعتبر أحد الأسباب والدوافع الرئيسية لإزالة الغابات.

ال

الخارطة رقم6 : المواقع التي اختيرت للاستشارة في الولاية الشمالية

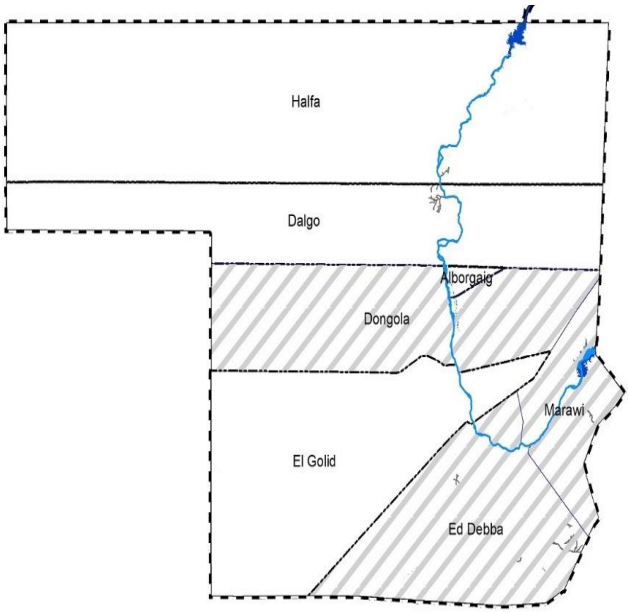

يُعدُ تعدين الذهب نشاطًا مهمًا لكسب العيش في منطقة دنقلا (مثل منجم وسوق قبقبة) وفي مناطق أخرى ويتم تنفيذه رسميًا من قبل شركات تعدين الذهب وبشكل غير رسمي بواسطة المُعدنيين الأهليين التقليديين باستخدام الغرابيل (الغربال/المنخل). تعيق أنشطة تعدين الذهب تدفقات المياه ويمكن أن يكون لها آثار إيجابية من خلال خلق بيئة لنمو الأشجار عن طريق حصاد المياه أو العكس بالعكس من خلال منع تدفق المياه في اتجاه مجرى النهر.

المواقع التي تم التشاور فيها هي العواصم الإدارية لمحليات دنقلا ومراوي والدبة ومواقع حول غابات محمية كدركة ووادي المقدم وبركة الملوك ومنطقة تعدين الذهب قبقبة في محلية دنقلا.

وكانت القضايا التي نوقشت مع أصحاب المصلحة هي زراعة الأشجار كمصدات الرياح وتثبيت الكثبان الرملية وحطب الوقود والطاقة البديلة وتعدين الذهب والقضايا الرعوية. حدد أصحاب المصلحة في الولاية الشمالية الأسباب والدوافع الرئيسية لإزالة وتدهور الغابات مثل التوسع الزراعي وتغير المناخ والتصحر وقطع الأشجار من أجل مواد البناء.

5. ولاية الخرطوم

تشمل ولاية الخرطوم العاصمة القومية والمحليات المحيطة بها وهي صغيرة نسبيًا في المساحة مقارنة بالولايات الأخرى في السودان ولكن يبلغ عدد سكانها أكثر من 5 ملايين نسمة، وبالتالي فهي سوق مهم لمنتجات الغابات مثل حطب الوقود.

تقع الخرطوم في المنطقة شبه الصحراوية، حيث يتراوح معدل هطول الأمطار فيها بين 100 و200 ملم في السنة ويقدر الغطاء الغابي بنسبة 1.7% من المساحة الإجمالية. العواصف الترابية تحدث بشكل منتظم وتقلبات مناسيب النيل تهدد الضفاف بالتآكل والفيضانات. أدى النمو الحضري السريع مقترنًا بارتفاع درجات الحرارة وتقلبات هطول الأمطار وتباين مناسيب الأنهار إلى ضغوط خطيرة على الموارد في الخرطوم على الرغم من أن هناك حاجة لدراسات لتقييم تغير المناخ الحالي والمستقبلي، إذا اتبعت الخرطوم الاتجاه العام للبلاد المتمثل في مناخ جاف بشكل متزايد، فإن هذا سيهدد غلات المحاصيل والمراعي والغابات الطبيعية في المنطقة.

الخارطة رقم (7): المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية الخرطوم

تقع غابة السنط المحجوزة على الضفة الشرقية لنهر النيل الأبيض بالقرب من مقرن نهري النيل الأزرق والنيل ، تلعب دوراً بالغ الأهمية في الحفاظ على ـوع الحيوي وكرئة للعاصمة ومنصة

ية الخرطوم عددًا كبيرًا من اللاجئين بشكل جنوب السودان ولكن أيضًا بعضهم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون أكثر من 283،850 لاجئًا من جنوب ن في عدة مواقع في ولاية الخرطوم. أكبر شرق النيل (19095) شرق المدينة وجبل 12) وبانتيو (12247) في الجزء الجنوبي نيفاشا (12189) في الجزء الغربي من الولاية.

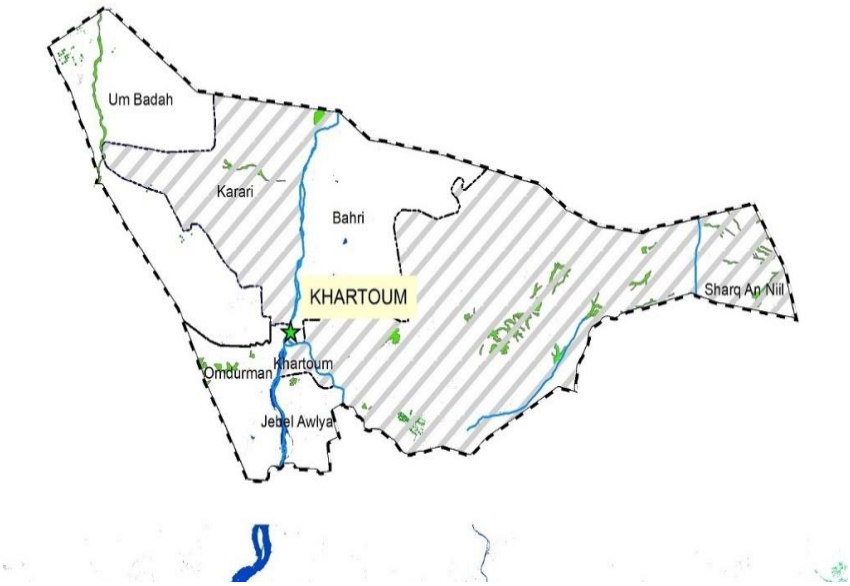

الخارطة رقم 7: المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية الخرطوم

الخرطوم، وهي سوق كبير لمنتجات الغابات وخاصة الحطب (يوجد أكثر من 1200 سوق لحطب الوقود فقط في الخرطوم). يعيش حوالي 20% من سكان السودان في الخرطوم وقد يكون لاستراتيجيات برنامج الرد+ (REDD+) الخاصة بالطاقة فوائد وتكاليف بيئية واجتماعية كبيرة في هذه الولاية.

المواقع التي تم التشاور معها في ولاية الخرطوم هي العاصمة الخرطوم والمناطق المحيطة بمحمية بغابة السنط المحجوزة. شمل أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم التجار في أسواق الفحم وحطب الوقود الرئيسية في الديم وأم درمان وجمعيات بائعات الشاي والأغذية في محطة السوق الشعبي والعاملين في قطاع النفط والتعدين والشركات الزراعية التجارية ومجهزي الصمغ العربي والمنظمات غير الحكومية وشركاء التنمية والمنظمات الدولية والإداريين على المستوى الاتحادي والأكاديميين. حالت القيود والإجراءات الاحترازية التي فرضتها جائحة كورونا دون إجراء زيارات فعلية لمخيمات اللاجئين في ولاية الخرطوم لكن تمت استشارة موظفي المفوضية في المقر الرئيسي بالخرطوم.

حدد أصحاب المصلحة في الخرطوم الأسباب والدوافع الرئيسية لإزالة وتدهور الغابات مثل التوسع الزراعي والفقر وكمائن حرق الطوب.

6. ولاية غرب دارفور

تقع ولاية غرب دارفور في منطقة إيكولوجية "منخفضة هطول الأمطار في غابات السافانا ". وتتراوح مستويات هطول الأمطار السنوية بين 800 و400 4 ملم وتغطي الغابات والأشجار 26.9% من مساحة الولاية. وتتمثل الدوافع الرئيسية لإزالة وتدهور الغابات في الولاية في الزراعة الآلية والضغوط التي تمارسها الماشية واحتطاب حطب الوقود.

المحليات التي شملتها عملية التشاور هي الجنينة وجبل مون وكلبس. شمل أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم أصحاب الأعمال الخاصة والمزارعين ومنتجي الصمغ العربي ومستخدمي حطب الوقود وأصحاب كمائن الطوب وتجار الحطب والفحم.

وكانت القضايا التي نوقشت هي الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالصمغ العربي والزراعة المعيشية والتوسع في الزراعة والرعي الجائر والقطع الجائر للأشجار من أجل تزويد أسواق حطب الوقود في غرب دارفور وتشاد. حدد أصحاب المصلحة في غرب دارفور الأسباب والدوافع الرئيسية لإزالة وتدهور الغابات مثل التوسع الزراعي واللاجئين والنازحين والماشية والرعي الجائر وقطع الأشجار من قبل الجيش.

خارطة مواقع الاستشارات بولاية غرب دارفور.

الخارطة رقم *8*: المواقع التي اختيرت للاستشارة في ولاية غرب دارفور

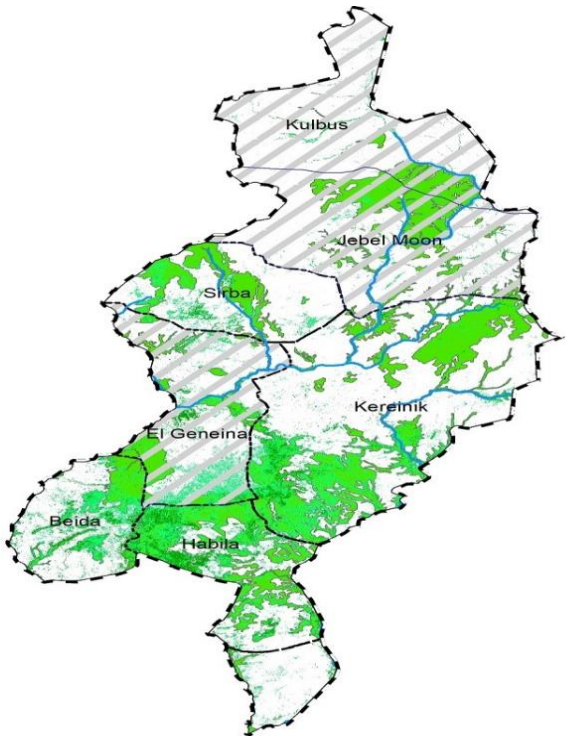
Kulbus
Jebel Moon
Sirba
Kereinik
El Geneina
Beida
Habila

اعتبارات النوع الاجتماعي

بسبب الاعتبارات الثقافية، تألفت معظم اجتماعات التشاور خاصة في المناطق الريفية من اجتماعات للرجال فقط أو اجتماعات للنساء فقط على الرغم من أن بعضها كان يتألف من مجموعات مختلطة. كانت الاجتماعات التشاورية الرفيعة المستوى مختلطة بشكل عام. كانت سجلات الحضور في الاجتماعات التشاورية لأصحاب المصلحة مصنفة حسب النوع الاجتماعي. وعُقد ما مجموعه 66 اجتماعاً و3 ورش شارك فيها 1216 من أصحاب المصلحة، 863 منهم الرجال و353 من النساء. كان ما يقرب من نصف الذين تمت استشارتهم من المجتمعات المعتمدة على الغابات (المجتمعات المحلية التي تعتمد في سبل كسب عيشها إلى حد ما على الغابات في موارد الرزق) (الجدول 11). وكان من بين الآخرين المزارعون التجار ومزارعي الزراعة المعيشية والرعاة والنازحين واللاجئين والإداريين والمشرعين والأكاديميين والموظفين الفنيين بالهيئة القومية للغابات.

الجدول رقم 10: فئات أصحاب المصلحة الذين أستشيروا أثناء المرحلة الأولى من عملية التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (*SESA I*)

التصنيف	الذكور	الإناث	الإجمالي
المجتمع المعتمد على الغابات	309	256	565
إداري، مُشرِع، أكاديمي	212	88	300
منسوبو الهيئة القومية للغابات	158	4	162
القطاع الخاص التجاري	60	5	65
الزراعة المعيشية	10	-	10
نازح، لاجئ	45	-	45
الرعاة	59	-	59
الزراعة التجارية	10	-	10
الإجمالي	863	353	1،216

الجدول رقم *10*: فئات أصحاب المصلحة الذين أستشيروا أثناء المرحلة الأولى من عملية التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (*SESA II*)

فئة أصحاب المصلحة	لم يُجاب على أي من الأسئلة	عدد الأفراد أو المجموعات التي أجابت
الأكاديميون والباحثون	**177**	**28**
المجتمعات والشعوب الأصلية	**344**	**85**
منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	**57**	**15**
المانحون وشركاء التنمية	**14**	**1**
معاهد القطاع الحكومي الاتحادي	**204**	**40**
المشاركون في سلسلة القيمة المضافة للصمغ العربي	**19**	**18**
قطاع الثروة الحيوانية والرعي	**25**	**9**
أخرى	**117**	**17**
القطاع الخاص	**141**	**57**
اللاجئون والنازحون	**8**	**7**
معاهد القطاع الحكومي الولائي	**198**	**59**
المجموع	**1،304**	**336**

تحليل العملية ونشر النتائج

ثم تم تحليل النتائج من كل استشارة، والإبلاغ عنها ومناقشتها مع مجموعة العمل الفنية التابعة لدراسة التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي

(خاصة في المرحلة الأولى). يرد التحليل في الفصل الأول من هذا التقرير. ثم تمت مشاركة التحليل الذي تم إجراؤه مع مستشاري خيارات الاستراتيجية للاسترشاد بها في إثراء صياغة الاستراتيجية.

الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

تشير المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي إلى أن "الشعوب الأصلية (أو كما قد يشار إليها في السياق القومي) قد تكون معرضة بشكل خاص لفقدان أراضيها أو التصرف فيها أو استغلالها والوصول إلى الموارد الطبيعية والثقافية. اعترافًا بهذه الهشاشة، من الضروري الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة من الشعوب الأصلية المتأثرة عند وجود مثل هذه الظروف الموضحة في المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7). [...]. وهو لا يتطلب الإجماع ويمكن تحقيقه حتى عندما يختلف عليه صراحة أفراد أو جماعات داخل الشعوب الأصلية المتأثرة أو فيما بينها.

لأغراض المعيار البيئي والاجتماعي (ESS)، تم إنشاء الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة FPIC على النحو التالي:

- ينطبق نطاق الموافقة المسبقة عن علم على تصميم المشروع وترتيبات التنفيذ والنتائج المتوقعة ذات الصلة بالمخاطر والتأثيرات على الشعوب الأصلية المتضررة/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة تاريخيا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- تعتمد مبادرة الموافقة المسبقة عن علم (FPIC) على عملية التشاور المجدية وتوسيع نطاقها[...] ، وسيتم إنشاؤها خلال التفاوض بحسن نية بين مطور المشروع والشعوب الأصلية المتضررة/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة تاريخيا من الخدمات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.
- سيوثق المقترض: (1) العملية المقبولة بشكل متبادل لإجراء مفاوضات حسن النية التي تم الاتفاق عليها من قبل المقترض والشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المحرومة تاريخيًا و (2) نتيجة المفاوضات بحسن نية بين المقترض والشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا بما في ذلك جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالإضافة إلى وجهات النظر المعارضة.
- لا تتطلب الموافقة المسبقة عن علم (FPIC) إجماعاً تحقيقها حتى عندما يختلف الأفراد أو الجماعات داخل أو بين الشعوب الأصلية المتضررة/المجتمعات المحلية التقليدية جنوب الصحراء الكبرى التي تعاني من نقص الخدمات تاريخيًا.

يحدد المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS) أن الظروف تتطلب الموافقة المسبقة عن علم (FPIC) هي:

أ. عندما يكون لأنشطة المشروع آثار سلبية على الأراضي والموارد الطبيعية الخاضعة للملكية التقليدية أو تحت الاستخدام المعتاد أو الإشغال العرفي.

ب. عندما تتسبب أنشطة المشروع في نقل الشعوب الأصلية / أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المحرومة تاريخيًا من المجتمعات المحلية التقليدية من الأراضي والموارد الطبيعية الخاضعة للملكية التقليدية أو تحت الاستخدام العرفي أو الإشغال العرفي أو.

ج. عندما يكون لأنشطة المشروع آثار كبيرة على التراث الثقافي للشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تعاني من نقص في الخدمات التاريخية، والتي تعتبر مادية للهوية و/أو الجوانب الثقافية أو الاحتفالية أو الروحية للمجتمعات المحلية التقليدية المتضررة المحرومة تاريخيًا من الخدمات الأساسية.

كما هو وارد بالتفصيل في الفصول التالية، تنطوي خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) على آثار ضارة محتملة على الأراضي والموارد الطبيعية التي تخضع للملكية التقليدية أو التي تخضع للاستخدام أو الإشغال العرفيين ولا سيما بالنسبة لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات الضعيفة المعتمدة على الغابات. ومع ذلك، وكما يوضح هذا التقرير، فإن الهدف من دراسة التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA) هو التماس المشورة والتصورات والاقتراحات من أصحاب المصلحة الذين يمكن أن يتأثروا بخيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) والأنشطة ذات الصلة، وذلك على وجه التحديد حتى يتسن تصميمها وتنفيذها بموافقة ومشاركة أصحاب المصلحة هؤلاء على مستوى المجتمع المحلي.

وعلى هذا النحو، تم تشجيع وتيسير مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية المعتمدة على الغابات في حملات المشاورات التي نظمها الفريق الاستشاري لدراسة التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA)، ما دامت (1) لم ترفض المشاركة و/أو (2) تمكنت من المشاركة.

ومع ذلك، تم وضع التدابير التالية لضمان الموافقة المسبقة عن علم لأصحاب المصلحة من السكان الأصليين المتضررين (وأضيفت إلى إطار التشاور بالفقرة 6.3 من الفصل الثالث) عندما يمكن تحديدها على هذا النحو من خلال البيانات الثانوية أو الأولية قبل المشاورات نفسها، وبالنظر إلى الصعوبات اللوجستية والمادية الناجمة عن جائحة COVID -19 في المرحلة الثانية من التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA II):

أ. تحديد الأراضي العرفية وأصحاب الحقوق.

ب. تحديد مؤسسات / سلطات صنع القرار المجتمعية المناسبة والتعامل معها أو منظمات الدعم عندما يتعذر الوصول إلى الأولى.

ج. بناء التفاهم والاتفاق المتبادلين على عملية التشاور المناسبة محليًا.

د. تقديم معلومات شفافة وموثوقة ومفهومة.

ه. تشجيع المشاركة في المشاورات عبر القنوات المحلية والمتمثلة وسائل الإعلام نقاط الاتصال لتسهيل مشاركة أصحاب المصلحة في صنع القرار فيما يتعلق بخيارات استراتيجية / تصميم الإجراءات وعملية تنفيذ برنامج الرد+ (REDD+).

و. الاحتفاظ بسجلات التبادلات مع أصحاب المصلحة.

علاوة على ذلك، يقدم تقرير التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي الحالي مقترحات مختلفة لضمان

(أ) أن تكون آليات حل النزاعات في مكانها الصحيح عندما يتم تنفيذ خيارات استراتيجية وسياسات وإجراءات برنامج الرد+ (REDD+)، وأن (ب) سيتم التحقق من موافقة أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع من خلال مشاركة طرف ثالث

(ج) سيتم وضع تدابير لضمان تطبيق المبادئ التوجيهية للموافقة المسبقة عن علم (FPIC) عندما يتم تنفيذ خيارات استراتيجية وسياسات وإجراءات برنامج الرد+ (REDD+) وذلك لضمان حماية الحقوق الأساسية.

(د) تصميم وتنفيذ تدابير لتعزيز قدرة صنع القرار بين المجتمعات المعتمدة على الغابات وممثليها.

8.3 خطة الاتصالات

خلال المرحلة الأولى من عملية التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي (2017-2018)، تمت زيارة فعلية للولايات من قبل الفريق الاستشاري لدراسة التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA) الذين تواصلوا في الغالب مع مجموعات اتصال الهيئة القومية للغابات،

والذين تواصلوا هم أنفسهم مع أصحاب المصلحة قبل المشاورات. في الواقع، تم إجراء مقابلتين إذاعيتين استغرقت كل منهما حوالي 45 دقيقة وبثت على الإذاعة الولائية في النيل الأزرق والقضارف. وفي النيل الأزرق تمت تغطية المشاورات على التلفزيون الحكومي وفي سلسلة من ثمان حلقات قصيرة تم بثها على مدى عدة أسابيع. تمت تغطية اجتماع الفريق الاستشاري لدراسة التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA) مع وزير الزراعة في الأخبار التلفزيونية المسائية في جنوب النيل الأزرق وتم إجراء مقابلة تلفزيونية على قناة التلفزيون القومي بأم درمان. ثم استغل الفريق الاستشاري لدراسة التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي فرصة التواجد في الولايات للمشاركة في المقابلات الإذاعية والتلفزيونية لزيادة الوعي.

خلال المرحلة الثانية من التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA II)، كانت هناك حاجة إلى مزيد من الاتصالات المكثفة لزيادة الوعي بالمشاورات عن بعد وتغطية مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. على هذا النحو، تم إعداد مواد الإيجاز(الإحاطة) باللغة العربية لتضمينها في الموقع الإلكتروني لاستشارات التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي ولاستخدامها في الإعلانات الإعلامية والمقابلات الإذاعية والتلفزيونية ولتوزيعها على أصحاب المصلحة المعنيين من أجل تشكيل أساس لمشاورات وتعليقات هادفة (انظر المرفق 3).

تضمنت جميع المواد الإعلامية رابطًا إلى موقع الاستشارات حتى يتسن الاطلاع على المواد التي تم تحضيرها وهي:

- موجز من صفحتين لاستراتيجية بشأن استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+).
- موجز من صفحتين عن الشائعة المتكررة حول برنامج الرد+ (REDD+)
- موجز من صفحتين حول دراسة الأسباب والدوافع لإزالة وتدهور الغابات
- موجز من صفحتين لعملية التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA)
- موجز من صفحتين عن الشائعة المتكررة حول عملية استشارات التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA)
- نصوص إعلانية (بما في ذلك مقاطع صوتية وفيديو) للتوزيع على الوسائط.

تم رفع مستوى الوعي بعملية التشاور من خلال نشر المعلومات وإرسال الرسائل الرئيسية قبل المشاورات. ارتبطت المعلومات التي تم نشرها ببرنامج الرد+ (REDD+) واستراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) وأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات والتقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي والمشاورة.

تم استخدام الوسائط التالية:

- محطات الإذاعة والتلفزيون القومية: كان التنسيق الذي تم اختياره هو المقابلات بين خبراء التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي ومضيف البرنامج للتلفزيون والإذاعة وكذلك الرسائل / الإعلانات المسجلة للإذاعة والتلفزيون التي يتم بثها عدة مرات في اليوم.
- الصحف: كما تم نشر إعلان في صحيفتين شهيرتين (التيار والجريدة).

تم اختيار الإذاعة والتلفزيون والصحف بالتشاور الوثيق مع خبراء الإعلام وبهدف الوصول إلى مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. بناءً على مدخلات خبراء التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي، ينصح خبراء الإعلام بشأن محطات التلفزيون والإذاعة ذات النطاق الأكبر والبرامج التي تتكيف مع الوقت والمحتوى المقترحين للمقابلات، فضلاً عن الإعلانات. تم بث المقابلات والإعلانات بشكل ملحوظ في الصباح الباكر قبل أن يبدأ الناس العمل وبعد الظهر، عندما يعود الناس إلى منازلهم. حسب المرافق رقم (3)، تم إرسال الرسائل والإعلانات من خلال 4 محطات إذاعية مختلفة في أيام وأوقات مختلفة وتم إجراء ثمان مقابلات: 4 إذاعية و4 تلفزيونية.

بدأت المقابلات عمومًا بإيجاز عن برنامج الرد+ (REDD+) وأهدافه، وتحديد أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات، ثم الاستراتيجيات

المحددة لمعالجة أسباب إزالة وتدهور الغابات وتحقيق الهدف طويل الأجل لتحسين إدارة موارد الغابات في السودان. ثم تم عرض أهداف التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي. أخيرًا، تم التأكيد على أن تحديد المنافع البيئية والاجتماعية ومخاطر خطط العمل المختلفة كان أمرًا أساسيًا وأن هذا تم جزئيًا من خلال المشاورات ذات الصلة مع مختلف فئات أصحاب المصلحة الذين قد يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر بالاستراتيجية. أُعلن أن فريق التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي بدأ مشاورات في الولايات المعنية وأنه تم إنشاء موقع إلكتروني مخصص لأي شخص لإبداء رأيه.

تم الانتهاء تقريبًا من جميع الفعاليات الترويجية المقترحة في مرحلة التخطيط. تم استبدال راديو بلادي بالبيت السوداني وتم إلغاء الإعلانات والرسائل على تلفزيون النيل الأزرق والسودانية S24 بسبب سوء ترتيب مستقل عن مستشاري التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي.

لم يتم توفير حجم الجمهور من قبل وسائل الإعلام المختلفة التي ذكرت أن هذه الأرقام غير موجودة. بدلاً من ذلك، استند تقدير الجمهور للقنوات التلفزيونية إلى عدد الأشخاص الذين يتمتعون بخدمات الكهرباء والفئات العمرية للسكان وشعبية وشهرة هذه القنوات لدى الجمهور (وفقاً لتقدير الخبراء). بالنسبة للقنوات الإذاعية، استندت هذه التقديرات إلى حجم السكان والفئات العمرية وكذلك على النسبة المئوية لشعبية المحطات وسط الجمهور (وفقاً لتقدير الخبراء).

تم تقدير مدى وصول الحملة الإعلامية على النحو التالي:

جريدة التيار: تم طبع 8000 نسخة (معدل التوزيع الطبيعي 65-70%، يوم الخميس و80% يوم الأحد).

جريدة الجريدة: تم طبع 10000 نسخة (نطاق التوزيع حوالي 85% منها يومي الخميس والأحد و100% خلال باقي أيام الأسبوع).

إذاعة البيت السوداني: 13,154,400 شخص

إذاعة أم درمان: 21,924,000 شخص

راديو الرابعة: 18,270,000 شخص

إذاعة الخرطوم: 10,952,000 شخص

تلفزيون الخرطوم: 3,946,320 شخص

قناة النيل الأزرق: 5,700,240 شخص

تلفزيون السودان: 7,454,160 شخص

سودانية 24: 4,823,280 شخص

إذاعة الجزيرة (مدني) 2500000 شخص

9.3 تقييم الخبراء بعد الاستشارات للتأثيرات البيئية والاجتماعية

بمجرد الانتهاء من المشاورات، أجرى الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي جولة ثانية وأكثر تقدمًا من تقييمات الأثر. كانت الأداة المستخدمة هي مصفوفة ليوبولد المعدلة (Modified Leopold Matrix) والتي تعتمد على كمية صغيرة من البيانات وتوفر عملية شاملة منطقيًا لتحديد التأثيرات المحتملة على المكونات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

بالنظر إلى المستوى العالي لخيارات الاستراتيجية والخيارات الفرعية التي اقترحها استشاري الاستراتيجية، استخدم الفريق الاستشاري لدراسة التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي مجموعة من التقنيات النوعية في الغالب لإجراء تقييم الأثر. فيما يتعلق بالتقنيات النوعية، صُنفت التأثيرات على أنها "منخفضة" أو "متوسطة" أو "عالية "، استناداً إلى شدة التأثير (النتيجة) واحتمال الحدوث (الاحتمال). تعتمد الشدة على طبيعة وحجم النشاط أو الجوانب البيئية والبيئة والحساسية الاجتماعية. ويعتمد احتمال حدوث ذلك على طبيعة النشاط وتدابير الرقابة المعمول بها.

شدة التأثير تم تقييمها على مقياس يتراوح من ضئيل (لا يكاد يذكر) (0) إلى كبير (4). معايير التصنيف هي:

- الحجم: مستوى أو شدة التأثير. يشير التأثير كبير الحجم إلى تأثر قدر كبير من الموارد أو السكان.
- نطاق المنطقة: منطقة تغطية التأثير.
- المدة: الوقت المقدر لعودة السكان أو الموارد إلى حالتها الأولية السابقة قبل التأثير.
- واستناداً إلى هذه المعايير، صُنفت التأثيرات المحتملة لخيارات الاستراتيجية على أنها ضئيلة أو طفيفة أو معتدلة أو كبيرة من حيث شدتها. وترد معايير تحديد مستويات الخطورة هذه في الجدول (13).

الجدول رقم *11*: معايير شدة التأثير

المستوى	التصنيف	التعريف
لا يكاد يُذكر	0	تغير طفيف لا يكاد يُقاس أو معدوم في البيئة الطبيعية أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية، التأثيرات فوق المعطيات المذكورة، أقل أهمية بكثير من الإجهاد الدوري حسب الطبيعة والبشر، تأثيرات قابلة للقياس بصورة مؤقتة جدًا قابلة للقياس (بضعة أيام أو أقل) قبل التعافي الكامل.
طفيف	1	تغير موضعي ومعزول نسبيًا في البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية يستمر من بضعة أيام إلى بضعة أشهر قبل التعافي، مع عدم وجود آثار متبقية ملحوظة. يبلغ نطاق المساحة إلى إجمالي 0.5 كيلومتر مربع فقط.
معتدل	2	تعديل محلي شديد الخطورة في الظروف الجوية أو السطحية أو تحت السطحية والاقتصاد الاجتماعي الذي يستمر من بضعة أشهر إلى عامين قبل التعافي.
رئيسي	3	تعديل واسع النطاق شديد الخطورة.
مستوى الخطر		الوصف

التأثير واحتمالية الحدوث

استُخدم معيار الاحتمالية لتقدير احتمالية حدوث كل تأثير محتمل. تم تقييم التأثيرات على أنها منخفضة وتم اعتبارها ضمن المستويات المقبولة. بالنسبة للتأثيرات المصنفة على أنها متوسطة، يوصى بتدابير التحكم ونظام الإدارة البيئية للحد من التأثيرات أو تجنبها. تتطلب التأثيرات المصنفة "عالية" دراسات إضافية للتأكد فيما إذا كان نشاط أو موقع بديل سيقلل من آثاره على البيئة. يلخص الجدول رقم (14) احتمالية التأثير والترتيب والتعاريف المعمول بها وقابلة للتطبيق.

الجدول رقم *12*: معايير احتمال حدوث التأثير

المستوى	التصنيف	التعريف
لا يكاد يُذكر	0	حدوث التأثير ضئيل (احتمال حدوث أقل من 2%)
طفيف	1	منخفض إلى معتدل الاحتمال (بين 2% إلى 20% احتمال حدوثه)
متوسط	2	من المعروف أنه يحدث في بعض الظروف (20% إلى 70%احتمال حدوثه)
مرتفع	3	يمكن أن يحدث التأثير بشكل متكرر أثناء العمليات العادية (احتمال حدوث أكثر من 70%) يمكن أن يحدث بسهولة إذا كان غير منظم ومسيطر عليه.

تقييم مخاطر الأثر

تم تقييم مخاطر التأثير من خلال الجمع بين معايير الاحتمالية والشدة لتصنيف أهمية التأثيرات المحتملة على أنها ضئيلة (أخضر داكن)، أو ثانوية (أخضراء فاتح)، أو متوسطة (أصفر)، أو كبيرة (برتقالي). يتم تقديم مصفوفة تقييم الأثر ففي الجدول رقم (15) كمزيج من معياري التقييم (أي شدة التأثير واحتمال حدوث الجانب). تهدف المصفوفة إلى تسليط الضوء على أهم القضايا البيئية والاجتماعية.

الجدول رقم *13*: مصفوفة مخاطر التأثير

درجة الاحتمال	مستوى الخطورة			
	لا يكاد يُذكر	طفيف	معتدل	الاختصاص
مرتفع	منخفض	معتدل	مرتفع	مرتفع
معتدل	منخفض	معتدل	مرتفع	مرتفع
طفيف	لا يكاد يُذكر	منخفض	معتدل	مرتفع
لا يكاد يُذكر	لا يكاد يُذكر	منخفض	معتدل	معتدل

تعتمد مصفوفة ليوبولد على كميات صغيرة من البيانات وتوفر تحديدًا منهجيًا وشاملًا للتأثيرات المحتملة على المكونات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والصحة العامة. يعزز استخدام مصفوفة المخاطر القدرة على التحديد والتركيز بشكل منهجي على الموارد التي من المرجح أن تتأثر بالاستراتيجيات. على سبيل المثال، تصبح التأثيرات عالية المخاطر قضايا ذات أولوية عالية لمزيد من التقييم أو إجراءات الإدارة. التأثيرات منخفضة المخاطر ذات أهمية منخفضة وبالتالي فهي ذات أولوية أقل.

عند تحديد مستوى المخاطر، أخذ الاستشاريون في الاعتبار أيضًا القضايا ذات الصلة، مثل نوع المشروع وموقعه وحساسيته وحجمه؛ طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة وقدرة السودان والتزامه (وأي كيان آخر مسؤول عن تنفيذ المشروع)

لإدارة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية بطريقة تتفق مع المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي والمعايير الوطنية للسودان. وشملت المخاطر الأخرى الاعتبارات القانونية والمؤسسية. طبيعة التخفيف والتقانات المقترحة وهياكل الحكم والتشريعات والاعتبارات المتعلقة بالاستقرار أو النزاع أو الأمن.

10.3 التخفيف من شدة التأثيرات وتجنبها وتخفيضها والتعويض عنها

تم اقتراح تدابير التخفيف وفقًا لأفضل الممارسات البيئية والاجتماعية. قدر الإمكان، تمت صياغة خيارات التخفيف في التسلسل الهرمي على النحو التالي:

- تجنب التأثيرات
- تقليل التأثيرات حيثما لا يمكن تجنبها
- استعادة الموائل إلى حالتها الأصلية
- نقل الأنواع أو الموائل المتضررة
- التعويض عن أي أضرار متبقية لا يمكن تجنبها
- اقترح الفريق الاستشاري لدراسة التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي تدابير التخفيف لجميع المخاطر المحتملة المحددة في جدول التقييم البيئي والاجتماعي (الفقرتين 6.5 و10.5).

1.10.3 خطة الإدارة البيئية والاجتماعية

غالبًا ما يكون تنفيذ تدابير التخفيف أحد أضعف الأجزاء في عملية إدارة التأثيرات البيئية والاجتماعية ويتطلب اهتمامًا خاصًا من المديرين. يجب مراقبة وتنفيذ جميع تدابير التخفيف المصممة من قبل السلطات المختصة. يتطلب هذا تحديد التدابير التخفيفية والتعويضية المقترحة، وتحديد المسؤول عن نشاط المراقبة، وكيف يتم الإبلاغ عن النتائج ثم أخذها في الاعتبار لتحسين الإدارة وبالتالي تقليل / تقليل المخاطر والتأثيرات، وإحاطة الجهات المنفذة وتثقيفها وتدريبها. بشأن القضايا البيئية والاجتماعية ذات الصلة. بالنسبة لكل من التأثيرات البيئية والاجتماعية، يجب وضع آليات لجمع الشكاوى ومعالجتها وأي مدخلات أخرى من الأطراف الثالثة، بما في ذلك آليات حل النزاعات.

على الرغم من عدم إنشاء وحدة تنفيذ برنامج الرد+ (REDD+) ولم يتم صياغة الاستراتيجية بالكامل والموافقة عليها، فقد اقترحت التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الذي يمكن تكييفه للتخفيف من جميع المخاطر المحددة في التقييم البيئي والاجتماعي. يمكن العثور على هذا في تقرير ESMF.

4. أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات وخيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+)

1.4 أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات

تم إجراء دراسة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات في السودان على مدار عام 2017 من قبل مستشار وطني لبرنامج الرد+ (REDD+). وقد قيَّمت الدراسة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات من منظور تاريخي، مع الأخذ في الاعتبار إزالة الغابات من أجل الزراعة وتطوير البنى التحتية والزيادة السكانية بمرور الوقت. كان أحد أهداف مشاورات أصحاب المصلحة في التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي مراجعة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات واعتماد الدراسة والحصول على وجهات نظر أصحاب المصلحة حول الأسباب والدوافع الحالية لإزالة وتدهور الغابات التي تحتاج إلى معالجة في إطار استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+).

الفصل التالي هو مقتطف من الملخص التنفيذي لهذه الدراسة. تأتي التعليقات والملاحظات من المشاورات من (أ) الاستبيانات على منصة التشاور عبر الإنترنت (ب) التفاعل المباشر من قبل مستشاري دراسة التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي مع أصحاب المصلحة في الخرطوم والجزيرة خلال الفترة التي تم فيها تخفيف قيود جائحة COVID -19 و (ج) نقاط اتصال برنامج الرد+ (REDD+) في الولايات الذين عقدوا مقابلات وجهاً لوجه مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور ومجموعات الاتصال.

الجدول رقم *14*: الأجوبة حسب فئة أصحاب المصلحة

فئة أصحاب المصلحة	لم يُجاب على أي سؤال	عدد الأفراد أو المجموعات التي أجابت
الأوساط الأكاديمية والباحثون	177	28
المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية	344	85
منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	57	15
الجهات المانحة وشركاء التنمية	14	1
معاهد القطاع الحكومي الاتحادي	204	40
المشاركون في سلسلة القيمة المضافة للصمغ العربي	19	18
قطاع الثروة الحيوانية والرعي	25	9
أخرى	117	17
القطاع الخاص	141	57
اللاجئون والنازحون	8	7
معاهد القطاع الحكومي الولائي	198	59
الإجمالي	**1304**	**336**

طُلب من المبحوثين تحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة لخيارات مسودة الاستراتيجية واقتراح تدابير التخفيف أنظر الدول رقم (17) حيث يوضح معايير الأثر البيئي والاجتماعي إلى جانب عدد المرات التي تم فيها اختيار كل معيار من قبل المبحوث، مما يشير إلى التأثير الضار المحتمل.

الجدول رقم *15*: معايير تقييم التأثير البيئي والاجتماعي

معايير التقييم البيئي		عدد الأجوبة	معايير التقييم الاجتماعي	عدد الأجوبة
التنوع الحيوي		93	سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي	195
الوظائف الإيكولوجية وخدمات النظام البيئي		88	الوصول التقليدي إلى الموارد	194
إنتاجية التربة		101	الحقوق	157
الآفات والأمراض		157	الصراع والوئام الاجتماعي	173
الأنواع الغريبة الغازية		173	القدرات (للأفراد والمؤسسات)	81
التلوث (الهواء، التربة، الماء)		115	التمكين	90
الجوانب الأخرى للبيئة		79	العدالة الاجتماعية والإنصاف	88
			القيم الثقافية	101
			القيم الجمالية	67

لم يتم تحديد أي مخاطر بيئية واجتماعية لمعظم الخيارات الاستراتيجية التي كانت موضوع أسئلة الاستشارة. تم تحديد ست قضايا ضمن الاستراتيجيات على أنها تنطوي على مخاطر بيئية واجتماعية على النحو التالي:

- مراجعة السياسات والأنظمة واللوائح.
- التشجير الزراعي في المناظر الطبيعية المتدهورة.
- تعزيز الإنتاجية الزراعية.
- إنشاء أحزمة شجرية واقية.
- وقف تحويل الغابات إلى الزراعة.
- تعزيز الطاقة المتجددة النظيفة.

مراجعة السياسات والقوانين واللوائح. هناك دعم قوي لمراجعة السياسات والقوانين واللوائح، لكن القدرة على التنفيذ ضعيفة، ولن يكون لذلك تأثير يذكر ما لم يتم تحسين التنفيذ والإنفاذ. تتطلب مؤسسات إدارة الغابات والبيئة المسؤولة تعزيزها.

تؤدي مراجعة تقارير الأداء والتعلم وتنسيق السياسات القطاعية المتعلقة باستخدام الأراضي والموارد إلى تغييرات في استخدام الأراضي. هناك أولويات قطاعية متنافسة وربما غير متوافقة وتتطلب تنازلات ومقايضات. يجب الموازنة بين احتياجات الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية والاحتياجات إلى موارد الغابات وخدمات النظم الإيكولوجية. تعد الثروة الحيوانية مكونًا رئيسيًا للاقتصاد وسبل كسب المعيشة وأي تغييرات في

استخدام الأراضي قد يكون لها آثار سلبية على الرعاة والاقتصاد. قد تخسر المجموعات الضعيفة مثل الرعاة الرحل أو المجتمعات المعتمدة على الغابات عندما يتم مراجعة ومواءمة تقارير الأداء والتعلم. تدابير التخفيف المقترحة هي نهج شفافة وتشاركية لمراجعة السياسات والقوانين واللوائح.

التشجير الزراعي في المناظر الطبيعية المتدهورة. تشير هذه الاستراتيجية إلى استخدام نظام التونجيا لإعادة التشجير الذي يتضمن زراعة الأشجار في مناطق الغابات المتدهورة والسماح للمجتمعات بزراعة المحاصيل جنبًا إلى جنب مع الأشجار لمدة 2-3 سنوات حتى تصل الأشجار إلى ارتفاع كافٍ لتظليل المحاصيل الزراعية. لهذه الممارسة فوائد كبيرة للمجتمعات في شكل إنتاج غذائي، وللغابة حيث أن إزالة الأعشاب الضارة المرتبطة بالمحاصيل الغذائية تساعد الأشجار على النمو. وكانت المخاطر التي تم تحديدها هي المخاطر الاجتماعية للتوزيع غير العادل للمنافع والنزاعات المحتملة. كانت تدابير التخفيف المقترحة هي التخطيط التشاركي الشفاف الذي يشمل المجتمعات.

تعزيز الإنتاج والإنتاجية الزراعية. من شأن تعزيز الإنتاج والإنتاجية أن يؤدي إلى زيادة الاستدامة وتقليل الحاجة إلى التوسع في الزراعة في مناطق الغابات. كانت المخاطر البيئية التي تم تحديدها هي مخاطر التلوث من الاستخدام غير المناسب لمبيدات الآفات والأسمدة. وكانت تدابير التخفيف المقترحة هي زيادة الوعي والإرشاد وتوفير المعايير وتنفيذ اللوائح.

إنشاء أحزمة شجرية واقية. من شأن اقتراح إنشاء الأحزمة الشجرية الواقية أن يحقق فوائد بيئية واجتماعية للمزارعين والرعاة والمجتمعات المعتمدة على الغابات. كانت المخاطر التي تم تحديدها هي المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالقيود المحتملة على حركة الرعاة وكانت تدابير التخفيف المقترحة عمليات تخطيط تشاركي شفافة.

وقف تحويل الغابات إلى الزراعة. تقترح هذه الاستراتيجية وقف التوسع الإضافي للزراعة الآلية في مناطق الغابات. كان لفئات أصحاب المصلحة وجهات نظر مختلفة حول هذا الأمر مع دعم أكثر بسبب فوائد الغابة للمجتمعات. وعارض ممثلو القطاع الخاص الأمر وأشاروا إلى التأثيرات السلبية على التنمية الاقتصادية وإنتاج الغذاء. كما أشاروا إلى التعدي على حقوق الملكية الخاصة كأثر اجتماعي سلبي.

تعزيز الطاقة المتجددة النظيفة. تم اعتبار بدائل حطب الوقود مثل غاز البترول المسال مناسبة في مواقف معينة مثل المناطق الحضرية ولكنها ليست عملية في المناطق الريفية. المخاطر التي تم تحديدها هي التأثيرات السلبية المحتملة على سبل كسب العيش التي تعتمد على حطب الوقود وهو مورد متاح مجانًا بدون تكلفة مقارنة بغاز البترول المسال ومصادر الطاقة النظيفة الأخرى التي تكلف المال. تعتبر مبيعات حطب الوقود والفحم أيضًا مصدر استيراد للدخل في المناطق الريفية حيث توجد خيارات دخل أخرى محدودة للغاية. قد يؤثر الانتقال إلى غاز البترول المسال أو البدائل المتجددة الأخرى سلبًا على تدفق الدخل هذا. كانت تدابير التخفيف المقترحة هي زيادة المعروض من حطب الوقود من خلال زراعة الأشجار ومشاجر حطب الوقود والمواقد الموفرة للطاقة ودعم تكلفة الانتقال إلى غاز الطهي.

1.1.4 الأسباب المباشرة لإزالة الغابات حسب الحجم والتسلسل الزمني

- **الزراعة التجارية**. وبشكل أساسي، الزراعة المطرية شبه الآلية واسعة النطاق، جنبًا إلى جنب مع أشكال الزراعة المروية. تم إنشاء جميع المشاريع الزراعية المروية في السودان بدءًا من مشروع الجزيرة مروراً بالمناقل والسوكي والرهد ومشاريع السكر ومشاريع الزراعة شبه الآلية على ما كان عبارة عن غابات مغلقة وأراضي شجرية مما أدى إلى اقتلاع مجموعات الأشجار بأكملها. من المحتمل أن تكون الذرة الرفيعة كمحصول من المحركات الرئيسية لمثل هذه إزالة الغابات.
- **التمدد العمراني. يضم السودان حاليًا حوالي 90 مدينة وبلدة ومئات من قرى الضواحي.** من المفهوم أن بعض المدن مثل العاصمة الخرطوم تضم حوالي 50 بلدة. تم بناء كل هذه المدن والبلدات والقرى على ما كان في السابق غابات أو أراضي شجرية

وكانت في الغالب مبنية من الطوب الأحمر والعروق التي مصدرها غابات السودان. استلزم أسلوب حياة المدينة وسكان القرية الكبيرة استهلاكًا كبيرًا للخشب لمواد البناء والأثاث والحطب والفحم.

- **تطوير البنى التحتية**: تشمل هذه المحطات محطات الطاقة الكهرومائية (مثل جبل أولياء وسنار وخشم القربة والورد وسدود عطبرة وستيت) التي أزالت آلاف الهكتارات من الغابات والأراضي الشجرية أو أزيلت خزاناتها من الأشجار مسبقًا. أيضًا، البنى التحتية المرتبطة بها مثل الطرق السريعة والطرق (مثل بورتسودان -هيا -عطبرة -الخرطوم، هيا -كسلا -القضارف، إلخ.) يبلغ طولها حوالي 56000 كم وعرض محاذاة 100 متر، وجميعها تقريبًا كانت على الغابات والأراضي الشجرية أو الأشجار المتناثرة. سكك حديدية (وادي حلفا -وأبوحمد -عطبرة؛ بورتسودان -هيا -عطبرة، إلخ.) بطول يبلغ حوالي 16000 كم ومحاذاة بعرض 50 مترًا في الغالب على ما كان في السابق غابات أو غابات أو أشجارًا متناثرة.

- **التنقيب عن البترول:** الذي أدى إلى إزالة الغابات وإحداث اضطراب بيئي شامل تسبب في تدهور الغابات والبيئة بشكل قابل للقياس. هذا هو الحال بالنسبة لشركة النيل الكبرى للعمليات البترولية الذي أدى إلى انسكاب النفط وإزالة الغطاء الشجري والنباتات الأخرى لبناء المنشآت والطرق وخطوط الأنابيب والمعسكرات والورش والمستودعات والآبار. تم قطع عدة مئات من الكيلومترات من خطوط الشبكة والطرق الفرعية في منتصف الطريق الغابات والأراضي الشجرية.

- **التعدين**: المعادن غير الهيدروكربونية ذات القيمة التجارية الفعلية أو المحتملة في السودان وتشمل الذهب والكروم والنحاس والحديد والمنغنيز والأسبستوس والجبس والميكا والحجر الجيري والرخام. في السنوات القليلة الماضية، كان هناك اندفاع مفاجئ في تعدين الذهب مع أكثر من 80 شركة ومليون عامل مناجم في التعدين التقليدي. ساهمت جميع أنشطة التعدين والاستخراج في إزالة مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة من الغطاء النباتي بشكل رئيسي الغابات والمراعي والتربة، وتوقف تدفق خدمات النظام الإيكولوجي، وأدى إلى خسارة حتمية ودائمة في كثير من الأحيان للأراضي الزراعية.

- **اللاجئون والنازحون**: تستقبل المنطقة الشرقية (ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف) لاجئين من القرن الأفريقي منذ عام 1963، وبلغت ذروتها حوالي 1000,000 لاجئ في منتصف الثمانينيات. كان المتوسط التقريبي لاستهلاك الخشب السنوي للفرد في ذلك الوقت 0.73 متر مكعب. وقدر استهلاكهم السنوي من الأخشاب بنحو 730 ألف متر مكعب من إزالة الغابات ما يقرب من 10000 هكتار من الغابات الرئيسية والأراضي الشجرية. في عام 2013، استضاف شرق السودان ما يقرب من 88745 لاجئًا يعيشون في المعسكرات والمناطق الحضرية. من الحرب الأهلية في دارفور، قُدر إجمالي الاستهلاك السنوي من الأخشاب في دارفور الكبرى بنحو 0.85 متر مكعب للفرد، أو الاستهلاك السنوي للأخشاب بمقدار 1.275.000 متر مكعب لنحو 1.5 مليون شخص. تم تحويلها إلى غابات وأراضي حرجية سنوية تم إزالتها، وهذا يمثل حوالي 17850 هكتار.

في حين تم تقديم تقدير كمي تقريبي، من المهم اعتبار العوامل الزمنية على الأقل بنفس الأهمية. في الواقع، نظرًا لأن الهدف الرئيسي لبرنامج الرد+ (REDD+) هو تقليل الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات، فمن المرجح أن تتأهل الاتجاهات الحديثة أو الفعلية المتعلقة بهذه لتلقي التمويل بموجب برنامج الرد+ (REDD+)، حيث ستظهر الحكومة كيف يمكن تمويل الأنشطة من تقليل معدل إزالة وتدهور الغابات مقابل الاتجاه الحالي (أي خط الأساس).

تشير الدراسة حول أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات أيضًا إلى الأسباب الكامنة، المدرجة أدناه:

- **النمو السكاني وأعداد الحيوانات**: زادت أعداد الماشية والحيوانات البرية من حوالي 10 ملايين رأس حوالي عام 1898 إلى 32.6 مليون عام 1975 و106.6 مليون عام 2015. ويمثل هذا زيادة بنسبة 226% بين 1898-1975، و227% 1975-2015، أو 966٪ من 1898-2015. ارتفع عدد السكان خلال نفس الفترة من حوالي 2 مليون إلى 35 مليون شخص في عام 2017. ارتبط العدد المتزايد من الحيوانات بفقدان المراعي بسبب التصحر. الزراعة، ومؤخراً التنقيب عن النفط والتعدين، كلها ناجمة عن النمو السكاني والسلوك.

- **انعدام الأمن**: اتسع نطاقه في السودان في أعقاب الحرب الأهلية في معظم الأطراف التي أعلنت "مناطق عمليات عسكرية". كان هذا هو الحال مع مناطق الغطاء النباتي الجبلية في جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان ومنطقة جبل مرة في شرق دارفور. ويتم سحب كميات كبيرة من الأخشاب المنشورة والأخشاب المنشورة وأعمدة البناء والفحم من هذه المناطق التي يتم تحويلها بعد ذلك إلى غابات وأراضي قاحلة.

- **الثغرات القانونية والمؤسسية**: يبدو أن هناك توافقاً في الآراء فيما بين الخبراء الوطنيين على أن عدم وجود تشريعات ذات صلة أو وجود ثغرات في التشريعات القائمة مقرونة بنقص أو ضعف في الإنفاذ يشكلان دافعاً أساسيا حقيقياً لإزالة وتدهور لغابات.

- **عدم مشاركة أصحاب المصلحة:** يبدو أن هناك إجماعًا بين الخبراء الوطنيين على أن غياب المشاركة الملموسة لأصحاب المصلحة في إدارة الغابات أو صنع القرار وعدم كفاية آليات تقاسم المنافع قد تسبب في عدم اليقين واللامبالاة بين المجتمعات المجاورة للغابات لتحسين إدارة هذه الموارد الطبيعية.

وفيما يلي تصنيف لأسباب التدهور، كما هو الحال بالنسبة لدوافع إزالة الغابات. وقد أوجزت هذه هنا.

2.1.4 الأسباب المباشرة لتدهور الغابات، مرتبة حسب حجمها

- **استخراج الخشب غير المستدام للطاقة وأغراض أخرى**: يحدث هذا في عشر ولايات شرق حوض النيل (الشمالية ونهر النيل والخرطوم والبحر الأحمر وكسلا والقضارف والجزيرة وسنار والنيل الأزرق والنيل الأبيض) حيث يتجاوز إجمالي الاستهلاك السنوي من الخشب الحد السنوي المسموح به. كانت الكتلة الحيوية ومعظمها من الحطب مصدر إمداد الطاقة الأساسي المهيمن على مدى عقود. يستخدم حوالي 76% من السكان السودانيين ثلاثة أحجار (أثافي) منخفضة الكفاءة ومواقد الطهي التقليدية منخفضة الكفاءة. كما تحدث خسارة كبيرة في الطاقة جراء تحويل الخشب إلى فحم. يتطلب استخدام أعمدة البناء الخشبية في البناء بدون معالجة وقائية أيضًا استبدالًا متكررًا، الأمر الذي يؤدي بشكل عام إلى تفاقم الخسارة الإجمالية للمورد.

- **الرعي الجائر**: أحد الأسباب الرئيسية لنضوب المراعي هو الرعي المكثف خلال مرحلة نمو غطاء الأشجار والشجيرات. تحدث هذه الظاهرة في الغالب خلال موسم الأمطار عندما يقلل الرعي المبكر من فرصة التكاثر في المستقبل، وبمرور الوقت أصبح العديد من هذه المناطق الآن تربة شبه عارية.

- **العوامل المدمرة**: هذا هو مجموعة من العوامل الحيوية واللاأحيائية. وفي السياق السوداني، تشمل العوامل الحيوية السكان والمنظمات التي تسبب مجتمعة الضرر التراكمي للموارد الطبيعية، ولا سيما من خلال الدوس وضغط التربة والحشرات التي تلحق الضرر بالشتول والأشجار الناضجة. تشمل العوامل اللاأحيائية نوبات الجفاف والحرائق والرياح والفيضانات.

- **الزراعة المعيشية (زراعة الكفاف):** عادة ما تتوسع في المناطق التي كانت في السابق مراعي. على الرغم من أن الحيازات الفردية قد تبدو صغيرة إلا أن تأثيرها يكون كبيراً عند تجميعها.

3.1.4 اعتماد أصحاب المصلحة في التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي لأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات

خلال مشاورات أصحاب المصلحة في دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي، طُلب من المشاركين والأشخاص الذين تمت مقابلتهم تحديد أولويات أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات على أساس الاستبيانات القائمة على الفئات التي تم تقديمها لهم. الأجوبة تجدونها مدرجة في الجدول رقم (17) أدناه والذي يوضح عدد الاجتماعات في كل ولاية حيث تم إدراج جميع أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات ومن بينها التمدد العمراني والتوسع الزراعي. تم تلخيص النتائج على المستوى القومي في الجدول التالي، بدءًا من تلك التي تم الحصول عليها خلال المرحلة الأولى من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA I)، تليها النتائج التي تم الحصول عليها في المرحلة الثانية من التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA II).

الجدول رقم *16*: عدد الاجتماعات التي أُدرجت فيها أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات حسب الولاية خلال المرحلة الأولى من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (*SESA I*)

الولاية / أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات	سنار	النيل الأزرق	القضارف	كردفان	جنوب وغرب كردفان	دارفور	النيل الأبيض
الفحم وحطب الوقود	4	6	5	5	1	7	3
النازحون		5				6	1
التوسع الزراعي	6	6	4	3	1	2	2
قطع الأشجار لأجل مواد البناء		1	1	1	1		
المواشي والرعي	6	2	3	4	1	7	
الفقر	1	2	1		1	10	3
الحكم الرشيد	2			1		1	2
توسعة السدود/الخزانات		2					
تعدين الذهب		1					
كمائن الطوب	1						1
البستنة	2						
الزراعة التجارية	1						
تغير المناخ والتصحر			1	1			
التنقيب عن النفط			1				1
الجيش	1	1			1	8	1
القطع التجاري للأشجار							1
السياسات الخاطئة					1		
أخرى	2		3	2		8	3

يعتمد تواتر أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات الموضحة في الجدول أعلاه على النتائج المستخلصة من المشاورات في الولايات. لا تشمل النتائج المستخلصة من المشاورات على المستوى القومي.

تم الاعتراف بالفقر كسبب أساسي هام لاحتطاب حطب الوقود وصنع الفحم والتوسع في الزراعة المعيشية في الغابات. وفي بعض المناطق، تمت الإشارة أيضًا إلى انعدام الأمن باعتباره سببًا أساسيًا هامًا يؤدي إلى إزالة الغابات من أجل الزراعة المعيشية من قبل النازحين واللاجئين؛ تم احتطاب حطب الوقود من قبل النازحين واللاجئين، وكذلك من قبل الجيش.

في حين كانت الماشية والرعي هي السبب/الدافع الثالث الأكثر ذكرًا والذي غالبًا ما يصفه أصحاب المصلحة بأنه الرعي الجائر، كشفت المناقشات مع المشاركين حول هذه المسألة أن المشكلة التي حدثت في كثير من الأحيان لم تكن بسبب الرعي الجائر ولكن بسبب الرعاة الذين يعيشون في الغابات وقطع الأشجار لاستخدامها في الحطب أو العلف.

عندما يتم الاستشهاد بالفقر أو النازحين كأحد أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات، فهذا يعني عادةً قطع الحطب والفحم للبيع كفرصة لكسب العيش للفقراء أو توسع الزراعة المعيشية في الغابة أو مزيج من الاثنين معًا. يمكن وصف هذه على أنها أسباب كامنة وليست دوافع مباشرة. وبالمثل، عندما ذكر أصحاب المصلحة الجيش كأحد أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات، كان ذلك في إشارة إلى قيام الجيش بقطع الأشجار لاستخدامها في الحطب والفحم.

كانت الاستنتاجات المستخلصة من نتائج مشاورات التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي، في رأي أصحاب المصلحة، أن أهم أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات هي قطع الأشجار لاستخدامها في الحطب والفحم النباتي ثم إزالة الأشجار من أجل الزراعة المعيشية والمسائل المتعلقة بالرعي. تم اعتبار الأسباب والدوافع الأخرى ذات أهمية ثانوية نسبيًا.

تتفق هذه النتائج مع النتائج التي توصلت إليها المشاورات بشأن أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات التي أجريت في عام 2017 حيث أجمعت أجوبة 169 استبيانًا لأصحاب المصلحة أن الدوافع الرئيسية كانت الزراعة وقطع الأشجار من أجل حطب الوقود والفحم (الجدول 18).

تستند هذه النتائج فقط إلى آراء أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم وستحتاج بشكل مثالي إلى دعمها ببيانات ذات تحليل علمي موضوعي.

الجدول رقم *17*: أجوبة استبيانات أصحاب المصلحة أثناء الدراسة المتعلقة بأسباب التصحر والتنمية المستدامة خلال المرحلة الأولى من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (*SESA I*)

الولاية الإدارية للهيئة القومية للغابات	الأسباب والدوافع الرئيسية لإزالة وتدهور الغابات					
	التوسع الزراعي	حطب وقود وفحم	الرعي الجائر	الحرائق	الجفاف	انعدام الوعي
الإقليم الشمالي	4	18	0	1	1	1
الإقليم الأوسط	13	5	3	0	4	0
الإقليم الشرقي	19	4	0	0	2	0
كردفان الكبرى	14	9	0	0	2	0
دارفـور الكبرى	18	7	0	1	0	0
المجموع	68	43	3	2	9	1

نظراً لعدم وجود المصدر المرجعي، فالخطأ وارد في محتويات الجدول. يُظِهر أنه تم الحصول على نتائج مماثلة خلال المرحلة الثانية من التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA II).

أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات	النسبة المئـــــوية للمبحوثين الذين أشاروا إلى السبب/الدافع
الفقر	11
الفحم وحطب الوقود	10
التوسع الزراعي	8
تغير المناخ	8
قطع الأشجار لأجل مواد البناء	8
التصحر	8
الماشية	7
الرعي	7
الجيش	7
اللاجئون والنازحون	6
كمائن الطوب	5
السياسات غير الملائمة	5
تعدين الذهب	3
تدني أسعار الصمغ العربي	2
الحكم الرشيد	2
توسعة السدود	2
التنقيب عن النفط	1
قطع الأشجار لأغراض تجارية	1

الجدول رقم *18*: التحقق من أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات خلال المرحلة الأولى من التقييم الاجتماعي البيني والاستراتيجي (*SESA I*)

طلب كل استبيان من المبحوثين إعطاء الأولوية لأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات. كان السؤال حول أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات في شكل متعدد الأجوبة، ويتألف من قائمة من الأسباب والدوافع (تم تحديدها في مشاورات المرحلة الأولى) ويطلب من المبحوث اختيار تلك التي تعتبر الأكثر صلة بالموضوع. الأجوبة مدرجة في الجدول على اليمين. تم اختيار الفقر وحطب الوقود كأفضل الدوافع.

تم تحديد الفقر باعتباره المحرك الرئيسي لتدهور موارد الغابات، يليه حطب الوقود. يمكن اعتبار الفقر محركًا أساسيًا يؤدي إلى الاعتماد على الموارد الطبيعية لكسب العيش. إن الدوافع الأكثر مباشرة مثل استخدام حطب الوقود للطاقة

المنزلية والتوسع في الزراعة المعيشية في مناطق الغابات هي نتيجة للفقر ومحدودية خيارات سبل كسب العيش البديلة. تتوافق هذه النتائج مع تلك التي توصلت إليها دوافع دراسة إزالة الغابات وتدهورها.

يشير مشروع سياسة الغابات لعام 2015 إلى الأسباب الأكثر شيوعًا لإزالة الغابات مثل توسع الزراعة في مناطق الغابات، والقطع غير القانوني من قبل القوات المسلحة، والقطع التجاري غير القانوني لصناعة الطوب. سبب آخر مهم لإزالة الغابات هو إزالة الأشجار لإنتاج حطب الوقود، والفحم للبيع وهو مرتبط بالفقر ونقص فرص الدخل البديلة.

تنص سياسة الغابات لعام 2006 على أنه سيتم استخدام موارد الغابات بطريقة حكيمة وفعالة ومستدامة وفقًا للقيم واستجابة لاحتياجات شعب السودان، وبالتالي خلق فرص عمل وفرص للتجارة تساعد في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، وإحداث تحسينات في البيئة المادية للبلاد.

قد يشكل النمو السكاني السريع في السودان تهديداً خطيراً للبيئة لأنه يزيد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مثل البطالة والفقر واعتلال الصحة. علاوة على ذلك، في ظروف التدهور البيئي مثل التصحر، فإن النمو السكاني السريع يجعل التخفيف من حدة الفقر أكثر صعوبة. يرتبط الفقر والبيئة ارتباطا لا ينفصم. يتفاقم الفقر بسبب الكوارث الطبيعية، وإساءة استخدام الموارد البيئية والنزاعات. إن الحرمان البشري والتدهور البيئي يعزز كل منهما الآخر لأن الفقراء يجبرون على إدرار الدخل من خلال استغلال الموارد الطبيعية.

يعتبر قطع الأشجار من أجل حطب الوقود وإنتاج الفحم أكثر ضررًا عندما تكون الموارد محدودة. تتعرض معظم مناطق الغابات حول المراكز الحضرية لضغط شديد. تعطي البيانات المتاحة عن استهلاك الأخشاب صورة واضحة عن عجز كبير في إمدادات الأخشاب. توفر الكتلة الحيوية 56% من الطلب على الطاقة في السودان؛ ثلثها من الحطب (رباح وآخرون، 2016). تتراوح توقعات استهلاك حطب الوقود من توقعات دراسة الحكمة من 15.5 مليون متر مكعب (جفار 2011) إلى 25.7 مليون متر مكعب، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ما يقرب من 30 مليون متر مكعب في عام 2030 (الفاو 2010).

لذلك ينبغي أن يكون التخفيف من حدة الفقر ومعالجة النقص في حطب الوقود من الاستراتيجيات الرئيسية لمعالجة إزالة وتدهور الغابات وهدف أساسي لبرنامج الرد+ (+REDD).

2.4 خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD)

وفقاً لمتطلبات مرفق الشراك للحد من انبعاثات كربون الغابات، تم وضع خيارات الاستراتيجية على خلفية دراسة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات في عملية موازية للتقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي. وذلك لكي يتسن لعملية التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي بالاسترشاد بها وتمكين تكرار خيارات الاستراتيجية بطريقة تمكنهم من أن تكونوا أكثر ملاءمة للبيئة والمجتمع.

تم استخدام نسخة مسودة من خيارات الاستراتيجية بتاريخ فبراير 2018 والمسودات اللاحقة بتاريخ سبتمبر 2018 وسبتمبر 2020 للمشاورات على التوالي خلال المرحلة الأولى (في 2018) والمرحلة الثانية (في 2020) من التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي.

بعد التكرار والتعليقات على التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لهذه الخيارات، تم إصدار المسودة الرسمية الأولى لخيارات استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD) في أبريل 2018 وتم تكرارها في يونيو وسبتمبر 2018. أخيرًا، تم نشر مسودة محدثة لخيارات الاستراتيجية في سبتمبر 2020 ثم في ديسمبر 2020. تم استخدام هذه في هذا التقرير. تم نقل نتائج المشاورات المستندة إلى المسودات السابقة على مسودة 2020.

بينما سيتم نشر تقرير خيارات الاستراتيجية المفصل من قبل الاستشاريين المعنيين وتقديم التفاصيل الكاملة لخيارات الاستراتيجية التي تم النظر فيها، قام الفريق الاستشاري لدراسة التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي بإعادة إنتاج مسودة خيارات الاستراتيجية لشهر سبتمبر 2020 أدناه.

والخيارات الاستراتيجية الشاملة المحددة في هذه الوثيقة هي: (1) الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات (2) الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي (3) التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي (4) إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها (5) تعزيز المشاركة في الاستجابات لتغير المناخ.

1.2.4 الخيار رقم (1): الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات

تشمل التدخلات الموصى بها في قطاع الغابات للحد من إزالة وتدهور الغابات:

1. تعزيز السياسات القطاعية والتمويل والقدرة المؤسسية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية:
   - تحسين اللوائح والقوانين والسياسات في قطاع الغابات لتعميم إجراءات برنامج الرد+ (REDD+): مراجعة القطاع وتقييم الإجراءات ذات الأولوية.
   - دعم مراجعة وتعزيز بيان سياسة الغابات الوطنية في السودان (2006؛ محدث من سياسة الغابات في السودان 1986). دعم وتحسين السياسات للحد من إزالة الغابات وتدهور الأراضي من معسكرات اللاجئين.
   - تطوير نظم معلومات الغابات القومية لدعم إدارة الغابات والمناظر الطبيعية في السودان (النظام القومي لرصد الغابات، القياس والإبلاغ والتحقق، المستويات المرجعية لانبعاثات الغابات، الضمانات، سجل الكربون).
   - إطار تنفيذ برنامج الرد+ (REDD+) وخيارات التمويل على مستوى الولاية: وضع خطط عمل برنامج الرد+ (REDD+) على المستوى الولائي.
2. الإدارة الاستراتيجية للمناظر الطبيعية والاستعادة وخفض الانبعاثات:
   - برنامج الغابات لأصحاب الحيازات الصغيرة في الولايات المختارة للأخشاب عالية القيمة، وحطب الوقود / الكتلة الحيوية، وإنتاج العروق/أعمد البناء ومنتجات الغابات غير الخشبية (تستهدف في البداية ولايتي النيل الأزرق وسنار).
   - نظم مشاتل الغابات على مستوى الولاية لدعم التشجير الجديد وإعادة التشجير واستعادة الأراضي المتدهورة.
   - بناء القدرات لسلسلة القيمة المضافة لإنتاج الصمغ العربي المستدام من خلال التمويل المستدام ومشاركة القطاع الخاص.
   - دعم الإدارة المستدامة للغابات من خلال تطوير القدرات واستخدام خطط إدارة الغابات (بما في ذلك المناطق الساحلية المختارة، وحماية غابات المانجروف وضفاف النهر).
   - تنمية القدرات والتعزيز المؤسسي لإدارة الحرائق.
3. دعم مشاريع بحث وتطوير الغابات
   - مراجعة وإعادة تصميم برامج ومناهج أبحاث الغابات والمراعي.
   - إنشاء مراكز الامتياز من خلال مؤسسات التعليم العالي (النظر في إنشاء مؤسسة لتنمية البحوث الغابية).

2.2.4 الخيار رقم (2): الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي

1. تحسين قدرة قطاع الزراعة على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ:
   - بناء القدرات لتحسين الإنتاجية الزراعية من خلال نظام التشجير الزراعي لتحسين استخدام المياه والحد من زحف الغابات (الأحزمة الشجرية الواقية وزراعة الممرات ومصدات الرياح في الغابات النيلية).
   - تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تنويع المحاصيل والنظم الزراعية الرعوية.
   - إعادة تأهيل خدمات الري لجعل استخدام المياه أكثر كفاءة، بما في ذلك إدخال التقنيات المناسبة لتحسين استخدام المياه وزيادة الوعي بالمياه.

- بناء القدرات وإجراء نقل المعرفة للزراعة المحافظة على الموارد مع حصاد المياه والزراعة بدون حراثة والبذور المحسنة.

2. تعزيز الإدارة المستدامة للثروة الحيوانية والمراعي:

أ. تعزيز التدابير التنظيمية وغير التنظيمية لإدارة مسارات/مراحيل حركة الثروة الحيوانية بما في ذلك أنظمة المراقبة.

ب. استعادة / إعادة تأهيل المراعي، وحمايتها، وتوفير المواد الأولية الموسمية الكافية (إنتاج الأعلاف): إنشاء شراكات تجارية بين مالكي الماشية والمزارعين على طول مراحيل المواشي.

ج. تحسين الوصول إلى التمويل وخدمات الدعم للمزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية (مثل صحة الحيوان والإرشاد والتدريب والمدارس الزراعية الحقلية والتسويق).

د. تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاعين العام والخاص في تطوير وإدارة البنى التحتية للمراعي.

ه. زيادة القدرة التكيفية للمزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية من أجل التأهب للتغيرات الموسمية في الأعلاف وإمدادات المياه من خلال الحفاظ على المياه المجتمعية وخطط حماية وإدارة الأنهار.

3.2.4 الخيار رقم (3): التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

1. المواءمة بين تخطيط استخدام الأراضي وسياسات الاستثمار والتشريعات:

- تعزيز القدرة المؤسسية لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية في قطاعات الزراعة والغابات والتعدين لمنع تدهور الأراضي: (احتياجات القدرات المؤسسية وتقييم الثغرات وإعداد خطط تنمية القدرات).
- ترشيد وتنظيم ومواءمة استغلال الموارد فوق وتحت الأرض وأنشطة وسياسات التنمية الاقتصادية ذات الصلة، من أجل شمول الاهتمامات البيئية وتغير المناخ.
- تحسين معايير إنشاء وتطوير البنى التحتية للتعدين (تحديث المبادئ التوجيهية / السياسات الحالية ووضع مبادئ توجيهية وسياسات جديدة.

2. الإشراف على الإدارة المستدامة للأراضي من خلال أمن حيازة الأراضي:

- التدابير التنظيمية وغير التنظيمية لتحسين أمن حيازة الأراضي للمجتمعات المحلية: تقييم وتحديد الفرص لتعزيز أمن حيازة الأراضي للمجتمعات في المناطق الساخنة لإزالة الغابات (إعطاء الأولوية للمناطق الساخنة لإزالة الغابات).
- تقييم قدرة استخدام الأراضي ورقمنتها لدعم خريطة الاستثمار القومية: تحسين استخدام الأراضي من خلال التخطيط المكاني والمعلومات المكانية وغير المكانية الموثوقة.

4.2.4 الخيار رقم (4) إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها

1. زيادة الوصول إلى الطاقة المنزلية الفعالة والمستدامة:

- تقييم وتنفيذ خيارات الإنتاج المستدام للفحم.
- تقييم وتنفيذ الخيارات والتدابير لتحفيز وزيادة استخدام غاز البترول المسال ومصادر الطاقة البديلة الأخرى في المجتمعات الحضرية والريفية.

2. تعزيز سلسلة قيمة الطاقة المستدامة القائمة على الكتلة الحيوية:

- خلق فرص عمل في قطاع طاقة الكتلة الحيوية للقطاع الخاص من خلال تدابير تنظيمية وغير تنظيمية.

- تقييم الفرص والحوافز والترويج لاعتماد مواقد طهي فعالة وربط منتجي الكتلة الحيوية والمستهلكين.

5.2.4 الخيار رقم (5): تعزيز المشاركة في الاستجابات لتغير المناخ

1. تعزيز مشاركة الشباب والمرأة:

- تشجيع وصول النساء والشباب إلى منتديات صنع القرار والهيئات على المستويين الوطني والمحلي فيما يتعلق بتدابير الاستجابة للمناخ.
- على المستوى القومي، ينبغي تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي والشباب في السياسات والاستراتيجيات القومية المتعلقة بتغير المناخ.
- تطوير برامج التعليم والتوعية لمساعدة الشباب على تطوير فهم أعمق لتأثيرات تغير المناخ وتطوير المهارات والمعرفة في الاستجابة لهذه التأثيرات.
- عند تنفيذ نظام السياسات وتدابير العمل في الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+)، يجب أخذ اعتبارات محددة في معالجة عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الموارد، بما في ذلك خدمات الائتمان والإرشاد والتدريب والمعلومات والتكنولوجيا.
- يجب أن تتضمن جميع الاتصالات التي يتم إجراؤها فيما يتعلق بنظام نظام السياسات وتدابير العمل في الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) استراتيجية اتصال محددة جيدًا ومراعية للجنس والشباب ومناسبة ثقافيًا.
- تصميم وتنفيذ الآليات التي تشرك المجتمعات (بما في ذلك النساء والشباب وكبار السن) في مراقبة التحسينات الاجتماعية والبيئية في المناطق المحلية.

5. التقييم الاجتماعي والبيئي لخيارات الاستراتيجية

1.5 خط الأساس البيئي والاجتماعي

معلومات خط الأساس المقدمة في هذا الفصل تتعلق بالسودان. على هذا النحو، فهي تتعلق بالمناطق الجغرافية التي من المتوقع أن يتم تنفيذ استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD) فيها والتدابير المقترحة في التقييم البيئي والاجتماعي للتخفيف من التأثيرات السلبية المحتملة لخيارات الاستراتيجية بالإضافة إلى التدابير المقترحة لتعزيز التأثيرات الإيجابية المتوقعة للاستراتيجية. يتم تلخيص البيانات الأساسية الرئيسية في الجدول رقم (20) أدناه.

الجدول رقم *19*: بيانات خط الأساس الرئيسية

الاسم رسمي	جمهورية السودان
عدد الولايات	18
عدد المحليات	57
السكان	يقدر بنحو 44 مليون بناءً على أحدث بيانات الأمم المتحدة. 35% يسكنون المدن.
الكثافة السكانية	25 / كم 2
إجمالي الناتج المحلي	18902.28مليون دولار (مصادر البنك الدولي 2019)
الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد	3،962دولارًا أمريكيًا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / دليل التنمية البشرية 2019)
مؤشر التنمية البشرية	0.507المرتبة 168 من 189 دولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2019)
مؤشر ممارسة الأعمال من البنك الدولي (الترتيب)	المرتبة 171 من أصل 190 اقتصادًا في عام 2019. وانخفض ترتيب السودان من 162 في عام 2018.
عدد اللاجئين	1.1مليون شخص يقدر أنهم يعيشون في السودان (حتى 30 نوفمبر 2019). ويشمل ذلك اللاجئين من جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا والصومال وجنوب السودان وسوريا واليمن. الغالبية من جنوب السودان: تقريبا. 840،000) 2019(
مساحة الأرض	1،765،048كيلومتر مربع
%الغطاء الغابي	%10.66
المعدل السنوي لفقدان الغابات	يقدر المعدل السنوي لإزالة الغابات بحوالي 542 ألف هكتار
التصحر	في عام 2007، اقترح تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الحدود بين الصحراء وشبه الصحراء قد تحولت جنوبًا بمقدار 50 إلى 200 كيلومتر منذ عام 1935.
عدد الماشية	110مليون. الأعلى في إفريقيا
استهلاك الطاقة	الكتلة الحيوية الخشبية: 71%؛ منتجات بترولية: 19٪؛ أخرى: 10%
فجوة العرض والطلب على الحطب	عجز قدره 2 مليون طن سنويا (3.3 مليون متر مكعب) عام 2011) المصدر(FAO / WISDOM :

1.1.5 بيئة السودان

لمحة عامة

يمتلك السودان مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة ووفرة المياه للري وحوالي 110 مليون رأس من الثروة الحيوانية والغابات ورواسب النفط والغاز والثروة المعدنية على شكل ذهب وفضة وبلاتين ويورانيوم. يعتمد سكانها واقتصادها بشكل كبير على الموارد الطبيعية لسبل

كسب العيش والأمن الغذائي والرفاهية الاقتصادية. هذه الموارد مهددة بالتصحر وتدني معدلات هطول الأمطار، وتغير المناخ. تتعرض مواردها الغابية والمراعية للتدهور بسبب الاستخدام غير المستدام وتتعدى الكثبان الرملية على أراضيها الزراعية. لا تزال إزالة الغابات والتصحر من التحديات البيئية الرئيسية التي تواجه السودان. تواجه الغابات التعدي من خلال الزراعة والتحضر واستخراج حطب الوقود بشكل غير مستدام لعدة عقود. تظهر بيانات المناخ من تسع محطات أرصاد جوية في السودان أن هطول الأمطار في جميع أنحاء البلاد يتناقص ويصبح شديد التقلب وأن التصحر آخذ في الازدياد.

ونتيجة لذلك، يهدد الجفاف ما يقرب من 12 مليون هكتار من الأراضي المطرية لا سيما في ولايتي شمال كردفان ودارفور. حددت برامج العمل الوطنية للتكيف في السودان واتصالاتها الوطنية الثلاثة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الزراعة وموارد المياه والصحة باعتبارها القطاعات الثلاثة الأكثر عرضة لتغير المناخ.

الغطاء الغابي

الخارطة رقم9 : الغطاء الغابي في السودان

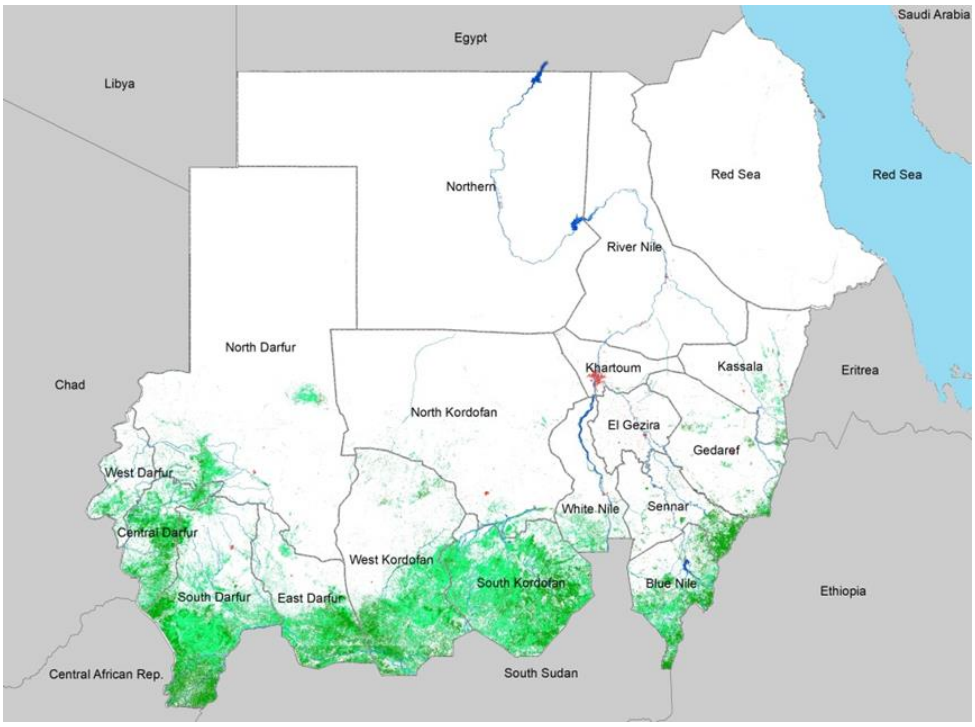

لأغراض برنامج الرد+ (REDD+)، يعرف السودان الغابة كقطعة أرض لا تقل عن مساحتها عن 0.4 هكتار تكسوها أشجار لديها القدرة على بلوغ ما لا يقل عن 2 متر في الارتفاع وغطاء تاجي بنسبة 10% على الأقل وتشمل مصدات الرياح و/أو الحزام الشجري الواقي بعرض لا يقل عن20 متراً. تغطي الغابات حالياً 10.66% من إجمالي مساحة البلاد.

يتبع الغطاء الغابي في السودان التصنيف البيئي التالي واتجاهات هطول الأمطار من الشمال إلى الجنوب: يأخذ الغطاء النباتي شكل الأدغال وكذلك الأشجار والشجيرات المتناثرة في الشمال والغابات الكثيفة من الأشجار الكبيرة التي تتراوح من الأكاسيا إلى عريضة الأوراق. الأشجار في الطرف الجنوبي من منطقة السافانا والجبل.

يوضح الجدول رقم (21) أدناه توزيع فئات الغطاء الأرضي في السودان بناءً على بيانات منظمة الأغذية والزراعة لعام 2012.

الجدول رقم *20*: فئات الغطاء الأرضي في السودان

فئة الغطاء الأرضي	المساحة بالهكتار	%
الزراعة في الأراضي البرية والمائية/التي تغمرها الفيضانات بانتظام	**23,710,025**	**12.6**
الأشجار مغلقة إلى متناثرة في الأراضي البرية والمائية/التي تغمرها الفيضانات بانتظام	**18,733,182**	**10.0**
الشجيرات مغلقة إلى متناثرة في الأراضي البرية والمائية/التي تغمرها الفيضانات بانتظام	**22,231,327**	**11.8**
الأراضي العشبية المغلقة إلى متناثرة في الأراضي البرية والمائية/التي تغمرها الفيضانات بانتظام	**25,982,720**	**13.8**
المناطق الحضرية	**730,331**	**0.4**
لصخور العارية والتربة و/أو المواد غير المجمعة الأخرى	**95,277,727**	**50.7**
المسطحات المائية الموسمية/المعمرة، الطبيعية/ الاصطناعية	**1,290,000**	**0.7**
إجمالي مساحة السودان	**187,955,312**	**100.0**

يوضح الجدول رقم (22): توزيع الغطاء النباتي الشجري حسب الولاية.

الجدول رقم *21*: توزيع الغطاء النباتي الشجري حسب الولاية

الموقع (الولايات)	إجمالي حجم الغطاء النباتي الشجري م^3	القطع السنوي المسموح به (الزيادة م^3)
نهر النيل	**672**	**47,04**
الإقليم الشرقي	**3,234,000**	**226,38**
ولايات الوسط (الخرطوم والجزيرة وسنار والنيل الأزرق والنيل الأبيض)	**29,531,000**	**2,067,170**
كردفان الكبرى	**44,218,800**	**3,095,316**
دارفور الكبرى	**89,096,800**	**6,236,776**
المجموع	**166,752,600**	**11,672,682**

تنمو الغابات الغنية على طول ضفاف نهر النيل وروافده. في عام 1948، قدر أندروز أن الغابات كانت حوالي 12.6 مليون هكتار وصنف الغطاء النباتي للسودان معترفًا بسبعة أنواع في سلسلة متتالية من الشمال إلى الجنوب. بعد عشر سنوات أنتج هاريسون وجاكسون (Harrison and Jackson, 1958) تصنيفًا بيئيًا للغطاء النباتي يعترف بخمسة أقسام (مناطق) رئيسية بناءً على تكوين الأزهار ومعدل هطول الأمطار ونوع التربة. تم تطوير التقسيمات إلى تقسيمات فرعية (أحزمة) (Abdel Magid et al, 2008). ونتيجة لذلك، يمكن تصنيف غابات السودان حسب أغراضها وإدارتها:

الغابات المحجوزة: تغطي الحظائر القومية والمناطق المحمية الأخرى 8.1% (150963 كيلومتر مربع) من البلاد وتتمثل معظم هذه الأراضي المحمية في ثلاثة مواقع هي: وادي هور (100 000 كيلومتر مربع) والردوم (12 500 كيلومتر مربع) والدندر (10 000 كيلومتر مربع) (UNEP, 2007). وهي تدار بهدف مكافحة الزحف الصحراوي وحماية البيئة. تقع شمال خط العرض 13 وتهيمن عليها أنواع مختلفة من أشجار الأكاسيا. وتقدر مساحة هذه الغابات بحوالي 4.2 مليون هكتار. وتشمل الغابات المحمية إنشاء أحزمة شجرية واقية كإجراء من شأنه زيادة الغلة الزراعية أو لأغراض الحماية مثل تثبيت الكثبان الرملية وإنشاء مشاجر جمالية حول المساكن.

- إنتاج الغابات وحمايتها: المناطق المحمية التي تدار بغرض إنتاج السلع. تقع هذه الغابات أساسا على طول نهر النيل وروافده. والأنواع الشجرية السائدة هي السُنُط التي تبلغ مساحتها الإجمالية نحو 144 000 هكتار. وتهدف غابات الإنتاج إلى ما يلي:

- إنتاج الأخشاب المنشورة مثل فلنكات السكك الحديدية وكذلك إنتاج الحطب على أسس مستدامة (خطط العمل)
- بناء المنازل والأثاث الخام للمناطق الريفية والأخشاب عالية الجودة للأثاث الجيد والمنازل الحضرية
- تطوير المحاصيل المدرة للنقد الأجنبي (مثل جنائن الصمغ العربي)

- الغابات الجبلية في جبل مرة: وهي أساسا أشجار الصنوبر الاستوائية مع الأنواع المعتدلة الأخرى. وتقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 3 000 هكتار.

- هناك أيضاً غابات في المراعي المفتوحة التي تقع أساسا في الجزء الأوسط من السودان على كل من التربة الرملية والطينية. وتقدر المساحة الإجمالية لهذه الغابات بنحو 4.6 مليون هكتار. وهي تمثل الحزام الشجري الأكثر أهمية اقتصاديًا واجتماعيًا (أي حزام الصمغ العربي) يحتوي على أشجار الهشاب وهي شجرة منتجة للصمغ العربي توجد في كل من السهول الرملية والطينية. تنتشر الأشجار الأخرى الهامة المنتجة للفاكهة مثل شجرة التبلدي المنتجة للقونقليس والغابات الطبيعية الأخرى، ويتم زراعتها بشكل أساسي في ظل نظام الزراعة الغابية.

- الغابات المروية: تبلغ مساحتها الإجمالية 3 361 هكتارا. تتم إدارتها بهدف إنتاج مواد البناء والأخشاب الأخرى لصناعة الأثاث. وتشمل مناطق المؤسسات والمشاريع الزراعية مثل الجزيرة والرهد ومشاريع قصب السكر

هناك أيضًا مناطق صحراوية وغابات السافانا والمراعي وأشجار المانجروف الموضحة أدناه. ويرد وصف تغطية هذه المناطق الإيكولوجية المختلفة في الجدول 23 أدناه.

الجدول رقم *22*: التغطية من حيث النسبة المئوية للمناطق الإيكولوجية

المجموع	منطقة فيضية	جبلية	مناطق خاصة	سافانا غنية	سافانا فقيرة		شبه صحراوي	صحراوي
					طينية	رملية		
100	0.4	0.2	6.4	0.9	15.9	11.4	26.2	38.6
	رطبة	شبه رطبة			قاحلة			
100	0.4	7.5			92.1			

الأشجار خارج منطقة الغابات

هي الأشجار التي تنمو في المرافق العامة (مثل المدارس والساحات العامة والمؤسسات) والمنازل والطرق السريعة. يعرض هذا النوع من الأشجار الشكل الشجري النموذجي المشار إليه باسم أشجار الذئب. ومساهمة هذه الأشجار في المنتجات الخشبية محدودة لأنها مزروعة أساسا لتوفير الظل والراحة والديكور والحماية. ولا يعرف بدقة مدى وجود الأشجار خارج مناطق الغابات، والبيانات المتعلقة بعدد الأشجار والمناطق المزروعة محدودة و/أو غير محددة.

الأشجار خارج منطقة الغابات هي أشجار تنمو في المرافق العامة (مثل المدارس والساحات العامة والمؤسسات) والمنازل والطرق السريعة. يُظهر هذا النوع من الأشجار الشكل النموذجي للشجرة المشار إليه باسم أشجار الذئب. مساهمة هذه الأشجار في المنتجات الخشبية محدودة

لأنها مزروعة أساسًا لتوفير الظل والراحة والديكور والحماية. مدى وجود الأشجار خارج مناطق الغابات غير معروف بدقة، والبيانات الخاصة بكل من عدد الأشجار والمساحات المزروعة محدودة و / أو غير محددة.

الغابات الجبلية

توجد الغابات الجبلية في جبل مرة في الغرب وتلال البحر الأحمر على الحدود الشرقية للبلاد. تشمل الغابات الموجودة في مواقع خاصة غابات المانجروف والغابات النيلية والنخيل. تتوزع غابات السُنُط التي تنمو على الأحواض المغمورة على طول النيل الأزرق وروافده وعلى طول النيل الأبيض على جانبي الضفاف في مواقع متناوبة على طول الضفاف. تخضع هذه الغابات لخطط الإدارة منذ عام 1935. وتنمو الغابات في مواقع ذات خصائص خاصة في مناطق الأراضي الجافة.

الغابات الصحراوية

تغطي الصحراء شمال السودان من شمال خط عرض 16 درجة وتقابل مساحة إجمالية قدرها 725.800 كيلومتر مربع، عبر محمد قول على البحر الأحمر وغربًا عبر شمال كردفان ودارفور، وتشكل ما يقرب من 29% من إجمالي مساحة البلاد. في هذه المنطقة، هطول الأمطار السنوي أقل من 75 ملم. الغطاء النباتي شبه معدوم باستثناء ما هو قريب من المجاري المائية. تمتد المنطقة شبه الصحراوية جنوب الصحراء بمساحة تقارب 491.000 كيلومتر مربع، أي ما يعادل 19.6% من إجمالي مساحة البلاد. يتراوح معدل هطول الأمطار بين 75 ملم و300 ملم سنويًا ويتكون الغطاء النباتي من أعشاب ذات أشجار صغيرة متناثرة وشجيرات لا يزيد ارتفاعها عن مترين تتخللها مناطق قاحلة.

غابات السافانا

تمتد غابات السافانا جنوب المنطقة شبه الصحراوية وتغطي بقية البلاد باستثناء أجزاء صغيرة في المنطقة الجنوبية التي تشكل جزءًا من المنطقة الاستوائية، من الأجزاء الجنوبية للنيل الأزرق وكردفان ودارفور لتغطي الأجزاء الكبرى. الاستوائية وبحر الغزال في جنوب السودان. وتحتل مساحة كبيرة جنوب سفاهة في دارفور وجنوب تلودي في كردفان. الغطاء النباتي شديد الحساسية للنار بطبيعته وجفافه (Harrison et al ،1958).

تنقسم غابات السافانا وفقاً لمعدلات هطول الأمطار إلى غابات السافانا الفقيرة التي تغطي مساحة 691000 كيلومتر مربع أو 27.6% من مساحة البلاد وغابات السافانا المطيرة التي تغطي مساحة 347000 كيلومتر مربع أو 13.8% من المساحة الإجمالية. يتم تقسيم السافانا الفقيرة وفقًا لنوع التربة إلى غابات السافانا ذات معدلات هطول الأمطار المنخفضة على الطين وقلة هطول الأمطار في غابات السافانا على الرمال. تحمل التربة الطينية في هذا التقسيم مجموعات من أشجار الكِتِر والطلح والصهب والهبيل. أما غابات السافانا المطيرة يتراوح معدل هطول الأمطار السنوي 900-1300 ملم ويمتد من الأجزاء الجنوبية للنيل الأزرق وكردفان ودارفور ليغطي الأجزاء الكبرى من الاستوائية وبحر الغزال في جنوب السودان. وتحتل مساحة كبيرة جنوب منطقة سفاهة في دارفور وجنوب تلودي في كردفان. أهم أنواع الأشجار هي المهوقني والصباغ. الأنواع الأخرى هي (Parkia oliveri, Daniellia oliveri, Afzelia Africana, Monotes kerstingii, Burkea africana and Butyrospermum niloticum) Parkia oliveri و Daniellia oliveri و Afzelia Africana و Monotes kerstingii و Terminalia mollis و Burkea africana و Butyrospermum niloticum. الأشجار عالية وعريضة الأوراق وذات لحاء رقيق. الأشجار الشائكة نادرة. الغطاء النباتي شديد الحساسية للحريق بطبيعته وجفافه (Harisson et al، 1958).

المراعي

يعترف قانون تنظيم المحافظة على المراعي وتنمية الموارد العلفية لسنة 2015 بأربع فئات من المراعي ويحددها: المراعي العامة والحمى الخاص والحمى العام والمراعي المزروعة بشكل خاص.

تشكل المراعي حاليًا 25.6% من إجمالي مساحة أراضي السودان (FAO and UNEP 2012). ومع ذلك، هناك تباين كبير في التوزيع عبر الولايات: تمثل المراعي أكثر من 60% من ولاية جنوب دارفور ولكن 0.5% فقط من ولايتي الخرطوم والشمالية. يوجد ما يقرب من ثلثي المراعي في ولايات شمال دارفور وشمال كردفان وجنوب دارفور (FAO and UNEP 2012). ويقدر أن الأعلاف من المراعي توفر بحسب المنطقة من 55-80% من متطلبات أعلاف القطيع القومي (FAO, 2015).

قُدِّر إجمالي توافر علف الماشية في البلاد بنحو 66.6 مليون طن على أساس المادة الجافة في عام 2015. يشمل ذلك مصادر الأعلاف المختلفة من المراعي والمصادر الزراعية كما هو موضح في الجدول 25 أدناه.

الجدول رقم 23: مصدر إمداد الأعلاف

نـــــــــوع العلـــــــف	المـــــادة الجـــــافة (مليـــــــون طن)	الطـــــــــــاقة (مليون ميجا جول)	بروتين قابل للهضـــــــــم (مليـــــــــــون طن)
نباتات عشبية	**48**	**432720**	**1.9**
علف الحيوانات القاضمة	**5.2**	**39150**	**0.03**
محاصيل علفية	**3.4**	**44386.292**	**0.68**
مخلفات محاصيل	**8.3**	**53086.2**	**0.0003**
منتجات ثانوية زراعية صناعية	**1.4**	**14485.3**	**0.314**
الذرة الرفيعة والذرة الشامية والدخن)	**0.1**	**1822.7**	**0.007**
المجـــمـــــــــــــــــــوع	**66.6**	**585650.492**	**2.9**

بيد أن المراعي قد استنفدت بشدة ولا سيما بسبب توسع الأراضي الزراعية. في عام 2007، قدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن السودان قد خسر ما بين 20% و50% من مراعيه (UNEP 2007). يعتبر فقدان المراعي وتدهور نوعية المراعي وإمكانية الوصول إليها السبب الجذري للنزاع بين الرعاة والمزارعين في السودان.

وفيما يتعلق بالخدمات البيطرية، أحدث برنامج العاملين في مجال صحة الحيوان في المجتمعات المحلية الذي بدأ في عام 2007 بدعم من منظمة الأغذية والزراعة فرقاً كبيراً في مجتمع مربي الماشية في شرق السودان (FAO, 2012). وقد حقق المشروع النتائج التالية: بالإضافة إلى خفض عدد المعالجين التقليديين، قدم أخصائيو صحة الحيوان خدمات بيطرية فعالة وأسهموا في رفع الوعي بأهميتها بين مربي الماشية فساعدوا الرعاة على زيادة حجم قطعانهم وتنويع أنواع الحيوانات التي يربونها وخفض تفشي أمراض الماشية في شمال دارفور بسبب حملات التطعيم التي تقوم بها منظمة الأغذية والزراعة وأخصائيو صحة الحيوان. وبالمثل، تستفيد شركات الألبان والدواجن التجارية الكبيرة الموجودة في المناطق شبه الحضرية حول المدن الكبيرة من التغطية البيطرية الواسعة. أما بالنسبة للمناطق الأخرى، فإن التغطية البيطرية ليست كافية.

وأخيراً، توجد الزراعة المتكاملة (المحاصيل/الثروة الحيوانية) في ولايتي الخرطوم والجزيرة وفي منطقة البحر الأحمر ولكن ليس في أجزاء أخرى من السودان.

غابات المانجروف

هناك 19 منطقة من غابات المانجروف موزعة على طول الساحل السوداني. وتشير التقديرات إلى أن تغطيتها للمناطق تبلغ حوالي 0.02% من إجمالي مساحة غابات المانجروف الأفريقية، وفقًا لدراسات الصر القومي للغابات المختلفة المنشورة بين عامي 1980 و2015. وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة في عام 1995 ثلاثة عشر منطقة من هذه المناطق لغابات المانجروف بوصفها نُظماً إيكولوجية عالية الإنتاجية يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في الحفاظ على التنوع البيولوجي للموائل الساحلية.

وعلى الرغم من قيمها الإيكولوجية، فإن بقاء أشجار المانجروف السودانية مهدد بشكل خطير. بصرف النظر عن الموت الجماعي لأشجار المانجروف الناتج عن زيادة درجة الحرارة وانخفاض هطول الأمطار نتيجة لتغير المناخ، تتأثر أشجار المانجروف أيضًا بأنشطة بشرية مختلفة مثل رعي الإبل وقطع وإزالة الأشجار وسدود المياه العذبة من الأمطار بسبب نقص نباتات الأنهار المعمرة والمناخ الجاف وتحويل مياه المد والجزر لتغذية أحواض صناعة الملح واستزراع الجمبري.

وبالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ أيضًا عن تأثيرات سلبية للأنشطة البشرية الأخرى الناجمة عن التطور والنمو السريعين للمجتمعات الساحلية وتشمل هذه العوامل بناء السواحل والتحضر في المناطق الريفية والتغيرات في استخدام الأراضي وتصدير النفط وإنتاجه والتنمية الصناعية الساحلية والنفط أو المدخلات الكيميائية والصناعية المباشرة في مناطق المانجروف والتخلص من النفايات البحرية (الإغراق البحري) والسياحة وركوب القوارب والصيد الترفيهي.

التنوع الحيوي

يتمتع السودان بمجموعة واسعة من النظم الإيكولوجية وتنوع الأنواع. هناك حوالي 184 نوعًا من الأشجار والشجيرات بما في ذلك 33 نوعًا غريبًا بالإضافة إلى عدد قليل من الأنواع المتوطنة وشبه المتوطنة. توجد مناطق خاصة بها ثروة من الأنواع النادرة على ساحل البحر الأحمر. وتم تحديد حوالي 204 أنواع. توجد معظم موارد الحياة البرية في البلاد داخل السافانا المطيرة. تعتبر الأراضي الرطبة على ساحل البحر الأحمر والواحات الصحراوية والسدود والخزانات والبحيرات الداخلية موائل مهمة للطيور المقيمة والمهاجرة. يعد ساحل نهر النيل والبحر الأحمر جزءًا من التحليق للطيور المرتفعة والمهاجرة من أوراسيا إلى أفريقيا. لا تزال سواحل البحر الأحمر السودانية تزخر بموائل جذابة وأصلية في معظمها ولا سيما الشعاب المرجانية. هناك بقايا من منصات المانجروف، وأحواض الأعشاب البحرية ومصائد الأسماك البحرية والتنوع البيولوجي المرتبطة بها بما في ذلك أسماك القرش وأبقار البحر والسلاحف والعديد من أنواع الطيور البحرية.

جهود الحفظ

فيما يتعلق بجهود الحفظ واستراتيجية الدولة للتعامل مع أزمات التنوع الحيوي، بدأ السودان العديد من خطط العمل الوطنية بشأن التنوع الحيوي. فقد أطلق الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي (2015-2020)، من شأنها تعزيز الجهود الرامية للحفاظ على التنوع الحيوي وإنشاء مناطق محمية جديدة لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية هدفا محورياً في هذه الخطة.

يتكون إجمالي المساحة المحجوزة من المناطق المحمية العامة والمؤسسية والشعبية والخاصة والحياة البرية والحظائر القومية وبحلول نهاية عام 2012 وصلت إلى 12.3 مليون هكتار. تمثل جميع الغابات المحجوزة (العامة، الشعبي والخاصة) 4.54% من جميع مناطق الغابات بينما تمثل تلك التي تشغلها مناطق محمية أخرى (بما في ذلك المناطق المحمية للحياة البرية) حوالي 7.12% من إجمالي مساحة البلاد. زادت مساحة الغابات العامة المحجوزة بشكل ملحوظ (بمقدار تسعة أضعاف) من 1.25 مليون هكتار في عام 1993، إلى ما يقرب من 12.3 مليون هكتار بحلول نهاية عام 2012 بسبب مرسوم رئاسي في عام 1993. بدأت المحميات الشعبية والخاصة للغابات في منتصف الثمانينيات وتظهر

زيادة بأكثر من ستة واثني عشر مرة على التوالي بين الفترتين 1986-2000 و2001-2012. مساحة الغابات المؤسسية صغيرة جدًا. زادت بنحو 8687 هكتار (2.7 ضعف) من 1986 إلى 2012 (FNC 2011 b).

على الرغم من جهود الحفظ المستمرة والإعلان عن مناطق محمية جديدة في السودان، يُعتقد أن تدمير الموائل وتدهور النباتات والحيوانات يمثل معضلة التنوع الحيوي الرئيسية في البلاد بسبب العديد من التهديدات البشرية والطبيعية (Pullaiah, 2018).

2.1.5 بيئة السودان والاقتصاد الوطني

موارد الغابات وسلاسل القيمة

تساهم الغابات بحوالي 12% من الناتج المحلي الإجمالي للسودان. ومع ذلك، مع المعدل السنوي المقدر لإزالة الغابات بحوالي 542،000 هكتار، أو حوالي 2.4% (Gafar, 2013)، تعد البلاد من بين البلدان العشرة التي لديها أعلى معدلات إزالة الغابات (FAO FRA , 2015).

في الوقت الحاضر، يعزى انخفاض الغابات في معظمه إلى الطلب بمستويات مختلفة في البلاد للمنتجات الغابية في شكل حطب الوقود وأعمدة البناء والفحم والأخشاب والغذاء والصمغ والأعلاف والأدوية المحلية (البلدية). من ناحية أخرى، فإن مساهمة قطاع الغابات في الاقتصاد الوطني لا تقدر حق قدرها: تكشف الحسابات القومية الرسمية عن تقدير أقل لمساهمة قطاع الغابات في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 3%. على سبيل المثال، يعتبر الصمغ العربي الذي يتم الحصول عليه من أشجار الهشاب والطلح من أهم منتجات الغابات غير الخشبية بالنسبة للاقتصاد السوداني لكونه يرفد الخزينة العامة بالعملة الصعبة وكمصدر نقدي للمنتجين. وهو يوفر فرص عمل لحوالي 7 ملايين من سكان الريف في حزام الصمغ العربي في السودان خلال موسم الجفاف (نوفمبر- مارس) عندما تندر فرص الكسب النقدي الأخرى. تشكل حصائل الصادرات السنوية من الصمغ العربي 2.4% من إجمالي الصادرات غير النفطية و0.7% من إجمالي الصادرات.

تُعزى هذه المساهمة في المقام الأول إلى الصادرات السنوية من الصمغ العربي وإلى العديد من المنافع المباشرة وغير المباشرة مثل حماية البيئة، وتحسين التربة وفرص العمل لسكان الريف ومواد البناء وخشب الوقود.

ومن بين مجموع السكان، يعتبر ما يقرب من 70% من سكان الريف والبدو معتمدين على الغابات في سبل كسب العيش والطاقة الخشبية والأخشاب المستديرة للمباني. ويستخدم 66% من سكان الريف الأخشاب كمصدر رئيسي للوقود للطهي ومواد البناء. يمثل القطاع الصناعي عادة أقل من 10% من إجمالي استهلاك الأخشاب، منها أكثر من 98% يتم استهلاكها كحطب في المرافق الصناعية والتجارية بينما يتم استخدام الباقي في كمائن الطوب وصناعة الجير والمناشير وغيرها من الصناعات القائمة على الخشب في البلاد. أكدت دراسة استهلاك الطاقة لعام 1994 أن استهلاك الفرد من حطب الوقود يبلغ 0.7 م 3 سنويًا والتي عند تحويلها إلى ما يعادل طنًا من النفط تقدر قيمته بنحو ٢ بليون دولار أمريكي. وعلاوة على ذلك، فإن منتجات الغابات غير الخشبية متنوعة ولها مساهمات كبيرة في سبل كسب العيش على مستوى الأسرة وعلى الاقتصاد الوطني.

في موازاة ذلك، تمثل الغابات حوالي 70% من إجمالي الطاقة المستهلكة في البلاد. أنها توفر 30-70% من العلف الذي تستخدمه الماشية في البلاد في الخريف وأثناء فترات الجفاف على التوالي.

كما أن للغابات فوائد غير مباشرة عديدة من خلال دورها في دعم الإنتاج الزراعي والحيواني والحياة الريفية والحضرية ودعم الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر والحفاظ على البيئة والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر تغير المناخ الناجمة عن انبعاثات غازات الدفيئة عن طريق

امتصاص كمية كبيرة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان. لذلك، في ضوء هذه السلع والمنافع والخدمات تقدر هذه المساهمة بنسبة 12%.

وبالتالي، فإن غابات السودان توفر فوائد لا تُحصى في شكل خدمات بيئية تتمثل في تنظيم المناخ ومغذيات التربة وتنقية المياه والتنوع الحيوي والموارد الجينية الهائلة وموائل الحياة البرية بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المنافع الثقافية والروحية والترفيهية.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر قطاع الغابات 15% من فرص العمل المتاحة في المناطق الريفية و30% من علف القطيع القومي على وجه الخصوص، تدعم الأنشطة الغابية المجتمعات الريفية من خلال (Elsiddig et al., 2007):

- استخدام العمليات الفلاحية (غرس الأشجار والتخفيف وحراسة وحصاد المنتجات الغابية).
- توفير منتجات الغابات غير الخشبية الصالحة للأكل والمواد الطبية ومواد الدباغة والألياف والمواد الجافة للصناعة المنزلية. وتشكل غابات السودان مجموعة متنوعة من المنتجات الغابية غير الخشبية مصادر محتملة للتنمية الصناعية للاستخدام المحلي وللتصدير. يمكن للصناعات المنزلية أن تشكل ما يصل إلى 20-50% من دخل الأسر الريفية حيث تُقدر بنحو مليار دولار أمريكي سنويًا.
- توفير مساحات داخل الغابات المحجوزة للزراعة. حيث يقوم المزارعون بزراعة المحاصيل على جزء من الأرض المؤجرة وفي المقابل يزرعون الأشجار في الجزء الآخر. تسمح هذه العلاقة التكافلية للمزارعين بإنتاج المحاصيل اللازمة وتفيد الغابات من خلال إعادة تشجير المناطق الجرداء وإعادة تأهيل الغابات المتدهورة.
- تقديم الدعم للمجتمعات القروية لإنشاء غابات قروية لإنتاج حطب الوقود والمأوى والأغراض الترفيهية. عادة ما يتخذ الدعم عادة شكل بذور/شتول الأشجار ومنشآت الري والدعم التقني والمساهمة في التنمية الريفية من خلال إدرار الدخل على المستوى الفردي أو المجتمعي. وتستخدم المجتمعات المحلية الدخل المتأتي من الغابات لتحسين سبل كسب العيش والخدمات الريفية.

فيما يتعلق بدور الغابات في تحسين المناخ المحلي وحماية التربة ومستجمعات المياه من التعرية بفعل الرياح والمياه أفاد بادي (Badi ,1989) بأن معدل هطول الأمطار قد انخفض مع زيادة إزالة الغابات في خمس قرى سودانية خلال الفترة 1930-1979.

تستخدم مختلف المجتمعات المحلية مجموعة متنوعة من أنواع الأشجار المحلية التي تنتج لمنتجات الغابية غير الخشبية للاستهلاك على مستوى الأسر المعيشية وتستخدم لتوفير الدخل. توفر الألياف المادة الخام لتصنيع القبعات وأغطية الطعام والسلال والديكورات. تستخدم الفواكه المختلفة لتحضير العصائر والطعام.

الزراعة

توظف الزراعة حوالي 49% من القوى العاملة في السودان (FAO 2018) وتمثل 32% من الناتج الاقتصادي للبلاد (African Development Bank 2020). يعمل حوالي 80% من السكان العاملين في إنتاج المحاصيل والحيوان بما في ذلك في القطاع غير الرسمي. يمتلك السودان أراضٍ صالحة للزراعة تقدر مساحتها بنحو 86 مليون هكتار. ومع ذلك، يتم استخدام أقل من 20%. تشمل الاستخدامات الرئيسية الزراعة المروية فضلاً عن الزراعة شبه الآلية والمطرية. أهم محاصيل التصدير هي المواشي واللحوم والسمسم والصمغ العربي والفول السوداني والقطن والسكر. السودان لديه أكبر مخزون للماشية في أفريقيا بعد إثيوبيا. تتم تربية الأغنام والماشية والماعز والإبل في الغالب.

تساهم الزراعة المطرية بحوالي 60% من إنتاج الحبوب الغذائية في البلاد وتوظف أكثر من 60% من القوى العاملة في المناطق الريفية (وزارة المالية والاقتصاد الوطني 2011). الزراعة المطرية هي نظام الزراعة التقليدي في السودان وتوفر معظم الغذاء للمجتمعات الريفية. وهي تمثل 12.4 مليون هكتار، تمثل 96.1% من إجمالي المساحة المزروعة بالحبوب (وزارة الزراعة والغابات 2018). وهي تتم في الأجزاء الغربية

والوسطى والجنوبية من السودان. المحاصيل الرئيسية التي ينتجها هذا القطاع هي الذرة الرفيعة والدخن والفول السوداني والسمسم والقطن قصير التيلة والصمغ العربي.

تغطي الأراضي المروية، حيث تزرع محاصيل مختلفة، ما يقرب من 3.5 مليون هكتار. وتشمل المحاصيل الرئيسية الذرة الرفيعة والدخن والقمح والقطن والفول السوداني والسمسم وقصب السكر والخضروات مثل البطاطس والبصل والبامية والطماطم.

تُمارس الزراعة شبه الآلية في حزام عريض تبلغ مساحته 6.7 مليون هكتار يمر عبر ولايات كسلا والقضارف والنيل الأزرق وسنار والنيل الأبيض وجنوب كردفان (FAO 2019b). في الواقع، تقع معظم الأراضي الصالحة للزراعة في كردفان (35.6% من المساحة الصالحة للزراعة في البلاد) ودارفور (32.4%). هذا الحزام هو فعلياً مخزن الحبوب في البلاد، حيث تمثل الذرة الرفيعة حوالي 80% من الأراضي المزروعة. وتشمل المحاصيل الأخرى السمسم وزهرة الشمس والدخن والقطن.

سبل كسب العيش في الريف

يعيش معظم سكان السودان (حوالي 66%) في المناطق الريفية ويعتمدون على الغابات في الحصول على حطب الوقود والأخشاب المستديرة للأسقف والبناء للسقف والبناء. وخلال الفترات (حتى عام 1950) عندما كانت البلاد مليئة بالغابات، تمتع سكان الريف بفوائد غير محدودة من غاباتهم. فبالإضافة إلى الأخشاب التي يحصلون عليها، يستخدم الناس الغابات للرعي وصيد الحيوانات البرية والحصول على الأغذية التقليدية على شكل أوراق الأشجار والفواكه والعسل والدرنات. كما يستخدمون ظل الأشجار لوظائفهم الاجتماعية وغيرها من الأغراض الترفيهية (الهيئة القومية للغابات 2000). الحيوانات ترعى من بين الشجيرات والأشجار. وتشمل المنتجات الأخرى ذات الأهمية للمجتمعات الريفية العسل والفواكه والألياف والأدوية.

عمليات غرس الأشجار

تبلغ المساحة الإجمالية للغابات المستزرعة في السودان نحو 1 300 000 هكتار. وكما يتضح من الجدول رقم (25)، أدناه فإن هذه الغابات تخضع عمومًا لثلاثة أنواع من الملكية: حكومية وخاصة وشعبية. ويبين هذا الجدول أيضا أن نحو 70.2% من غابات البلاد مملوكة للحكومة وتديرها الهيئة القومية للغابات (Gafar 2013). يمتلك منتجو الصمغ العربي 28.2% بينما 0.2% مملوكة للأفراد. وتمثل الغابات المسجلة في إطار مشاريع الإدارة الشعبية والشركات الخاصة 0.8% و0.6 % على التوالي (Gafar, 2013).

الجدول رقم *24*: نظام ملكية وإدارة الغابات المستزرعة

فئة المُلاك ونظام الإدارة	المساحة بالهكتار (مُقرَبة)	النسبة المئوية الإجمالية
الغابات المملوكة للحكومة	15000000	70
الغابات المملوكة ملكية خاصة		
1. منتجو الصمغ العربي (جمعيات أو عائلات)	6006000	28
2. غابات فرادى المزارعين	49000	0.2
3. غابات المملوكة للشركات الخاصة	126000	0.6

غابات شعبية يديرها المجتمع المحلي	166000	0.8
المجموع	21347000	100

إن جزءاً مقدراً من هذه المشاريع مدعوم بأنظمة ري، لا سيما في المشاريع الزراعية المروية وعلى مستوى الزراعة التعاقدية في المجتمع المحلي. تعتمد المزارع الحكومية بشكل رئيسي على أنظمة الزراعة المطرية في منطقة سافانا. تعتمد إدارة هذه الأنظمة على أنظمة خطة العمل، حيث يتم التحكم جيدًا في أشجار الأكاسيا والتيك والأخشاب اللينة والكافور في نظام مستدام يحافظ على التدفق الثابت للسلع والخدمات على المستويين القومي والمجتمعي. على سبيل المثال، تم إنشاء الغابات المروية التي تنتمي إلى اتحادات المزارعين بهدف توفير الأخشاب للمزارعين والعاملين الزراعيين في شكل حطب الوقود وأعمدة البناء للتعويض عن ندرة إمدادات الأخشاب الناتجة عن إزالة الغابات أثناء إعداد الأراضي في إطار المشاريع المروية (على سبيل المثال مشروع الجزيرة حوالي 850.000 هكتار خالية من الغطاء الشجري). ومع ذلك، تضمنت الأهداف الأخرى إدرار الدخل لاتحادات المزارعين لتسهيل الأموال لإدارة الاتحاد وخدمات الدعم في القرى.

ومع ذلك، فإن أهم الغابات في السودان توجد في حزام الصمغ العربي، الذي يمتد عبر وسط السودان. يعتبر الحزام منطقة مهمة لأنه يعمل كحاجز طبيعي لحماية أكثر من 40% من إجمالي مساحة السودان من الزحف الصحراوي. إنها أيضًا منطقة أنشطة بشرية مكثفة ومتنوعة حيث تتم ممارسة معظم الزراعة والإنتاج الحيواني في البلاد. ويشمل ذلك الزراعة المروية والزراعة المطرية الآلية والزراعة المطرية التقليدية والغابات (Ballal, 2002).

كان أكبر برنامج للزراعة التعاقدية والذي حقق طفرة في مجال التشجير الشعبي في السودان، هو تجديد مخزون مشروع حزام الصمغ العربي خلال الفترة 1981-1996، حيث تم توزيع أكثر من 100 مليون شتلة وزرعها على أراضي المجتمع المحلي. وقد قدرت المساحة التي أعيد تشجيرها بحوالي 300000 هكتار. يتم تطوير الغابات الشعبية لأغراض متعددة. والغرض الرئيسي هو إيجاد أموال متجددة لدعم تنمية القرى في جوانب مختلفة (على سبيل المثال، صيانة المدارس وتطوير إمدادات المياه ودعم الخدمات الصحية والحد من الفقر بالإضافة إلى توفير الخشب لسكان القرى بأسعار مدعومة). تهدف زيادة مساحات الغابات الشعبية إلى توفير أموال متجددة (عبد المجيد وصالح، 2005). في حالة الغابات الشعبية، تعتبر أراضي الغابات محجوزة ومسجلة في جريدة السودان تحت ملكية المجتمع. للمجتمع الحق في الملكية ويتحمل مسؤولية حماية وإدارة الغابات والأرض. لضمان هذه المسؤولية، توضع الغابة الشعبية عادة تحت مسؤولية لجنة قروية منتخبة تتحمل جميع مسؤوليات إدارة الغابة ومبيعات المنتجات وإدارة الخدمات.

هناك ترتيب آخر يعزز إدارة الغابات الشعبية وهو علاقة تعاقدية بين إدارة الغابات والمزارعين المحليين حيث يتم تمكين هؤلاء المزارعين من زراعة المحاصيل الغذائية والنقدية داخل الغابات المحجوزة بدلاً من زراعة الأشجار بالمحاصيل. هذه العلاقة تبادلية يطلق عليها التونجيا من شأنها أن توفر للمزارعين عقد إيجار مؤقت للأرض وتتيح زراعة ورعاية الأشجار مجانًا. اختلفت الحوافز التي قدمتها الهيئة القومية للغابات لتعزيز الغابات الشعبية في السودان بين الولايات المختلفة وشملت: الشتول المدعومة وحوافز البقاء والإعانات للمشاتل الخاصة والإرشاد والتوجيه الفني للمزارعين.

أحد الأمثلة على مشروع غابات شعبية ناجح هو نموذج الرواشدة الثاني حيث تم تخصيص كتل مختارة من الأجزاء المتدهورة من غابات الرواشدة المحجوزة في شرق السودان للاستخدام المتكامل للأراضي التي تنطوي على عملية إعادة تأهيل ونهج تشاركي. استند النموذج إلى شراكة بين الهيئة القومية للغابات والمجتمعات المحلية في زراعة الغابات المحجوزة وحمايتها والاستفادة منها. تم تطوير التعاون منذ 1994 على أساس عقد بين الشريكين يمنح المزارعين أمن حيازة الأرض لزراعة المحاصيل (مثل الذرة الرفيعة والدخن والسمسم) داخل الغابة المحجوزة. يمنح النظام

كل عام أرضًا للمزارعين للزراعة، بحيث يتم استخدام 75% من الأراضي للزراعة و25% لإنشاء ساحات غابات. استمر هذا لمدة أربع سنوات حتى أعيد تشجير قطعة الأرض بأكملها. ثم تم استهداف قطعة أخرى من الأراضي الصالحة للزراعة داخل الغابة المحجوزة.

في موازاة ذلك، أطلقت بعض المجموعات الصناعية الخاصة مبادرات إعادة التشجير. على سبيل المثال، قام عدد من شركات السكر والمشاريع الزراعية مثل كنانة والرهد والجنيد وسنار وحلفا الجديدة بتنفيذ برامج لزراعة الأشجار في أراضيهم. تتكون هذه المشاجر عمومًا من أشجار الكافور سريعة النمو، وتوفر فرص عمل كبيرة للعمالة المؤقتة وتلبي الكثير من طلب السوق على الأعمدة وحطب الوقود. استجاب المزارعون في جبل مرة والجزيرة بشكل إيجابي للرسائل الإرشادية الصادرة عن الغابات لدى الهيئة القومية للغابات وزرعوا أراضيهم الشجرية.

نوع آخر من المشاجر هو جنائن الصمغ العربي. يتم إدارتها لإنتاج الصمغ والذي يتم بيعه محليًا لأصحاب المشاريع الصغيرة أو نقله إلى مراكز المزاد لبيعه في الأسواق الخارجية.

تدار جنائن الصمغ العربي على فترات متتالية في نظام الأدغال البور، مما يؤدي إلى استعادة خصوبة التربة في نهاية المطاف. التربة خصبة وصالحة للاستخدام الزراعي. خلال شجيرة البور، فإن أشجار الهشاب تنتج الصمغ الذي يدعم سبل كسب العيش ويساهم في الحد من الفقر.

تم التعرف على تأثير إعادة نمو الغابات على حماية البيئة. تم توضيح الدور الذي تلعبه الأحزمة الشجرية الواقية في حماية البيئة الزراعية وزيادة غلة المحاصيل من خلال دراسات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، قد تساهم هذه الغابات في نهاية المطاف في التخفيف من آثار تغير المناخ.

ومع ذلك، فإن معظم الأراضي المملوكة للقطاع الخاص غير مسجلة وخضعت لعمليات الاستحواذ على الأراضي من الشركات والأفراد الذين يمارسون الزراعة الآلية في أعقاب قانون الأراضي غير المسجلة لسنة 1970. لقد خلق الوضع ظروفاً واضحة للنزاعات بين مختلف أصحاب المصلحة. إن قانون الأراضي غير المسجلة لسنة 1970 هو الذي وضع هذه الأراضي تحت سيطرة الحكومة السيطرة ويسمح بالاستخدام المكثف لجميع الأراضي غير المسجلة للأغراض الزراعية على أساس الزراعة الآلية أحادية النوع. ونتيجة لذلك، تدهورت الغابات وأخذت أراضي المراعي، مما أدى إلى مشاكل كبيرة لتنمية الغابات والرعاة.

على أي حال، لن تلبي المشاجر الحالية الطلب المتزايد على منتجات الغابات. لا تزال الصناعة القائمة على الغابات في السودان في مهدها بالفعل. اليوم، صناعة الأخشاب محصورة بشكل أساسي في المناشر وصنع الأثاث. هناك تطور محدود في أنواع أخرى من الصناعات القائمة على الخشب، بما في ذلك لب الورق والورق والخشب الرقائقي وألواح الخشب المضغوط. يتم توفير جزء كبير من الطلب على هذه المنتجات الصناعية من خلال الواردات.

اعتبارًا من عام 2011، يأتي ما يقرب من 70% من إمدادات المناطق الريفية من حطب الوقود من الغابات الأصلية (المحجوزة وغير المحجوزة) من خلال قطع غير قانوني غير مخطط له. كان استهلاك الفرد من حطب الوقود 0.7 متر مكعب سنويًا والذي عند تحويله إلى طن نفط مكافئ، يمكن أن تقدر قيمته بنحو 2 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، من المتوقع أن يستمر الطلب على حطب الوقود في الزيادة في السنوات القادمة بسبب التحضر وزيادة معدل التوسع الزراعي. قدر تقرير صدر عام 2010 أن الاستهلاك السنوي من حطب الوقود في السودان سيكون 15.5 مليون م3 بحلول عام 2020 و30 مليون م ^{3} بحلول عام 2030. بصورة مماثلة، قدرت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة في عام 2011 الفجوة في العرض والطلب على حطب الوقود بحوالي 2 مليون طن (3.3 مليون م 3) في السنة التي كانت تقدر في ذلك الوقت بخمس الاستهلاك الحالي البالغ 10 ملايين طن سنويًا.

الرعي

يعد هذا البلد موطنًا لواحد من أكبر تجمعات الرعاة التقليديين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. حيث يُقدَر حوالي 13% من سكان السودان هم من الرعاة. وفي دارفور يقترب هذا الرقم من 25% وفقاً لتعداد السكان لسنة 2008.

تُعد الثروة الحيوانية من حيث القيمة أكبر قطاع فرعي للاقتصاد المحلي في السودان حيث تساهم بأكثر من المحاصيل بل أكثر من النفط. يحتفظ رعاة السودان بنحو 108.6 مليون رأس من الماشية بما في ذلك 31.2 مليون رأس من الماشية و40.8 مليون رأس من الأغنام و31.8 مليون رأس من الماعز و4.8 مليون رأس من الإبل (FAO 2018). يهيمن رعي الإبل في الصحراء وشبه الصحراء في الشمال ورعي الماشية في حزام السافانا إلى الجنوب.

إن الروابط بين الرعي والغابات قوية حيث يبحث الرعاة عن الأراضي الشجرية للمأوى والأعلاف لمواشيهم. عادة، يتم قطع الأغصان من الأشجار للحصول على العلف. ويمكن أن يتسبب قطع الأشجار إذا تم تجاوزه في تدهور الغابات.

وتتطلب سبل كسب العيش لمختلف الفئات الرعوية (رعاة الإبل ورعاة الماشية ورعاة الأغنام والرعاة الزراعيين) حركات موسمية واسعة النطاق إلى حد ما بحثاً عن المياه والأعلاف التي يختلف توافرها موسمياً في مناطق مختلفة. وتوجد مسارات/مراحيل معترف بها للماشية وقد تم الاتفاق عليها في الماضي مع المجموعات المستقرة.

يقدم هذا القسم العناصر الأساسية لسياسات وقوانين الغابات في السودان.

3.1.5 سياسات وقوانين الغابات

يعرض هذا الفصل العناصر الأساسية لسياسات وقوانين الغابات في السودان.

السياسات واللوائح الرئيسية

يستمد السودان جزئياً قوانينه البيئية وأنظمة الحكم الخاصة به من الشريعة الإسلامية وتعاليمها. يوجد في السودان الحديث أكثر من 150 قانونًا ولائحة تتناول الصحة وإمدادات المياه وحيازة الأراضي والصيد والمناطق المحمية ومصائد الأسماك والجوانب الأخرى للموارد الطبيعية (على 2007). من بين أهمها قانون الصحة البيئية لسنة 1976 وقانون الصحة العامة لسنة 1975 وقانون العمل لسنة 1998 وقانون حماية الحياة البرية لسنة 1935وقانون مصائد أسماك المياه العذبة لسنة 1984وقانون السير والمرور لسنة 1983) قانون حماية الصيد والحظائر الاتحادية لسنة 1986.

يتضمن الجوهر البارز لسياسة الغابات لعام 1986 الأشكال الجديدة المعترف بها لحيازة الغابات بما في ذلك الغابات الخاصة والشعبية والمؤسسية؛ استهدفت 20% من مساحة الدولة كغابات محجوزة؛ شددوا على دور الغابات في حماية البيئة من خلال إنشاء التزامات جديدة في الزراعة شبه الآلية أو المناطق المروية لصيانة أو إنشاء الأحزمة الخضراء؛ شدد على دور المشاركة العامة والمجتمع الدولي في التشجير والإدارة المستدامة للغابات؛ واعترفت بالحاجة إلى البحث في تنمية الغابات وشددت على دور الإرشاد الغابي.

ينص قانون الغابات لعام 1989 على تخصيص وصيانة 10% و5% من الأراضي الزراعية المطرية والمروية على التوالي للغابات على شكل قطع خشبية وأحزمة واقية. وتجدر الإشارة إلى هذا التشريع بشكل خاص في دعوته إلى المشاركة الفعالة للمجتمع المحلي والقطاع الخاص في تنمية الغابات وإدارتها. يُنظر إلى هذا التشريع على نطاق واسع على أنه أدى إلى تحسين ممارسات إدارة الغابات، فضلاً عن زيادة مستويات الغابات المحجوزة والمناطق المحمية.

تنص الاستراتيجية القومية الشاملة 1992-2002 على تخصيص 25% من مساحة أراضي الدولة للغابات والمراعي ومحميات الحياة البرية.

بيان سياسة الغابات القومية في السودان (2006) الذي تم إعداده من خلال الدعم الفني من منظمة الأغذية والزراعة هو آخر تحديث لسياسة الغابات في السودان لسنة 1986. ومن المتوقع أن يُحدث بيان سنة 2006 الذي لم يتم التصديق عليه بعد بسبب عدم الاستقرار السياسي في البلاد، تغييرات كبيرة في تنمية الغابات وإدارتها. وهي تدمج استراتيجية الحد من الفقر وتحسين معايير معاش الناس وتحسين البيئة المادية ومكافحة التصحر. يقترح حجز منطقة الغابات كغابة شعبية بالتنسيق بين القائد المحلي والمحلية والمفوض ووزير الدولة للزراعة لترسيخ حقوق المجتمع في المنطقة.

بالتوازي مع ذلك هناك جهود مبذولة تدعو إلى تضمين دستور السودان الدائم القادم مواد صريحة حول الامتيازات الاتحادية والولائية والمحلية على الأراضي والمياه والغابات والمراعي والمعادن. تم اقتراح مخصصات الميزانية لبعض الأنشطة المذكورة أعلاه في مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد + (REDD+) الحالي. ستكون مراجعة السياسة الغابية المتوخاة نهجاً تشاورياً وتشاركيًا ولكن من المحتمل جدًا أن ينظر في إعادة إنشاء الوظائف المحددة للغابات النيلية وغير النيلية والجبلية لاستيعاب سبل كسب العيش واحتياجات الرعي للمجتمعات المعتمدة على الغابات والمجتمعات المجاورة. تضمين شواغل الغابات في تلك الأراضي المتنافسة الأخرى التي تستخدم قطاعات مثل الزراعة والمياه والتعدين وموارد النفط؛ بناء / تعزيز التآزر بين السياسات والبرامج الوطنية للغابات والأمن الغذائي والتأكيد على أهمية الاستخدام الحكيم والعقلاني للموارد الطبيعية.

تشمل الأمثلة الأخرى للقوانين البيئية الهامة قانون التخطيط والتهيئة العمراني لسنة 1994 وقانون حماية البيئة لسنة 2001 وقانون الاستثمار لسنة 2013 وقانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة 1925، وقانون المعاملات المدنية لسنة 1984 وقانون الهيئة القومية للغابات لسنة 2001 قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي لسنة 1994، قانون الهيئة القومية للمياه لسنة 2007. يُعد قانون تنظيم المحافظة على المراعي وتنمية الموارد العلفية لسنة 2015 من أحدث وأهم القوانين الاتحادية والذي يعترف بالحمى الخاص والحمى العام للمراعي (الحمى هو منطقة محمية حيث يتم تقييد الرعي)، الحمى الخاص مملوك للغابات الشعبية والمراعي المزروعة الخاصة. يتم عرض السياسات البيئية القومية الرئيسية في الجدول رقم (26) أدناه.

فيما يتعلق بالمراعي، فإن سلطات الدولة هي المسؤولة عن إدارة المراعي بالتنسيق مع أولئك الذين يستخدمونها. يمنح القانون سلطات الدولة الحق في فرض قيود على الرعي وتخصيص الأراضي للرعي لصالح المجتمع بأسره. كما يحظر القانون إغلاق مراحيل/مسارات المواشي (حكومة السودان 2015).

الجدول رقم 25: سياسات السودان الرئيسية بشأن البيئة والموارد الطبيعية

السياسات أو الخطط	الأهداف	التدابير أو البرامج	الجهة المسؤولة عن التنفيذ
1. الاستراتيجية القومية الشاملة للتنمية (1992 - 2002)	الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتنميتها وتحسين سبل كسب العيش	تحديد الأهداف والأولويات الرئيسية للسودان لتحقيق التنمية المستدامة. وكثيرا ما يشار إلى مكافحة التصحر وحماية الموارد الطبيعية.	يتولى المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي المسؤولية الشاملة عن الخطة وتنفيذها.
2. سياسة اللامركزية (1997)	الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها.	مسؤوليات الدولة على الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية.	الهيئات الحكومية على المستوى المحلي والولائي والاتحادي
3. خطة التكيف القومية في السودان لسنة 2015.	الاستجابة لتهديدات تغير المناخ. الحد من التعرض لآثار تغير المناخ. تعزيز إدماج التكيف مع تغير المناخ في السياسات القائمة والجديدة.	بناء القدرة على التكيف والمرونة على مختلف المستويات. تحديد المشاريع والإجراءات من خلال عملية تشاركية.	المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والخاصة على المستويين الولائي والقومي.
4. الاستراتيجية ربع القرنية القومية	الإدارة المستدامة للأراضي	وتندرج البيئة في إطار الاستراتيجية	يتولى المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي

السياسات أو الخطط	الأهداف	التدابير أو البرامج	الجهة المسؤولة عن التنفيذ
(2031 – 2007)		الاقتصادية وليس في إطار التنمية القومية.	المسؤولية الشاملة عن الخطة وتنفيذها.
5.المساهمة المحددة وطنياً (المساهمة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).	تحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهدافها الإنمائية الوطنية.	التدابير اللازمة لتيسير التكيف مع تغير المناخ.	المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية هو المسؤول عن الاتفاقية ولكنه يعاني من ضعف التنسيق وآلية التمويل
6.سياسة المياه القومية لسنة 1999، المنقحة سنة 2006.	ضمان الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد المائية القيمة. الاعتراف بالمياه كأداة لإدارة النزاعات.	تقانات مناسبة وفعالة من حيث التكلفة. الشراكات العامة والخاصة. آليات تقاسم التكاليف واسترداد التكاليف.	الهيئة القومية للمياه
7.سياسة إمدادات المياه الطبيعية والصرف الصحي لسنة 2009.	ضمان الاستخدام المنصف والمستدام للمياه المأمونة والصرف الصحي.	الإدارة المتكاملة للموارد المائية	تتولى وزارة الموارد المائية مسؤولية الإدارة المتكاملة للموارد المائية.
8.الاستراتيجية القومية للتنوع الحيوي لسنة 2015.	إدارة التنوع الحيوي من خلال المشورة السياساتية السليمة وأفضل الممارسات.	البرامج التي تظهر الممارسات السليمة لإدارة التنوع الحيوي	المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
9.بيان السياسة القومية للغابات في السودان لسنة 2006 المحدثة من سياسة الغابات في السودان لسنة 1986.	الحد من الفقر. تحسين رفاه المواطن عن طريق تعزيز الأمن الغذائي والدخل ومكافحة التصحر.	تشمل التدابير المواءمة مع سياسة المياه. وتوقعات الغابات والالتزام بالتنمية الاجتماعية والسياسات السكانية	الهيئة القومية للغابات ووزارة الزرعة والغابات
10. الورقة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر لسنة 2012	تعزيز قدرة الناس على الصمود في وجه المخاطر البيئية وتغير المناخ. إنشاء مؤسسات للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (المياه والغابات والأراضي). الإصلاح الزراعي الشامل وأمن سندات ملكية الأراضي. إعداد خرائط استخدامات الأراضي، خاصة للمناطق المهمشة. البرامج الاجتماعية وبرامج حصاد المياه. تشجيع الاستثمار الخاص في إنتاج الصمغ العربي.	البيئة كوسيلة للحد من الفقر. الاعتراف بالروابط بين البيئة وإدارة المخاطر والحد من الفقر.	وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي الاتحادية بالتنسيق مع الوزارات الفنية والجهات المانحة
11. أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030	مجتمع قائم على الإجماع الوطني والتعايش السلمي والعدالة الاجتماعية والشراكة العالمية والإقليمية. تحقيق التنمية المستدامة والتحسين المستمر والتحسين المستمر لمعيشة الناس. مكافحة التصحر وتدهور الأراضي.	برامج إصلاح الدولة. نهج مدروس بالمخاطر لتطوير نهج متكامل لتحقيق أجندة 2030. إدارة الموارد المستدامة. الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي.	آلية قومية للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. المجلس القومي للسكان هو نقطة الاتصال لهذه الآلية.

المستويان الاتحادي والولائي

تنقسم مسؤوليات الإدارة البيئية في السودان على المستوى الفيدرالي ومستوى الولايات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. تتمتع الحكومة الاتحادية بالولاية القضائية على الأمور المتعلقة بالموارد الطبيعية والمعادن والثروات الجوفية الأخرى والمياه العابرة للحدود. تقع على عاتق الولايات مسؤولية وضع اللوائح التفصيلية بشأن الأراضي والغابات والزراعة والثروة الحيوانية والحياة البرية ولكنها تخضع

للتخطيط والتنسيق من قبل المستوى الاتحادي. الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع الرئيسي في البلاد. كما تعترف الإدارات التقليدية وزعماء القبائل بجوانب القانون العرفي وتطبيقه بشكل رئيسي. تم تحديد تقسيم المسؤولية عن الموارد الطبيعية بين السلطات الاتحادية وسلطات الولايات على النحو الوارد في الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية كما هو مبين في الجدول رقم (27).

على مستوى الولائي، هناك قوانين تشمل المياه والمراعي والغابات. في دارفور وولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان كانت الموارد الطبيعية في قلب الصراع وكانت قوانين الولايات مفيدة في إدارة بعض النزاعات. وترد بعض قوانين الولايات هذه في الجدول رقم (27) أدناه.

الجدول رقم 26: السلطات الاتحادية والولائية على الموارد الطبيعية

السلطات الاتحادية	السلطات الولائية	السلطات الاتحادية والولائية المشتركة
الأراضي والموارد الطبيعية القومية. إدارة مياه النيل والمياه العابرة للحدود والنزاعات الناشئة عن إدارة المياه المشتركة بين الولايات والنظم الإيكولوجية المحمية القومية.	الحكم المحلي. أراضي الولاية ومواردها الطبيعية. إدارة واستئجار واستخدام الأراضي المملوكة للولاية. إنفاذ قوانين الولاية. القوانين الزراعية الولائية. مكافحة التلوث القانون التقليدي والعرفي	**الإدارة البيئية والحفاظ والحماية.** **تنظيم حيازة الأراضي واستخدامها وممارسة حقوقها.** **موارد المياه بخلاف المياه المشتركة بين الولايات.** **التأهب للكوارث وإدارة الإغاثة** **ومكافحة الأوبئة** **الرعي والخدمات البيطرية ومكافحة أمراض الحيوان.** **التنمية العمرانية والتخطيط والإسكان.**

بعد حل وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية الولائية في عام 2018، تم إسناد إدارة الموارد البيئية والطبيعية في معظم الولايات لوزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية وهي وزارة جامعة تضم الزراعة والصناعة والتعدين والاستثمار. يعرض الجدول رقم (29) أدناه الإطار القانوني لإدارة الموارد الطبيعية لكل ولاية على حده.

الجدول رقم 27: الإطار القانوني لإدارة الموارد الطبيعية حسب الولاية

الولاية	الموارد المائية	المراعي والأعلاف والغابات	ملاحظات
غرب دارفور	قانون هيئة مياه جنوب دارفور لسنة 2003 قانون هيئة مياه غرب دارفور لسنة 2013 قانون حماية المياه قانون ترشيد استخدام المياه	قانون تنظيم الزراعة والمراعي والعلف لسنة 2014	القانون غير مطبق بصرامة. هناك القليل من الوعي الشعبي بالقانون. أدى عدم فعالية الحكم المحلي والإدارة الأهلية إلى إضعاف تنفيذ القانون. يحظر قانون المياه في غرب دارفور حفر أي مصدر للمياه دون موافقة إدارة المياه. يتم تنفيذها ولكن ضعفها بسبب النفوذ السياسي مع تدخل السياسيين واتخاذهم قرار الحفر للحصول على المياه. في أكتوبر 2015، عقدت ورشة في الجنينة لشرح كل من قانون تنظيم المراعي والعلف الاتحادي ومراعي الولاية للمشاركين بهدف زيادة الوعي بالقانون وتحسين

الولايـــــــــــة	المـــــــــوارد المائيـــــــــــة	المراعي والأعلاف والغابات	ملاحظـــــــــــــــــــــــــــــات
			قابليته للتطبيق.
شـــــــــــــرق دارفـــــــــور	قانون هيئة مياه شرق دارفور لسنة 2013	قـــانون تنظـــيم الزراعـــة والمراعـــي والعلـــف لولايـــة شرق دارفور لسنة 2015	تشرف هيئة مياه الولاية على جميع محطات مياه الولاية. يستمر تدهور المراعي والغابات على الرغم من وجود القانون بسبب نقص الحراس والمركبات ووسائل إنفاذ القانون
وسـط دارفـــــــور	قانون هيئة مياه وسط دارفور لسنة 2013	قـــانون تنظـــيم الزراعـــة والمراعـــي والعلـــف لولايـــة شرق دارفور لسنة 2009. الولاية عمرها سنتان تأسست في عام 2016 وتقع في خضم صراعات دارفور فضلاً عن معاناتها من النزاعات القبلية. معظم التشريعات مستمدة من ولايـة غـرب دارفـور التـي نشأت منها معظم المؤسسات والـوزارات. لا توجـد قـوانين تنظم ترسيم حدود المراعي، غيـر أنـه تـم ترسـيم حـدود حـوالي 100 كيلـومتر مـن مسارات/مراحيل الرعي.	تم تمرير قانون الهيئة القومية للمياه لسنة 2013 من قبل الهيئة التشريعية للولاية ومجلس وزراء الولاية.
جنـوب كردفـــــان	قانون الهيئة القومية للمياه	قـــانون تنظـــيم الزراعـــة والمراعـــي والعلـــف لولايـــة جنوب كردفان لسنة 2014.	مما يعوق إنشاء المراعي المحمية نقص الموارد وعدم القدرة على تسييج المناطق المحجوزة. وهناك خلاف بين الإدارات بشأن السيطرة على إدارة المراعي داخل مختلف الوزارات. نجـح مشـروع بنـاء السـلام والتنميـة السـوداني وحكومـة الولايـة فـي توزيـع بـذور المراعـي واستعادة الغطاء النباتي في العديد من المناطق.
	سياسات استخدام الأراضي. وثيقة المياه والصحة العامة. قانون الإدارة الأهلية.	وثيقـــة مســـارات/مراحيل المواشي قانون الإدارة الأهلية	تم تنفيذ وثيقة مسارات المواشي والاعتراف بها من قبل مختلف أصحاب المصلحة. لم يوافق مجلس الصحة العامة بعد على مشروع وثيقة المياه والصحة العامة
شـــــــــــمال دارفـــــــور	قانون الهيئة القومية للمياه	قانون تنظيم الزراعة والرعي قانون تنمية الأحزمة الشجرية الواقية وحزام الصمغ العربي. قانون الإدارة الأهلية	يجري تنفيذ قانون الهيئة القومية للمياه. يجري تنفيذ قانون المراعي جزئياً بدوا أي جهد من جانب القوانين المحلية

الولايـــــــــــة	المـــــــــوارد المائيـــــــــة	المراعي والأعلاف والغابات	ملاحظـــــــــــــــــــــــــات
جنوب دارفـــــــــور	قانون هيئة مياه جنوب دارفور لسنة 2003	قانون تنظيم الزراعة والرعي لسنة 2011 الأمر المحلي رقم 1-9 لمحلية عيد الفرسان بشأن لحماية المراعي. مرسوم المجلس التشريعي رقم 17/2005 للحد من النزاع بين المؤسسات الحكومية وخاصة وزارة الزراعة وهيئة المساحة السودانية على إدارة الموارد الطبيعية.	تم تطبيق قانون هيئة المياه بجنوب دارفور يجري تنفيذ الأوامر والمراسيم المحلية وتحديد مهامها

علاوة على ذلك، وكما يتضح من الجدول رقم (30) أدناه، فإن نظام إدارة الغابات بشكل عام تسهم فيها عدة جهات حكومية على المستوى الاتحادي والولائي والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والمدنيين والقطاع الخاص. بيد أن أهم جهة هي الهيئة القومية للغابات وهي هيئة اعتبارية شبه حكومية ومستقلة ذاتياً مسؤولة مباشرة أمام وزارة الزراعة والري والموارد الطبيعية ويديرها مجلس إدارة. وفي حين أن الهيئة القومية للغابات مؤسسة اتحادية مسؤولة عن الإشراف على جميع الغابات الاتحادية وإدارتها في البلاد، فإن السياسات والتشريعات تعرف الغابات الولائية على أنها غابات التي تنتمي إلى الولايات وأن الغابات الخاصة والشعبية تنتمي إلى أصحابها.

الجدول رقم *28*: الجهات الحكومية المعنية بإدارة الغابات

الكيان الحكومي	المهام
رئـاسة الجمهوريـــة وولاة الولايـــــــات	• تخصيص الأراضي • سلطة نزع ملكية الأراضي • إنشاء المجالس المحلية (المحليات)
وزارة البيئـــة والمـــوارد الطبيعـــة والتنمية العمرانية	**منذ سبتمبر 2018:** • أُسندت إدارة الموارد البيئية والطبيعية في معظم الولايات إلى وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية (بما في ذلك الزراعة والصناعة والتعدين والاستثمار). • المجلس القومي للبيئة (حلّ محل وزارة البيئة والموارد الطبيعة والتنمية العمرانية) بدون المساس بالمجلس الأعلى للبيئة والمـــــوارد الطبيعية.
المجـــــــلس الأعلـــــى للبيئـــــة والمـــــــوارد الطبيعيـــــــــة	**منذ أبريل 2020:** • اعتماد المجلس الأعلى للبيئة والمـــــوارد الطبيعية الجديد ((أقر المجلس الأعلى الانتقالي التعديلات التي أدخلت على قانون حماية البيئة لسنة 2001). • التحكم في استغلال الموارد الطبيعية المتجددة في حدود الطاقة الطبيعية للنظم الإيكولوجية من أجل النمو والتجديد لضمان استدامتها (في فترة التحول الديمقراطي وتوطيد الحكم المدني) • يُعنى المجلس الأعلى للبيئة والمـــــوارد الطبيعية بالسياسات والتشريعات والتخطيط الاستراتيجي فيما يتعلق بالحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وإدارتها. ويتبنى حزمة من السياسات لحماية البيئة والتي تشمل من بين أمور أخرى: تشجيع ودعم وتنسيق البحث العلمي في جميع مجالات البيئة وتنمية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها واعتماد دراسات تقييم الأثر البيئي على المستويين الاتحادي والولائي. والعمل على تأمين التمويل الحكومي والشعبي والدولي للبيئة وتنمية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها. • المجلس الأعلى للبيئة والمـــــوارد الطبيعية هو نقطة الاتصال أي الجهة القومية المناط بها التنسيق

الكيان الحكومي	المهام
	والتواصل بشأن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية في مجال البيئة التي يكون السودان طرفاً فيها
وزارة الزراعـــة والغابـــات	• اختيار واعتماد التقانات المناسبة في مجال الزراعة. • تطوير برامج وأساليب الإرشاد الزراعي • الإشراف على الموارد الطبيعية واستثماراتها • ترشيد استخدامات الأراضي الزراعية لوقف التدهور البيئي ومكافحة الجفاف والتصحر بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. • تنمية المراعي والمحافظة عليها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. • مراقبة ومكافحة الآفات القومية بالتنسيق مع الجهات المختصة. • متابعة تنفيذ القوانين التي تشجع المحافظة على الغابات وتضمن حمايتها. • الإشراف على الاستثمار الاتحادي في مجال الزراعة. • الإشراف على الإحصاءات الزراعية ونشرها على المستوى القومي. • الإشراف على مشاريع التعاون الدولي والاستثمارات الدولية والإقليمية في مجال الزراعة. **تقع على الهيئة القومية للغابات مسؤولية:** • الإدارة الشاملة للغابات في البلاد حيث تندرج تحت اختصاصاتها وولايتها القانونية مهام الحجز والحماية والحفظ والاستبدال. • وضع السياسات العامة واللوائح ووسائل حماية موارد الغابات في السودان. • الإشراف الفني على غابات السودان. • رفع مستوى الوعي بشأن قضايا الغابات. • إجراء الدراسات والتخطيط للغابات. • التشجير الجديد وإعادة التشجير (بما في ذلك الصمغ العربي ومنتجات الغابات الصغيرة الأخرى).
وزارة الثروة الحيوانية والأسماك	• إدارة الثروة الحيوانية على المستوى القومي. • إدارة المراعي من خلال الإدارة العامة المراعي والعلف. • تحديد مسارات/مراحيل المواشي والرعاة.
المجلـس القـومي للتنميـة العمرانيـة والتصرف في الأراضي	• وضع السياسات العامة للتخطيط الحضري. • صياغة القوانين والأنظمة المتعلقة بالتخطيط العمراني. • تدريب الموظفين.
المجلس القومي للاستثمار	• تحديد الأراضي للأغراض الزراعية والصناعية وغيرها. • تخصيص الأراضي للاستثمار.
مجالس الوزراء الولائية	• تنفيذ أنشطة وبرامج الجهاز التنفيذي الولائي. • الموافقة النهائية على استخدام الأراضي الحضرية والخطط الإسكانية.
المجالس التشريعية الولائية	• سن التشريعات ذات الصلة بالولايات والإشراف عليها ولا سيما فيما يتعلق بنظام الحكم اللامركزي. • تمرير القوانين. • تعزيز الوئام الاجتماعي. • التصديق على السياسات الولائية. • مراقبة أداء الجهاز التنفيذي. • تعزيز الحكم الرشيد.
الإدارة الأهليـــة	• تطبيق القانون العرفي على إدارة الأراضي. • ضمان حصول كل مجموعة قبلية وسكان قرية على الموارد على أساس مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" على الرغم من أن القوانين العرفية ليست مكتوبة ، فإنها تشكل حياة الناس.
لجـان التخطـيط العمرانـي والتصـرف	• الموافقة على مواقع وأغراض استخدام الأراضي.

الكيان الحكومي	المهام
في الأراضي	• تخصيص الأراضي الحكومية للمؤسسات والأفراد والشركات.
إدارة التخطيط العمراني	• إعداد المخططات العمرانية تمهيداً لاعتمادها. • إجراء الدراسات الاقتصادية والاجتماعية للتخطيط وإثبات الحقوق نيابة عن الولاية.
إدارة الأراضي	• دعم تسجيل الأراضي لدى الجهاز القضائي بعد الموافقة.
هيئة المساحة	• مسح وتحيد الأراضي. • إعداد خرائط الأراضي. • مركز المعلومات لقضايا الأراضي. • تسليم قطع الأراضي للمستحقين على الطبيعة
مكتب تسجيل الأراضي	• الاحتفاظ بسجلات أراضي المدن. • مركز المعلومات المعني بتخطيط أراضي الأرياف.
محاكم الأراضي	• التحكيم وفض المنازعات على الأراضي.
الإدارة العامة للمراعي والعلف	• رسم وتحديد مسارات ومراحيل رعي المواشي. • حماية وإدارة المراعي.
لجان التصرف في الأراضي	• تخصيص الأراضي الزراعية. • وضع السياسات بشأن استخدام الأراضي الزراعية.
مفوضيات تنمية قطاع البدو الرُحل والرعاة	• وضع السياسات المعنية بتنمية البدو الرُحل والرعاة. • رسم وتحديد المسارات الرعوية. • الدعوة لحقوق الرعي والدفاع عنها.
لجان أمن الولايات	• الإبلاغ عن النزاعات على الأراضي والموارد.
الإدارة العامة للزراعة الآلية	• إدارة الزراعة الآلية
لجان أمن المحليات	• فض النزاعات على الأراضي.
الجهاز التنفيذي للمحليات	• إصدار شهادات تفيد بخلو قطعة الأرض المحددة من أي منازعات. • الموافقة على المواقع المؤقتة للخدمات/الاستخدامات ذات الصلة.

المشاركة الشعبية في إدارة الغابات

تم جمع معلومات بشأن المشاركة الشعبية في إدارة الغابات لعدد ست ولايات (الجزيرة والبحر الأحمر وكسلا ونهر النيل وغرب دارفور والشمالية) كجزء من تقييم سريع للأنظمة والجهود الحالية في مجال المشاركة الشعبية في إدارة الغابات. وعلى الرغم من أن هذه المعلومات لا يمكن اعتبارها ممثلة للسودان بأسره فإنها تقدم نظرة عامة عن أنواع المؤسسات القائمة حالياً في هذا المجال.

توجد إمكانيات للتخطيط القائم على المشاركة على المستويين الاتحادي والولائي، أولاً من خلال الترتيبات المنصوص عليها في المادتين 11 و3 من قانون الغابات لسنة 1989 والصيغة المنقحة لعام 2002، وثانياً من خلال نظم الإدارة العرفية مثل اللجان القروية المحلية ونظام التونجيا. وهي نظم من شأنها أن تضمن إدارة أنشطة استغلال الغابات أو حماية الغابات الموجودة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بناء القدرات. توجد مخططات تشاركية أخرى لتقاسم المنافع مثل زراعة الأحزمة الشجرية الواقية ونظم الري ومشاتل الأشجار والبرامج التعليمية التي تشجع على المزيد من المشاركة. كما يتم إنشاء مسارات/مراحيل الرعاة بشكل عام على مستوى المجتمع، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد مناطق الرعي.

وفي دراسة تجريبية أُجريت في ثلاث ولايات (شرق دارفور والقضارف وجنوب كردفان)، أكد 22 % من المبحوثين أنهم سيرحبون بطرح مبادرات إدارة الغابات الشعبية.

القانون العرفي

يشمل القانون العرفي الحقوق الإقليمية القبلية والعادات الاجتماعية التي تم إرساؤها خلال الممالك المتعاقبة للشعوب الأصلية في السودان قبل الاستعمار وتم تعزيزها من خلال الأحكام التشريعية خلال الإدارة الاستعمارية البريطانية. وتشكل هذه الحقوق داخل الديار القبلية الأمن الجماعي للقبيلة. لقد اعترفوا بالحقوق الفردية في استخدام الأراضي التي يمكن توريثها، على الرغم من أن الأرض ستبقى تحت ملكية القبيلة (Shazali 2006). بموجب القانون العرفي، يتم إضفاء الشرعية على وصول الفرد إلى الأرض من خلال عضويته في قرية أو مجتمع. بين الرعاة، تم إضفاء الشرعية على الوصول إلى المراعي من خلال العضوية في الهياكل القبلية المتشابكة التي تسيطر على الموارد الاستراتيجية أو من خلال الترتيبات التفاوضية مع زعماء القرى. السمة الرئيسية للقانون العرفي هي أنه يضمن لكل مجموعة قبلية وسكان قرية الوصول إلى الموارد على أساس مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" (“Esen 2017) (No harm inflicted; no antagonism created”).

ملكية موارد الغابات

تحدد سياسة الغابات في السودان لسنة 1986 وتقر عدة مستويات من ملكية الغابات:

الغابات الاتحادية التي تؤدي الوظائف الوقائية والإنتاجية والاجتماعية القومية (مثل غابات السُنُط على طول ضفتي النيل الأزرق والأبيض وروافدهما والغابات الجبلية على مستجمعات المياه والغابات على أطراف الصحراء التي تحد من انتشار الأخيرة)، مملوكة للحكومة الاتحادية وتديرها نيابة عنها مصلحة الغابات والتي باتت تسمى حالياً الهيئة القومية للغابات.

غابات الولايات التي تؤدي أدواراً إنتاجية واجتماعية على مستوى الولاية (المحلية) وتسهم في مهام الحماية القومية التي تملكها حكومة الولاية وتديرها نيابة عنها الهيئة القومية للغابات.

غابات المؤسسات/الشركات مثل تلك الموجودة في المشاريع الزراعية الكبرى (مثل مشروع الجزيرة وحلفا الجديدة والرهد) ومشاريع السكر (مثل كنانة وعسلاية وسنار وحلفا الجديدة والجنيد وشركة سكر النيل الأبيض). وهي تؤدي وظائف إنتاجية أو وقائية أو اجتماعية في المنطقة المجاورة ولكنها تساهم في المصفوفة البيئية القومية ديناميات الكربون. وهي مملوكة للمؤسسات المعنية وتدار بالنيابة عنها أو بواسطة وحدات الغابات التابعة لها.

- تملك وتدير الغابات الشعبية التي تؤدي عددا كبيراً من الوظائف في مجتمعاتها المحلية.
- الغابات الخاصة التي تؤدي وظائف مختلفة ويملكها ويديرها أصحابها.

وحتى في إطار هذا التصنيف، لا تزال الهيئة القومية للغابات هي الوصية على جميع الغابات في البلاد في إدارة إنفاذ قانون الغابات وفرض رسوم على منتجات الغابات. بيد أن الأخذ بالخصخصة وتأمين الحيازة الآمنة للحيازات/ للممتلكات الخاصة قد أدى إلى تحسن كبير في فهم أدوار الغابات وزيادة الالتزام بتنمية الغابات. وشجعت الهيئة القومية للغابات على بناء هؤلاء الشركاء الجدد من خلال تقديم المشورة التقنية بشأن الجوانب الإدارية ومخزون الزراعة المجاني أو المدعوم وإعارة الموظفين المدربين إلى كبار ملاك الغابات .

آليات حل النزاعات

ترتبط آليات حل النزاعات في السودان بشكل أو بآخر بالأرض والموارد الطبيعية. وهي تتفاقم بسبب تآكل الإدارة البيئية وضعف إنفاذ القانون وسوء تنفيذ السياسات وضعف الترتيبات المؤسسية. لا يُنظر إلى الحكم الرشيد في السودان على أنه ضروري للتنمية المستدامة فحسب، بل أيضاً كطريق إلى السلام. والمشكلة هي أن الحكومة المركزية دأبت على التعدي على سلطات الولايات ولا سيما فيما يتعلق بالأراضي مما يعني أن المصالح المحلية غير ممثلة في القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وهذا بدوره زاد من صعوبة إدارة الموارد الطبيعية على نحو منصف وزاد من خطر نشوب الصراعات.

تنشأ النزاعات أحياناً عن سوء تفسير القوانين التشريعية والتقليدية للبلاد. على سبيل المثال، في ظل السياسات التقليدية لا يتمتع البدو الرحل بحقوق معترف بها في الأرض ولكن يمكنهم الوصول إلى المياه والموارد الأخرى من خلال علاقتهم بالمزارعين. في السنوات الكئيبة سيتم استيعاب البدو الرحل بموجب نظام تناول الطعام والذهاب الذي سمح لهم باستخدام الأراضي الزراعية لمدة ثلاث سنوات متتالية قبل المضي قدمًا (Partners for Sustainable Development 2016شركاء من أجل التنمية المستدامة 2016). ومع ذلك، فإن جميع السياسات والاستراتيجيات التي وضعت منذ الاستقلال تعمل على تهميش الرعاة.

وكان الصراع أكثر ضراوة في دارفور حيث اندلعت حوالي 26 حرباً قبلية كبيرة على مدى العقدين الماضيين (شركاء من أجل التنمية المستدامة 2016). لقد كانت أقل حدة في النيل الأزرق، حيث احتوت الإدارة الأهلية القوية خلافات بين المزارعين والرعاة وحيث ساعدت المجموعات العرقية المختلفة المتواجدة في المجتمعات المتكاملة على الحفاظ على الاستقرار. وهكذا هو الحال أيضاً في جنوب كردفان: فعلى الرغم من اندلاع حرب أهلية هناك منذ عام 2011، ظلت الجماعات القبلية تتزاوج منذ فترة طويلة ولم تؤد التوترات بشأن الموارد إلى الاستقطاب العرقي. وفي كلتا هاتين الولايتين، لا تزال الآلية التقليدية لحل الصراعات عملية وفعالة.

مع ذلك، في الوقت الحالي، لا يزال يتم حل النزاعات المحلية المتعلقة بالأراضي والغابات من قبل كل من القادة التقليديين (النظام العرفي) واللجان الشعبية القروية (Tubiana et al. 2012) وكذلك الأفراد ذوو المواهب المميزة ولجان إدارة الأراضي ومن خلال النظام القضائي (الأجاويد أو الوسطاء) لا يزالون في الوقت الراهن يحلون النزاعات المحلية المتعلقة بالأراضي والغابات. وعلى الرغم من أن دور زعماء القبائل آخذ في التلاشي، فإنهم يمثلون جزءاً من الإدارة الأهلية، وهم عناصر فاعلة هامة في المناطق الريفية مثل دارفور (Tubiana et al. 2012). تم إنشاء الإدارة الأهلية في عهد البريطانيين في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. وتشمل مسؤولياتهم تقليدياً التفاوض بشأن مراحيل الماشية والرعاة وحقوق المرور والرعي وتوقيتات الزراعة والرعي بين الجماعات المستقرة وجماعات البدو الرحل ودعم القبائل المتحالفة في حالات النزاع وحل النزاعات داخل القبائل وفيما بينها. وتدير الإدارة الأهلية الموارد في المقام الأول على أساس نظام من الترتيبات العرفية. وتشمل الصكوك القانونية المتاحة للإدارة الأهلية لمنع نشوب النزاعات عن طريق إدارة الموارد الأوامر المحلية التي تصدر سنوياً وتحدد التقويم الزمني للتحركات الرعوية واتجاهها، فضلاً عن تاريخ الحصاد الأخير وبعد ذلك يكون الرعاة أحراراً في دخول المناطق المزروعة من أجل الرعي في قيعان المحاصيل (Siddig et al., 2007).

في إطار حيازة الأرض العرفية، هناك ديار قبلية بحدود محددة معترف بها من قبل القبائل المجاورة والسلطات المحلية. يتم تنظيم الأراضي القبلية والإشراف عليها من قبل "الناظر" (الزعيم أو الزعيم القبلي). داخل الأراضي القبلية توجد أراضي عشائرية ينظمها "العمدة"". ويوجد داخل أراضي العشيرة عدد من القرى، تنظم كل منها تخصيص أراض لها وتسيطر عليها قرية "الشيخ ". داخل أراضي القرية، يمارس كل قروي ملكيته الخاصة التي يحترمها ويعترف بها الجميع. ويستخدم "الشيخ" الأرض غير المُطالب بها كمراعي أو يخصصها للمهاجرين شريطة أن يحترموا القاعدة التقليدية المتمثلة في تسليم العُشر من المحصول إلى "الشيخ ". وكقاعدة عامة لا يمكن سحب الأراضي المخصصة لأي شخص ما لم يغادر القرية. وفي ظل هذه الظروف، تعود الأرض التي يتخلى عنها أي شخص إلى المجتمع المحلي لإعادة تخصيصها لشخص آخر. وفي جميع الأحوال يكون لمالك الأرض مطلق الحرية في استئجار جزء من أرضه أو التصرف فيها بالطريقة التي يشاء. وبعد الوفاة يرث أولاده أو أقاربه الأرض.

يجب احترام هذه القواعد العرفية في أي نشاط إنمائي. الأرض اللازمة للاستخدام العام ووفقًا لقانون المعاملات المدنية لسنة 1984، يجب تعويض المالك بأي شكل، سواء كانت الأرض مقابل الأرض أو مقابل رسوم رمزية أو في كثير من الحالات يتبرع مجتمع القرية عن طيب خاطر بالأرض اللازمة للاستخدام العام.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المراعي وموارد المياه (البرك) مملوكة ومستخدمة على الشيوع لا يتم الاستيلاء عليها من قبل الأفراد ويتم تعريف المراعي دائمًا على أنها أراضي غير مزروعة. البدو لديهم مسارات محددة (مراحيل) لتجنب المشاريع والسماح لهم بالاستفادة من المناطق غير المزروعة. عادة ما يحدد زعماء القبائل هذه الطرق ومناطق الرعي للبدو الرحل.

بوجه عام، تنص هذه القوانين على إجراءات مصادرة/نزع الأراضي لأغراض التنمية وسبل تحديد الحقوق من أجل تعويض المالك. ويضع قانون التخطيط الحضري قواعد محددة لفصل المناطق الصناعية عن المناطق السكنية. وعند تنفيذ تقييم الأثر البيئي لا تقتصر المتطلبات القانونية على القوانين المذكورة أعلاه. وهناك قوانين قطاعية هامة أخرى يجب النظر فيها واستخدامها كمقاييس لتحديد التأثيرات البيئية السلبية. وينص قانون الصحة البيئية لسنة 1975 وقانون الصحة العامة لسنة 1975 على أنظمة وقيود على الصناعات فيما يتعلق بتلوث المياه والهواء (المعايير). ووفقًا لهذه القوانين، تمتد التزامات الحماية لتشمل الحياة الحيوانية والنباتية. على وجه التحديد، تغطي القوانين القضايا المتعلقة بجمع النفايات ومعالجتها والتخلص منها. بالإضافة إلى أنها تحظر تلوث المياه بإضافة أي نفايات صلبة أو سائلة ومواد كيماوية ومياه الصرف الصحي وبقايا الحيوانات على الموارد المائية مثل الأنهار والحفائر والأراضي الرطبة.

تشمل القوانين الأخرى ذات الصلة بهذا المشروع قانون الاستثمار لسنة 1999 والتحديثات والتعديلات المختلفة التي تتطلب إجراء دراسة لتقييم الأثر البيئي كشرط مسبق لمنح ترخيص لتنفيذ المشروع وقانون السلامة الصناعية لسنة 1976 الذي يهدف إلى حماية بيئة العمل وسلامة العمال. ويحظر قانون تحديد مواقع الصناعات لسن 1977 تحديد مواقع الصناعات في المناطق السكنية.

آلية رد المظالم وجبر الضرر

كخطوة أولى، يمكن إبلاغ أي مشاكل أو شكاوى أو مظالم أو نزاعات إلى سلطات إدارة إعادة التوطين. يمكن تقديم التظلمات ويجب استلامها بأي وسيلة اتصال متاحة للمشتكي؛ ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، البريد الإلكتروني والرسالة المكتوبة والهاتف والرسائل النصية القصيرة وصندوق الاقتراحات/الشكاوى المقدم إلى السلطات الإدارية، حسب الاقتضاء.

في أي حال، وكخطوة أولى، يمكن الإبلاغ عن أي مشاكل أو شكاوى أو تظلمات أو نزاعات إلى سلطات إدارة إعادة التوطين. يمكن تقديم المظالم ويجب استلامها بأي وسيلة اتصال متاحة لمقدم الشكوى؛ وهذا يشمل: على سبيل المثال لا الحصر، البريد الإلكتروني والخطابات المكتوبة والهاتف والرسائل النصية القصيرة وصندوق الاقتراحات / الشكاوى تضعه السلطات الإدارية حسب الحاجة.

اعتمادًا على الشدة النسبية للتظلم، يجب أن يكون مقدم الشكوى مدعومًا بممثل ذي صلة (غير حكومي). يتم تقييم المظالم من قبل خبراء متخصصين وموظفي المشروع الذين يمتلكون معرفة كبيرة حول إدارة الموارد الطبيعية وحل النزاعات داخل هذه المنظمات. إذا لم تكن هناك منظمات لتمثيل مقدم شكوى محدد، يجب على السلطات تحديد خبير خارجي ليكون وسيطًا في محاولة التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتنازعة. إذا لم تتمكن الأطراف من التوصل إلى حل، يمكن لأصحاب المصلحة تقديم شكوى رسمية من خلال الهياكل المؤسسية السودانية الرسمية الموضحة في القسم التالي.

يتم تعريف هيكل آلية رد المظالم وجبر الضرر (FGRM) في السودان من خلال اعتماد الهياكل المؤسسية الرسمية (القانونية) وغير الرسمية (التقليدية) الحالية في آلية رد المظالم وجبر الضرر. وستسعى هذه الآلية إلى تلقي ومعالجة أي شكاوى تثيرها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين تم تحديدهم على أنهم متأثرون بالتأثيرات أو المخاطر من خلال خيارات استراتيجية برنامج الرد + (REDD+) التي تم تحديدها وتقييمها في عملية التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA) والمشاريع والبرامج الاستثمارية الغابية المحتملة. الفقرات الفرعية التالية مقتبسة وملخصة من تقرير آلية رد المظالم وجبر الضرر (FGRM) التابع لبرنامج الرد + (REDD+) الذي تم تطويره سنة 2018، يحدد ، بطريقة أولية ، المستويات المختلفة للاتصال المتلقي ومعالجة مؤسسات الاتصال (الرسمية وغير الرسمية) لسياق السودان.

مستوى القرية والمخيم البدوي

يتم التعامل مع النزاعات والتظلمات على مستوى القرية ومخيمات البدو في جميع أنحاء كل محلية من قبل الشيخ والأجاويد. يؤدي العمدة والأجاويد نفس الشيء على مستوى المنطقة الفرعية، بينما يعالج الناظر المظالم على المستوى القبلي (أو الناظر) داخل المنطقة بالرجوع إلى تعاميم / الأوامر المحلية للهيئة القومية للغابات.

وظيفة الأجاويد هي الاستماع إلى كل من المدعي والمدعى عليه ومحاولة تسوية الأمر وديًا من خلال تصحيح الضرر وإقناع الأطراف المتنازعة بالتسامح مع بعضها البعض، كخطوة نحو الحفاظ على النسيج الاجتماعي المتماسك والذي يربط القرويين معاً. لا يتم فرض أي عقوبة باستثناء أنه قد يُطلب أحيانًا غرامة صغيرة من الجاني مقابل القهوة أو أي تبرع آخر مناسب للجنة وهو أيضًا العرف لدعم أجاويد العمدة.

مستوى المحليات

يتم تشكيل آلية رد المظالم وجبر الضرر من قبل حكومة المحلية ذات السلطة الإدارية والسياسية المدعومة من الدوائر الحكومية في الولاية بالتعاون مع الناظر المرتبط بمحكمة المحلية. تُنتخب الإدارة الأهلية وهي عنصر حاسم في آلية رد المظالم وجبر الضرر بأكملها من قبل السكان المحليين كما هو موضح أعلاه (انظر الشكل 3) وتقرها الحكومة. إنها في الواقع نظام إداري وقضائي منخفض التكلفة فعال يتسم بالكفاءة يستند إلى القوانين العرفية للتعامل مع الأمور الشخصية أو الجرائم لمرتكبة ضد الموارد الطبيعية.

يُقترح إحالة أي تظلمات أو نزاعات لم يتم حلها على مستوى القرية إلى المديرين التنفيذيين للمحليات ثم إلى آلية رد المظالم وجبر الضرر ومحكمة البيئة (انظر الشكل 3). إذا فشلت كل من الإدارة الأهلية وآلية رد المظالم وجبر الضرر المحلية ومحكمة البيئة في حل أي مظلمة أو نزاع أو إذا كان أي طرف متضرر غير راضٍ عن سلوك الهياكل المذكورة أعلاه، فسيظل لديهم خيار الاستئناف أمام المحاكم القضائية الرسمية بالمحلية.

المستوى الولائي

يُقترح أن يتم تشكيل آلية رد المظالم وجبر الضرر على مستوى الولاية من المديرين التنفيذيين للمحليات الذين يمثلون حاكم الولاية وممثلي المجالس التشريعية المحلية وموظفي تنمية المجتمع وإدارات الموارد الطبيعية للزراعة والغابات والمراعي والحياة البرية والمياه والبيئة. ينبغي لهذا الهيكل المؤسسي الجديد الذي يتمتع بسلطات إدارية وسياسية، أن يعالج النزاعات والمظالم على مستوى الولاية بالتعاون مع الإدارة الأهلية. في حالة فشل آلية رد المظالم وجبر الضرر في حل القضايا، يمكن استئناف القضايا أمام محكمة البيئة على مستوى الولاية (انظر الشكل 3 أدناه).

المستوى القومي

يجب تشكيل آلية رد المظالم وجبر الضرر وهي هيكل مؤسسي مقترح تترأسه الهيئة القومية للغابات وعضوية ممثلين عن الوزارات التنفيذية ومنسق برنامج الرد+(REDD+) والنقابات العمالية ذات الصلة والمحكمة العليا.

يجب إحالة القضايا التي لم يبت فيها على المستوى القومي إلى محكمة الاستئناف والتي ستصدر القرارات وتنفذها كأوامر من المحكمة. تنبع قوة الأوامر من سلطة محكمة الاستئناف في تنظيم إجراءاتها الخاصة دون التقيد بالقواعد أو الإجراءات التي تتبعها المحاكم العادية. يجوز لأي طرف متضرر من قرار محكمة الاستئناف أن يطعن (يستأنف) أمام المحكمة العليا خلال ثلاثين يومًا من صدور القرار أو الأمر.

الشكل رقم **2**: الهيكل التنظيمي الحالي لآلية رد المظالم وجبر الضرر

يوضح الجدول رقم (30) أدناه القوانين واللوائح ذات الصلة التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات المتعلقة بقضايا إعادة التوطين القسري في حين يعرض الجدول رقم (31) أمثلة على الآليات المؤسسية الحالية لإدارة النزاعات لولايات بعينها.

الجدول رقم *29*: قوانين ولوائح منع نشوب النزاعات المتعلقة بالبيئة وإدارتها

اسم القانون	السنة	الوصف والأهمية
السياسات والقوانين القومية السودانية		
قانون تسوية الأراضي وتسجيلها	1925	ينص على قواعد تحديد الحقوق المتعلقة بالأراضي والحقوق الأخرى المرتبطة بها وضمان تسجيل الأراضي
قانون نزع ملكية الأراضي	1930	يمنح الحكومة سلطة الاستيلاء على الأراضي لأغراض التنمية. كما ينص على الإجراءات الشكلية التفصيلية لنزع ملكية الأراضي واللوائح التي تحكم تقدير التعويضات ودفعها. وفيما يتعلق بالتعويض يوجز الإجراءات التفصيلية الواجب اتباعها في حيازة الأراضي والقواعد التي تحكم دفع التعويضات عن الأراضي للأغراض العامة. يقوم مسؤول التخصيص المعين من قبل المجلس التنفيذي الشعبي بإخطار شاغل الأرض بالإعلان بأن مساحة معينة من الأرض ستكون مناسبة للأغراض العامة ويدعو الأشخاص الذين يطالبون بالتعويض إلى المثول أمامه في المكان والزمان المحددين في موعد لا يقل عن أربعة عشر يوماً (وبيان تفاصيل مطالباتهم بالتعويض (المادة 10). يجب أن يحاول الاتفاق على مبلغ التعويض عن الأرض. حيث ينص القانون على اتخاذ مزيد من الخطوات المطلوبة بشأن تقييم التعويض في حال عدم التوصل إلى اتفاق. تنص جميع هذه القوانين القطاعية على الإجراءات التفصيلية بشأن نزع ملكية الأراضي واللوائح التي تحكم تقدير التعويضات ودفعها.
قانون الغابات التابعة للمديريات	1932	يحمي أي مساحة في مديرية الجزيرة كغابة محجوزة تابعة للمديريات من التعرض للتدخل على نفس المبدأ المطبق

اسم القانون	السنة	الوصف والأهمية
السياسات والقوانين القومية السودانية		
		على الغابات المركزية المحجوزة.
قانون الأراضي غير المسجلة	1970	هو قانون أثبت أنه أكثر قمعية وإضرارًا. تنص المادة 4 (1) على ما يلي: "جميع الأراضي من أي نوع سواء كانت بور أو غابات أو مشغولة أو غير مشغولة والتي لم يتم تسجيلها قبل بدء هذا القانون، تعتبر عند بدء هذا القانون ملكًا للحكومة وتعتبر تم تسجيلها على هذا النحو، كما لو تم الالتزام على النحو الواجب بأحكام قانون تسوية وتسجيل الأراضي لعام 1925." بل إن قانون سنة 1970 أعطى الحكومة الحق في استخدام القوة في حماية "أرضها". وقد تزامن إصداره تقريباً مع إلغاء نظام الإدارة الأهلية، وهو تدبير أدى إلى فوضى فعلية حول ريف السودان (تقاسم الأرض أو جزء من الأمة: نظام حيازة الأراضي الرعوية في السودان، 2006. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السودان.(وفي هذا القانون، لا تستند أي قضية ضد الحكومة تتعلق بأرض غير مسجلة إلى أي أساس قانوني؛ وبالتالي، لا توجد محكمة مختصة لتلقي شكوى تتعارض مع مصلحة الدولة. لم يتم إنفاذ القانون بالكامل في المناطق الريفية بسبب هيمنة أنظمة الملكية القبلية والتقليدية.
قانون المعاملات المدنية	1984	ينظم مختلف الأمور المتعلقة بالمعاملات المدنية فيما يتعلق بحقوق ملكية الأراضي ووسائل حيازة الأراضي وحقوق الارتفاق والشروط التي يتعين على مستخدمي الأراضي مراعاتها على سبيل المثال، ينص على حق الحكومة في فرض قيود زمنية أو مكانية على الرعي أو تخصيص الأراضي للرعي لصالح مجتمع بأكمله أو لحماية الحياة البرية.
قانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي	1994	ينظم تخصيص الأراضي لأغراض مختلفة والتخطيط الحضري. فيما يتعلق بمصادرة/بنزع ملكية الأراضي للأغراض العامة، المذكورة في المادة 13 من القانون
قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة	2002	يوفر الإطار لإدارة وحماية الغابات والموارد الطبيعية المتجددة التي تشمل المراعي والأعلاف وكذلك الإطار الذي يحكم النظام الإداري لقطاع الغابات. ويحدد القانون أهداف الهيئة القومية للغابات في تكثيف أنشطة التشجير الجديد وتطوير إنتاج أنواع مختلفة من الصمغ العربي ومنتجات الغابات غير الخشبية وتشجيع المشاركة الشعبية وتقديم نموذجا جيدا للإدارة المستدامة.
قانون الغابات المركزية	1932	قانون يمثل فئة معينة من "الأغراض العامة" -الغابات المحجوزة التي يكون فيها الرعي إما مستبعدًا تمامًا أو محدودًا إلى حد كبير. لم تغطي الغابات المحجوزة إبان الفترة الاستعمارية مساحات شاسعة ولكن منذ الاستقلال أثبتت سياسة الغابات المحجوزة بشكل متزايد أنها ضارة بالمصالح الرعوية. كما يخول القانون وزير الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية إعلان مساحة من الأرض كغابة مركزية محجوزة وهي مسجلة بموجب قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة 1925 كأرض حكومية (القسم 5).
قانون حماية البيئة	2001	يهدف هذا القانون إلى : أ. حماية البيئة ب. تقديم المبادئ التوجيهية اللازمة لتحسين البيئة وكذلك توجيه استخدام الموارد الطبيعية ج. الربط بين حماية البيئة وأنشطة التنمية د. التأكيد على مسئولية السلطة المختصة عن حماية البيئة والسعي الجاد لتحقيق هذه الحماية هـ. تفعيل دور السلطة المختصة والأجهزة التابعة لها ومنع التراخي والقصور في الأداء يفتقر القانون إلى أي أحكام إجرائية لضمان الشفافية والمشاركة الكافية لأصحاب المصلحة في صنع القرار فيما يتعلق بالمشاريع الإنمائية.
قانون صحة البيئة	2009	يحتوي على أحكام تفصيلية لحماية المياه والهواء من التلوث ويحدد المسؤوليات الإدارية لمجالس المحليات فيما يتعلق بالحفاظ على الصحة البيئية بشكل عام.
القوانين العرفية		
انظر آلية رد المظالم	لا	السياسات القومية بشأن الرعي ليست محددة بوضوح ولكن تم تنفيذ عدد من تدابير السياساتية العامة التي تؤثر على

اسم القانون	السنة	الوصف والأهمية
السياسات والقوانين القومية السودانية		
وجبر الضرر في القسم الفرعيx	ينطبق	إعادة التوطين غير الطوعي مثل محاولات توطين البدو الرُحل (التي فشلت جميعها) وترسيم مسارات/مراحيل الماشية لحماية مصالح الرعاة الرحل. الأراضي المستخدمة في المراعي والزراعة التقليدية مملوكة ملكية مشتركة بموجب قوانين الأراضي العرفية. ويحمي القانون العرفي الحصول على الأراضي والحقوق في الموارد. السمة الرئيسية للقانون العرفي هي أنه يضمن لكل مجموعة قبلية وقرية مقيمة الوصول إلى الموارد على أساس مبدأ " لا ضرر ولا ضرار" وبعبارة أخرى، لديك الحق في الوصول إلى الأراضي والمراعي والمياه واستخدامها شريطة ألا تسبب خسارة أو ضررًا للأرواح والممتلكات (الاستخدام على الشيوع). وهذه الحقوق مقبولة لأنها طريقة ديمقراطية تسمح للناس بالحصول على الأرض سواء كانوا من سكان القبائل أو من المارة أو من أفراد جماعة مهاجرة. وهذا مفيد بشكل خاص للفئات الأفقر الذين يجدون التمثيل من خلال شيوخهم أو الناظر (أو الأمير) القبيلة. ترتبط إدارات الحكومة المحلية ارتباطًا وثيقًا بهذه الهياكل التقليدية على عكس إدارات حكومة الولاية التي لا يمكن الوصول إليها إلا للفئات الغنية أو الحضرية.
السياسة الدولية ذات الصلة بشأن إعادة التوطين		
المذكرة التوجيهية الخامسة بشأن سياسة البنك الدولي بشأن إعادة التوطين القسري (غير الطوعي) في ظل أحدث المعايير البيئية والاجتماعية الأحدث	2000, 2017	توفر كلتا السياستين مبادئ توجيهية بشأن تحديد السياق ووضع أطر لممارسات إعادة التوطين الشاملة والتشاورية
دليل إعادة التوطين الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	2011	مبادئ توجيهية لتحديد وإدارة إعادة التوطين بفعالية

الجدول رقم *30*: آليات حل النزاعات

الولايـــــــــــــة	ملاحظـــات
جنـــــوب كردفـــــــــان	• زعماء القبائل • ضباط الحكم المحلي (الضباط التنفيذيين) • اللجان المؤلفة من خمسة أشخاص • لجان المساعي الحميدة
النيـــــــــــــل الأزرق	• الإدارة الأهلية • لجان إدارة وتسوية النزاعات سلمياً • مجلس السلام • المحاكم الشعبية (الأهلية) • نظام الأجاويد (وسطاء السلام)
شمـــــال دارفـــــــــور	**الإدارة الأهلية**

الولايـــــــــــــة	ملاحظـــات
جنـــوب دارفـــــــــور	• منتدى الرُحَل للسلام والتعايش الاجتماعي. • مفوضية تنمية البدو الرحل والرعاة • لجان الحكماء • لجان السلام المحلية • لجان دعم الموسم الزراعي (لجان الحكم المحلي) • اللجنة العليا لتحديد مسارات/مراحيل الرعي (تضم في عضويتها الشرطة والقضاء وزعماء القبائل)
غـــــرب دارفـــــــــور	• **الإدارة الأهلية**
شـــــرق دارفـــــــــور	• **الإدارة الأهلية**
وســــط دارفـــــــــور	• **الإدارة الأهلية** (وتضم زعماء قبائل الرزيقات والمعاليا والبرقد)

الفئات المستضعفة بما في ذلك مجموعات السكان الأصليين

تعرف الضمانات البيئية والاجتماعية للبنك الدولي الفئات المستضعفة على أنها "أولئك الذين قد يكونون أكثر عرضة للتأثر سلبًا بتأثيرات المشروع و / أو أكثر محدودية من الآخرين في قدرتهم على الاستفادة من فوائد المشروع. من الأرجح أيضاً أن يُستبعد هذا الفرد/المجموعة من المشاركة الكاملة في عملية التشاور الرئيسية أو أن يكون غير قادر على ذلك وقد يتطلب الأمر بصفته هذه اتخاذ تدابير محددة و/ أو تقديم مساعدة محددة للقيام بذلك. سيأخذ ذلك في الاعتبار العمر بما في ذلك كبار السن والقُصَر بما في ذلك في الظروف التي قد يتم فيها فصلهم عن أسرهم أو المجتمع أو الأفراد الآخرين الذين يعتمدون عليهم."

على هذا النحو، تشمل الفئات الضعيفة الأرامل والمعوقين والمجموعات المهمشة والأسر المعيشية محدودة الدخل ومشغلي القطاع غير الرسمي والأسر المعيشية العاجزة (تلك التي لا يصلح أحد للعمل فيها)، والأسر المعيشية التي يعيلها أطفال وأطفال الشوارع. وتتميز هذه المجموعات من بين أمور أخرى بانخفاض مستويات التغذية وتدني المستوى التعليمي أو انعدامه، ونقص فرص العمل أو الإيرادات والشيخوخة والأقليات العرقية و/أو التحيز للنوع الاجتماعي (Abdalla, 2014 and Zakieldeen, 2007).

وقع السودان على اتفاقية حقوق الطفل وكان من أوائل البلدان التي صدقت عليها في عام 1991. أنشئت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في عام 1991 كهيئة تعاهدية ذات صلة وفقاً للمادة 43 من اتفاقية حقوق الطفل. وقُدم التقرير الدوري الأول للسودان إلى اللجنة في عام 1993، والتقرير الدوري الثاني في عام 1999 والتقرير الجامع للتقريرين الثالث والرابع في عام 2007. ووقع السودان على البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة في عام 2005 والبروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية في عام 2004. كما صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل. ومع ذلك، فإن قانون الطفل لسنة 2010 (الذي يستند إلى قانون الطفل لسنة 2004) يُعد إنجازًا كبيرًا على الرغم من وجود العديد من التحديات التي تواجه إنفاذه.

هناك عدد متزايد من الأطفال في الشوارع. وفي ولاية الخرطوم، بلغ هذا العدد 000 15 في عام 1991 و000 34 في عام 2000. غالبية الأطفال المشردين هم من الذكور وحوالي 15% فقط من الفتيات. يعود العدد المتزايد بشكل رئيسي إلى النزوح بسبب الحرب والصراعات ومعظم هؤلاء

الأطفال يأتون من جنوب وغرب السودان. يتعرض هيكل الأسرة الممتدة لضغوط شديدة بعد سنوات عديدة من الحرب الأهلية. وقد أدى ذلك إلى انهيار نظم الدعم. هؤلاء الأطفال عرضة للاعتداء الجنسي والعنف والاستغلال، إلخ (al-Nagar et al., 2011).

وتشمل الفئات الضعيفة الأخرى الأقليات الإثنية والأقليات الأصلية المعتمدة على الغابات. على الرغم من عدم وجود بيانات ديموغرافية دقيقة عن السودان، إلا أن تقرير حقوق الإنسان لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2015 يشير إلى أن السكان يشملون أكثر من 500 مجموعة عرقية وفرعية مختلفة. اللغة العربية هي اللغة السائدة والرسمية وتشير المصادر إلى أن العرب يشكلون 70% من السكان. ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة من السكان تعتبر أفريقية على الرغم من عدم وجود بيانات موثوقة حول هذا التوزيع.

تشمل المجموعات غير العربية البارزة النوبيين الذين يعيشون على طول نهر النيل في شمال السودان والبجا الذين يقيمون في شرق السودان والفلاتة بشكل رئيسي في الجزيرة والنوبة (مصطلح جماعي للمجموعات القبلية المختلفة التي تسكن جبال النوبة) في جنوب كردفان ويتمركز الفور والمساليت والزغاوة في إقليم دارفور. يظهر توزيع المجموعات العرقية الرئيسية في الشكل 4 أدناه. يتوفر المزيد من المعلومات في الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF)، بما في ذلك تعريف الضمانات البيئية الاجتماعية (ESS7) المعنية بتوفير العمل اللائق/الكريم وتقييم أهم المجموعات العرقية في السودان ذات الصلة ببرنامج الرد + (REDD+) على النحو المبين في الجدول رقم (1) من الإطار الدولي للممارسات المهنية (IPPF).

من حيث الديانة، يتألف السودان من المسلمين والمسيحيين وأتباع الديانات والمعتقدات المحلية. وبالتالي، لا يوجد مجتمع واحد في السودان ولا ثقافة واحدة أو نظام واحد من الأخلاق أو المعتقدات التي يمكن أو ينبغي أن تحكم السودان بأكمله. منذ الاستقلال، كان هناك وعي متزايد بالهويات الإقليمية والعرقية في الأطراف ويرجع ذلك أساساً إلى سياسات الاقصاء التي تنتهجها الحكومات. إن التفاوتات الكبيرة نسبياً في التنمية بين الأطراف والأجزاء الوسطى من البلاد مسؤولة جزئياً عن هذا الوعي. وجدت العديد من الجماعات في السودان نفسها في أزمة حيث تبنت الدولة عن قصد وأحيانًا عن غير قصد هوية قومية واحدة لا تعكس الحقائق الاجتماعية والعرقية والدينية والثقافية للبلاد. وقد تجلى ذلك في السياسات الداخلية والخارجية المختلفة للحكومات المتعاقبة في السودان وأدى إلى انفصال جنوب السودان.

تكافح الجماعات المهددة بالهيمنة على هوية تعتبرها الدولة الهوية الوطنية من أجل جعل الحكومة تحترم لغاتها وأديانها وثقافاتها وتعترف بحقها في المشاركة الحقيقية في إدارة الشؤون العامة لبلدها.

الشكل رقم 3: توزيع المجموعات العرقية

العرب 48%
اخرون/ إثنيات مختلطه شمال السودان
النوبه 8%
البجا 6%
الفور 2%
الزغاوة 1%

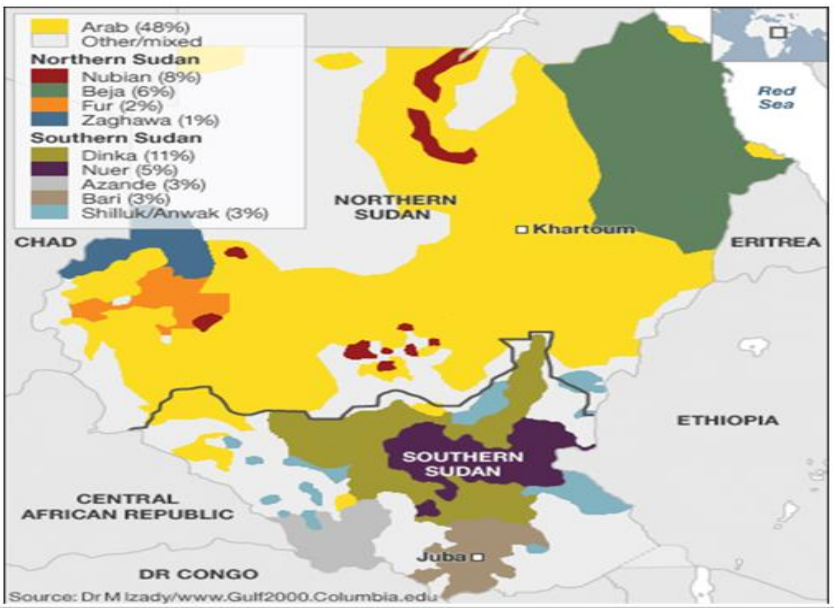

كما استقبل السودان أعدادًا كبيرة من اللاجئين من الدول المجاورة، ولا سيما جنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا. تقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه بحلول نهاية عام 2021، سيستضيف السودان 1.06 مليون لاجئ، 71% منهم من جنوب السودان. من المتوقع أن تصل أعداد النازحين إلى 2.5 مليون نازح بحلول نهاية عام 2021 معظمهم من دارفور. من المحتمل حدوث نزوح مرتبط بظواهر بطيئة الظهور مثل الجفاف، ولكن لم يتم تحديد نطاقه بدقة بعد.

ارتبطت معظم حالات النزوح الناجمة عن الكوارث المسجلة بالفيضانات، بما في ذلك الفيضانات المفاجئة في المناطق القاحلة والفيضانات النهرية. هذا الأخير هو شائع بشكل خاص في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية التي تتدفق من خلالها أنهار النيل الأزرق والنيل الأبيض والقش. تميل الفيضانات إلى الحدوث بين أغسطس وسبتمبر، في ذروة موسم الأمطار. في موازاة ذلك، يؤدي الجفاف إلى تفاقم التصحر الذي يؤثر على حزام السافانا في المنطقة الشمالية، مما يؤدي إلى نزوح قرى بأكملها.

فيما يتعلق بالمشاريع واسعة النطاق، تم تهجير أكثر من 50000 مزارع صغير يعيشون على طول نهر النيل نتيجة لبناء سد مروي.

التحديات الحالية لبيئة السودان

نظرة عامة

لا تزال إزالة الغابات والتصحر من التحديات البيئية الرئيسية التي تواجه السودان. تواجه الغابات التعدي من خلال الزراعة والتمدد العمراني واحتطاب حطب الوقود بشكل غير مستدام لعدة عقود. تم الإبلاغ عن متوسط معدل إزالة الغابات على مدى السنوات الأربعين الماضية بين 0.4-0.7 مليون هكتار سنويًا (البنك الدولي 1985، FRA 2005، Daak 2007، Elsiddig et al. 2007) أشارت الدراسات (Zakieldeen، 2009 and HCENR، 2007b) أيضًا إلى أن التغير البيئي جنبًا إلى جنب مع تغير المناخ من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم ضعف الناس في السودان من خلال إضعاف قدرات التكيف وتقليل خيارات التكيف. أشارت هذه المؤشرات إلى 11 مؤشراً لها آثار سلبية على رفاهية المجتمعات في السودان: الأمراض البشرية، التلوث الصناعي، الرعي الجائر، إزالة الغابات، التصحر، نقص المياه المنزلية، المياه المنزلية غير الآمنة، الافتقار إلى الصرف الصحي الآمن، النزاعات، المشاكل الحضرية وأثرها. الكيماويات الزراعية.

استمرار الغابات إزالة وتدهور الغابات

يبلغ الغطاء الغابي في السودان حوالي 10.66% من إجمالي مساحة اليابسة، مع معدل سنوي تقديري لإزالة الغابات بحوالي 542،000 هكتار، أو حوالي 2.4% مما يجعل البلاد من بين أعلى عشر دول ذات معدلات عالية لإزالة الغابات (منظمة الأغذية والزراعة، 2015). التغيير غير المخطط لاستخدام الأراضي، وسوء الإدارة، وخفض مخزون الغابات في السودان تسببت في أن تصبح الغابة مصدرًا لانبعاثات غازات الدفيئة وليست بالوعة.

أحد الأسباب هو أن غالبية المزارعين السودانيين يعتمدون على الزراعة المطرية. توصلت دراسة لوزارة الزراعة والغابات أن قطاع الزراعة الآلية سبب رئيسي لتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي في السهول الطينية المركزية في البلاد بسبب إزالة الغطاء النباتي وتآكل التربة والمياه وممارسات الزراعة الأحادية ونقص الاستثمار في جودة التربة (حكومة السودان 2009). وقد أدى اعتماد المجتمعات الريفية الشديد على

الحطب والفحم للحصول على الطاقة والدخل المحلي إلى زيادة المشكلة بشكل كبير. وبالفعل، فإن الاقتصاد الريفي، الذي يساهم في 70% من النمو الاقتصادي الإجمالي، محصور حاليًا في بيئة غير مستدامة واستخراجية وفقرية. ونتيجة لذلك، فإن المناظر الطبيعية الزراعية وموارد الغابات التي يحتمل أن تكون ذات قيمة عالية تتدهور بسرعة بسبب الزراعة منخفضة الغلة والحصاد غير المستدام لحطب الوقود، والتي من المتوقع أن تتفاقم بسبب التأثيرات المتزايدة لتغير المناخ.

علاوة على ذلك، فإن الافتقار إلى الحقوق والوصول الآمن إلى الأراضي، إلى جانب انخفاض متوسط غلة المحاصيل، هي المسؤولة جزئيًا عن انتشار النزاعات، والزيادة السريعة في الهجرة من الريف إلى الحضر، وقرار العديد من الشباب التخلي عن الزراعة. لصالح تعدين الذهب الحرفي.

في الواقع، فيما يتعلق باستهلاك الأخشاب، بناءً على تقديرات استهلاك الفرد الإجمالي للأخشاب لعام 1994، بحلول عام 2015، بلغ إجمالي الاستهلاك حوالي 40 مليون متر مكعب. 3 (فوق 21 سنة). تجاوز معدل الاستهلاك جانب العرض بنسبة 45.5%. ومن المتوقع أن يزداد هذا العجز مع زيادة معدل التوسع الزراعي مما يؤدي إلى زيادة معدل إزالة الغابات وتقليل مساحة الغابات. إزالة الغابات في السودان تُقدَّر بالفعل بنسبة 2.4% سنويًا، وهي من أعلى معدلات إزالة الغابات في العالم (جعفر 2013). بين عامي 1990 و2005، فقدت البلاد حوالي 11% من الغطاء الغابي (Dahlberg and Slunge 2007). لا يُتوقع أن يتغير هذا الوضع بشكل جذري وسيزيد من احتمالات إشباع الاستهلاك بمرور الوقت ولكن على حساب مخزون الغابات. ستزداد أوضاع النساء سوءًا بشكل غير متناسب نظرًا لأن ندرة حطب الوقود والمياه تزيد من عبء العمل.

التصحر والجفاف

في عام 2007، اقترح تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الحدود بين الصحراء وشبه الصحراء قد تحولت جنوبًا بمقدار 50 إلى 200 كيلومتر منذ عام 1935 (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007) في السودان. كما تسبب الصراع في دارفور في تدمير غير مسبوق للموارد البيئية وخلق ظروف شبيهة بالصحراء (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007). تتوقع دراسة أجرتها جامعة جوتبورغ (Dahlberg and Slunge 2007) أن الحدود الصحراوية ستستمر في التحول جنوبًا بسبب تغير المناخ وأنماط هطول الأمطار المتغيرة، مما يؤدي إلى انخفاض يقدر بنسبة 20 % في إنتاج الغذاء. معظم ما تبقى من السافانا شبه القاحلة ومنخفضة الأمطار، تمثل حوالي 25% من مساحة السافانا السودان أرضها الزراعية معرضة بشكل كبير لمزيد من التصحر. اختفت عدة أنواع من الحشائش والأعشاب بسبب الرعي الجائر والجفاف المتكرر والحرائق (الحرائق مسؤولة عن الخسارة السنوية لـ 30% من العلف الجاف المتاح للحياة البرية و103 مليون رأس من الماشية).

علاوة على ذلك، في السودان كما هو الحال في أجزاء كثيرة من المنطقة، أدى الجفاف والظروف البيئية القاسية، التي تفاقمت بسبب تغير المناخ والحروب والصراعات، إلى خلق ظروف من الهشاشة المزمنة. إن الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي المستمر وانتشار المصاعب الاقتصادية والمعاناة الإنسانية كلها أمور شائعة.

على سبيل المثال، بيانات المناخ من السودان وتبين محطات الأرصاد الجوية التسع التابعة للشركة أن هطول الأمطار في جميع أنحاء البلاد يتناقص ويصبح شديد التقلب. ارتفعت درجات الحرارة العظمى والصغرى في جميع المحطات باستثناء الخرطوم وكادقلي والأبيض. بدأت هذه التغييرات في أن يكون لها تأثير كبير على السودان الزراعة، مما أدى إلى انخفاض غلة المحاصيل والإنتاجية الحيوانية. يتزايد تواتر حالات الجفاف، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي في بعض السنوات. الفيضانات شائعة في الوسط والجنوب السودان.

والنتيجة هي أن السودان تظل شديدة التأثر بتغير المناخ وتقلبه، نتيجة العوامل المناخية وغير المناخية في الغالب (برنامج العمل الوطني للتكيف، 2007). هذه العوامل، بالإضافة إلى تفاعل الضغوط المتعددة الأخرى مثل تدهور النظام البيئي، والكوارث والنزاعات المعقدة، ومحدودية الوصول

إلى رأس المال والأسواق والبنى التحتية والتكنولوجيا، قد قللت جميعها من قدرة البلاد على التكيف مع آثار تغير المناخ (AIACC) ورقة العمل رقم 24 (Zakieldeen, 2007).

تؤدي إزالة الغابات والرعي الجائر وممارسات إدارة الأراضي السيئة إلى تسريع عملية التصحر، حيث تتعدى الصحراء على الأراضي الصالحة للزراعة والغابات سابقًا.

ونتيجة لذلك، فإن أكثر الناس عرضة لتغير المناخ هم المزارعون في غرب ووسط وشرق السودان، الذين تتعرض سبل كسب عيشهم لشدة الجفاف وتقلبات هطول الأمطار (من حيث الكمية والتوزيع والتكرار). يهدد الجفاف ما يقرب من 12 مليون هكتار من الأراضي المطرية، لا سيما في ولايتي شمال كردفان ودارفور. بين عامي 1971 و2001، أكثر من عشرة ملايين شخص في السودان تأثرت بالجفاف. في عام 2000، أدى الجفاف إلى انخفاض مخزون الغذاء وتسبب في ارتفاع الأسعار ثلاثة أضعاف مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق (Zakieldeen, 2007). حدد برنامج العمل الوطني للتكيف في السودان واتصالاته الوطنية الثلاثة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الزراعة وموارد المياه والصحة باعتبارها القطاعات الثلاثة الأكثر عرضة لتغير المناخ.

كان للجفاف عواقب إنسانية مدمرة. أكثر من 82% من الناس يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون إلى حد كبير على الزراعة المعيشية المطرية وتربية الحيوانات لكسب عيشهم. وقد تداخلت هذه الظروف المناخية مع الصراع وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لإنشاء مستويات عالية للغاية من الغذاء.

التلوث

أدى تركيز السودان طويل الأمد على الزراعة والنفط والتعدين إلى إزالة وتدهور الغابات والمراعي وانتشار التلوث. على سبيل المثال، أدى الاستخدام غير المنضبط ودفن كميات كبيرة من المبيدات في بعض المناطق الزراعية والغابات إلى ظاهرة نفوق الأسماك في ولاية الجزيرة وارتفاع مستويات التلوث في ولاية نهر النيل. لا تزال السياسات طويلة الأجل للنمو والتنمية تشكل نمط استخدام الأراضي في البلاد.

معظم تلوث الهواء ناتج عن استهلاك الطاقة. يأتي 56% من إمدادات الطاقة في السودان من الكتلة الحيوية (الخشب والفحم والمخلفات الزراعية والنفايات الحيوانية)، و39% من البترول (البنزين والديزل والزيوت الثقيلة) و5% من الطاقة الكهرومائية (Rabah et al. 2016). يعتمد السودان إلى حد كبير على الوقود الأحفوري للحصول على الطاقة، وهذا يعرض الناس لأشكال مختلفة من التلوث. المستهلك الرئيسي للكتلة الحيوية هو القطاع المنزلي الذي يمثل 62 % من إجمالي استهلاك الكتلة الحيوية أو 4.4. مليون طن نفط مكافئ. يأتي أكثر من 60% من إمدادات الكتلة الحيوية من الكتلة الحيوية الخشبية وتستخدمها الأسر في الطهي (NERC 2015). وهذا له آثار اجتماعية وبيئية خطيرة لأنه يؤثر على صحة الأسرة من خلال التلوث الداخلي بالدخان المنبعث من حرق الحطب بالإضافة إلى تأثيره السلبي على البيئة العامة بسبب انبعاث ثاني أكسيد الكربون وإزالة الغابات. تستخدم مصانع الطوب الطمي من النيل الأزرق، وتستهلك حطب الوقود وهي مصدر لتلوث الهواء ليس بعيدًا عن المناطق السكنية.

توصلت الأبحاث التي أجراها فريق خبراء التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي (SESA) إلى أنه بالإضافة إلى تلوث الهواء الناجم عن حرق حطب الوقود، فإن التلوث الناجم عن التخلص من النفايات الصناعية لا يحظى باهتمام رسمي وعامة، ولكنه حقيقي. تقوم معظم المنشآت الصناعية بالتخلص من نفاياتها دون معالجة.

أحد التطورات الإيجابية هو غاز الطهي وهو أكثر نظافة من حيث انبعاث غازات الاحتباس الحراري والدخان السام. كما أنه أكثر كفاءة من الكتلة الحيوية، وسرعان ما أصبح وقود الطهي الأكثر شعبية، خاصة في المناطق الحضرية. إنه متاح بسهولة في السوق المحلي كأحد المنتجات البترولية

الثانوية في البلاد. اعتبارًا من عام 2014، يشكل غاز الطهي 58.8 % من الطاقة المستخدمة من قبل الأسر الحضرية، مقارنة بـ 33.5 % للأسر الريفية (Central Bureau of Statistics 2016).

الحكم الرشيد (الحوكمة)

هناك غياب للسياسات الملائمة والمتسقة بشأن إدارة الموارد الطبيعية. ينبع هذا إلى حد كبير من عدم مشاركة المجموعات المتأثرة في وضع السياسات. على سبيل المثال، غالبًا ما يضع موظفو الغابات سياسات للغابات. ينتج عن هذا سياسات تركز على حماية الغابات وزراعة الأشجار، والتي تفشل في معالجة حقوق المجتمعات في استخدام الغابات. وبالمثل، غالبًا ما يستبعد تصميم السياسات الزراعية ممثلي المراعي والأعلاف، مما يؤدي إلى سياسات لا تلبي الاحتياجات اليومية لتلك المجتمعات.

يرجع العديد من هذه الفجوات والتداخلات في السياسات إلى عدم وجود تمييز واضح بين أدوار المؤسسات الفيدرالية والحكومية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2012؛ وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية 2015). عندما لا يكون من الواضح من المسؤول عن صياغة السياسة، تكون النتيجة إما سياسة لا تعمل أو لا توجد سياسة على الإطلاق. إن السياسات والقوانين والأوامر والأفعال المتعددة في السودان مجزأة ومتداخلة، ويفتقر البلد إلى نهج شامل لحماية البيئة. مشكلة أخرى في السودان هو أن إدارة القوانين البيئية في البلاد والمعرفة عنها مجزأة عبر مؤسسات مختلفة. هذا النقص في التنسيق يعني أن القوانين غالبًا ما يتم تفسيرها وتطبيقها بشكل ذاتي. مشكلة أخرى هي أنها لا تطبق بشكل صحيح في كثير من الأحيان. علاوة على ذلك، يميل الناس العاديون إلى الاعتراف بالقوانين العرفية ولكن ليس بالقوانين التشريعية، مما يعكس حالة انفصام بين الحكومة والسكان المحليين. هذه المسألة معترف بها في الدستور القومي الانتقالي، الذي يدعو إلى المواءمة بين القانون العرفي والقانون التشريعي.

وقد ساهم هذا الافتقار إلى الإدارة المنسقة في تدهور بيئي خطير، بما في ذلك إزالة الغابات على نطاق واسع، وتدهور التنوع البيولوجي وزيادة التعرض للجفاف وآثار تغير المناخ. تعتبر إدارة الموارد الطبيعية من القضايا الرئيسية ذات الاهتمام في السودان. أدى النمو السكاني لكل من البشر والحيوانات، في وقت يتسم بالتحول السريع إلى اقتصاد السوق، إلى طلب غير منظم على المياه، والأخشاب، والمعادن، والأراضي وغيرها من الثروات الطبيعية، وأدى إلى نشوب صراعات وتدهور بيئي يضر بشكل رئيسي بفقراء الريف. هناك اعتراف متزايد بأن السودان نظام الحكم ضعيف جداً وغير فعال لوقف الضرر. وبالمثل، على الرغم من وجود العديد من مؤسسات حل النزاعات في السودان، فهي غير فعالة بشكل كبير للتعامل مع التعقيدات على الأرض.

علاوة على ذلك، تعاني المؤسسات الحكومية المسؤولة عن الإدارة البيئية من عدم الاستقرار ونقص التمويل ونقص الموظفين والتدريب وضعف التنسيق وتداخل الأدوار وفقدان الموظفين المهرة بسبب هجرة العقول.

النزاعات

دخل السودان القرن الحادي والعشرين غارقًا في نزاعات عديدة ويواجه مخاطر أمنية هائلة. معظم هذه النزاعات تدور حول الموارد الطبيعية مثل الأرض أو المياه أو الرعي أو الغابات. وهي تحدث في المناطق الزراعية الغنية حيث تشكل زراعة المحاصيل التقليدية والرعي المصادر الرئيسية لسبل كسب العيش. تدور النزاعات بين الرعاة والمزارعين المستقرين أو بين مجتمعات الرعاة المختلفة أو بين المجموعات القبلية التي تختلف حول الحدود أو موارد التعدين أو مراحيل المواشي. وهي تتراوح من مناوشات عفوية عرضية إلى اشتباكات عنيفة واسعة النطاق. يزيد تعرض البلاد المتزايد لتغير المناخ الضغط على الموارد ويزيد من احتمالية نشوب الصراع.

يستضيف السودان واحدة من أكبر تجمعات النازحين واللاجئين في إفريقيا. حركة النازحين واللاجئين لها آثار بعيدة المدى على السودان. إنه يضع ضغطًا إضافيًا على الأراضي والموارد الطبيعية وتسبب مشاكل بيئية حادة بما في ذلك إزالة الغابات حول المعسكرات واستخراج المياه الجوفية

بشكل غير مستدام والنمو العشوائي للأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية. إن العودة الطوعية للنازحين إلى قراهم هي أيضًا مصدر قلق رئيسي، خاصة في دارفور، حيث يمكن أن تؤدي إلى خلافات مع المزارعين المحليين والسكان.

حركة التمدين

التوسع العمراني في السودان آخذ في الازدياد على سبيل المثال، نما عدد سكان الخرطوم الكبرى -التي تتكون من ثلاث مدن، الخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري -من 240 ألف نسمة في 1955-1956 إلى حوالي 7 ملايين في 2018 وما زال يتزايد. 43% من سكان الحضر بالبلاد في ولاية الخرطوم (وزارة البيئة والغابات والتنمية الحضرية 2014). يتواجد معظم سكان الحضر في السودان في المناطق الوسطى من الجزيرة وسنار والنيل الأزرق. يتم دفع الكثير من الناس إلى المدن من المناطق الريفية بسبب الجفاف والمجاعة والصراع، أو تجتذبهم البنى التحتية والخدمات الأفضل. نمت مخيمات النازحين القريبة من المراكز الحضرية، مثل تلك الموجودة خارج الفاشر ونيالا في دارفور، لدرجة أنها أصبحت جزءًا من المدن.

من شأن ظاهرة التمدين تسريع إزالة الغابات في السودان. هذا بسبب عاملين. أولاً، يميل سكان الحضر إلى شراء الكتلة الحيوية الخشبية لتلبية احتياجاتهم الفردية. ترتبط نسبة الحطب المشتراة مقابل الحطب التي تم جمعها ارتباطًا وثيقًا بالتوسع الحضري: تبلغ نسبة الحطب التي تم جمعها 14.6% للأسر الحضرية و82.2% في المناطق الريفية. عادةً ما يكون الخشب المُجمع أقل ضررًا بالموارد الطبيعية والبيئة، نظرًا لأن المواد تقتصر على الفروع والأغصان التي تم جمعها وما إلى ذلك. من ناحية أخرى، يعتبر الخشب الذي تم شراؤه أكثر تدميراً، لأنه يتم حصاده من مناطق الغابات الطبيعية التي تم تطهيرها من أجل الإنتاج الزراعي أو لغرض إنتاج حطب الوقود، أي النبات بأكمله. العامل الثاني هو أن التوسع في المناطق الحضرية يؤدي إلى تراكم إزالة الغابات على المستوى المحلي حيث يتم تطهير مناطق الغابات لإفساح المجال لإنشاءات جديدة.

التعدين والتنقيب عن النفط

تم تخصيص امتيازات كبيرة للتنقيب عن البترول والمعادن في أجزاء مختلفة من البلاد. تتعرض هذه المناطق لإزالة الغابات وتلوث التربة والهواء. يتم تقديم مشكلة التخلص من المياه الناتجة عن هذه العمليات باعتبارها واحدة من المشاكل البيئية المرتبطة بصناعة الموارد في السودان. لا يمكن استخدام المياه الملوثة من هذه الأنشطة للمحاصيل المعدة للاستهلاك من قبل البشر و / أو الحيوانات. المحاصيل المناسبة الوحيدة هي محاصيل الغابات. وتشمل القضايا الأخرى النزاعات على حقوق الأرض.

أثر انفصال جنوب السودان

أدى انفصال جنوب السودان إلى عودة العديد من الرعاة مع حيواناتهم للاستقرار في غابات ولايات النيل الأزرق وجنوب دارفور وجنوب كردفان وسنار والنيل الأبيض. تعرضت الغابات الطبيعية للنباتات لاستغلال مفرط كبير للزراعة وقطع للوقود وممارسات الثروة الحيوانية غير المستدامة إلى الحد الذي يجعل مساحات شاسعة من الغابات خالية من الغطاء النباتي، لا سيما في مناطق مثل النيل الأبيض وشمال كردفان. كردفان ودارفور أكثر المناطق تضرراً بسبب تربتها الرملية القابلة للتآكل.

خط الأساس المتعلق بالمشاريع التجريبية لبرنامج الرد+ (REDD+)

سيتم تنفيذ الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) في السودان على نطاق وطني. وسيتم تفعيل الأنشطة / المشاريع التجريبية المحددة لبرنامج الرد+ (REDD+) على المستوى الولائي. في حين أن تنفيذ العديد من المشاريع التجريبية لبرنامج الرد+ (REDD+) من شأنه بناء القدرات وتستمد منه الدروس المستفادة ويعرض أفضل الممارسات، سيتم تشغيلها على نطاق واسع بهدف واضح هو استهداف المدفوعات القائمة على النتائج. في الواقع، أن مساهمة السودان في انبعاثات غازات الدفيئة محدودة للغاية ولكن مساهماته المحتملة في التخفيف من آثار تغير المناخ كبيرة.

على هذا النحو، فإن الخيارات الاستراتيجية لمعالجة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات قد حددت بعض الإجراءات الرئيسية التي يمكن أن توجه تطوير مشاريع تجريبية صغيرة المدى قصيرة الأجل لبرنامج الرد+ (REDD+) وبرامج واسعة النطاق للحد من الانبعاثات على المدى الطويل (ERP). أكدت دراسة الحكمة لعام 2012 التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة أن نصيب الفرد من استهلاك حطب الوقود يبلغ 0.7 متر مكعب / السنة، والتي عند تحويلها إلى ما يعادل طن / نفط، يمكن أن تقدر قيمتها بنحو 2.0 مليار دولار أمريكي. علاوة على ذلك، منتجات الغابات غير الخشبية متنوعة ولها مساهمة كبيرة في سبل المعيشة الريفية ودخل الأسرة والاقتصاد الوطني من حيث الخبراء.

يتكون برنامج خفض الانبعاثات من إطار نتائج مشترك، نظرًا للظروف المتشابهة، وظروف الغابات وأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات في الولايات الأربع (القضارف، والنيل الأزرق، وسنار، والبحر الأحمر). في الواقع، تقرير عن أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات (2018) وتقرير الهيئة القومية للغابات، سلط الضوء على الولايات المختارة (النيل الأزرق، سنار، القضارف، البحر الأحمر) لبرنامج الرد+ (REDD+) كبؤر ساخنة لإزالة وتدهور الغابات وتدهورها. التوسع الزراعي هو المحرك الرئيسي لإزالة الغابات في هذه المناطق، حيث يقع حوالي 50% من جميع الزراعة الآلية المطرية في السودان في هذه الولايات الثلاث (النيل الأزرق وسنار والقضارف). تعتبر النيل الأزرق وسنار والقضارف أيضًا مصدرًا مهمًا لإمداد طاقة الكتلة الحيوية لعدة عقود للمناطق الحضرية الرئيسية في وسط السودان بما في ذلك العاصمة ولاية الخرطوم. تم العثور على جزء كبير من الموارد الحيوانية في السودان في هذه الولايات الثلاث وتساهم في الرعي الجائر وتدهور الغابات.

يتم تنفيذ المشروع التجريبي في ولاية البحر الأحمر لأن مناطق المانجروف تعتبر مناطق تخفيف ذات أولوية. توفر النظم الإيكولوجية لأشجار المانجروف تخزينًا كبيرًا للكربون، وعلى هذا النحو، فإن الكربون الأزرق لأشجار المانجروف مهم في التخفيف من حدة تغير المناخ. في الواقع، فإن أسباب اختيار المنطقة الساحلية للبحر الأحمر لإجراء هذا المشروع الاختباري لتعزيز إزالة الكربون وزيادة التكيف والمرونة لدى المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين هي:

- بشكل عام، تعد المنطقة الساحلية منطقة معرضة للخطر نظرًا لاتجاهات درجات الحرارة المتزايدة (المرفق 2)، والتركيز المتزايد للبنى التحتية والنشاط الصناعي والسكان يجعل هذه المناطق عرضة للتأثيرات مثل الفيضانات والتعرية والفيضانات والتغيرات في سطح البحر درجة الحرارة والملوحة. علاوة على ذلك، فإن النظم الإيكولوجية البرية والبحرية المعقدة للمناطق الساحلية تجعل هذه المناطق عرضة للتغيرات في مستويات ملوحة مياه البحر ودرجات الحرارة.

- بالإضافة إلى ذلك، يتم تصنيف الساحل للأراضي الرطبة في البحر الأحمر على أنها مناطق; ذات أولوية ساخنة; مع وجود نظم بيئية فريدة من أشجار القرم على طول الخط الساحلي. على الرغم من وظائفها البيئية والاجتماعية والاقتصادية الهامة، يبدو أنها مهددة بالتدهور والانقراض في بعض الأحيان بسبب الأنشطة البشرية الناجمة عن النمو السريع وتطور المجتمعات الساحلية وكذلك تغير المناخ.

- تتميز المنطقة الساحلية بكثافة منخفضة للنباتات الغابية الأخرى وتأثرت المراعي بشدة بدوافع إزالة الغابات والجفاف.

- المجتمعات المحلية في المناطق الريفية ضعيفة وتتأثر سلبًا بتغير المناخ. وفقًا لذلك، تم تحديد خطة التكيف القومية في السودان في مايو 2014 للبحر الأحمر، وشددت ورشة المانغروف في 21-25 يناير 2019 على; تدابير التكيف لاستعادة غابات المانجروف والحفاظ عليها؛ تطوير برنامج للبحوث المتعلقة بالبحار؛ الرصد والتثقيف والتوعية؛ إدخال سياسات لتعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ ودعم المجتمعات التي تعتمد على المانجروف للحد من تدمير المانجروف يشير تقرير الاتصال الثاني للسودان (2013) إلى قابلية تأثر المنطقة الساحلية والتكيف معها.

يحتوي إطار نتائج تخطيط برامج خفض الانبعاثات على النتائج والمخرجات والأنشطة التي سيتم تنفيذها من خلال وحدات إدارة الولاية المخصصة. لكل ولاية أهدافها وأنشطتها المحددة التي يتعين تنفيذها في مناطق وغابات وأراضي زراعية ومجتمعات مختارة، إلخ. يبلغ الوقت الحي لبرنامج خفض الانبعاثات 25 عامًا، وتعتبر السنوات الخمس الأولى مرحلة تجريبية، حيث يتم توفير الوصفات التفصيلية وترتيبات التنفيذ وتقدير التكاليف. تغطي المرحلة التجريبية في النيل الأزرق وسنار والقضارف مناطق محددة في 9 تجمعات محلية في الولايات الثلاث، حيث تستهدف مكونات الغابات والزراعة 18 غابة محجوزة وخُمس مشاريع الزراعة المطرية في هذه التجمعات التسع بالإضافة إلى أهداف مكون طاقة الكتلة الحيوية 15-20% من الأسر و30-100% من الخدمات تستخدم حطب الوقود في نفس المناطق.

تم تقدير تأثيرات المناخ على تنفيذ تخطيط موارد المؤسسات في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ما قبل عن كل ولاية من الولايات الثلاث: النيل الأزرق وسنار والقضارف. على المستوى العام لتخطيط موارد المؤسسات، يُقدر أن التعزيزات لأنشطة مخزون الكربون في الغابات ستحتجز حوالي 2255088 طنًا من ثاني أكسيد الكربون. بحلول نهاية المرحلة التجريبية في عام 2025، سيكون هناك حوالي 7577118 طنًا من ثاني أكسيد الكربون بعد عشر سنوات (2030) وحوالي 45330.022 بحلول نهاية عمرها 25 عامًا (2045). خفض الانبعاثات الناتج عن تنفيذ مكون طاقة الكتلة الحيوية يقدر بنحو 636.410 طن من ثاني أكسيد الكربون 2 بنهاية المرحلة التجريبية (2025) وعند 2333503 طن من ثاني أكسيد الكربون 2 بعد عشر سنوات (2030). تم تقدير تأثير غازات الدفيئة المحتملة للإدارة التشاركية للغابات بما في ذلك إدارة الرعي والحصاد المستدام للأخشاب جزئيًا (الأراضي الجرداء داخل الغابة). ومع ذلك، بناءً على البيانات التي سيتم إنشاؤها بواسطة خطة مراقبة الغابات في تخطيط موارد المؤسسات، يمكن أيضًا تقدير خفض الانبعاثات المرتبط بالتغيرات في مخزون الغابات الحالي، المنشور القديم. يأخذ تصميم برنامج التعافي المبكر في الاعتبار الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الحالية للسكان في المناطق المستهدفة، لا سيما تلك المتعلقة بدوافع إزالة وتدهور الغابات. لذلك، لا توجد خطة أو توقع لإزاحة أي نشاط قائم قد يؤدي إلى حدوث انبعاثات خارج حدود تخطيط موارد المؤسسات ويمكن أن يُعزى ذلك إلى تنفيذه.

تم اقتراح ترتيبات لتفعيل آليات برنامج الرد+ (REDD+) على مستوى تخطيط موارد المؤسسات. وتشمل هذه آليات تقاسم المنافع، وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) وآلية رد المظالم وجبر الضرر. تضمنت الترتيبات جميع مجموعات أصحاب المصلحة ذات الصلة بما في ذلك المجتمعات المحلية والقيادة التقليدية وهي مرتبطة بترتيبات برنامج الرد+ (REDD+) القومية لهذه الآليات.

3.5 التقييم البيئي والاجتماعي لخيارات الاستراتيجية

خلاصة نتائج المشاورات

كما هو مذكور في منهجية الدراسة واسترشاداً بالمبادئ التوجيهية للبنك الدولي، فإن الهدف الرئيسي لعملية التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي هو تقييم خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) المقترحة للآثار البيئية والاجتماعية المحتملة واقتراح تدابير تخفيف حيث من المتوقع حدوث آثار سلبية.

تم إجراء تقييم الخبراء بالإضافة إلى آراء أصحاب المصلحة وهو معروض أدناه. تم تقديم خيارات مسودة الاستراتيجية في اجتماعات التشاور مع أصحاب المصلحة ونوقشت التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة. يتم عرض النتائج أدناه في شكل الخيارات والأنشطة الاستراتيجية الخمسة كما هو موضح في مسودة استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) الصادرة في سبتمبر 2020 والمؤشرات التي استخدمها فريق التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي لتقييم التأثيرات الإيجابية والسلبية لخيارات الاستراتيجية المقترحة موضحة في الجدول رقم (32) أدناه.

الجدول رقم *31*: مؤشرات تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية

نوع المؤشر	المؤشر
بيئي	• موارد الغابات والمراعي (نقصان في الموارد المتاحة أو في إمكانية الوصول إليها أو نوعيتها)

نوع المؤشر	المؤشر
	• التنوع الحيوي (انخفاض أو تباين عام في عدد الأنواع وهجرة الأنواع والصراع غير الملائم بين الأنواع وبين الأنواع) • موارد الأراضي (التغير في إجمالي صفات الأراضي وتحويل نمط استخدام الأراضي والتأثير على صفات الأراضي) • الموارد المائية (نقصان في الموارد المتاحة أو في إمكانية الحصول عليها أو نوعيتها) • التربة وخدمات النظام الإيكولوجي (زيادة الجريان السطحي وما يترتب عليه من تكوين الأخاديد في التربة وانخفاض عدد الوظائف المنسوبة إلى التربة وتدهور عدد و/أو نوعية خدمات النظام الإيكولوجي) • محتوى الكربون في التربة (تدهور عمليات تدوير الكربون والمغذيات وتدهور عمليات معالجة (تحلل "النفايات" الطبيعية وإعادة تدويرها) • استخدام الموارد (تغيير في ممارسات الاستخدام مما يؤدي إلى تدهور الموارد و/أو النزاعات) • تقييم حرائق الغابات
اقتصادي اجتماعي	• سبل كسب العيش (فرص كسب الرزق والتغيرات في توليد الدخل نتيجة للاستراتيجية والتأثير على الأصول وفرص الادخار أو الحصول على التمويل وظروف العمل/العمل) • حقوق الحيازة والموارد (التغييرات في حقوق الوصول ونوع الموارد وكمياتها وترتيبات آلية تقاسم المنافع) • حقوق الشعوب الأصلية والفئات الضعيفة (إعادة التوطين والتغيرات في سبل كسب العيش والحقوق) • التأثيرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي (التغير في عبء العمل وفرص العمل للمرأة) • التأثيرات المشتركة بين الأجيال (التغييرات التي تطرأ على كبار السن/الشباب) • الخدمات الاجتماعية الأساسية • القيم الثقافية والتقليدية لمجتمعات الغابات • القدرة على التحكم في القرارات والخيارات المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها (الحصول على المعلومات) • القدرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية والنزاعات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تغير النشاط/زيادة المنافسة (المزارعون/الرعاة) • حماية التراث الثقافي والتقليدي والمعارف والقيم.
الصحة والسلامة	• تدهور إمكانية الحصول على الغذاء. • تدهور الصحة بسبب زيادة الأمراض المنقولة عن طريق المياه أو عن طريق الغابات. • التغير في ظروف المعيشة/العمل أو الفرص المتدهورة. • تدهور السلامة والأمن بسبب النزاعات المتراكمة.
سياسي	• الحكم الرشيد (الشفافية/الإفصاح عن المعلومات وإمكانية الوصول إلى الوثائق والمساءلة) • الفساد • التخطيط غير المناسب/غير الفعال للنشاط/السياسات و/أو الإدارة

نوع المؤشر	المؤشر
	• عدم الامتثال للسياسات الجديدة • درجة مشاركة أصحاب المصلحة (بما في ذلك الأقليات والفئات المحرومة الأخرى) • المواءمة مع السياسات والمبادئ التوجيهية الدولية المنطبقة

تم فحص وتحليل كل خيار من خيارات الاستراتيجية والخيارات الفرعية أدناه وفقًا للمخاطر البيئية والاجتماعية ومزايا كل ميزة. تنعكس آراء أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم من أبريل إلى يونيو 2018 ثم من سبتمبر إلى ديسمبر 2020 في التقييم المقدم في الفصل الأول. من المهم الإشارة إلى أنه تم استشارة أصحاب المصلحة بشأن مسودات خيارات الاستراتيجية، بتاريخ فبراير 2018 والخيار التالي بتاريخ سبتمبر 2018.

الجدول رقم (33) يوضح المعايير التي اختارها أصحاب المصلحة لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية لخيارات الاستراتيجية في المرحلة الثانية من التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA II) من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي.

الجدول رقم *32*: معايير تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية

معايير تقييم التأثير البيئي	عدد الأجوبة	معايير تقييم التأثير الاجتماعي	عدد الأجوبة
التنوع الحيوي	**93**	سبل كسب العيش/الدخل/الأمن الغذائي	**195**
الوظائف الإيكولوجية وخدمات النظم الإيكولوجية	**88**	الوصول التقليدي إلى الموارد	**194**
إنتاجية التربة	**101**	الحقوق	**157**
الآفات والأمراض	**157**	النزاعات والوئام الاجتماعي	**173**
الأنواع الغريبة الغازية	**173**	القدرات (الناس والمؤسسات)	**81**
التلوث (الهواء، التربة، المياه)	**115**	التمكين	**90**
الجوانب الأخرى للبيئة	**79**	المساواة والعدالة الاجتماعية	**88**
		القيم الثقافية	**101**
		القيم الجمالية	**67**

الشكل رقم (4) أدناه يشتمل على خلاصة التأثيرات البيئية والاجتماعية لكل خيار من خيارات الاستراتيجية وفقا لأصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم في المرحلة الثانية من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA II).

الشكل رقم *4*: تقييم التأثيرات البيئية من قبل أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم خلال المرحلة الثانية من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (*SESA II*)

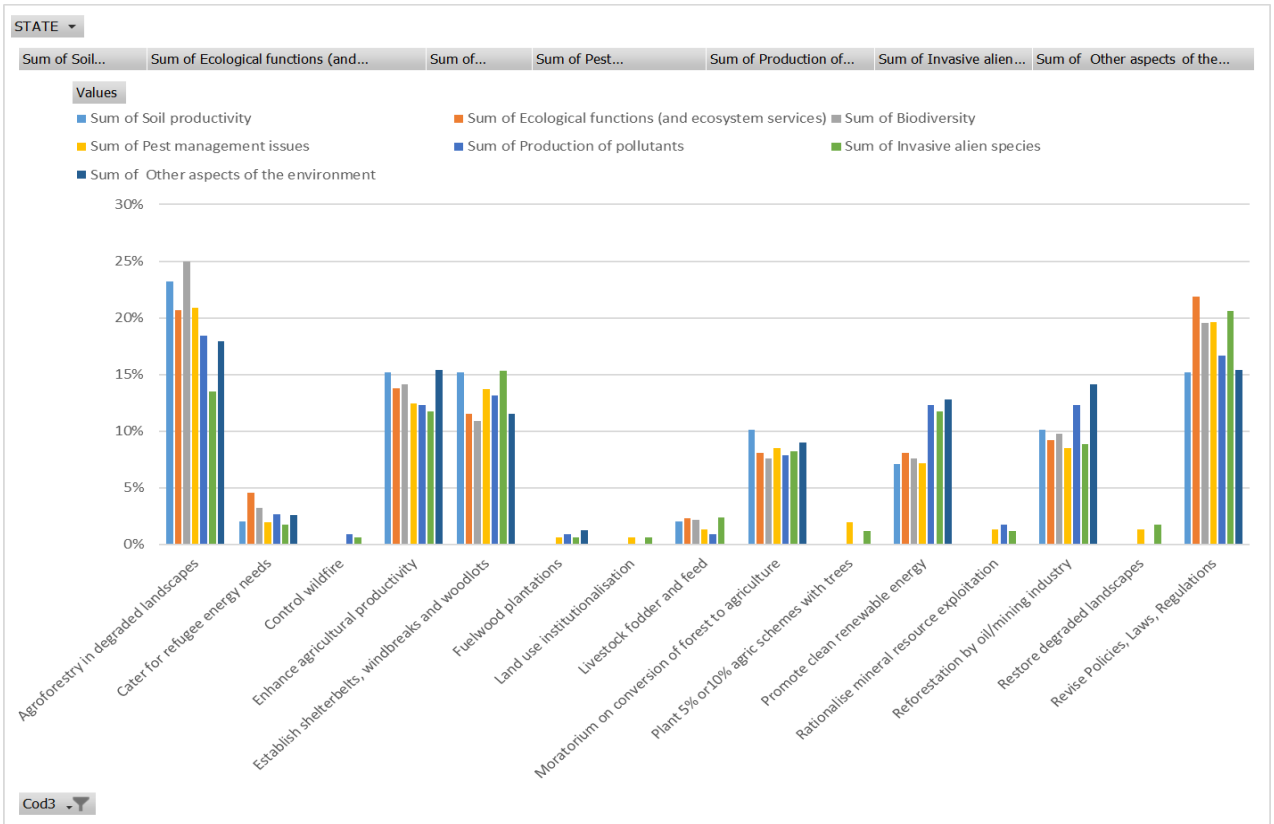

الشكل رقم 5: تقييم التأثيرات الاجتماعية من قبل أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم خلال المرحلة الثانية من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (*SESA II*)

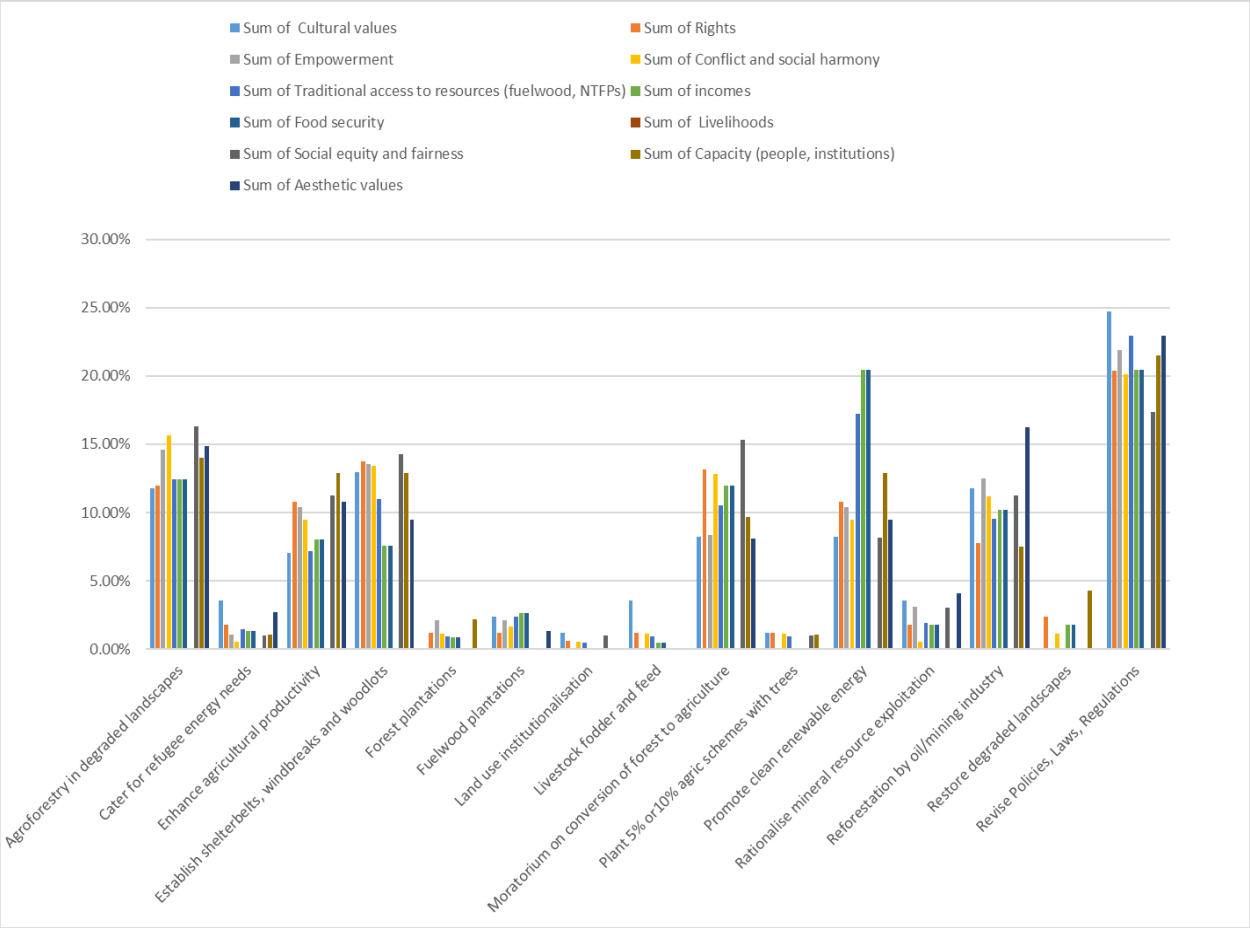

الجدول رقم *33*: آراء أصحاب المصلحة بشأن الخيارات الاستراتيجية المقترحة في مسودة الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (*REDD+*)

الاستراتيجية	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي لدي	لا أوافق	أرفض بشدة
التشجير الزراعي في المناظر الطبيعية المتدهورة	%70	%19	%11	%1	%0
تلبية احتياجات الطاقة للاجئين	%63	%25	%13	%0	%0
معايير وأنظمة الشهادات	%63	%0	%38	%0	%0
السيطرة على حرائق الغابات	%78	%15	%7	%0	%0
تقييم الأثر البيئي في قطاع النفط والتعدين	%75	%25	%0	%0	%0
تعزيز الإنتاجية الزراعية	%58	%30	%9	%2	%0
إنشاء أحزمة شجرية واقية ومصدات للرياح ومناطق غابات	%73	%20	%6	%1	%0
استزراع الغابات	%71	%21	%7	%0	%0
زراعة أشجار لتوفير حطب الوقود	%77	%14	%5	%5	%0
تحسين زراعة الغابات وتسويق أشجار الصمغ العربي	%79	%16	%5	%0	%0
تحسين سلالات الماشية والخدمات البيطرية	%67	%0	%0	%33	%0
دمج الزراعة الصالحة للزراعة والثروة الحيوانية	%33	%67	%0	%0	%0
إضفاء الطابع المؤسسي على استخدام الأراضي	%67	%17	%17	%0	%0
أعلاف وأعلاف للماشية	%55	%18	%9	%18	%0
وقف تحويل الغابات إلى الزراعة	%61	%22	%12	%5	%0
زراعة 5% أو 10% من مساحة المشاريع الزراعية بالأشجار	%100	%0	%0	%0	%0
تعزيز الطاقة المتجددة النظيفة	%83	%12	%3	%1	%1
إدارة المراعي	%50	%25	%25	%0	%0
رسم خرائط المراعي وتقييمها	%33	%67	%0	%0	%0
ترشيد استغلال الموارد المعدنية	%75	%25	%0	%0	%0
إعادة التشجير بواسطة صناعة النفط / التعدين	%78	%17	%5	%0	%0
استعادة المناظر الطبيعية المتدهورة	%72	%26	%3	%0	%0
مراجعة السياسات والأنظمة واللوائح	%63	%30	%6	%0	%0
الإجمالي	%71	%21	%7	%1	%0

الجدول رقم *34*: توصيات بشأن الاستراتيجيات الإضافية المقدمة من أصحاب المصلحة خلال المرحلة الثانية من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (*SESA II*)

فئة أصحاب المصلحة والفئة الفرعية	التوصية	الولاية
المجتمعات والشعوب الأصلية		
زعماء القبائل والشيوخ والعُمَد وشيوخ القرى	خلق وظائف جديدة كحراس الغابات	البحر الأحمر
	خلق فرص عمل معالجة الفقر حفر آبار المياه	البحر الأحمر
	معالجة الفقر من خلال خلق فرص عمل لحراس الغابات توفير مياه الشرب	البحر الأحمر
	توفير التمويل المسبق للمنتجين والتجار حتى تتحسن أسعار الصمغ، حتى لا يتم قطع الأشجار لزراعة المحاصيل	البحر الأحمر
	حفر الآبار لتوفير المياه	البحر الأحمر
سكان الغابات الأصليون	ضرورة تعيين حراس الغابات لحماية الغابات فضلاً عن تسويرها بسياج واقي	البحر الأحمر
	معالجة الفقر	البحر الأحمر
	محمية ومسح غابات المانجروف	البحر الأحمر
	توظيف حراس الغابات	البحر الأحمر
أفراد المجتمع الزراعي على مستوى القرية	استئصال أشجار المسكيت التي تهدد الزراعة	البحر الأحمر
	إشراك المرأة في برامج ومنظمات الغابات لتنمية المنطقة	البحر الأحمر
	توفير فرص الدخل توفير المياه	البحر الأحمر
	توفير وظائف حراس غابات	البحر الأحمر
	التصحر، بما في ذلك مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد اتفاقية دولية لمكافحة التصحر	البحر الأحمر
الجهات الفاعلة في إضفاء سلسلة قيمة للصمغ العربي		
جمعيات منتجي ومجهزي ومصدري الصمغ العربي	الحد من إزالة وتدهور الغابات في جميع أنحاء السودان، وليس فقط حزام الصمغ العربي	الخرطوم
	إشراك النساء والشباب في التدريبات على حصاد الصمغ العربي	كسلا
المجهزون والمصدرون للمنتجات	الاستقرار الاقتصادي وتحسين السياسات العامة للولاية وتنفيذ آليات السوق والقضاء على الفروق السعرية	الخرطوم
القطاع الخاص		
تجار ومستخدمو الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية وغاز الطهي)	جعل برامج إعادة تأهيل الغابات واستعادتها إلزامية للمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة في الصمغ العربي	الخرطوم
تجار ومستخدمو الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية وغاز الطهي)	مكافحة الفقر	البحر الأحمر
مشاريع الزراعة التجارية	استخدام غاز الطهي ليس استراتيجية مناسبة لتقليل الاعتماد على الحطب والفحم.	الخرطوم
المُعدنون التقليديون وجمعيات التعدين الأهلي	التواصل مع شركات القطاع الخاص وتقديم الدعم الفني واللوجستي لها وتشجيعها على إنشاء غابات متكاملة ومتنوعة على أراضيها.	نهر النيل
تجار حطب الوقود والفحم	تفعيل القوانين السارية	البحر الأحمر
	توفير الغاز أو تخفيض سعره أو دعمه مع تخفيض أسعار نقل الأسطوانات إلى الريف.	البحر الأحمر
آخرون	دعم سبل كسب العيش من شأنه المحافظة على الغابات	البحر الأحمر

فئة أصحاب المصلحة والفئة الفرعية	التوصية	الولاية
المجتمعات والشعوب الأصلية		
	آبار المياه	البحر الأحمر
مؤسسات القطاع الحكومي الاتحادية		
الوزارات والهيئات والإدارات العامة الاتحادية	1.حملات توعية عامة على مستوى الولاية حول آثار إزالة الغابات في السودان / إفريقيا وكيف يمكن للجهد الجماعي أن يعكس ذلك. 2.حملات عامة لإعادة تأهيل الغابات والأحزمة الخضراء 3.تقوية المؤسسات ذات العلاقة بالبيئة والاستدامة الاجتماعية	الخرطوم
	مسح غابات المانجروف توظيف حرس غابات برامج توعية حول أشجار المانجروف لقطاع الصيادين	البحر الأحمر
الهيئة القومية للغابات	التوسع في توفير المياه النظيفة للمنطقة عن طريق حفر الآبار	البحر الأحمر
	تدريب المواطنين في مجال الزراعة المالحة خلق فرص عمل تفعيل القوانين مسح الغابات البحرية ورسم خرائطها	البحر الأحمر
مؤسسات القطاع الحكومي الولائية		
إدارة الغابات	تفعيل القوانين إيجاد مصادر دخل بديلة للأشخاص الذين يعتمدون على الغابات	البحر الأحمر
	يجب مسح الغابات ورسم خرائط لها، ولا سيما غابات المانجروف توفير فرص العمل التدريب على حماية الغابات واستعادتها التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بحماية البيئة	البحر الأحمر
الإدارات الولائية (الهيئات والمؤسسات والمجلس التشريعي إلخ..)	مكافحة الفقر	البحر الأحمر
منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية		
المنظمات البيئية	سن القوانين التي تردع الجيش والقوات النظامية عن تدمير الغابات	نهر النيل
الجهات المانحة وشركاء التنمية		
المنظمات الدولية	من الضروري جلب أفكار جديدة والتأثير على عملية صنع القرار. زيادة الوعي من خلال تغيير طريقة تفكير صانعي القرار والعاملين في القطاع	كسلا
الأكاديميون والباحثون		
الأكاديميون والباحثون	تسريع صياغة القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ	غرب دارفور
آخرون	تفعيل القوانين	البحر الأحمر

النتائج الرئيسية مما ورد أعلاه هو أن مشاورات أصحاب المصلحة أشارت إلى دعم قوي لخيارات الاستراتيجية المقترحة في مسودة الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+). كانت خيارات الاستراتيجية التي حظيت بأكبر قدر من الدعم هي غرس الأشجار (الذي تم تضمينه كعنصر في العديد من خيارات الاستراتيجية) وتنشيط قطاع الصمغ العربي وتعزيز الطاقة النظيفة والمتجددة.

لم يتم إيلاء أي اهتمام لأيٍ من خيارات استراتيجية تنطوي على مخاطر بيئية أو اجتماعية خطيرة، ولكن قد روعي أن هناك عددًا صغيرًا من التأثيرات البيئية والاجتماعية السلبية المحتملة التي يجب أخذها في الاعتبار عند مراجعة الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) والانتهاء منها. خيارات الاستراتيجية التي تعتبر ذات تأثيرات سلبية محتملة هي:

- مراجعة السياسات والأنظمة واللوائح.

- التشجير الزراعي في المناظر الطبيعية المتدهورة.
- تعزيز الإنتاجية الزراعية.
- إنشاء أحزمة شجرية واقية.
- وقف تحويل الغابات إلى الزراعة.
- تعزيز الطاقة المتجددة النظيفة.

المخرجات حسب فئة أصحاب المصلحة

كانت فئات أصحاب المصلحة التي تم تحديدها على أنها تتطلب مشاورات إضافية في المرحلة الثانية من التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA II) من التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي هي الزراعة الآلية، وقطاع الطاقة، ومعالجات ومصدرو وسطاء الصمغ العربي، والمجتمعات المهمشة والضعيفة والشعوب الأصلية. النتائج المستخلصة من المشاورات مع فئات أصحاب المصلحة هذه مدرجة في الأقسام التالية.

1.2.1.6 المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والفئات المهمشة / الضعيفة.

في سياق المشاورات المجتمعية/الشعبية، بُذلت جهود محددة لتحديد الفئات المهمشة والضعيفة والتشاور معها، مثل النساء والشعوب الأصلية التي قد تتأثر بخيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) المقترحة. تشمل خصائص الأفراد أو المجموعات المستضعفة أو المحرومين النوع الاجتماعي أو الحالة العمرية أو العرق أو الدين أو الإعاقة الجسدية أو الحالة العقلية أو الحالة الاجتماعية أو الحالة المدنية أو الحالة الصحية أو الوضع الاقتصادي أو حالة السكان الأصليين أو الاعتماد على الموارد الطبيعية الفريدة. في قائمة أصحاب المصلحة المنقحة التي تم تجميعها استعدادًا للمشاورات، تم تحديد أصحاب المصلحة المحتملين والمهمشين وفئات أصحاب المصلحة.

تم تحديد المنظمات التي تمثل هذه المجموعات والتشاور معها خلال هذه المرحلة. تلك المدرجة الجدول رقم (37):

الجدول رقم *35*: المجتمعات المهمشة والضعيفة التي تم تحديدها والتشاور معها

مجتمع الغابات	الولاية والمحلية	الغابة
المجتمعات المتاخمة للغابات؛ والسكان الأصليين (المجموعات النسوية)	الجزيرة: شرق الجزيرة	غابات كورديجيلي
المجتمعات المتاخمة للغابات؛ خلاوى تحفيظ القرآن الكريم	الجزيرة: شرق الجزيرة	غابات أبوجلفا
الغابات المتاخمة للمجتمعات التي تعتمد على أشجار الأراك	البحر الأحمر: سنكات	غابة خور النُص
الغابات المجاورة للمجتمعات التي تعتمد على زراعة أشجار السيال	البحر الأحمر: القنب	غابة أربعات

مجتمع الغابات	الولاية والمحلية	الغابة
المجتمعات المتاخمة للغابات التي تعتمد على الزراعة عن طريق المانجروف	البحر الأحمر: القنب	غابات مانجروف هوشيري
الرعاة	الولاية الشمالية	غابات وادي المقدم
مجتمعات الرعاة المتاخمة للغابات، السكان الأصليون؛ القائمون بحصاد منتجات الغابات غير الخشبية؛ منتجو الصمغ العربي. والرعاة	غرب دافور: كُلبس	غابات كُلبس

بالتوازي مع منصة التشاور الافتراضية، أجرى الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي ن مراجعة عبر الإنترنت للمعلومات المتاحة (بما في ذلك المؤلفات الرمادية والعلمية) حول الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا. كان الهدف هو تحديد الخبراء والعلماء والمخبرين الرئيسيين (الأفراد والمنظمات) الذين يمثلون الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في جنوب الصحراء الأفريقية المحرومة تاريخيًا. في السودان لشرحهم وتوجيههم نحو منصة التشاور التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي. كان هذا النهج لتعزيز المستوى المنخفض من الاختراق المحدد لمجموعات أصحاب المصلحة هذه وجعل العملية شاملة قدر الإمكان.

كانت المخاطر التي تم تحديدها في الأساس مخاطر اجتماعية. المخاطر الاجتماعية المتعلقة بخيارات الاستراتيجية بشأن تنمية المزارع والتشجير الزراعي (التونجيا) والتأثيرات السلبية المحتملة على حقوق سكان الغابات أو الرعاة أو مجموعات الرحل. وفيما يتعلق بتطوير المشاجر، فإن المخاوف التي أثيرت تتعلق بالتقييد المحتمل للوصول التقليدي إلى الموارد وحقوق الرعاة الرحل. فيما يتعلق بالتشجير الزراعي (التونجيا) كان القلق حول المنافع غير العادلة واحتمال نشوب نزاع داخل المجتمع. وذكر أنه لا يمكن التغلب على الظلم والظلم في توزيع المنافع فيما يتعلق باستعادة الغابات المتدهورة، أثيرت المخاوف المتعلقة باحتمال تقييد الوصول التقليدي من قبل المجتمعات والرعاة. كما أثيرت مخاوف بشأن استراتيجية تعزيز الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على حطب الوقود وتأثير أي قيود على جمع حطب الوقود على الفقراء والتي تعتبر حاليًا مورداً مجانياً مقارنة بغاز البترول المسال الباهظ الثمن وغير المتاح في المناطق الريفية. تمت التوصية بالدعم الحكومي لتقليل تكلفة غاز البترول المسال كإجراء مخفف.

أشار أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم من المجتمعات المحلية والسكان الأصليين إلى مستويات منخفضة أو لا تذكر من المخاطر الاجتماعية أو البيئية المرتبطة بخيارات الاستراتيجية المقترحة. تم تحديد الأنواع الغازية على أنها مخاطر محتملة مرتبطة باستعادة الغابات المتدهورة. يتعلق القلق الذي تم الإعراب عنه بالغزو المحتمل للمسكيت في الغابات المتدهورة في كسلا والجزيرة والذي له آثار بيئية واجتماعية. إزالة المسكيت وزراعة الأشجار الأصلية. المسكيت يمكن أن ينتشر خارج نطاق السيطرة بسرعة كبيرة بسبب نثر البذور بواسطة الماشية، والاستيلاء على الأنواع المحلية والتأثير على سبل كسب العيش التي تعتمد على الغطاء النباتي المحلي. قام العديد من الباحثين بما في ذلك عبد المجيد (2007 و2016) الذين اقترحوا حلول الإدارة المتكاملة المستدامة التي تعالج التأثيرات البيئية السلبية وتوفر احتياجات السكان بدراسة المشكلة بشكل مكثف. هناك حاجة إلى مزيد من البحث والاختبار التجريبي لهذه المقترحات لمعالجة هذه التأثيرات البيئية والاجتماعية.

يمكن معالجة المخاوف التي أثارتها المجتمعات والسكان الأصليون بشكل فعال من خلال المشاركة الفعالة للمجتمعات في تخطيط وإدارة الموارد كما يتضح من الدروس المستفادة من مشروع منظمة الأغذية والزراعة / الهيئة القومية للغابات في غابات الرواشدة المحمية في القضارف، شرق السودان. أنشأ المشروع نموذجًا لإثبات الاستخدام المتكامل المتعدد للأراضي لمناطق الغابات الطبيعية ولتجميع الخبرات ونشر المعلومات المتعلقة بدوافع وتعبئة المجتمعات المحلية (المزارعون المستقرون والرعاة الرحل) في الإدارة العقلانية للغابات الطبيعية وحمايتها. ترتبط إدارة الغابات داخل محمية غابات رواشدة ارتباطًا وثيقًا بإدارة المراعي والمراعي نظرًا للغابات الواقعة على الطرق العابرة. كانت الخبرة المكتسبة كبيرة،

خاصة فيما يتعلق بمشكلة الرعي وتجديد الغابات. استندت خطة الإدارة إلى مسح تفصيلي لموارد الغابات، ودراسات للرعي داخل وحول محمية الغابات وأنماط استخدام الأراضي في المنطقة والمسوحات الاجتماعية لسكان القرية المجاورة. يوضح المشروع أن مشاركة المجتمع هي مفتاح الإدارة المستدامة واستخدام الموارد. وهذا يتماشى مع النتائج التي توصل إليها عبد المجيد وبادي (Abdel Magid and Badi, 2008).

.

الجدول رقم 36: الشواغل البيئية والاجتماعية التي أثارتها المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وتدابير التخفيف المقترحة

الاستراتيجية	المخاطر البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف
تطوير أساليب غرس الأشجار	حقوق سكان الغابات أو الرعاة أو مجموعات الرحل	المشاركة المجدية والهادفة للمجتمعات في تخطيط وإدارة الموارد
التشجير الزراعي (نظام التونجيا)	منافع غير عادلة وإمكانية نشوب صراع داخل المجتمع	المشار إليه أعلاه.
استعادة الغابات المتدهورة لسيرتها الأولى	تقييد محتمل للوصول التقليدي من قبل المجتمعات والرعاة. الأنواع الغازية (المسكيت)	المشار إليه أعلاه. إزالة المسكيت وزراعة الأشجار الأصلية من صميم حلول الإدارة المتكاملة
التشجيع على استخدام الطاقة النظيفة وتقليل الاعتماد على حطب الوقود	القيود المفروضة على حقوق جمع حطب الوقود ارتفاع تكلفة غاز الطهي وندرته في المناطق الريفية	زراعة الأشجار لتلبية الطلب على حطب الوقود دعم غاز الطهي مواقد حطب الوقود الموفرة للوقود

الماشية والرعاة

استشير الرعاة ومديرو الثروة الحيوانية في غابات ولايات الجزيرة متمثلة في غابتي كورديجيلي وأبوجلفا. كان هناك اتفاق عام على الاستراتيجيات المقترحة ولم تكن المخاطر البيئية والاجتماعية التي أثيرت بخيارات استراتيجية محددة، ولكن أثيرت الشواغل التالية.

- إن التوسع في الزراعة المطرية التقليدية والآلية في الأراضي الرعوية له تأثير سلبي على موارد الرعي ويؤثر على سبل كسب العيش.
- هناك ضغط على الرعاة للانتقال إلى المناطق الهامشية التي تتعرض لموجات جفاف متكررة.
- التغذية غير الكافية للماشية بسبب تدهور المراعي التي تكملها مخلفات المحاصيل منخفضة الألياف.
- حقوق الرعاة في أراضي الرعي آخذة في التناقص.
- تؤدي المنافسة الشديدة على الرعي بين الماشية في القرى (السكان) والمواشي البدوية (البدو) إلى نشوب النزاعات.
- الوصول إلى الخدمات الصحية ضئيل أو معدوم.
- عدم كفاية الدعم الفني للرعاة.
- عدم كفاية الأموال العامة المخصصة لبرامج تأهيل المراعي.

توصيات (من أصحاب المصلحة):

- تحسين الحكم الرشيد وتعزيز حقوق الرعاة في الأراضي الرعوية.
- إعادة تأهيل المراعي بما في ذلك إنشاء المراعي البقولية في مناطق البور باستخدام أنواع مختلفة تتكيف مع البيئة المحلية.
- إعادة فتح وتأهيل مسارات/مراحيل المواشي وتزويدها بالمياه والخدمات البيطرية.

- تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية الكاملة والشاملة في معظم الأماكن وخاصة خلال مواسم الأمطار.
- تقديم خدمات الإرشاد والدعم الفني للرعاة.
- التمويل العام لبرامج إعادة تأهيل المراعي.
- وقف التوسع في الزراعة المطرية التقليدية والآلية في المناطق المصنفة على أنها مراعي.

تعتبر الزراعة الآلية على واسعة النطاق أحد الدوافع الرئيسية لإزالة الغابات وهذه مسألة هامة في الولايات التي استشيرت في الثانية من التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA II) ويقترح مشروع الاستراتيجية عددا من الخيارات التي ستؤثر على المشاريع الزراعية الآلية بما في ذلك تنقيح سجلات الإنتاج الفعلي وإنشاء الأحزمة الشجرية الواقية والتشجير الزراعي وعلف الماشية وإنشاء المشاجر والوقف الاختياري لتمدد الأراضي الزراعية وإصدار الشهادات والتشجيع على استخدام الطاقة النظيفة وتنظيم زراعة نسبة مئوية من أراضي المشاريع الزراعية بالأشجار. وعُقدت مناقشتان لمجموعات الاتصال واستُشير ستة من الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور. وقد قُبلت مشاريع الاستراتيجيات في معظمها (انظر الجدول 38).

الجدول رقم 37: الشركات الزراعية الآلية التي استشيرت

الشـــــــــــركة	الموقـــــع	الأنشطة الرئيسة
شركة بحري كردفان التجارية	الخرطوم وكردفان وولاية أخرى	إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية من مشاريع الزراعة الآلية (جنوب كردفان)
مجموعة محجوب أولاد فرع مدني	مكتب مدينة مدني بولاية الجزيرة للخدمات الزراعية. شهدت ود مدني انعقاد جلسة مناقشات جماعية مع مجموعة الاتصال	تجارة الصمغ العربي وزراعة صمغ الغوار وتصدير المحاصيل النقدية
ألفا للزراعة والصناعة	شارع صالح باشا الخرطوم	الزراعة والتسويق والتصدير على نطاق واسع
شركة دال قروب المحدودة (للاستثمار الزراعي)	مكاتب متفرقة بالخرطوم (شارع مدني الخرطوم)	الزراعة وتجهيز الأغذية على نطاق واسع أعمال محلية ودولية
الشركة المركزية للتجارة (شركة سي تي سي)	مكاتب متفرقة في جميع أنحاء السودان	الزراعة الآلية والمعدات والمدخلات الزراعية

كانت الاستراتيجيات الأكثر إثارة للقلق تلك المتعلقة بالأحزمة الواقية وشرط زراعة نسبة من ملكية الأرض بالأشجار. من المنظور التجاري، تم اعتبار العروض مرغوبة إذا كانت المنافع التجارية تفوق التكاليف. تم اعتبار الخيارات الاستراتيجية قابلة للتطبيق ومرغوبة في المشاريع المروية (مثل كنانة والجزيرة) ولكن ليس في المشاريع المطرية الأكثر جفافاً. في حالة كنانة، هناك حافز تجاري لأن الأحزمة الواقية تعود بالنفع على محصول السكر ولأن كنانة تمتلك الأرض، فهي تمتلك أيضًا الأخشاب من المشاجر. ونتيجة لذلك، قامت شركة كنانة بالفعل بزراعة أكثر من 6% من أراضيها وتعمل على تحقيق هدف 10%. في حالة المشاريع المطرية، هناك حافز تجاري ضئيل أو معدوم لزرع أحزمة شجرية واقية حيث أن المنافع التي تعود على إنتاج المحاصيل ضئيلة. إنه يقلل من مساحة الأرض المتاحة لإنتاج المحاصيل وبالتالي يقلل من الربحية وكذلك له تأثير سلبي على الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، فإن ملكية المشاجر الناتجة غير واضحة حيث يتم الاحتفاظ بالأرض على أساس عقد إيجار قصير

ويمكن لـ الهيئة القومية للغابات المطالبة بالولاية القضائية على المشاجر. في مثل هذه الحالات، تم اعتبار الاقتراح غير قابل للتطبيق إلا إذا قدمت الحكومة التمويل لتغطية التكاليف.

فيما يتعلق باستراتيجية فرض حظر على تحويل زراعة أراضي الغابات، اختلف أحد الأشخاص المطلعين على الأمور بسبب التأثير السلبي على الأمن الغذائي. واعترض آخر على استراتيجية الترويج لأعلاف الماشية بسبب التكلفة العالية التي ينطوي عليها ذلك. وقال آخر إن الانتقال من حطب الوقود إلى غاز البترول المسال غير ممكن بسبب التكاليف المترتبة على ذلك.

الجدول رقم *38*: الشواغل البيئية والاجتماعية التي أثارتها الزراعة الآلية الواسعة النطاق وتدابير التخفيف المقترحة

الاستراتيجية	المخاطر البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف
زراعة أحزمة شجرية واقية	ملكية الأشجار غير واضحة	توضيح الملكية
تنفيذ اللائحة التي تقتضي استزراع 5% أو 10% من مساحة المشروع بالأشجار	ملكية الأشجار غير واضحة تنفيذ اللائحة غير عملي في المناطق الأكثر جفافاً (يحتاج إلى الري)	توفير الأموال الحكومية لزراعة الأشجار. توضيح الملكية
وقف التوسع الزراعي على حساب أراضي الغابات	القيود على إنتاج الغذاء قضايا الأمن الغذائي	حل المفاضلات بين استخدامات الأراضي المتنافسة من خلال التخطيط متعدد القطاعات

المشاركون في سلسلة القيمة المضاف للصمغ العربي

تقترح استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) خيارًا واحدًا يركز على الصمغ العربي. خلال المرحلة الأولى من التقييم الاجتماعي والبيئي الاستراتيجي، تمت استشارة منتجي الصمغ العربي بشكل شامل ولكن الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة مثل الوسطاء والمعالجات والتجار الدوليين لم يتم أخذ عينات منها بشكل كافٍ. وجهات نظر هذه الجهات الفاعلة في المصب حول طرق تعزيز المنافع الاجتماعية والبيئية لخيار الاستراتيجية هذه مطلوبة. تم الاتصال بـ 25 شركة ودعوتها للرد وتم الرد على 5 منها على الأقل على الاستبيان عبر الإنترنت.

الجدول رقم *39*: المشاركون في سلسلة القيمة المضافة للصمغ العربي الذين استشيروا

الشـــــــــــــركة	الموقـــــــع	الأنشطة
شركة أفريكورب الدولية	المركز السوداني الكويتي	أنشطة تجارة وتصنيع الصمغ العربي
شركة قرين زون للتجارة والاستثمار	برج الساحل والصحراء الخرطوم	صادرات الصمغ العربي والتجارة المحلية
شركة حبيب	المكتب الرئيسي: سوق الخرطوم 2، وفروعه في الأبيض	تجارة وتصدير الصمغ العربي
مجموعة محجوب أولاد: المقر	مركز الخرطوم: شارع الجمهورية	تجارة الصمغ العربي وزراعة صمغ

الرئيسي بالخرطوم		الغوار وتصدير المحاصيل النقدية
شركة دار سافانا للصمغ العربي	المكتب الرئيسي: الخرطوم 2	تصنيع وتجارة الصمغ العربي
Elements Company	الخرطوم: برج النيلين	الصمغ العربي والأعمال الزراعية الأخرى

تضمنن مسودة الاستراتيجية القومية لبرنامج برنامج الرد+ (REDD+) خياراً استراتيجياً واحداً بشأن الصمغ العربي:" صقل وتحسين زراعة الغابات وإدارة وإنتاج وتسويق أشجار الصمغ العربية المنتجة ". شمل أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم ست مجموعات اتصال و12 من الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور والذين يمثلون المنتجين والوسطاء والمجهزين في المراحل النهائية والمصدرين. واتفق جميع المبحوثين على أن القطاع يحتاج إلى إعادة تنشيط وتحسينات على امتداد سلسلة القيم ولكن نظراً لأن الاستراتيجية تفتقر إلى تفاصيل محددة بشأن التدابير التي ستتخذ لتحسين القطاع، فمن الصعب تحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة للاستراتيجية. لذلك، ركزت المناقشات مع أصحاب المصلحة على وضع الاستراتيجية وتقديم توصيات حول طرق تنشيط زراعة الصمغ العربي وإدارته وإنتاجه وتسويقه وما يرتبط به من مخاطر بيئية واجتماعية.

توصيات بشأن وضع الاستراتيجية:

- المراقبة والتنبؤ والسيطرة على الآفات والأمراض الأكثر شيوعًا التي تؤثر على إنتاج الصمغ العربي (على سبيل المثال، استراتيجية البرنامج الوطني لمكافحة الجراد).
- استزراع أشجار الهشاب والطلح.
- رفع السعر على مستوى المنتج لتشجيع الإنتاج وتحسين الدخل وسبل كسب العيش والأمن الغذائي للمنتجين وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الأولية.
- تحسين البنى التحتية والخدمات الإرشادية والتعليم بين سكان الريف في حزام الصمغ العربي.
- توفير إمدادات المياه في حزام الصمغ لأن ذلك يشكل عائقاً على الإنتاج.
- إشراك النساء والشباب في التدريب على طرق محسنة لحصاد الصمغ العربي.
- تقوية جمعيات منتجي الصمغ العربي وزيادة قدرتها على المشاركة في عمليات صنع القرار.
- مراجعة الضرائب والرسوم المفروضة على طول سلسلة القيمة لتحقيق تقاسم أكثر إنصافًا للمنافع ولتشجيع الإنتاج والتسويق المحلي.
- توفير تسهيلات الائتمان والتمويل الأصغر الرسمية لدعم إنتاج الصمغ للحد من استغلال المنتجين من قبل مقرضي الأموال الذين يستخدمون نظام الشيل.
- استحداث تدابير سياسية لتشجيع الصادرات.
- تشجيع ترتيبات الشراكة التجارية العادلة بين المنتجين والمجهزين في القطاع الخاص.
- إعادة تركيز أسواق الصمغ من جني الإيرادات إلى تقديم الخدمة.
- تقليل تقلبات الأسعار السنوية عن طريق التخزين المؤقت والشراء التدخلي.

من المتوقع أن يكون للتدابير الموصى بها آثار إيجابية من خلال توسيع وتحسين الغابات وإدارة الغابات وأن تعود بفوائد اجتماعية في شكل زيادة الدخل وتحسين سبل المعيشة وتقاسم المنافع بشكل أكثر إنصافًا وتحسين الإدارة. لم تكن هناك مخاطر بيئية سلبية متوقعة من التدابير المقترحة ولكن هناك مخاطر اجتماعية لبعض هذه المقترحات كما وصفها (Elfadul et al, 2021) التي تحتاج إلى التخفيف. المخاطر الاجتماعية السلبية المحتملة وتدابير التخفيف هي كما يلي:

- تقاسم المنافع غير العادل وغير المنصف في ظل الممارسة الحالية لنظام الشيل الذي يستغل المنتجين. إن مجرد اقتراح الوصول إلى مؤسسات التمويل الأصغر كطريقة لمعالجة هذه المشكلة قد لا يكون كافياً في حد ذاته، حيث تعتبر المؤسسات الزراعة قطاعاً مرتفع المخاطر وبالتالي فإن منتجاتها وظروفها المالية غير جذابة بشكل عام لأصحاب الحيازات الصغيرة. تتمثل إحدى طرق التغلب على هذه

المشكلة في ربط مؤسسات التمويل الأصغر بجمعيات منتجي الصمغ العربي (جابا) المسجلة التي يقدم أعضاؤها ضمانات (مدعومة بوثائق موقعة)، مما يوفر لمؤسسات التمويل الأصغر الأمان للتمويل المسبق لجمع الصمغ العربي.

- هناك مستوى عال من عدم الثقة بين صغار المنتجين ومشتري الصمغ وعدم توازن القوى بين فئتي أصحاب المصلحة مما يؤدي إلى ترتيبات غير عادلة. ليس من الواضح كيف يمكن معالجة ذلك.
- فيما يتعلق بترتيبات الزراعة التعاقدية بين منتجي الصمغ والمشترين، الذين يقدمون السلف النقدية و / أو المدخلات لمجموعات أصحاب الحيازات الصغيرة، هناك مخاطر للمشتري حيث يمكن للمنتجين بعد ذلك" البيع الجانبي" للمشترين الآخرين الذين يعرضون أسعارًا أعلى من سعر العقد. كان أحد التدابير المخففة المستخدمة هو دفع علاوة قدرها 10% من سعر سوق مزاد الأبيض. لقد نجح هذا على مستوى المشروع ولكن هناك حاجة إلى حلول أخرى لتطبيقات على نطاق أوسع. الحل هو تعزيز التعاون بين جمعيات منتجي الصمغ العربي (جابا) المسجلة ومجموعات المنتجين وشركات الصمغ التي تدخل في ترتيبات الزراعة التعاقدية. يمكن للحوافز التي تقدمها الشركات (التمويل المسبق، توفير الجوالات/الخيش، السعر العادل والتسليم في موقع الإنتاج) جنبًا إلى جنب مع الإشراف الدقيق من قبل الشركات أن تقلل من مخاطر البيع الجانبي لأن المنافع الكبيرة طويلة الأجل التي تتراكم للمنتجين كافية لتحفيز الولاء للترتيبات.

توجد حاليًا قضايا عدم الإنصاف داخل جمعيات منتجي الصمغ العربي (جابا) حيث لا يجوز للقادة مشاركة التمويل المسبق بشكل عادل بين المساهمين. الحل المقترح هو تطوير قدرة جمعيات منتجي الصمغ العربي (جابا) وزيادة الشفافية من خلال اعتماد أدوات الإدارة والمحاسبة، مثل الإيصالات الموقعة بشكل فردي من الأعضاء لجميع التمويل المسبق المستلم.

ستؤدي استعادة غابات الصمغ العربي على نطاق واسع (أكثر من عشرات أو مئات الآلاف من الهكتارات) إلى تغيير استخدام الأراضي وقد يؤدي إلى تضارب كبير في استخدام الأراضي بين المصالح المتنافسة. يمكن التخفيف من ذلك من خلال تدابير مثل إعادة تأهيل طرق الترحال ونقاط المياه، وتشجيع المجتمعات الزراعية والرعاة، بدعم من سلطات المراعي القومية، للمشاركة بنشاط في الإدارة المشتركة لهذه المناطق.

الجدول رقم *40*: الشواغل البيئية والاجتماعية التي أعرب عنها المشاركون في سلسلة القيمة المضافة للصمغ العربي وتدابير التخفيف المقترحة

الاستراتيجيات المقترحة	المخاطر البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف
التمويل المسبق للإنتاج	• تقاسم المنافع غير العادل وغير المنصف في ظل الممارسة الحالية لنظام شِيل • عدم المساواة في توزيع التمويل المسبق (جمعية منتجي الصمغ العربي "جابا") • اختلال توازن القوة بين المنتجين والمشترين	• توفير الوصول إلى مؤسسات التمويل الأصغر • بناء قدرات جمعية منتجي الصمغ العربي "جابا"
زراعة الصمغ بالتعاقد	البيع الجانبي من قبل المزارعين المتعاقدين	دفع قيمة القسط للمزارعين المتعاقدين
إعادة تأهيل/ترميم حزام الصمغ العربي على نطاق واسع	من شأن تغيير استخدامات الأراضي يؤدي إلى تضارب المصالح المتنافسة	الإدارة المشتركة (مجتمعات المزارعين والرعاة، بدعم من سلطات المراعي القومية)

خلال المرحلة الأولى، لم يكن هناك تشاور كافٍ مع مستخدمي الطاقة المحليين والتجاريين، وأولئك المشاركين في أعمال الطاقة النظيفة، وواضعي سياسات الطاقة. في المرحلة الثانية من التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA II) تمت استشارة المجتمعات الريفية واللاجئين بشأن قضايا الطاقة المنزلية وكذلك الصناعات التي تستخدم كميات تجارية من حطب الوقود مثل صناعة الطوب (الحرق). يشير الجدول رقم (42) إلى عدد المقابلات مع المخبرين الرئيسيين ومناقشات مجموعات التركيز التي أجريت مع التجار في مجالات الطاقة النظيفة وحطب الوقود والفحم النباتي. كما تمت استشارة الكادر الفني في وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية. وذكر أن مصادر الطاقة النظيفة جزء من استراتيجية الدولة. يمكن أن يأخذ هذا شكل الطاقة الشمسية (قابلة للتطبيق في معظم ولايات السودان ويمكن أن تخدم أغراض الطهي)؛ طاقة الرياح (قابلة للتطبيق في الجزء الشمالي من البلاد ولكن لا يتوقع أن تقلل من التأثير على حطب الوقود والفحم النباتي. يعتبر غاز البترول المسال فعالاً للغاية في تقليل الضغط على الغابات كبديل. ومع ذلك، فإن هذا يعوقه بشدة محدودية العرض والقدرة على تحمل التكاليف وغياب الدعم والنقل وإمكانية الوصول إلى المناطق النائية.

الجدول رقم *41*: تجار الطاقة من القطاع الخاص

الولاية	تجار ومستخدمو الطاقة النظيفة	تجار الحطب والفحم
الخرطوم	مقابلتان مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور (2 KIIs) أربع مناقشات مع مجموعة الاتصال (4 FGDs)	6 (4 KIIs, 2 FGDs)
الجزيرة	مقابلة واحدة مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور (1 (KII	-
البحر الأحمر	أربع مقابلات مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور (4 KIIs)	4 KIIs
غرب دارفور	مقابلتان مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور (2 KIIs) جلسة مناقشة واحدة مع مجموعة الاتصال (1 FGD)	-
نهر النيل	-	14 KIIs
كسلا	-	2 (1 KII, 1 FGD)

خلال المرحلة الأولى، لم يكن هناك تشاور كافٍ مع مستخدمي الطاقة المحليين والتجاريين، وأولئك المشاركين في أعمال الطاقة النظيفة، وواضعي سياسات الطاقة. في المرحلة الثانية من التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (SESA II)، تمت استشارة المجتمعات الريفية واللاجئين بشأن قضايا الطاقة المنزلية وكذلك الصناعات التي تستخدم كميات تجارية من حطب الوقود مثل صناعة الطوب (الحرق). يشير الجدول رقم (43) إلى عدد المقابلات مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور ومناقشات مجموعات التركيز التي أجريت مع التجار في مجالات الطاقة النظيفة وحطب الوقود والفحم النباتي. كما تمت استشارة الكادر الفني في وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية. وذكر أن مصادر الطاقة النظيفة جزء من استراتيجية الدولة. يمكن أن يأخذ هذا شكل الطاقة الشمسية (قابلة للتطبيق في معظم ولايات السودان ويمكن أن تخدم أغراض الطهي)؛ طاقة الرياح (قابلة للتطبيق في الجزء الشمالي من البلاد ولكن لا يتوقع أن تقلل من التأثير على حطب الوقود والفحم النباتي. يعتبر غاز الطهي فعالا للغاية في تقليل الضغط على الغابات كبديل. ومع ذلك، فإن هذا يعوقه بشدة محدودية العرض والقدرة على تحمل التكاليف وغياب الدعم والنقل وإمكانية الوصول إلى المناطق النائية.

أشار العديد من أصحاب المصلحة في الولايات إلى أن توفير غاز الطهي والطاقة الشمسية غير قابل للتطبيق. يحتاج غاز الطهي إلى موارد تخزين وبنى تحتية أخرى لا تستطيع الدول إدارتها. يجب أن يكون الشكل المناسب للطاقة للمتطلبات الريفية هو أشكال الطاقة المنخفضة التكلفة المنتشرة. يجب زيادة توافر الطاقة للفرد، من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة لموارد الطاقة المتاحة محليًا. إن القضية الملحة لتنمية سكان الريف هي زيادة الطاقة المتاحة للفرد.

اللاجئون والنازحون

يهدف الخيار الاستراتيجي لتلبية احتياجات اللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة للطاقة والمأوى إلى معالجة تدهور الغابات حول مخيمات ومستوطنات اللاجئين والنازحين والتي تم تحديدها على أنها دافع الإزالة وتدهور الغابات. تمت استشارة سبعة من الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور. وافق جميع المستجيبين على الاستراتيجية ولكن بما أن خيار الاستراتيجية لم يحدد كيفية تلبية الاحتياجات، كان من الصعب تحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لخيار الاستراتيجية. لذلك، ركزت المناقشات مع أصحاب المصلحة على وضع الاستراتيجية وتقديم توصيات بشأن طرق الحد من اعتماد اللاجئين والنازحين على موارد الغابات للوقود والمأوى (وجني الدخل) والحد من تدهور الغابات.

وفيما يلي هذه التوصيات:

- توفير غاز الطهي ودعم أسطوانات الغاز.
- تعزيز المواقد الموفرة للطاقة.
- سيتم إنشاء مشاجر حطب الوقود وأعمدة الأخشاب بتمويل من المفوضية.
- إعادة تشجير الغابات المتدهورة.
- زيادة الوعي وبناء القدرات وإشراك المجتمع في المشاورات.
- تأمين العودة الآمنة لجميع النازحين إلى مناطقهم الأصلية.

تتعلق المخاطر التي تم تحديدها بالتدخل المحتمل في حقوق السكان الأصليين والرعاة والمجتمعات في الوصول إلى موارد الغابات وتدبير التخفيف المقترح هو إشراك المجتمع ومشاركته في تخطيط وتنفيذ هذه التدخلات.

ردود القطاع الخاص بما في ذلك بائعي الفحم والحطب وتجار الطاقة النظيفة

يتجاوز الطلب على حطب الوقود والفحم إلى حد كبير العرض المستدام وهو أهم سبب/دافع لتدهور الغابات. تمت مناقشة خيارات الاستراتيجية لمعالجة هذه المشكلة مع المجتمعات المحلية ومستخدمي حطب الوقود المحليين والتجار. كان الإجماع على أنه لا يوجد بديل للفحم وأن أفضل خيار هو زيادة العرض المستدام عن طريق غرس الأشجار. إن مسودة خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) بشأن الانتقال إلى غاز الطهي وأشكال أخرى من الطاقة النظيفة لها فوائد بيئية ولكن التكاليف الاجتماعية في شكل تكاليف لا يمكن تحملها للفقراء وتأثيرات على سبل كسب العيش للتجار. يتطلب الترويج لغاز الطهي إعانات للتغلب على التكاليف الأولية للأسطوانات، ويعتبر التوزيع على المناطق الريفية النائية غير ممكن. ومع ذلك، تعتبر مقترحات تعزيز المواقد التقليدية ذات الكفاءة في استهلاك الوقود مرغوبة.

تتضمن الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) العديد من الخيارات الاستراتيجية التي تشمل زراعة الأشجار التي لها فوائد بيئية واجتماعية، وتلقى ردود فعل إيجابية من أصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم بما في ذلك مزارع حطب الوقود والأحزمة الشجرية الواقية والتشجير الزراعي وإعادة التشجير واستعادة الغابات المتدهورة بالإضافة إلى ذلك، أوصى أصحاب المصلحة على مستوى المجتمع المحلي بإنشاء غابات شعبية لتوفير خشب الكتلة الحيوية. قانون الغابات لسنة 1989 الذي تم تعديله ليصبح قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002 ينص على أحكام قانونية لحجز الغابات المحلية كمحميات غابات مجتمعية. وفقًا لقانون سنة 2002، يتم تعيين إدارة الغابات الشعبية للجان المعينة من قبل المجتمعات لهذا الغرض. هذه اللجنة هي الهيئة الإدارية المسؤولة عن زراعة موارد الغابات وحمايتها واستثمارها. تدرك سياسة الغابات (1986) وتشجع إنشاء الغابات الشعبية والخاصة والمؤسسية وهي واحدة من أبرز سمات سياسة الغابات لسنة 1986، وأكبر تحسن في سياسة الغابات لسنة 1932. سيساعد تنفيذ هذه السياسة على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على حطب الوقود.

4.5 تقييم الخيار رقم (1) من الاستراتيجية 1: الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات

1.4.5 خلفية عن خيار الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات

يتكون خيار الاستراتيجية 1 من 3 سياسات وإجراءات عمل يحتوي على 5 إجراءات مستهدفة كما ورد في الجدول رقم (44) أدناه. يقترح خيار الاستراتيجية هذا إصلاحات وبرامج تنظيمية ومؤسسية في قطاع الغابات لبناء قدرات مؤسسية وطنية ومجتمعية بالإضافة إلى الزخم الاقتصادي والمعرفة السياسية لتمكين الإدارة المستدامة للغابات والتنمية عبر المستويات المؤسسية والتنظيمية والمجتمعية أثناء التطوير. القدرة التجارية في إنتاج الأخشاب عالية القيمة وحطب الوقود / الكتلة الحيوية والأعمدة والسلع الغابية غير الخشبية. كما تهدف إلى تطوير برامج البحث والتعليم في قطاع الغابات.

تحسين الأنظمة والقوانين والسياسات المتعلقة بقطاع الغابات من أجل تعميم إجراءات برنامج الرد+ (REDD+)

الجدول رقم *42*: خلاصة خيارات الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات

السياسات وتدابير العمل	الإجراءات المستهدفة	أصحاب المصلحة المسؤولون
تعزيز السياسات القطاعية والإطار المؤسسي للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	تحسين الأنظمة والقوانين والسياسات المتعلقة بقطاع الغابات من أجل تعميم إجراءات برنامج الرد + (REDD+)	الهيئة القومية للغابات ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.
	دعم مراجعة وتعزيز بيان سياسة الغابات القومية في السودان لسنة 2006 المحدثة من سياسة الغابات لسنة 1986	مجلس إدارة الهيئة القومية للغابات
	تطوير نظم معلومات الغابات القومية لدعم إدارة الغابات والمناظر الطبيعية في السودان (نظام الرصد القومي للغابات، القياس والإبلاغ والتحقق، وضع المستويات المرجعية لانبعاثات الغابات، الضمانات، سجل الكربون)	مجلس إدارة الهيئة القومية للغابات
	دعم وتحسين السياسات الرامية إلى الحد من إزالة الغابات وتدهور الأراضي جراء إنشاء مخيمات اللاجئين.	وزارة الداخلية ومفوض اللاجئين والهيئة القومية للغابات ووحدة إدارة برنامج الرد(REDD+) +
	إطار تنفيذ برنامج الرد (REDD+) +وخيارات التمويل على مستوى	الهيئة القومية للغابات ومجلس الوزراء

السياسات وتدابير العمل	الإجراءات المستهدفة	أصحاب المصلحة المسؤولون
	الولاية: تطوير خطط عمل برنامج الرد (REDD+) +الخاصة بالولاية	
الإدارة الاستراتيجية للمناظر الطبيعية واستعادتها والحد من الانبعاثات	برنامج الغابات لأصحاب الحيازات الصغيرة في الولايات المختارة للأخشاب عالية القيمة وحطب الوقود / الكتلة الحيوية، وإنتاج العمود ومنتجات الغابات غير الخشبية (الهدف الأول: ولايتي النيل الأزرق وسنار).	الهيئة القومية للغابات ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وشركاء التنمية
	نظم مشاتل الغابات على مستوى الولاية لدعم المجتمعات المحلية والتشجير الجديد وإعادة التشجير واستعادة الأراضي المتدهورة	الهيئة القومية للغابات ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وشركاء التنمية
	بناء القدرات سلسلة القيمة المضافة للإنتاج المستدام للصمغ العربي من خلال التمويل المستدام ومشاركة القطاع الخاص.	الهيئة القومية للغابات ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وشركاء التنمية
	تنمية القدرات والتعزيز المؤسسي لإدارة الحرائق.	معاهد البحوث والجامعات، مرفق الشراك للحد من انبعاثات كربون الغابات والبنك الدولي منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
	دعم الإدارة المستدامة للغابات من خلال تطوير القدرات واستخدام خطط إدارة الغابات (بما في ذلك المناطق الساحلية المختارة وحماية غابات المانجروف والغابات النيلية).	الهيئة القومية للغابات والمجتمعات والقطاع الخاص وشركاء التنمية
دعم البحث والتطوير في مجال علوم الغابات	مراجعة وإعادة تصميم برامج ومناهج أبحاث الغابات والمراعي	الجامعات والهيئة القومية للغابات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	إنشاء مراكز التميز من خلال مؤسسات التعليم العالي (النظر في إنشاء مؤسسة لتنمية البحوث الغابية).	

2.4.5 تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية للخيار رقم (1) من الاستراتيجية

تنطوي سياسات استراتيجية قطاع الغابات وتدابير العمل والإجراءات المستهدفة المقترحة على إمكانية تفعيل ضمانات البنك الدولي بشأن القضايا البيئية والاجتماعية وحيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي وحفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية وكفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته والوسطاء الماليين وإشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات وظروف العمل والعمل على النحو التالي:

الجدول رقم *43*: الخيار رقم (1) التأثيرات البيئية والاجتماعية وتقييم المنافع وتدابير التخفيف

المخاطر البيئية والاجتماعية	الاحتمالية /الخطورة	تدابير التخفيف	المنافع البيئية والاجتماعية
•اضطرابات النظام الإيكولوجي. • إدخال أنواع غير أصلية أو غازية لمنتجات غابية جديدة قضايا الإدارة • قضايا إنتاجية التربة • فقدان القيمة الجمالية	عالية / متوسطة	• الاستخدام الرشيد للمدخلات الزراعية (مثل متابعة نتائج البحث وأفضل الممارسات) • استشارة أصحاب المصلحة • تقديم الدعم الفني والإرشاد	•عزل الكربون
• برامج التدريب غير الملائمة / أجندات البحث غير الملائمة أو غير الملائمة • قد لا تكون المناهج الدراسية مناسبة وملائمة • قد لا يتم اختيار الأشخاص المناسبين للتدريب	متوسطة/متوسطة	• إشراك المتخصصين في تغير المناخ في تصميم البرامج التدريبية • تصميم البرامج التدريبية المناسبة • الحرص على اختيار المشاركين في التدريب • إشراك أصحاب المصلحة في تخطيط أجندة البحث • تحديد فجوات المعلومات الرئيسية مناهج مناسبة	• تحسين التخطيط واتخاذ القرارات بشأن قضايا تغير المناخ • المعلومات التي يتم إنشاؤها لإرشاد التخطيط والتنفيذ • بناء القدرات يحسن إدارة الغابات والمراعي
• التعدي على حقوق الأرض العرفية • إدخال الأنواع غير المناسبة • المنافسة على الأرض • نزوح الناس • قطع مسارات/مراحيل الرعاة • انتهاك حقوق المهمشين • عدم الامتثال للسياسات	متوسطة/متوسطة	• المشاركة الملائمة لجميع أصحاب المصلحة • استخدام إطار تخطيط سياسة إعادة التوطين وإطار التخطيط للتخفيف من المخاطر المتعلقة بالأراضي وتقييد الوصول إلى الموارد الطبيعية • تحليل التكاليف والمنافع • بناء حوافز في القطاع الخاص أو المجتمع لتبني السياسة • الترويج للمشاجر الخاصة والشعبية • اختيار الأنواع المناسبة • تطوير قدرات المجتمع من أجل إدارة الغابات الشعبية • تأمين حقوق حيازة الأراضي • استخدام وتطبيق نتائج الإطار الدولي لتنظيم الأسرة للتخفيف من التأثيرات المحتملة على الفئات المهمشة والشعوب الأصلية	• زيادة المعروض من المنتجات الخشبية • تمكين المجتمع، خلق فرص العمل
• قد تتوسع في إزالة الغابات / تدهور الغابات. يجوز للمزارعين المطالبة بملكية الأرض	عالية / متوسطة	• عزيز القدرة الإشرافية للهيئة القومية للغابات • تمكين المجتمع وجمعيات الغابات الشعبية	• إعادة التشجير • زيادة الأمن الغذائي • تمكين المجتمع، • خلق فرص العمل • تحسين إدارة الغابات

المخاطر البيئية والاجتماعية	الاحتماليـــــــة /الخطورة	تدابير التخفيف	المنافع البيئية والاجتماعية
•الخطط والسياسات غير الملائمة التي تؤثر على المستخدمين أو الحقوق أو سبل العيش • عدم الامتثال للسياسات الجديدة • الإدارة غير الملائمة التي تؤثر على الحقوق وسبل كسب العيش / التدخلات غير الملائمة	معتدلة/متوسطة	•إشراك جميع أصحاب المصلحة في تخطيط السياسات وتطويرها بما في ذلك برامج التوعية والدعوة • بناء حوافز للقطاع الخاص لتبني السياسة • استخدام المعايير الدولية وأفضل الممارسات • التخطيط التشاركي • توفير المعلومات والتدريب للمجتمع • بناء قدرات المجتمع للتفاوض مع الهيئة القومية للغابات • إشراك المجتمع في التخطيط والإدارة	•تمكين المجتمع تحسين سبل العيش • تقاسم المنافع • انخفاض الطلب على حطب الوقود وإنتاج الفحم النباتي من قبل اللاجئين الذين لديهم فرص قليلة للدخل البديل • الاستغلال المستدام للغابات • زيادة المعروض من السلع والخدمات الغابية • الاستغلال المستدام للغابات، وتمكين المجتمع، وخلق فرص العمل
•فقدان التنوع البيولوجي (مثل المراعي والأنواع الأصلية)	طفيفة/متوسطة	•اعتماد نهج مستدامة لزراعة الغابات ومعايير مقبولة دوليًا وأفضل ممارسات الإدارة وبناء القدرات لتبادل المعرفة حول أفضل الممارسات	
•قد يؤدي تغيير استخدامات الأراضي إلى تقليل الأراضي المخصصة للمجتمع	متوسطة/متوسطة	•توفير سبل كسب عيش بديلة للأفراد المتضررين من إعادة تخصيص الأراضي	•تحسين سبل كسب العيش (مثل الدخل والأصول وما إلى ذلك)
•التغييرات في آليات تقاسم المنافع	متوسطة/منخفضة	•تأمين مشاركة النساء والمزارعين الأفقر والمهمشين في مشاريع التنمية • ترتيبات التقاسم العادل للمنافع	•الحفاظ على الممارسات الثقافية والتقليدية وأنواع الأشجار
•قد تُستبعد النساء لأن حقوق الأرض عادة ما يحتفظ بها الرجال • تدني مستوى ثقة المجتمع في التفاوض مع الهيئة القومية للغابات • انخفاض مستوى وصول المجتمع إلى المعلومات	متوسطة/منخفضة	•توفير التمويل الصغير لتمكين المرأة من الاستثمار على مستوى المزرعة • ضمان إشراك النساء والفئات المهمشة في بناء القدرات والتخطيط والتنفيذ • تسريع عملية التسجيل للغابات الشعبية	•زيادة الأمن الغذائي • إعادة التشجير
•التأثير على الأمن الغذائي	منخفضة/منخفضة	•توفير سبل كسب عيش بديلة للأفراد المتضررين من إعادة تخصيص الأراضي	
•الصراع المحتمل على الموارد أو ما يتعلق بحيازة الأراضي واستخدام الأراضي (المزارعون مقابل الرعاة) •قد يؤدي تغيير اللوائح الخاصة بالوصول إلى الغابات إلى تغييرات في حقوق الوصول التقليدية، وقد يؤثر ذلك على حيواناتهم نظرًا لندرة موارد المراعي، وقد يتطلب ذلك من الرعاة التحرك والمشي لمسافات طويلة وبعيدًا عن المنزل مما يكون له تأثير كبير على النساء والأطفال • استبعاد المستخدمين التقليديين	معتدلة/كبيرة	•تنفيذ آلية حل النزاعات •إجراء تحليل سريع للنزاع حسب الحاجة •ترتيبات التقاسم العادل للمنافع •ضمان تحقيق التوازن بين تنمية الغابات والقطاعات الأخرى. التخطيط القطاعي المشترك	•تمكين المجتمع، • خلق فرص العمل • تحسين إدارة الغابات
•التأثيرات على سبل كسب عيش المجتمع	معتدلة/عالية	•بناء القدرات لنشر التكنولوجيا ذات الصلة بالمعرفة	

المخاطر البيئية والاجتماعية	الاحتماليـــــــة /الخطورة	تدابير التخفيف	المنافع البيئية والاجتماعية
•تضارب الأولويات على أساس الاحتياجات داخل المجتمع	متوسطة/متوسطة	•اعتماد ترتيبات فعالة لتقاسم المنافع من قصص النجاح المحلية والإقليمية	
• نزوح الناس	منخفضة/منخفضة	• استخدام إطار عمل سياسة إعادة التوطين في سياق عمليات النزوح بسبب قيود الوصول	
• لا يجوز لأصحاب المصلحة اعتماد البرامج	متوسطة/منخفضة	• تضمين حوافز لاعتماد البرامج • تطوير مزارع حطب الوقود • تطوير المعرفة والمهارات في الإنتاج النظيف والفعال	• تمكين المجتمع، • خلق فرص العمل • تحسين إدارة الغابات
• نقص قدرة المجتمع على تنفيذ سياسات تترجم إلى مخاطر على سبل كسب العيش	متوسطة/متوسطة	• تبسيط عمليات تسجيل الغابات الشعبية	
• الافتقار إلى هيكل السوق، والمعرفة والمعلومات المتعلقة بآليات السوق التي تؤدي إلى الإفقار أو خلق اختلالات بين أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى التمويل والفرص الجديدة وأولئك الذين لا يستطيعون	متوسطة/متوسطة	• توفير معلومات السوق والتدريب وحملات التوعية	

تعليقات أصحاب المصلحة:

- **الاتفاق على تحسين إدارة موارد الغابات**
- **دعم قوي لإدارة الغابات التشاركية (بما في ذلك استخدام نظام التونجيا**
- **الغابات الشعبية**
- **دعم الغابات الخاصة (الهشاب والطلح)**
- **تحفيز استخدام الأشجار المثمرة وأشجار الظل .**
- **الغابات الحضرية**
- **تحسين قدرة الهيئة القومية للغابات على إدارة الموارد**
- **مراجعة السياسات والقوانين**
- **إنشاء غابات للطاقة ومواد البناء**
- **زيادة خيارات المعيشة الريفية**

الاستنتاج: دعم قوي لآليات تقاسم المنافع والإدارة التشاركية للغابات مثل التونجيا النظام وزراعة الأشجار الإضافية لإنتاج حطب الوقود والصمغ العربي وكذلك الأحزمة الشجرية الواقية.

3.4.5 تقييم أصحاب المصلحة لتأثيرات ومنافع وخيارات التخفيف للمشاورات المتعلقة بخيار الاستراتيجية رقم (1)

الجدول رقم *44*: تقييم أصحاب المصلحة لتدابير الاستراتيجية

المخاطر البيئية والاجتماعية	التدابير المقترحة للتخفيف من التأثيرات السلبية	التدابير المقترحة لتعزيز التأثيرات الإيجابية
المخاطر البيئية إنتاج الملوثات: 18% الوظائف البيئية (وخدمات النظام البيئي): 20% الأنواع الغريبة الغازية 2% التنوع البيولوجي (25) جوانب أخرى من البيئة: 18% قضايا إدارة الآفات: 20% إنتاجية التربة: 23% **المخاطر الاجتماعية** التمكين: 14% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية): 12% سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 12% السعة (الأفراد والمؤسسات): 14% العدالة والعدالة الاجتماعية: 16% القيم الجمالية: 15% الصراع والوئام الاجتماعي: 15% حقوق: 12% القيم الثقافية: 11%	• رفع الوعي • اعتماد مناهج الإدارة المتكاملة. • تحسين البنى التحتية الريفية وخاصة الطرق لتعزيز الوصول إلى الأسواق (المدخلات والمخرجات). • تعزيز سلسلة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية. • تجنب استخدام المبيدات والأسمدة بتركيزات ضارة. • يجب استعادة الغابات والحفاظ عليها. • تطوير نوع من تقاسم المنافع من أجل ضمان وصول المجتمعات المحلية إلى احتياجاتها. • إنشاء برامج معيشية، واعتماد سياسة تغير المناخ في السودان، والحفاظ على الغطاء الشجري والحد من عمليات القطع والرعي داخل الغابة من خلال توفير وتعيين عدد كافٍ من حراس الغابات. توعية المواطنين بأهمية البيئة والغابات. • إيلاء الاهتمام للتشجير والزراعة. • تطوير العدالة في توزيع المشروع. • البحث عن طاقة بديلة وتوفير فرص عمل. • تنفيذ قانون الغابات في زراعة الأشجار بالأشجار. • تطبيق قوانين الزراعة والرعي. • تخصيص الأراضي للمراعي لمنع التداخل وتحديد المسارات. • إعادة الزراعة للمشاريع الزراعية. وقف التوسع في المشاريع الزراعية. • توفير مواد البناء كبديل للخشب. • توعية المواطنين بأهمية الغابات. • توسيع الغابات العامة في المنطقة وإشراك النساء من خلال الجمعيات النسائية. • توفير بدائل للطاقة. • تكثيف الوعي المجتمعي واهتمام إدارة الغابات بزراعة الأشجار وتكثيف الحماية من خلال تعيين حراس مناسبين ومشاركة المجتمعات. • توفير الأمن لعودة النازحين إلى قراهم، بالإضافة إلى تكثيف الوعي البيئي للمجتمعات وزيادة الوعي بأهمية الغابات. • إزالة أشجار المسكيت وإعادة الأشجار المنقرضة المحلية بمشاركة المجتمعات المحلية. • تمكين إدارة الغابات من القيام بالإدارة والحماية المطلوبة للغابات. • مخاطبة القوات المسلحة بوقف قطع الأشجار بالمنطقة. • تطبيق عقوبات على القطع الجائر للأشجار • إدخال التربية البيئية في المدارس. • استحداث أنشطة بديلة للمواطنين لزيادة الدخل.	• بناء القدرات وتعبئة المجتمع • إنشاء شركة زراعية. تعاونيات. • تدريب المجتمع على تقنيات التشجير الزراعي. • إدخال أنواع المحاصيل والأعلاف عالية الإنتاجية • إشراك جميع القطاعات ذات العلاقة في وضع الخطط (الزراعة، الحياة البرية، المحليات، السياحة) • بذر المراعي وخلق مسارات رعوية. • توعية المجتمع بأهمية المورد. • تدريب المجتمعات على جمع البذور والفواكه من أجل تعزيز دخل المجتمع. • مساعدة أصحاب المصلحة من خلال نصحهم بتوحيد الجهود على المستويين المحلي والاتحادي. • صياغة تشريعات جديدة. • هناك مساحات غير مزروعة بالأشجار (فارغة) يمكن زراعتها بالأشجار المحلية ومحجوزة لمشاركة المجتمع من خلال اللجان وتسييجها (تسويرها) لضمان الحماية الكاملة. • التأكد من التزام الدوائر الحكومية ذات الصلة

المخاطر البيئية والاجتماعية	التدابير المقترحة للتخفيف من التأثيرات السلبية	التدابير المقترحة لتعزيز التأثيرات الإيجابية
	• إنشاء مختبر رئيسي للغابات في المنطقة. • أعد زراعة الجداول بالأشجار. • توفير مصادر المياه للمراعي. • دعم الاتحادات الزراعية واتحادات الرعاة لتطبيق قوانين حماية قطع الأشجار. • إشراك جمعيات الشباب في استعادة الغطاء النباتي. • المزيد من حراس الغابة. • جلب بدائل الطاقة.	
استزراع الأشجار		
المخاطر البيئية لا توجد **المخاطر الاجتماعية** التمكين: 2% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية): 1% سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 1% السعة (الأفراد والمؤسسات): 2% الصراع والوئام الاجتماعي: 1% الحقوق: 1%	إذا كان لدى المواطن الحاجات الأساسية، فإن الدراسة تأخذ بعين الاعتبار هذه الحاجات	
استعادة المناظر الطبيعية المتدهورة لحالتها الأصلية		
المخاطر البيئية الأنواع الغريبة الغازية 2% قضايا إدارة الآفات: 1% **المخاطر الاجتماعية** سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 2% السعة (الأفراد والمؤسسات): 4% الصراع والوئام الاجتماعي: 1% الحقوق: 2%	لا توجد تعليقات أو توصيات	
مكافحة حرائق الغابات		
المخاطر البيئية **إنتاج الملوثات: 1%** **2**الأنواع الغريبة الغازية 2% **المخاطر الاجتماعية** الصراع والوئام الاجتماعي: 1%	مشاركة المجتمع في إعادة زراعة الأشجار بدعم من الحكومة المحلية. تفعيل قانون الغابات، وتمكين إدارة الغابات من تنفيذه وإنفاذه . تكثيف الوعي وخاصة وسط الرعاة وتقديم التوجيه والخدمات المناسبة	مشاركة المجتمع في وضع الخطط والدراسات

5.5 تقييم الخيار رقم (2) من الاستراتيجية: الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي

1.5.5 خلفية عن خيار الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي

يتكون الخيار رقم (2) من الاستراتيجية من سياستين لتدابير العمل: السياسات وتدابير العمل رقم 4 تحتوي على 4 إجراءات مستهدفة والسياسات وتدابير العمل رقم 5 لديها 6 إجراءات مستهدفة كما هو واضح في الجدول 47. ويهدف الخيار رقم (2) من الاستراتيجية إلى تحسين الكفاءة الزراعية وزيادة الإنتاجية من خلال الزراعة الذكية مناخياً ومن خلال إنشاء إطار واضح لحيازة الأراضي وبالتالي زيادة ضمان حيازة الأراضي. ستعزز الزراعة الذكية للمناخ أنظمة الزراعة التي تحسن إنتاجية كل وحدة وتزيد من التنويع لتأمين دخول بديلة من خلال أنشطة مثل تنويع المحاصيل والتشجير الزراعي والزراعة البينية وأنظمة الري المتقدمة والزراعة العضوية. ويهدف الخيار رقم (2) من الاستراتيجية أيضا إلى التمكين من توفير أعلاف عالية الجودة ومستدامة للماشية وزيادة توافرها دون المساس بالغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية الحيوية وتنمية القدرات في مجال صحة الحيوان ورعايته. ويهدف هذا الخيار أيضا إلى المساعدة على تطوير فهم وترسيم طرق هجرة الماشية التقليدية، للحد من الصراع بين الرعاة الرحل والمنتجين الزراعيين المستقرين. وأخيراً، يهدف الخيار رقم (2) من الاستراتيجية لى تحويل النظم الزراعية من أجل معالجة الأمن الغذائي، والمحافظة على سبل كسب العيش وتشجيع الرخاء والتكيف وبناء القدرة على التكيف مع مخاطر تغير المناخ وتشجيع التنسيق بين المؤسسات العامة والخاصة مع الحد من الضغط على الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية والحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

الجدول رقم *45*: خلاصة خيارات الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي

السياسات وتدابير العمل	الإجراءات المستهدفة	أصحاب المصلحة المسؤولون
تحسين قدرة قطاع الزراعة على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ	بناء القدرات لتحسين الإنتاجية الزراعية من خلال نظام التشجير الزراعي لتحسين استخدام المياه والحد من زحف الغابات (الأحزمة الشجرية الواقية، وزراعة المحاصيل، ومصدات الرياح في الغابات النهرية)	وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ذات الصلة، الهيئة القومية للغابات، المجتمعات، القطاع الخاص، اتحادات الأعمال، منتجي الصمغ والثروة الحيوانية
	تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تنويع المحاصيل والنظم الزراعية الرعوية	وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ذات الصلة، الهيئة القومية للغابات، المجتمعات، القطاع الخاص، اتحادات الأعمال، منتجي الصمغ والثروة الحيوانية
	إعادة تأهيل خدمات الري لجعل استخدام المياه أكثر كفاءة، بما في ذلك إدخال التقنيات المناسبة لتحسين استخدام المياه وزيادة الوعي بالمياه؛	وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ذات الصلة، الهيئة القومية للغابات، المجتمعات، القطاع الخاص، اتحادات الأعمال، منتجي الصمغ والثروة الحيوانية
	بناء القدرات وإجراء نقل المعرفة للزراعة المحافظة على الموارد مع حصاد المياه، وعدم الحرث، والبذور المحسنة.	وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ذات الصلة
تعزيز الإدارة المستدامة للثروة الحيوانية والمراعي	تعزيز التدابير التنظيمية وغير التنظيمية لإدارة ممرات حركة الثروة الحيوانية بما في ذلك أنظمة المراقبة.	الإدارات الاتحادية والولائية للمراعي / المراعي، وزارات الزراعة والثروة الحيوانية
	استعادة / إعادة تأهيل المراعي، وحمايتها، وتوفير المواد الأولية الموسمية الكافية (إنتاج العلف): إقامة شراكات تجارية بين مالكي الماشية والمزارعين على طول طرق المواشي	الإدارات والبحوث ذات الصلة في وزارة الثروة الحيوانية والإدارة العامة للمراعي والعلف والمجتمعات القروية والمجتمعات الزراعية الرعوية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية
	تحسين فرص حصول المزارعين ومنتجي الماشية على التمويل وخدمات الدعم (مثل صحة الحيوان والإرشاد والتدريب والمدارس الميدانية للمزارعين والتسويق)	الهيئة القومية للإنتاج الحيواني والإدارة العامة للمراعي والعلف على المستوين الاتحادي والولائي وإدارة الإرشاد ونقل التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا والمجتمعات القروية
	تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاعين العام والخاص في تطوير وإدارة البنى التحتية للمراعي.	الهيئة القومية للإنتاج الحيواني والإدارة العامة للمراعي والعلف على المستوين الاتحادي والولائي وإدارة الإرشاد ونقل التكنولوجيا ونقل التكنولوجيا والمجتمعات القروية
	زيادة القدرة التكيفية للمزارعين ومنتجي الثروة الحيوانية من أجل التأهب للتغير الموسمي في إمدادات الأعلاف والمياه من خلال مشاريع المجتمع المحلي	إدارات المراعي والعلف وزارات الزراعة والثروة الحيوانية على المستوين الاتحادي والولائي

السياسات وتدابير العمل	الإجراءات المستهدفة	أصحاب المصلحة المسؤولون
	لحفظ المياه وحماية الأنهار وإدارتها	

2.5.5 تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية للخيار رقم (1) من الاستراتيجية

تنطوي سياسات استراتيجية الزراعة الذكية مناخياً وتدابير العمل والإجراءات المستهدفة المقترحة على إمكانية تفعيل ضمانات البنك الدولي بشأن القضايا البيئية والاجتماعية وحيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري وحفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية وكفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته وإشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات وظروف العمل والعمل كما هو مبين في الجدول رقم (48).

الجدول رقم (48): الخيار رقم (2)، تقييم مخاطر ومنافع التأثيرات البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف

المخاطر البيئية والاجتماعية	الاحتمالية /الخطورة	تدابير التخفيف	المنافع البيئية والاجتماعية
• عدم مراعاة القضايا البيئية (مثل كفاءة الموارد، ومفهوم الإنتاج النظيف) بشأن عمليات تعزيز القيمة	متوسطة/منخفضة	• اتباع أفضل الممارسات المتعلقة بكفاءة الموارد وإدارتها (مثل المياه والطاقة) والمخرجات (مثل عدم وجود نفايات) • بناء القدرات لتقاسم الدراية الفنية بشأن مفاهيم البيئة وكفاءة الموارد • تقييم الأثر البيئي والاجتماعي للتخفيف من التأثيرات السلبية • برامج الإرشاد الزراعي	• تقليل الضغوط على الغابات • تحسين الأمن الغذائي وسبل كسب العيش • انخفاض في الزراعة المتنقلة
• تقاسم المنافع غير المتكافئ بين اللاعبين على طول سلسلة القيمة (مثل عدم تناسق المعلومات الذي يؤدي إلى مستوى منخفض من المنافع للمجتمعات)	متوسطة/متوسطة	• ترقية السلسلة (أي جلب الأشخاص إلى السوق من خلال التعاونيات أو الجمعيات)	• تحسين فرص العمل وسبل كسب العيش
• يوسع المنظمات / الأفراد الذين لديهم موارد أكثر أن يستحوذوا على معظم القيمة المضافة	عالية/متوسطة	• التمويل الجماعي والتمويل الصغير لمعالجة الاستثمار في المرافق من قبل / من أجل المجتمعات المحلية	تمكين المجتمع المحلي
• قد يكون الرجال في وضع أفضل ثقافيًا للاستفادة من الأنشطة ذات القيمة المضافة (مثل السفر إلى الأسواق المحتملة)	منخفضة/منخفضة	• بناء القدرات بين النساء لتطوير معرفتهن الفنية بشأن تعزيز سلسلة القيمة وأنشطة الممارسات الجيدة • تعزيز قدرات ومهارات المجموعات النسائية في سلاسل القيمة الغذائية المختارة من خلال أنشطة تنمية القدرات، بما في ذلك الدورات التدريبية، وجولات تبادل المعرفة، والدعم المحدد الذي يهدف إلى تحسين الإنتاج الموجه نحو السوق وإضافة القيمة، وتطوير المشاريع، والصلات بين الأعمال التجارية والوصول إلى التمويل. • دعم المؤسسات (على المستوى القومي والولائي ومستوى المحلية) وتعزيز سلاسل القيمة التي تراعي الفوارق بين الجنسين. • الاستثمار في منصة وأدوات تبادل المعلومات للنساء للوصول إلى المعلومات	• نقل المعرفة والمهارات • تحسين ترتيبات تقاسم المنافع
• التربة / تدهور الأراضي بسبب الميكنة غير الملائمة.	متوسطة/عالية	• استخدام المدخلات الزراعية الصديقة للبيئة (مثل المواد الكيميائية الأقل خطورة أو المدخلات العضوية) • تكامل إدارة الآفات	• انخفاض احتلال الأراضي والاستيلاء عليها (مثل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المتعلقة بتطهير الأراضي)

المخاطر البيئية والاجتماعية	الاحتمالية /الخطورة	تدابير التخفيف	المنافع البيئية والاجتماعية
		• سيتم تطبيق قاعدة غرس الأشجار بنسبة 10% و 20%.	
• تلوث التربة والمياه	متوسطة/عالية	• الاستخدام الرشيد للمدخلات الزراعية (مثل متابعة نتائج البحوث وأفضل الممارسات) وبناء القدرات	• تنويع الدخل يقلل من الضغط على الموارد الطبيعية
• اضطرابات النظام الإيكولوجي	متوسطة/عالية	• اعتماد تقنيات الزراعة المستدامة والمعايير المقبولة دوليا وأفضل الممارسات الإدارية	
• يؤدي تدهور جودة الهواء إلى زيادة الانبعاثات والتلوث	متوسطة/منخفضة	• الاستخدام الرشيد للمدخلات الزراعية (مثل متابعة نتائج البحوث وأفضل الممارسات) وبناء القدرات	
• توليد النفايات الخطرة من الآلات (زيت التشحيم المستخدم / تلوث الشحوم)	عالية /منخفضة	• بناء القدرات لتقاسم المعرفة حول أفضل الممارسات	
• تلوث المياه السطحية	متوسطة/منخفضة	• الاستخدام الرشيد للمدخلات الزراعية (مثل متابعة نتائج البحوث وأفضل الممارسات) وبناء القدرات	
• قد يؤثر الترويج لتقنيات حصاد المياه غير الملائمة على مجاري الأنهار في اتجاه مجرى النهر (التنوع البيولوجي، ونقص المياه، وتآكل التربة، والمواد المتبقية، وما إلى ذلك) ويؤدي أيضًا إلى الصراع بسبب الوصول إلى الموارد المائية واستخدامها	متوسطة/منخفضة	• تعزيز نهج المناظر الطبيعية من أجل التنمية المستدامة وإدارة موارد المياه والأراضي. توفر مقاربات المناظر الطبيعية أو مستجمعات المياه لإدارة المياه إطارًا وتمكن من إدارة موارد المياه للعديد من أصحاب المصلحة ذوي الاهتمامات والدوافع المختلفة.	
• انخفاض تنوع المحاصيل المزروعة	متوسطة/متوسطة	•	
• فقدان أنواع المراعي التي تستخدم المدخلات الزراعية	متوسطة/منخفضة	• الالتزام بالحدود القومية المسموح بها للملوثات (SSMO)وكذلك المعايير الدولية المقبولة	
• الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا قد يؤدي إلى انخفاض فرص العمل أو تسريح العمال	متوسطة/متوسطة	• توفير سبل كسب عيش بديلة للأفراد المتأثرين بالتكثيف (مثل فقدان وظائفهم) أو بناء قدراتهم على أدوار جديدة	• تحسين سبل كسب العيش (مثل الدخل والأصول وما إلى ذلك)
• الاعتماد على المدخلات المالية والتقنية الخارجية قد يزيد من حالة الهشاشة	متوسطة/منخفضة	• إنشاء خطط تأمين متناهي الصغر للحد من تعرض المزارعين للخطر	• زيادة محتملة في الإمدادات الغذائية
• تقييد الوصول إلى التكنولوجيا (ارتفاع تكلفة التكنولوجيا ونقص المعرفة)	منخفضة/منخفضة	• ضمان إمكانيات التمويل الصغير التي تمكن الجميع من الوصول إلى التكنولوجيا	
• قد تُستبعد النساء لأن حقوق الأرض عادة ما يحتفظ بها الرجال • زيادة الميكنة قد تقلل من فرص العمل للمرأة	متوسطة/متوسطة	• تأمين مشاركة المرأة من خلال سَن اللوائح والعمليات على مستوى المجتمع التي تعترف بحقوق المرأة في الأرض. تطوير المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء والتي يمكنها التنسيق والمساعدة في ضمان تطبيق هذه القواعد والعمليات من خلال تمثيل النساء في السلطات المحلية والإقليمية والقومية. • توفير سبل كسب عيش بديلة للأفراد المتأثرين بالميكنة التي تؤثر على قابلية النساء للتوظيف	
• قد يؤثر التكثيف على الأمن الغذائي	منخفضة/منخفضة	• ضمان توفير التمويل الصغير الذي يتيح الاستثمار على مستوى المزرعة وتجنب تهميش المزارعين الأفقر • جب أن تأخذ استراتيجية التكثيف بعين الاعتبار قضية الأمن الغذائي للولاية	
• النزاع المحتمل المتعلق بحيازة الأراضي واستخدام الأراضي (المزارعون مقابل الرعاة) • من المرجح أن يستفيد المزارعون الأغنياء أكثر وسيخسر المزارعون الفقراء خاصة	متوسطة/متوسطة	• تنفيذ آليات حل النزاعات • إجراء تقييم سريع للنزاع حسب الحاجة • إشراك أصحاب المصلحة في مراحل التخطيط والتنفيذ، ولا سيما المزارعين والرعاة،	

المخاطر البيئية والاجتماعية	الاحتمالية /الخطورة	تدابير التخفيف	المنافع البيئية والاجتماعية
في المناطق المتأثرة بالصراع		• تأهيل المناطق المتدهورة بسبب الملاجئ بالولاية . • تشجير الغابات المحجوزة تحت إدارة الهيئة القومية للغابات . • توفير فرص كسب العيش للفقراء والمهمشين بما في ذلك النساء والشباب (الطوق على الصمغ العربي، والتشجير الزراعي، والحدائق المنزلية) . • الوصول إلى التمويل عن طريق الرعي الزراعي لدعم إعادة تأهيل مناطق أشجار الهشاب المنتجة للصمغ العربي	
• تقليص مساحة الأراضي المتاحة للزراعة	متوسطة/متوسطة	• تقديم المساعدة التقنية للمشاريع الآلية • الفحص الاجتماعي ومراقبة الامتثال • تأمين حقوق حيازة الأراضي للفقراء	• زيادة المعروض من المنتجات الخشبية • تحسين البيئة للرعاة • تقليل إزالة الغابات
• من شأن ارتفاع تكلفة المدخلات أن تفاقم من مخاطر الخسائر.	متوسطة/منخفضة	• تسهيل الحصول على الائتمان. ربط المزارعين بالمؤسسات المالية.	
• قد تؤدي زيادة كثافة الرعي إلى زيادة: • انضغاط التربة وتآكلها وانخفاض معدل التسلل • الرعي الجائر في المواقع البديلة • الانبعاثات من الثروة الحيوانية • قد تتأثر بعض أنواع الأشجار البديلة بالرعي • التأثيرات على سبل كسب العيش التقليدية من خلال التغييرات (تنظيم الرعي والقيود المفروضة على الوصول إلى الغابات قد تؤثر على سبل كسب العيش (العمالة والدخل والأصول) • قد يؤثر على الثقافة التقليدية إذا كان البدو مرتبطين بمجتمعات جديدة ذات ثقافات مختلفة. • قد تنشأ مشاكل حيازة الأراضي أو النزاعات عند فتح ممرات للماشية أو إنشاء نقاط للمياه . • قد تخلق مخاطر الحوكمة. • المبادرات قد تفيد الرعاة الأغنى وتهمش أفقرهم	متوسطة/منخفضة متوسطة/متوسطة متوسطة/متوسطة	• اتبع أفضل الممارسات في إدارة الثروة الحيوانية • بناء القدرات ونقلها لتمكين المجتمعات من الاستفادة الكاملة من الممارسات الجديدة • فحص التأثيرات الاجتماعية وإشراك الرعاة في اتخاذ القرار • نشاء آلية حل النزاعات • توفير معلومات السوق • آليات حل النزاعات • ضمان مشاركة أفقر الرعاة، لا سيما من خلال مخطط التمويل الصغير وبناء القدرات • تنفيذ أنشطة بناء القدرات وآليات التمويل (وصول أفضل إلى الموارد ذات الصلة بالتمويل الصغير والتمويل) على مستوى المجتمع لمساعدة المجموعات المعتمدة على سبل كسب العيش التقليدية على الانتقال إلى عمليات وأنشطة جديدة لإدارة الثروة الحيوانية المستدامة • ضمان تطبيق قواعد وممارسات حيازة الأراضي من قبل السلطات القائمة على المجتمع المحلي من خلال تدريب القدرات على المستويات المحلية (القرية / التقليدية) والإقليمية (الولاية) والقومية • ضمان تطبيق إجراءات التقاسم العادل للمنافع داخل كل تدبير بحيث يفيد بشكل إيجابي جميع مجموعات المستفيدين . • اربط أيضًا برنامج التقاسم العادل للمنافع هذا باستراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) لتقاسم المنافع.	• تقليل الضغط على المراعي والأشجار (تنظيم الرعي في مناطق الغابات حيث يتم تجديد الغابات للسماح للغابات بالاستعادة / فرض أو تشجيع زراعة الأشجار على 10% من الأراضي الزراعية) • قد يؤدي استبعاد الثروة الحيوانية إلى معدلات هائلة وسريعة من انتعاش النظام الإيكولوجي على ضفاف النهر • قد تؤدي بقية المراعي كجزء من الإدارة الفعالة إلى الإصلاح الفعال والسريع لأضرار الرعي للتربة والموارد الأخرى • مشاريع الغاز الحيوي من الثروة الحيوانية تؤدي إلى تخفيضات إضافية للانبعاثات • إنشاء الأحزمة له فوائد اجتماعية وبيئية لكل من المزارعين والرعاة (مثال القضارف). • تحسين سبل كسب العيش بسبب الثروة الحيوانية الأكثر صحة
• النزاعات بين المزارعين والرعاة حول ممارسات / حقوق استخدام المياه والأراضي، وزيادة استخدام مخلفات المحاصيل وترسيم المراحيل	متوسطة/متوسطة	• تنفيذ تدابير حل النزاعات. يجب أن يشمل ترسيم مسار الماشية الرعاة والسكان على طول نمط التنقل. يجب أن تكون العملية المستخدمة في إطار العملية. • إشراك أصحاب المصلحة في التخطيط والتنفيذ • التخطيط المتكامل -الثروة الحيوانية والغابات والزراعة	• قد تحتاج الأسرة إلى السفر بشكل أقل مما قد يفيد صحة وتعليم النساء والأطفال • إدارة الموارد الطبيعية المستدامة
• قد يؤدي التكثيف إلى زيادة الاعتماد على المدخلات الخارجية	عالية/منخفضة	• توفير سبل كسب عيش بديلة	
• خطورة عدم تبني سلالة حيوانية محسنة بسبب الإحجام الثقافي	متوسطة/منخفضة	• رفع مستوى الوعي حول أفضل الممارسات	
• زيادة أعداد الماشية	متوسطة/منخفضة	• مشاركة أصحاب المصلحة	• ضغوط أقل على الغابات، وإدارة أفضل لقطاع

المخاطر البيئية والاجتماعية	الاحتمالية /الخطورة	تدابير التخفيف	المنافع البيئية والاجتماعية
• مقاومة تغيير الثقافة، • نقص المعرفة التقنية		• قطاع الثروة الحيوانية / الغابات / التخطيط الزراعي المتكامل	الثروة الحيوانية، وتوليد الدخل
• زيادة نشاط الثروة الحيوانية يمكن أن يؤدي إلى أضرار حول نقاط المياه	متوسطة/منخفضة	• التخطيط المناسب لموقع نقاط المياه	

تعليقات إضافية:

- مناظر مختلطة حسب الموقع.
- يتفق معظم أصحاب المصلحة بشكل عام على زيادة الإنتاجية الزراعية ولكن مع تحذيرات بشأن المخاطر البيئية وتكاليف وتوافر المدخلات والقدرة المنخفضة للمزارعين على اعتماد تقنيات جديدة
- يختلف بعض المزارعين مع الاستراتيجية بسبب المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة، وعدم القدرة على تحمل التكاليف، ونقص المعرفة
- زيادة الإنتاج لن تقلل الضغط على الغابة ما لم يتم تطبيق السياسات والقوانين.
- دعم مبدأ عدم الحرث;
- في القضارف، يقول أصحاب المصلحة أن هناك حدًا أدنى من التوسع في الزراعة في السنوات الأخيرة وهذا ليس دافعًا مهمًا، وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية ذات أهمية ثانوية لبرنامج الرد+ (REDD+)
- وقف الأنشطة الزراعية داخل الغابات المحجوزة
- • إن أفضل نهج هو تبني نظام زراعي -زراعي-رعوي تقليدي
- اعتماد الزراعة المتكاملة
- تطبيق لائحة زراعة الأشجار على 10% من الأراضي الزراعية
- فيما يتعلق بمتطلبات زراعة 10% بالأشجار، إذا تم تقديم المساعدة، فإن النساء أكثر استعدادًا للمساعدة. المساعدة -المشورة الفنية من البذور
- الآليات التقليدية لحل النزاعات تعمل بشكل عام .
- نظام الرعي المفتوح يؤدي إلى تدهور الموارد -يحتاج إلى تنظيم
- ليس من الممكن استبعاد الماشية من الغابات -فالماشية ستدخل الغابة دائمًا
- يؤكد الرعاة أنهم حراس جيدون للغابات ويحمون الغابة بشكل عام .
- يريد الرعاة الاحتفاظ بتقليد البقاء مؤقتًا في الغابة بينما يوصي بعض المسؤولين باستبعادهم من الغابة
- يريد الرعاة ممرات واسعة (2 كم) بينما يريد المزارعون (مثل القضارف) ممرات بعرض 200 متر
- إعادة تأهيل المراعي من خلال إعادة إنشاء أنواع النباتات الغذائية
- الرعي الجائر يكون أكثر كثافة في مناطق الغابات بسبب تعدي الزراعة على طرق الحيوانات .
- تغيير تصور المجتمع المحلي للثروة الحيوانية من كونها ثروة من أجل الهيبة القبلية إلى ثروة للأغراض الاقتصادية
- اتفق المزارعون الآليون على أن زراعة الغابات على الأراضي الزراعية الآلية كانت استراتيجية جيدة ليتم تطبيقها في منطقة الجزيرة
- اختلف المزارع الآلي مع فوائد إيقاف التوسعات الكبيرة للمزارع الآلية في منطقة الغابات على أسس اجتماعية من شأنها أن تؤثر على الأمن الغذائي وتؤدي إلى الفقر في الدولة وانتهاك حقوق الملكية الخاصة لاتخاذ قرار بشأن أراضيهم
- عدم توفر خريطة استخدامات الأراضي في الولاية مشكلة حقيقية تؤدي إلى تدهور الغابات
- الافتقار إلى السياسات الاحترازية (الحوافز) لجذب القطاع الخاص للمشاركة في إعادة تأهيل الغابات
- تصر الجهات الفاعلة في المصب في قطاع الصمغ العربي على طرق تعزيز المنافع الاجتماعية والبيئية لتدابير تسهيل تسويق الصمغ العربي

استنتاج: اتفاق عام على استراتيجية زيادة الإنتاج الزراعي ولكن بعض المخاوف بشأن التأثيرات البيئية والصحية لزيادة استخدام المدخلات الزراعية وزيادة الميكنة على فرص العمل الريفية. يدعم المزارعون طلب زراعة الأشجار بأكثر من 10% من الأراضي أو الأحزمة الشجرية الواقية (و5% في المناطق المروية).

دعم ترشيد قطاع الثروة الحيوانية وتحسين سبل كسب العيش بتدابير مثل تنظيم الرعي المفتوح، وإعادة إنشاء ممرات الثروة الحيوانية، وتوفير المياه والخدمات البيطرية وتحسين السلالات. يؤكد الرعاة أن الغابات ضرورية للماشية وأنهم كانوا حراسًا جيدين لموارد الغابات، الأمر الذي تنازع عليه أصحاب المصلحة الآخرون. كان الإجماع على أن موارد النطاق قد استنفدت بشكل كبير من خلال التوسع الزراعي. يدعم الرعاة زراعة الأحزمة الواقية لأنها ستفيد المزارعين والرعاة على حد سواء. أعرب الرعاة عن مخاوفهم من أن يكون لعقلنة القطاع آثار سلبية على أسلوب حياتهم وعاداتهم التقليدية.

3.5.5 تقييم أصحاب المصلحة للمخاطر والمناف وخيارات التخفيف للمشاورات المتعلقة بخيار الاستراتيجية رقم (2)

الجدول رقم *46*: تقييم أصحاب المصلحة للتدابير الاستراتيجية

المخاطر البيئية والاجتماعية	التدابير المقترحة للتخفيف من التأثيرات السلبية	التدابير المقترحة لتعزيز التأثيرات الإيجابية
إنشاء أحزمة شجرية واقية ومصدات للرياح وغابات منتجة للحطب والعروق		
المخاطر البيئية إنتاج الملوثات: 13% الوظائف البيئية (وخدمات النظام البيئي): 11% الأنواع الغريبة الغازية 15% التنوع البيولوجي: 11% جوانب أخرى من البيئة: 11% قضايا إدارة الآفات: 13 % إنتاجية التربة 15% **المخاطر الاجتماعية** التمكين: 13% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية): 11% سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 8% السعة (الأفراد والمؤسسات): 13% العدالة والعدالة الاجتماعية: 14% القيم الجمالية: 9% الصراع والوئام الاجتماعي: 13% القيم الثقافية: 13%	• تعزيز الوعي وبناء القدرات والإشراف والسياسات الواضحة وتمكين اللوائح • تطوير أحزمة شجرية واقية ومصدات للرياح • بالنسبة للآفات والأمراض: استخدم المكافحة البيولوجية أو استخدم الأنواع المناسبة. • للنزاعات، الحقوق والحوارات المجتمعية • تقنين وتسجيل الحيازات لضمان استقرار الأرض وتمويلها وغرسها. • الحفاظ على الغطاء الشجري وعدم القطع والرعي داخل الغابة> إشراك المجتمع في عودة الغطاء النباتي. • تطبيق العقوبات على قطع الأشجار. • إدخال التربية البيئية في المدارس. • نشر الوعي البيئي بين المجتمعات. • لا توجد مخاطر بيئية. أما بالنسبة للمخاطر الاجتماعية، فيتم حلها من خلال الحوار المجتمعي للوصول إلى الصيغ التي تحمي حقوق الأفراد المتضررين. • إدخال بدائل الطاقة المتجددة الحديثة • تشجيع الزراعة النسائية	• تشجير المناطق الصحراوية • تعزيز الوعي وبناء القدرات والإشراف والسياسات الواضحة وتمكين اللوائح . • يجب أن تكون هذه الاستراتيجية مصحوبة ببرنامج توعية وبرنامج دعم وبرنامج بحث لتحديد الأنواع المناسبة لكل منطقة. • إدخال أحزمة الأشجار وإنشاء مصدات للرياح وتوفير كميات من البذور لزراعة الأشجار المطرية. • إن أمكن، تلتزم الإدارات الحكومية ذات الصلة بتنفيذ الاستراتيجية. • تبلغ النسبة المذكورة أعلاه 5% و10% وعلى الحكومة أن تساهم في ذلك بالدعم لتصل إلى 25% من مساحة المشاريع المزروعة بأشجار ذات مردود اقتصادي. • يجب عقد ورشة مناقشة.
تعزيز الإنتاجية الزراعية		
المخاطر البيئية إنتاج الملوثات: 12% الوظائف البيئية (وخدمات النظام البيئي): 14% الأنواع الغريبة الغازية 12% التنوع البيولوجي: 14% جوانب أخرى من البيئة: 15% قضايا إدارة الآفات: 12% إنتاجية التربة: 15% **المخاطر الاجتماعية** التمكين: 10% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية): 7% سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 8%	• رفع الوعي والخدمات الإرشادية . • ترشيد استخدام المبيدات والأسمدة وإجراء البحوث اللازمة لتحديد وضبط التراكيز والكميات. • تفعيل الإرشاد والتوعية والتركيز على تقنيات الزراعة المتاحة مثل البذور المحسنة والزراعة الآلية وطرق تحضير الأرض المناسبة. • تكمن الأشكال في الاستخدام غير الحكيم للأسمدة والمبيدات. يجب الالتزام بالنصائح والبحث العلمي. • إنشاء برامج للمجتمعات الريفية تعمل على منع القطع غير القانوني للغابات. • الحفاظ على الغطاء الشجري، وليس قطع الأشجار، والرعي داخل الغابة، وإنشاء مصدات للرياح.	• تمكين اللوائح والسياسات وتقديم التوجيه. • ضمان المشاركة العامة

المخاطر البيئية والاجتماعية	التدابير المقترحة للتخفيف من التأثيرات السلبية	التدابير المقترحة لتعزيز التأثيرات الإيجابية
السعة (الأفراد والمؤسسات): 13% العدالة والإنصاف الاجتماعيين: 11% القيم الجمالية: 11% الصراع والوئام الاجتماعي 9% الحقوق: 11% القيم الثقافية: 7%		
وقف تحويل الغابات إلى رقعة زراعية		
المخاطر البيئية إنتاج الملوثات 8% الوظائف البيئية (وخدمات النظام البيئي): 8% الأنواع الغريبة الغازية 8% التنوع البيولوجي: 8% جوانب أخرى من البيئة: 9% قضايا إدارة الآفات: 8% إنتاجية التربة 10% **المخاطر الاجتماعية** التمكين: 8% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الخشبية): 10% سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 12% السعة (الأفراد والمؤسسات): 9% العدالة والعدالة الاجتماعية 15% القيم الجمالية: 8% الصراع والوئام الاجتماعي: 12% القيم الثقافية: 8%	• سيتم إعاقة تحسين المعيشة، وسيتم دفع الناس لقطع الأخشاب من أجل الدخل • المشاركة في صياغة السياسات والوعي من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة في وقت مبكر بما فيه الكفاية وزيادة الوعي حول المنافع. • اعتماد نظم التشجير الزراعي والأنظمة الزراعية الغابية الرعوية. • التركيز على نظم الإدارة المتكاملة • يمكن تجنب النزاعات على الأراضي من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة في الاستراتيجية. • مشاركة القطاع الخاص • تصحيح آلية رد المظالم وجبر الضرر • السياسات التفضيلية والحوافز. • معالجة مسائل الأمن الغذائي • تقديم الحوافز والسياسات التفضيلية. • يجب تبني سياسة استبدال (تعويض) الأشجار. • أما ولاية نهر النيل فلا توجد زراعة آلية على هذا المستوى. هذه الاستراتيجية ليست مناسبة لأنه لا يمكن تجنب مخاطر انعدام الأمن الغذائي.	• يتعين على المزارعين التجاريين تعويض أشجار الغابات التي قطعوها في الأراضي الأخرى بالإضافة إلى زراعة الغابات بنسبة 10 أو 5%. • التعويض في أرض أخرى مثل التي تكون مناسبة بشكل هامشي للزراعة. • تشجيع الأشجار التجارية غير الخشبية. " • تمكين اللوائح. وعي متخذي القرار • إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، • - لزيادة الوعي • - ملكية الناس • - الالتزام بالقوانين • - تقديم تعريف الغابة • توفير بيئة مواتية. • توفير الأمن الغذائي أولاً من خلال الزراعة لجميع الأراضي والغابات من خلال نظام التشجير الزراعي
استزراع الغابات		
المخاطر البيئية لا توجد **المخاطر الاجتماعية** التمكين 2% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية) 1% سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي 1% السعة (الأفراد والمؤسسات) 2% الصراع والوئام الاجتماعي 1% حقوق 1% إذا كان للمواطن الحاجات الأساسية والدراسة تراعي هذه	إذا كان للمواطن الحاجات الأساسية والدراسة تراعي هذه الحاجات	

المخاطر البيئية والاجتماعية	التدابير المقترحة للتخفيف من التأثيرات السلبية	التدابير المقترحة لتعزيز التأثيرات الإيجابية
الحاجات ازرع 5% أو 10% مخططات زراعية بالأشجار		
استزراع 5% أو 10% من مساحة المشاريع الزراعية بالأشجار		
المخاطر البيئية الأنواع الغريبة الغازية 1% قضايا إدارة الآفات 2% **المخاطر الاجتماعية** الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية) 1% السعة (الأفراد والمؤسسات) 1% العدالة والعدالة الاجتماعية 1% الصراع والوئام الاجتماعي 1% حقوق 1% القيم الثقافية 1%	لا توجد توصيات	
أعلاف المواشي		
المخاطر البيئية إنتاج الملوثات: 1% الوظائف البيئية (وخدمات النظام البيئي): 2% الأنواع الغريبة الغازية 2% التنوع البيولوجي: 2% قضايا إدارة الآفات: 1% إنتاجية التربة: 2% **المخاطر الاجتماعية** الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية): 1% الصراع والوئام الاجتماعي: 1% الحقوق: 1% القيم الثقافية: 3%	• التكلفة العالية، زيادة المواد الكيميائية على التربة • التقليل من جودة منتجات اللحوم.	

تحديد الأراضي الرعوية المراعي وتقييمها		
المخاطر البيئية لا توجد **المخاطر الاجتماعية** النزاعات والوئام الاجتماعي: 1%		
دمج الأراضي الصالحة للزراعة والثروة الحيوانية / تحسين سلالات الماشية والخدمات البيطرية		
لا توجد مخاطر بيئية أو اجتماعية		

6.5 تقييم خيار الاستراتيجية رقم (3): التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

1.6.5 خلفية عن التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

يتكون خيار الاستراتيجية رقم (3) من سياستين وتدابير عمل كما هو موضح في الجدول 50 أدناه: السياسات وتدابير العمل رقم 6 بها 3 إجراءات وسياسات وتدابير عمل مستهدفة رقم 7 تتضمن إجراءين مستهدفين كما هو واضح في الجدول رقم (47) أدناه. يهدف الخيار الاستراتيجي رقم (3) إلى مواءمة وإدماج التشريعات والسياسات القائمة المتعلقة بتخطيط استخدام الأراضي وحيازتها بحيث تؤخذ في الاعتبار التأثيرات الكلية لمختلف المشاريع الإنمائية من أجل الحد من تنازع السياسات القطاعية والتخطيط. كما تعمل على عملية تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية. ومن المقرر استخدام النهج التشاركية في التخطيط والإدارة، بما في ذلك إشراك المرأة والفئات المهمشة في بناء القدرات والتخطيط والتنفيذ. يجب استخدام المناهج التشاركية للتخطيط والإدارة، بما في ذلك إشراك النساء والفئات المهمشة في بناء القدرات والتخطيط والتنفيذ. بشكل عام، يهدف الخيار الاستراتيجي رقم (3) إلى المساعدة في تحقيق حماية أكبر للغابات، بما في ذلك استعادة الموائل حيث لا يمكن تجنب التأثيرات.

الجدول رقم *47*: خلاصة خيار التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

سياسات وتدابير العمل	الإجراءات المستهدفة	أصحاب المصلحة المسؤولون
مواءمة تخطيط استخدام الأراضي وسياسات الاستثمار والتشريعات	تعزيز القدرة المؤسسية لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية في قطاعات الزراعة والغابات والتعدين لمنع تدهور الأراضي: (احتياجات القدرات المؤسسية وتقييم الثغرات وإعداد خطط تنمية القدرات)	وزارات الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والتعدين والبترول والغاز والبيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني والعدل والهيئة التشريعية القومية. الهيئة القومية للغابات، شركات التعدين والتنقيب عن النفط
	ترشيد وتنظيم ومواءمة استغلال الموارد فوق وتحت الأرض والأنشطة والسياسات الإنمائية الاقتصادية ذات الصلة، من أجل الشواغل البيئية والمتعلقة بتغير المناخ	وزارات الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والتعدين والبترول والغاز والبيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني والعدل والهيئة التشريعية القومية
	تحسين معايير إنشاء وتطوير البنى التحتية للتعدين (تحديث المبادئ التوجيهية / السياسات الحالية ووضع مبادئ توجيهية وسياسات جديدة	وزارات المعادن والنفط والغاز والبيئة
الإشراف على الإدارة المستدامة للأراضي من خلال أمن حيازة الأراضي	التدابير التنظيمية وغير التنظيمية لتحسين أمن حيازة الأراضي للمجتمعات المحلية: تقييم وتحديد الفرص لتعزيز أمن حيازة الأراضي للمجتمعات في البؤر الساخنة لإزالة الغابات (إعطاء الأولوية للبؤر الساخنة لإزالة الغابات)	وزارات الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والتعدين والبترول والغاز والبيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني والعدل والهيئة التشريعية القومية
	تقييم قدرة استخدام الأراضي ورقمنتها لدعم خريطة الاستثمار القومية: تحسين استخدام الأراضي من خلال التخطيط المكاني والمعلومات المكانية وغير المكانية الموثوقة	وزارات الزراعة والغابات والثروة الحيوانية والتعدين والبترول والغاز والبيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني والعدل والهيئة التشريعية القومية

2.6.5 تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية لخيار الاستراتيجية رقم (3)

إن الخطط المتكاملة المقترحة لاستخدام الأراضي والإجراءات المستهدفة لها القدرة على تفعيل ضمانات البنك الدولي بشأن البيئة والقضايا الاجتماعية والعمل وظروف العمل وكفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته وحيازة الأراضي والقيود على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري والوسطاء الماليون إشراك أصحاب المصلحة الإفصاح عن المعلومات وصحة المجتمع وسلامته والسكان الأصليين كما هو موضح في الجدول رقم (51).

الجدول رقم *48*: الخيار رقم (3): تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف

المخاطر البيئية والاجتماعية	الاحتمالية/الخطورة	تدابير التخفيف	المنافع البيئية والاجتماعية
• قد تُستبعد النساء لأن حقوق الأرض عادة ما يحتفظ بها الرجال	متوسطة/متوسطة	• ضمان مشاركة المرأة من خلال المنظمات المجتمعية التي تقودها النساء	
• تأثيرات على سبل كسب العيش التقليدية من خلال التغييرات • قد تخلق مخاطر الحوكمة (تضارب داخل الإدارات والمؤسسات في تفسير / فهم التشريعات الجديدة أو أهداف التخطيط أو اللوائح)	متوسطة/متوسطة	• بناء القدرات ونقلها لتمكين المجتمعات من الاستفادة الكاملة من اللوائح والسياسات الجديدة • فحص التأثيرات الاجتماعية وإشراك جميع أصحاب المصلحة في صنع القرار • إنشاء آلية لتسوية المنازعات	• تحسين سبل كسب العيش بموجب تشريعات واضحة
• الصراع المحتمل المتعلق بحيازة الأراضي واستخدام الأراضي (المزارعون مقابل الرعاة مقابل المُعدنين) وكذلك المياه وترسيم المراحيل • من المرجح أن يستفيد أصحاب المصلحة الأغنياء أكثر وسيخسر أصحاب المصلحة الفقراء خاصة في المناطق المتأثرة بالصراع	متوسطة/متوسطة	• تنفيذ آليات حل النزاعات • إشراك أصحاب المصلحة في مراحل التخطيط والتنفيذ، ولا سيما. المزارعين وعمال المناجم والرعاة • يجب أن يأخذ ترسيم حدود الاستخدامات المختلفة للأراضي من خلال رسم الخرائط والرقمنة في الاعتبار بوضوح المراحيل الرعوية وجهود إعادة التشجير • يجب أن يشمل التخطيط إعادة تأهيل المناطق المتدهورة بسبب اللاجئين في الولاية. • توفير فرص كسب العيش للفقراء والمهمشين • الوصول إلى التمويل عن طريق الرعي الزراعي لدعم إعادة تأهيل مناطق الهشاب المنتجة للصمغ العربي • التخطيط المتكامل • وضع معايير التكلفة القومية	• الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية
• إزالة الأشجار لأغراض التعدين • المعايير البيئية والاجتماعية الحالية غير الكافية • التأثيرات المعيشية والصحية على المُعدنين التقليديين	منخفضة/ منخفضة	• تحسين مشاركة أصحاب المصلحة • التخطيط القطاعي المتكامل • تطوير معايير الصحة والسلامة • تطوير معايير التعدين • زراعة الأشجار للتعويض عن إزالة الغابات لأغراض التعدين • التعدين الأهلي للذهب غير المنظم له تأثير سلبي كبير على الموارد الرعوية	• توليد الدخل • تقليل التأثيرات البيئية والاجتماعية
• عدم الإنفاذ	منخفضة/ منخفضة	• مشاركة أصحاب المصلحة • بناء القدرات في مجال تقييم الأثر البيئي والاجتماعي • تطوير قدرات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في السودان	• استعادة الغابات / الأراضي • إدارة مستدامة وفعالة للموارد الطبيعية • الإنتاج النظيف

الخلاصة:

- الحاجة إلى تنسيق القطاعات مع الهيئة القومية للغابات والتعدين إلخ
- يجب أن يتم التعويض عن أي عمليات توسيع وتطوير بسبب التعدين بزراعة الأشجار بمساعدة فنية من الهيئة القومية للغابات
- التعدين الأهلي للذهب غير المنظم من شأنه إحداث تأثير سلبي كبير على الموارد الرعوية
- تأثير البنى التحتية على إزالة وتدهور الغابات ذي طابع محلي يستوجب التعويض عن الأشجار التي أزيلت باستزراع الأشجار

يبدو أن التنقيب عن النفط يعتبر سببًا ثانويًا نسبيًا لإزالة وتدهور الغابات كما ذهبت الآراء إلى أنه بالإمكان التخفيف من التأثيرات ذات الصلة من خلال اشتراط زراعة الأشجار للتعويض عن أي إزالة للغابات ناتجة عن الأنشطة النفطية. تم اعتبار تدمير الغابات عن طريق التعدين الأهلي مشكلة في بعض المواقع وأنه يمكن استخدام نفس الآلية التعويضية.

3.6.5 تقييم أصحاب المصلحة للتأثيرات والمنافع وخيارات التخفيف التي أسفرت عنها مشاورات خيار الاستراتيجية رقم (3)

الجدول رقم *49*: تقييم تدابير الاستراتيجية من قبل أصحاب المصلحة

المخاطر البيئية والاجتماعية	الإجراءات المقترحة للتخفيف من التأثيرات السلبية	التدابير المقترحة لتعزيز التأثيرات الإيجابية
المخاطر البيئية إنتاج الملوثات 17% الوظائف البيئية (وخدمات النظام البيئي): 22% الأنواع الغريبة الغازية التنوع البيولوجي: 19% جوانب أخرى من البيئة: 15% قضايا إدارة الآفات 19% إنتاجية التربة 15% **المخاطر الاجتماعية** التمكين 21% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية) 22% سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 20% السعة (الأفراد والمؤسسات) 21% الإنصاف والعدالة الاجتماعية 17% القيم الجمالية 23% الصراع والوئام الاجتماعي 19% الحقوق 20% القيم الثقافية 24%	• إيلاء اهتمام خاص للإرشاد لزيادة الوعي. • توعية المواطنين بأهمية الغابات وزراعة الأشجار داخل المنازل وخارجها وتشجير الملاعب الرياضية في الأحياء بالمدارس ورياض الأطفال. • تشجيع الأنشطة الزراعية في المدارس، وتشجيع الحدائق المنزلية، وتقديم جوائز لأجمل حديقة ... إلخ. • التنوع البيولوجي: قد يتأثر إذا لم يتم النظر بعناية في الأنواع المهددة والمهددة بالانقراض المقترحة في أنشطة الاستراتيجية • نشر الوعي والتشريعات الصارمة والتأمين والحراسة المشددة، من خلال سن قوانين رادعة لكل من يهاجم غابات السودان، • تخصيص أراضٍ واسعة وخصبة للقطاع التقليدي وتخصيص مساحة لها. • توفير بدائل الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي للأسر الفقيرة والغنية معًا. • تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في الحفاظ على الغابات والاستفادة من المنتجات الغابية على نطاق أوسع بالتوازن مع المنتجات الزراعية الأخرى. • إنشاء برامج تتعلق بتحسين سبل كسب العيش للمجتمعات المحلية، مثل زراعة الخضروات (نظام الجُبراكة) مع توفير الحماية اللازمة وتوفير المساعدات. • تنظيم دخول أفراد المجتمع إلى الغابة وتسهيل تبادل المنافع • تسهيل تنفيذ القوانين • إشراك أصحاب المصلحة في الحفاظ على الموارد و • إيجاد بدائل تخفف الضغط عن المورد لتحقيق التنمية المستدامة. • التخفيف من خلال توفير تدابير سبل كسب العيش البديلة. • إنشاء غابات عامة ورفع الوعي من خلال المناهج التعليمية وفتح خطوط النار • تنفيذ قانون الغابات وتفعيل قوانين حماية البيئة. • توفير سبل أخرى لكسب لقمة العيش. • توعية المجتمعات المحلية. • تحسين المواقد لترشيد استخدام الكتلة الحيوية. • وضع قانون رادع للقوات النظامية والجيش لأنهم كانوا فوق القانون في القانون السابق وقاموا بإزالة وتدمير غابات نهر عطبرة. • زيادة عدد النساء المتدربات على إنتاج الفحم المنزلي. • إشراك الفتيات في غرس الأشجار في المدارس والقرى • تمكين إدارة الغابات بالميزانيات التي تساعدها على القيام بمهامها. • زراعة الغابات المتدهورة وزيادة مساحات الغابات بمحاصيل جديدة، مع توفير الحماية الكاملة ووسائل التنقل. • اقتراح عقوبات رادعة للقطع الجائر للأشجار	• تسهيل المشاركة وبناء القدرات. • إذا لم تتم معالجة أنشطة الحد من الفقر بشكل جيد، فستأخذ المجتمعات احتياجاتها من أقرب غابات. • الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية): يحتاج إلى طرق، أسواق ... إلخ ";. • تشجيع تدابير التخفيف من حدة الفقر. • متابعة تنفيذ القوانين. • تشجيع مشاركة الجمهور / المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ والمتابعة في إدارة موارد الغابات. • - الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية • إطلاق مبادرات التدريب والتوعية للمجتمعات. • إدخال مشاريع مدرة للدخل. • نثر البذور للمراعي وخلق مراحيل رعوية • إيلاء الاهتمام لتنمية مهارات المرأة. • استحداث مواقد محسنة لتصنيع الخبز المحلي (الكسرة). • تشجيع توزيع الأشجار المثمرة والخضروات لتحقيق الأمن الغذائي. • إنشاء الغابات المدرسية والأحزمة الشجرية الواقية. • - تشجيع الزراعة المنزلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين الدخل. • تطوير منتجات الغابات غير الخشبية مثل خلايا النحل والجمع والبذور والفواكه لتحسين دخل المجتمعات المحلية. • تدريب المجتمعات على تقنيات إنتاج الشتول وإنشاء مشاتل عائلية. • ترشيد استهلاك الكتلة الحيوية باستخدام المواقد المحسنة. • إنشاء غابات عمومية. • إشراك الشباب في استعادة الغطاء الشجري في عمليات التشجير المحلية.

المخاطر البيئية والاجتماعية	الإجراءات المقترحة للتخفيف من التأثيرات السلبية	التدابير المقترحة لتعزيز التأثيرات الإيجابية
	• الإبقاء على الحيوانات في مناطق مسيَّجة. • إنشاء أحزمة شجرية واقية	
معايير وأنظمة إصدار الشهادات / إضفاء الطابع المؤسسي على استخدام الأراضي		
المخاطر البيئية لا توجد **المخاطر الاجتماعية** الصراع والوئام الاجتماعي 1% الحقوق 1% القيم الثقافية 1%	لا توجد تعليقات	لا توجد تعليقات
تحسين الممارسات الفلاحية لأشجار الصمغ العربي وتسويق إنتاج الصمغ		
المخاطر البيئية الوظائف البيئية (وخدمات النظام البيئي) 1% الأنواع الغريبة الغازية التنوع البيولوجي 1% جوانب أخرى من البيئة: 1% قضايا إدارة الآفات 3% إنتاجية التربة 2% **المخاطر الاجتماعية** التمكين 2% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية) 1% السعة (الأفراد والمؤسسات): 3% العدالة والإنصاف الاجتماعي 3% القيم الجمالية الصراع والوئام الاجتماعي 2% حقوق 2% القيم الثقافية 1%	• تفعيل قانون الغابات. • تشديد حراسة الغابات وإشراك الشرطة والقوات المسلحة في حماية الغابات. • نشر الوعي لدى المجتمعات. • توفير الأمن. • زيادة الحراس للغابة. • توفير البدائل ورفع مستوى الوعي البيئي لدى المجتمع.	• المشاركة العامة والمجتمعية في التخطيط وتطوير المشاريع.

7.5 تقييم الخيار الاستراتيجية رقم (4): إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها

1.7.5 معلومات أساسية (خلفية) عن إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها

يتكون خيار الاستراتيجية رقم (4) من سياستين وتدابير عمل: السياسات وتدابير العمل رقم 8 لها 2 من الإجراءات والسياسات المستهدفة وتدابير العمل رقم 9 لها 2 من الإجراءات المستهدفة كما هو واضح في الجدول رقم (53)3 أدناه. يهدف خيار الاستراتيجية رقم (4) إلى اعتماد سياسات وتدخلات مراعية/صديقة للبيئة في قطاع الطاقة من أجل تقليل الضغط على موارد الغابات وتحسين استهلاك الوقود. وهذا يشمل تعزيز مصادر الطاقة المتجددة والأكثر استدامة، مثل غاز الطهي والفحم المستدام والكتلة الحيوية وكذلك تشجيع استخدام مواقد الطهي الفعالة. ستسعى الإجراءات أيضًا إلى تحسين إنتاج الفحم. انظر الجدول رقم (50) أدناه.

الجدول رقم *50*: خلاصة خيارات الإمداد بالطاقة المستدامة واستخدامها

سياسات وتدابير العمل	الإجراءات المستهدفة	أصحاب المصلحة المسؤولون
زيادة الحصول إلى الطاقة المنزلية الفعالة والمستدامة	تقييم وتنفيذ خيارات الإنتاج المستدام للفحم	الهيئة القومية للغابات ومركز أبحاث الطاقة وشركاء التنمية
	تقييم وتنفيذ الخيارات والتدابير لتحفيز وزيادة استخدام غاز الطهي ومصادر الطاقة البديلة الأخرى في المجتمعات الحضرية والريفية	وزارات البترول والغاز - البيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني؛ الزراعة والغابات - المالية والتخطيط الاقتصادي - الضمان الاجتماعي والشركات التابعة ذات الصلة - وزارة الموارد المائية والري والكهرباء والقطاع الخاص
تعزيز سلسلة القيمة المضافة للطاقة المستدامة القائمة على الكتلة الحيوية	استحداث فرص عمل في قطاع طاقة الكتلة الحيوية للقطاع الخاص من خلال تدابير تنظيمية وغير تنظيمية.	وزارات البترول والغاز - البيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني؛ الزراعة والغابات -المالية والتخطيط الاقتصادي - الرعاية الاجتماعية والشركات التابعة ذات الصلة - وزارة الموارد المائية والري والكهرباء والقطاع الخاص
	تقييم الفرص والحوافز والترويج لاعتماد مواقد طهي فعالة -ربط منتجي الكتلة الحيوية والمستهلكين	وزارات البترول والغاز - البيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني؛ الزراعة والغابات - المالية والتخطيط الاقتصادي - الضمان الاجتماعي والشركات التابعة ذات الصلة - وزارة الموارد المائية والري والكهرباء والقطاع الخاص

2.7.5 تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية لخيار الاستراتيجية رقم (4)

تنطوي سياسات استراتيجية الإمداد بالطاقة المستدامة واستخدامها وتدابير العمل والإجراءات المستهدفة المقترحة على إمكانية تفعيل ضمانات البنك الدولي بشأن البيئة والقضايا الاجتماعية والعمل وظروف العمل وكفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته والوسطاء وإشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات على النحو المبين في الجدول رقم (54).

الجدول رقم *51*: تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية لخيار الاستراتيجية رقم (4) وتدابير التخفيف

المخاطر البيئية والاجتماعية	الاحتمالية/الخطورة	تدابير التخفيف	المنافع البيئية والاجتماعية
• التعدي على حقوق الأرض في تنمية المزارع • الأنواع غير الملائمة • المنافسة على الأرض • نزوح الناس	متوسطة/متوسطة	• إشراك جميع أصحاب المصلحة • الترويج للمزارع الخاصة والمجتمعية • الإطار التخطيطي للشعوب الأصلية • تحليل التكاليف والمنافع • اختيار الأنواع المناسبة • تطوير قدرات المجتمع من أجل إدارة الغابات الشعبية	• زيادة المعروض من المنتجات الخشبية • تمكين المجتمع • خلق فرص العمل
•النزاعات حول حقوق استخدام الأراضي	منخفضة/منخفضة	• مشاركة أصحاب المصلحة • التخطيط القطاعي المتكامل • تطوير المعايير الوطنية	• سياسات / قوانين منسقة وتقليل النزاعات • تحسين التخطيط والإدارة وكذلك البيئة والاستدامة الاجتماعية لعمليات التعدين
• الصراع على الكتلة الحيوية بين إنتاج الأعلاف وإنتاج الطاقة	متوسطة/متوسطة	• مشاركة أصحاب المصلحة • تحليل التكلفة والمنافع وتقييم الجدوى	• تقليل الاعتماد على موارد الغابات المدرة للدخل
• زيادة استخدام غاز الطهي قد يؤدي إلى مخاطر بيئية • القدرة على تحمل تكاليف مواقد الغاز والغاز قد تفرد الأسر المعيشية • قد يؤدي توفر الغاز إلى عدم قدرة الأسر على الوصول إلى هذا الوقود • قد يؤدي نقص الوعي بالمخاطر والمنافع الفعلية لغاز الطهي إلى انخفاض معدل التبني وإساءة استخدام التكنولوجيا • غاز الطهي غير متجدد • تقل فرص العمل في جمع الحطب للنساء إذا تم استبدالها بغاز الطهي • المخاطر الصحية المحتملة المتعلقة بالانفجار	منخفضة/منخفضة	• اتبع المبادئ التوجيهية لهيئة المواصفات والمقاييس القومية واتبع لائحة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي • تحفيز تكلفة مواقد الغاز أو الأسطوانة أو غاز الطهي • تأمين جانب العرض من خلال الأسواق المفتوحة والشفافة وزيادة نقاط الوصول (أي إعادة تعبئة المحلات) • توفير التدريب المتعلق بالاستخدام المناسب لغاز الطهي في الطهي • إنشاء مزارع حطب الوقود • خلق فرص جديدة لسبل كسب العيش	• تجنب إزالة الغابات وتعزيز عزل الكربون • لحفاظ على التربة • لتنوع البيولوجي والحفاظ على الحياة البرية • جنب التصحر • أثير صحي إيجابي كبير (مثل انخفاض معدل الوفيات والأمراض) من تقليل الجزيئات المستنشقة (طاقة أنظف) • لتخفيض المحتمل لميزانية الطاقة المنزلية (عندما يتم توفير الوقود الأساسي تجاريًا) • فرص العمل المتعلقة بتوزيع غاز الطهي (مثل إعادة تعبئة المحلات) • النوع الاجتماعي من المنافع وتدبير السلامة: تقليل العبء الملقى على عاتق النساء في جمع الحطب على أساس يومي وإشراك الرجال في أنشطة الطهي • زيادة الوقت المتاح للأطفال والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية
• التعلق التقليدي بالحطب والفحم النباتي لذلك يتطلب الكثير لتغيير المواقف	عالية/منخفضة	• إنشاء حملات توعية وتحفيز الحصول على وقود بديل	
<u>بالنسبة للكتلة الحيوية:</u> • الإفراط في استخدام موارد الغابات لتوليد الكهرباء • الصراع على الموارد والأمن الغذائي للماشية • قد تكون تكلفة المواقد المحسنة ميسورة التكلفة بالنسبة لبعض الأسر • قد يؤدي تقليل كميات الحطب المباعة إلى فقدان الدخل وسبل كسب العيش	عالية/منخفضة	• استخدم فقط المواد الأولية المتجددة واتبع أفضل الممارسات بما يتماشى مع المعايير السودانية ومنظمة القياس(SSMO) • توفير مواد أولية بديلة للماشية	• إذا تم اعتبار الكتلة الحيوية في الأساس نفايات فإنها تقلل من المخاطر البيئية
• حواجز التكلفة • حاجز البنى التحتية والتكلفة الأولية العالية.	متوسطة/كبيرة	• تحليل التكاليف والمنافع • صرف الحوافز المالية نظير اعتماد غاز الطهي / الطاقة الشمسية وممارسات كفاءة الطاقة ومواقد الطهي النظيفة ومنتجات الطاقة الحيوية الأخرى	• تقليل الاعتماد على حطب الوقود وتقليل الضغط على موارد الغابات • الطاقة النظيفة • وبالتالي الحد من انبعاثات غازات الدفيئة

المخاطر البيئية والاجتماعية	الاحتمالية/الخطورة	تدابير التخفيف	المنافع البيئية والاجتماعية
• وجود سياسات غير ملائمة • عدم الامتثال للسياسات	متوسطة/كبيرة	• مشاركة أصحاب المصلحة • تحليل تكاليف وفوائد خيارات السياسات • تعزيز حوافز القطاع الخاص لاعتماد سياسة (بما في ذلك الإعانات)	
• عدم المساواة في تقاسم المنافع بين الجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة (مثل عدم تناسق المعلومات مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المنافع للمجتمعات المحلية)	متوسطة/متوسطة	• رفع مستوى السلسلة (أي جلب الناس إلى السوق من خلال التعاونيات أو الجمعيات)	• تحسين فرص العمل وسبل كسب العيش
• يمكن للمنظمات/الأفراد الذين لديهم المزيد من الموارد الحصول على معظم القيمة المضافة	عالية/كبيرة	• الاستثمار في منصات التمويل الجماعي وتجهيز التمويل البالغ الصغر في المجتمعات المحلية	• تمكين المجتمع
• عدم إيلاء الاعتبار للمسائل البيئية (مثل كفاءة استخدام الموارد ومفهوم الإنتاج النظيف) المتعلقة بعمليات تعزيز القيمة	متوسطة/متوسطة	• اتباع أفضل الممارسات المتعلقة بكفاءة الموارد وإدارتها (مثل المياه والطاقة) والمخرجات (مثل عدم وجود نفايات) • بناء القدرات لتقاسم الدراية بشأن المفاهيم البيئية ومفاهيم كفاءة استخدام الموارد • تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي للتخفيف من التأثيرات السلبية • برامج الإرشاد الزراعي	• الحد من الضغوط على الغابات • تحسين الأمن الغذائي وسبل كسب العيش • الحد من الزراعة المتنقلة
• الاعتماد على المدخلات المالية والتقنية الخارجية قد يفاقم درجة الهشاشة	متوسطة/متوسطة	• إنشاء مشاريع التأمين متناهي الصغر للحد من تعرض المزارعين للهشاشة	• زيادة محتملة في الإمدادات الغذائية

تعليقات أصحاب المصلحة:

• الاتفاق العام على الاستراتيجيات ولكن الشواغل التي تم الإعراب عنها بشأن توافر البدائل (غاز الطهي) والتكلفة
غاز الطهي قادر على المنافسة من حيث الأسعار مقارنة بالفحم ولكن في المناطق الريفية غير متوفر ولا يستطيع الناس شراءه (جمع الحطب مجاني)
•أكثر قابلية للتطبيق في المدن ولكنها غير قابلة للتطبيق في المناطق الريفية (وبالتالي تعزيز/تحفيز بدائل مثل غاز الطهي في المدن على سبيل المثال من خلال السياسة الضريبية أو الإعانات)
•عدم توفر غاز الطهي في المناطق الريفية خلال موسم الأمطار
• يوصى بتشجيع المخابز على استخدام غاز الطهي
• تحسين الكتلة الحيوية من خلال استخدام مواقد الطهي الموفرة للطاقة
• دعم مختلط لاستخدام الغاز أو الإيثانول أو الطاقة الشمسية (توصي شركة كنانة ببدائل الغاز والشمس وجل الإيثانول).
• دعم واسع النطاق لزراعة المزيد من الأشجار لإنتاج حطب الوقود. التركيز على مزارع حطب الوقود من الأنواع سريعة النمو مثل الطلح بدلاً من البدائل
• دعم تشجيع استخدام غاز الطهي من قبل المخابز وكمائن صناعة الطوب
• دعم إنفاذ مطلب 10% لزراعة الأشجار على الأراضي الزراعية
• مزارع خشب الوقود – زراعة المزيد من الأشجار (الأحزمة الشجرية الواقية)
• توفير فرص كسب العيش للنازحين لتقليل إنتاج الفحم التجاري
• يجب أن يكون الشكل المناسب للطاقة لتلبية الاحتياجات الريفية هو نشر أشكال منخفضة التكلفة من الطاقة من أجل زيادة الطاقة المتاحة للفرد الواحد
التغذية الراجعة من المجتمعات الريفية واللاجئين بشأن قضايا الطاقة المنزلية والصناعات التي تستخدم كميات تجارية من حطب الوقود مثل كمائن صناعة الطوب:
• كانت مصادر الطاقة النظيفة جزءاً من استراتيجية البلاد.
• يمكن أن يتخذ ذلك شكل الطاقة الشمسية (المطبقة في معظم ولايات السودان والتي يمكن أن تخدم أغراض الطهي) طاقة الرياح (المطبقة في الجزء الشمالي من البلاد ولكن لا يمكن توقع الحد من التأثير على حطب الوقود والفحم.
• غاز الطهي فعال جداً في الحد من الضغط على الغابات كبديل. غير أن ذلك يعوقه بشدة محدودية العرض والقدرة على تحمل التكاليف وانعدام الإعانات والنقل وإمكانية الوصول إلى المناطق النائية.

الخلاصة: اتفاق عام على الأنشطة الرامية إلى الحد من احتطاب حطب الوقود وتشجيع استخدام أنواع الوقود البديلة وخاصة غاز الطهي في المناطق الحضرية. وأُعرب عن القلق إزاء القدرة المحتملة على تحمل تكاليف غاز الطهي وتوافره ولا سيما بالنسبة للأسر المعيشية الريفية. ومن شأن الحد من استهلاك الحطب والفحم أن تكون له أيضا آثار سلبية محتملة على سبل كسب العيش الريفية المتصلة بالتجارة. وأوصي بتخفيف هذه التأثيرات السلبية عن طريق زيادة غرس الأشجار من أجل تأمين الوقود وإيجاد فرص بديلة لسبل كسب العيش.

3.7.5 تقييم أصحاب المصلحة للتأثيرات والمنافع وخيارات التخفيف التي أسفرت عنها مشاورات خيار الاستراتيجية رقم (4)

الجدول رقم *52*: تقييم تدابير الاستراتيجية من قبل أصحاب المصلحة

المخاطر البيئية والاجتماعية	الإجراءات المقترحة للتخفيف من التأثيرات السلبية	التدابير المقترحة لتعزيز التأثيرات الإيجابية
خيار الاستراتيجية: تلبية احتياجات اللاجئين من الطاقة		
المخاطر البيئية إنتاج الملوثات 3% الوظائف البيئية (وخدمات النظام البيئي): 5% الأنواع الغريبة الغازية 2% التنوع البيولوجي: 3% جوانب أخرى من البيئة: 3% قضايا إدارة الآفات: 2% إنتاجية التربة 2% **المخاطر الاجتماعية** التمكين: 1% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية): 1% سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 1% السعة (الأفراد والمؤسسات): 1% العدالة والعدالة الاجتماعية: 1% القيم الجمالية: 3% الصراع والوئام الاجتماعي: 1% الحقوق: 2% القيم الثقافية: 3%	• تشجيع القطع التجاري ثم مراقبة اللجنة المحلية وزيادة الوعي. • إنقاذ اللاجئين من مخاطر التنقل داخل الغابات. • توفير الأمن والعودة الآمنة لجميع النازحين إلى مناطقهم.	• رفع الوعي وبناء القدرات. الانخراط والمشاركة. • تشجيع سلوك قطع الأخشاب من أجل الطاقة. • دعم أسطوانة غاز الطهي الصغيرة. • تعزيز سبل كسب العيش من خلال زراعة الصمغ العربي وشجرة الفاكهة. • تطوير مواقد محسّنة ومواقد غاز الطهي وصناعة الفحم المضغوط والإيثانول وزراعة الغابات المتدهورة وأنواع سريعة النمو لكسب العيش وأشجار الصمغ العربي والفواكه. • إشراك اللاجئين في العملية.
تعزيز الطاقة المتجددة النظيفة		
المخاطر البيئية إنتاج الملوثات: 12% الوظائف البيئية (وخدمات النظام البيئي): 8% الأنواع الغريبة الغازية 12% التنوع البيولوجي: 8% جوانب أخرى من البيئة: 13% قضايا إدارة الآفات: 7% إنتاجية التربة: 7% **المخاطر الاجتماعية** التمكين: 10% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية): 17%	• السياسات المناسبة، التنسيق، المصادر الأخرى . • الاستفادة من المخلفات الزراعية في إنتاج الطاقة وكذلك استخدام غاز الميثان المستخرج من الصرف الصحي لإنتاج الغاز الحيوي. • تقليل الضغط على الحطب باستخدام مواقد محسنة. • تقليل حجم عبوات أسطوانات الغاز وإيصالها إلى المناطق النائية. • تمويل مشاريع الطاقة البديلة. • تكوين الجمعيات النسوية من خلال التنظيم المجتمعي. • تحقيق المساواة في الحقوق والشفافية والعدالة. • دعم بدائل الطاقة النظيفة (الشمسية) • يجب على المؤسسة الحكومية إدارة الموارد بشكل صحيح. • المزيد من زراعة الأشجار وانتشار البذور في المستنقعات	• المشاركة وبناء القدرات في مجال تعزيز المعرفة والتكنولوجيا والتمويل. • غاز الطهي ليس مصدر طاقة متجدد. من الأفضل عدم إدراجه في قائمة مصادر الطاقة أعلاه . • لإتاحة الفرصة للاستفادة من القطع الإداري المُدار . • زراعة أشجار مثل المهوقني والنيم لاستخدامها في صناعة الأثاث. • توفير بدائل الطاقة. • مشاريع مدرة للدخل لتخفيف حدة الفقر وتقليل الضغط على موارد الغابات. • تشجيع المزارعين ودعم المدخلات الزراعية وبناء القدرات. • تشجيع إنتاج العسل وإنشاء المناحل.

المخاطر البيئية والاجتماعية	الإجراءات المقترحة للتخفيف من التأثيرات السلبية	التدابير المقترحة لتعزيز التأثيرات الإيجابية
سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 20% السعة (الأفراد والمؤسسات): 13% العدالة والعدالة الاجتماعية: 8% القيم الجمالية: 9% الصراع والوئام الاجتماعي: 9% الحقوق: 11% القيم الثقافية: 8%	والأراضي المنخفضة. • إجبار أصحاب المشاريع الزراعية على غرس الأحزمة الشجرية الواقية • يفضل استخدام الغاز إذا كان متوفرًا. • لا بديل للفحم. • تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص في مجال التشجير الجديد. • تكثيف عمليات الحراسة من خلال زيادة عدد الحراس في الغابات وتزويدهم باحتياجاتهم. • زيادة نسبة الزراعة في القطاع الخاص. • إنشاء الغابات الخاصة والعمومية. • تطوير الزراعة المنزلية. • تحسين سياسات الري في الزراعة المنزلية. • دعم المواطنين بالشتول والبذور لتشجيع غرس الأشجار. جعل الطاقة النظيفة متاحة بأسعار معقولة. • توعية المواطنين. • توجيه صانعي الفحم بعدم قطع الأشجار المحلية لصنع الفحم. • زراعة الأحزمة الشجرية الواقية في المشاريع الزراعية. • توفير فرص عمل لتدريب المجتمع على استخدام الغاز في صناعة الطوب. • توفير بدائل للطاقة.	• الانتباه إلى منتجات الغابات غير المحاكاة مثل الفاكهة. • الاهتمام بالمكون النسائي وبناء القدرات في مجال التمويل الأصغر والمشاريع المدرة للدخل. • توعية المجتمعات الريفية. • ترشيد استهلاك الكتلة الحيوية واستخدام المخلفات الزراعية . • إدخال مواقد محسنة. • حملات الحماية وزيادة عدد الحراس. • زيادة المساحة المتعاقد عليها لتغطية تكاليف الزراعة. • زيادة وقت التعاقد يضمن المشاركة في الحماية. • تفعيل المشاركة المجتمعية في إعادة إعمار الغابات. • اهتمام الدولة بالزراعة وتسهيل مدخلات الإنتاج خاصة الوقود مع متابعة جيدة من المفتشين. • توفير بدائل الطاقة المتجددة مع إمكانية الدعم الحكومي. • المشاركة المجتمعية في حماية الغابات.
غرس أشجار إنتاج حطب الوقود		
<u>المخاطر البيئية</u> إنتاج الملوثات: 1% الأنواع الغريبة الغازية 1% جوانب أخرى من البيئة: 1% قضايا إدارة الآفات: 1% **<u>المخاطر الاجتماعية</u>** التمكين: 2% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية): 2% سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 3% القيم الجمالية: 1% الصراع والوئام الاجتماعي: 2% الحقوق: 1% القيم الثقافية: 2%	• تكلفة غاز الطهي وطريقة التزود بالوقود تمثل تحديًا وتجعل هذا الخيار غير ممكن • إنها وظيفة حكومية فقط • إعادة التشجير بواسطة صناعة النفط / التعدين	• قد تكون الغابات من أجل الطاقة أكثر فاعلية في هذه الحالة. • توفير بدائل الطاقة النظيفة مع التوافر المستمر.
إعادة التشجير بواسطة شركات النفط / التعدين		

المخاطر البيئية والاجتماعية	الإجراءات المقترحة للتخفيف من التأثيرات السلبية	التدابير المقترحة لتعزيز التأثيرات الإيجابية
المخاطر البيئية إنتاج الملوثات: 12% الوظائف البيئية (وخدمات النظام البيئي): 9% الأنواع الغريبة الغازية 9% التنوع البيولوجي: 10% جوانب أخرى من البيئة: 14% قضايا إدارة الآفات: 8% إنتاجية التربة: 10% **المخاطر الاجتماعية** التمكين: 12% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية): 9% سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 10% السعة (الأفراد والمؤسسات): 7% العدالة والإنصاف الاجتماعيين: 11% القيم الجمالية: 16% الصراع والوئام الاجتماعي: 11% الحقوق: 8% القيم الثقافية: 11%	• المشاركة والتنسيق وسياسات واضحة المعالم. • يجب أن يشمل التعدين الأخضر زراعة الخضروات والفواكه.	• توعية صانعي السياسات وتبني السياسات • تمكين اللوائح. المراقبة والإشراف.
ترشيد استغلال الموارد المعدنية		
المخاطر البيئية الأنواع الغريبة الغازية قضايا إدارة الآفات 1% **المخاطر الاجتماعية** التمكين: 3% الوصول التقليدي إلى الموارد (حطب الوقود، المنتجات غير الزراعية): 2% سبل كسب العيش / الدخل / الأمن الغذائي: 2% الإنصاف والعدالة الاجتماعية: 3% القيم الجمالية: 4% الصراع والوئام الاجتماعي: 1% الحقوق: 2% القيم الثقافية: 3%		
تقييم التأثيرات البيئية الناتجة قطاع النفط والتعدين / تعويض الانبعاثات الحتمية من قبل قطاع التعدين		
لا توجد مخاطر بيئية اجتماعية		

8.5 تقييم خيار الاستراتيجية رقم (5): تعزيز المشاركة في الاستجابة لتغير المناخ

1.8.5 خلفية عن تعزيز المشاركة في الاستجابة لتغير المناخ

يتكون خيار الاستراتيجية رقم (5) من السياسات وتدابير العمل رقم (1) والسياسات وتدابير العمل رقم 10 والتي لديها 6 إجراءات مستهدفة كما هو واضح في الجدول رقم (53) أدناه. يهدف خيار الاستراتيجية رقم (5) إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب في استراتيجيات الاستجابة لتغير المناخ. تعميم منظور النوع الاجتماعي والشباب في السياسات والاستراتيجيات القومية المتعلقة بتغير المناخ/إدارة الغابات من خلال الشراكات داخل الجهات الحكومية وفيما بينها، منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنمائية.

الجدول رقم 53: ملخص خيارات سبل كسب عيش المجتمعات القادرة على الصمود

سياسات وتدابير العمل	الإجراءات المستهدفة	أصحاب المصلحة المسؤولون
تعزيز مشاركة الشباب والنساء	تشجيع وصول النساء والشباب إلى منتديات صنع القرار والهيئات على المستويين الوطني والمحلي فيما يتعلق بتدابير الاستجابة للمناخ.	جمعية حماية البيئة السودانية منظمة المجتمع البيئي السوداني، منظمة الشباب الأخضر الزحف، السودانية برلمان الشباب للمياه منتدى شباب السودان المناصر لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (ماب)
	على المستوى القومي، ينبغي تعميم منظور النوع الاجتماعي والشباب في السياسات والاستراتيجيات القومية المتعلقة بتغير المناخ.	الوزارات ذات الصلة وسلطات الولاية على المستوى المحلي، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية الوزارة الاتحادية للشباب والرياضة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
	وضع برامج تعليمية وتوعوية من شأنها مساعدة الشباب على تطوير فهم أعمق لتأثيرات تغير المناخ وتطوير المهارات والمعرفة في الاستجابة لهذه التأثيرات.	
	عند تنفيذ سياسات وتدابير العمل الخاصة بالاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) ينبغي إيلاء اعتبار خاص لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الموارد، بما في ذلك خدمات الائتمان والإرشاد والتدريب والمعلومات والتكنولوجيا.	
	يجب أن تتضمن جميع الاتصالات التي يتم إجراؤها فيما يتعلق بسياسات وتدابير العمل الخاصة بالاستراتيجية القومية لبرنامج الرد + (REDD+) استراتيجية اتصال محددة جيدًا ومراعية للجنس والشباب ومناسبة ثقافيًا.	
	تصميم وتنفيذ الآليات التي تشرك المجتمعات (بما في ذلك النساء والشباب وكبار السن) في مراقبة التحسينات الاجتماعية والبيئية في المناطق المحلية.	الوزارات ذات الصلة وسلطات الولاية على المستوى المحلي، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية منتدى شباب السودان المناصر لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (ماب)
	تصميم وتنفيذ أنظمة رصد اجتماعية وبيئية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي.	الوزارات ذات الصلة وسلطات الولاية على المستوى المحلي، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الحكومية

2.8.5 تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية ومنافع خيار الاستراتيجية رقم (5)

ترمي التدابير المقترحة إلى تعزيز السياسات التي من شأنها ضمان مشاركة الشباب من الجنسين وأن تدابير العمل والإجراءات المستهدفة لديها القدرة على تفعيل/تدشين ضمانات البنك الدولي بشأن القضايا البيئية والاجتماعية والعمل وظروف العمل وكفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته والوسطاء الماليون وإشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات.

الجدول رقم *53*: تقييم التأثيرات والمنافع البيئية والاجتماعية لخيار الاستراتيجية رقم (5) وتدابير التخفيف

المخاطر البيئية والاجتماعية	الاحتمالية/الخطورة	تدابير التخفيف	المنافع البيئية والاجتماعية
• **سياسات غير ملائمة** • **عدم الامتثال للسياسات**	متوسطة/متوسطة	• مشاركة أصحاب المصلحة • تحليل تكاليف ومنافع خيارات السياسات • تعزيز حوافز القطاع الخاص نظير اعتماد إحدى السياسات (بما في ذلك الإعانات)	• زيادة المشاركة في مبادرات إدارة الغابات • التمكين المجتمعي • تقاسم المنافع مع الفئات الأضعف
• **حواجز التكلفة** • **حاجز البنية التحتية، التكلفة الأولية العالية**	متوسطة/كبيرة	• تحليل التكاليف والمنافع	• تقليل الاعتماد على حطب الوقود وتقليل الضغط على موارد الغابات بالنسبة للفئات الضعيفة • تشجيع استخدام الطاقة النظيفة وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة
• **مقاومة تغيير الثقافة** • **عدم الإنفاذ**	متوسطة/متوسطة	• إشراك جميع أصحاب المصلحة • مشاركة أصحاب المصلحة	• التمكين المجتمعي • ترسيخ الوعي
• **التأثيرات على سبل كسب العيش التقليدية من خلال التغييرات** • **قد تخلق مخاطر على الحوكمة**	متوسطة/متوسطة	• مشاركة أصحاب المصلحة • تحليل التكاليف والمنافع وتقييم الجدوى • اتباع أفضل الممارسات • توفير فرص التدريب/التوعية وتنفيذ حملات التوعية	• تقليل الاعتماد على موارد الغابات المدرة للدخل • خلق فرص عمل جديدة في إدارة السياسات والإدارة

9.5 تقييم قدرات أنظمة الحوكمة البيئية في السودان

تتمثل أهداف تقييم البيئة القانونية السياساتية والتنظيمية لتنفيذ استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) في:

أولاً. تحديد القوانين واللوائح المتعلقة بالسياسات القومية وكذلك عن المؤسسات ذات الصلة بضمانات البيئة والأمن بشأن تنفيذ برنامج الرد+ (REDD+).

ثانياً. تحديد أوجه التداخل أو التضارب أو الفجوات أو التناقضات بين سياسات وقوانين السودان وبين سياسات البنك الدولي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وسياسات الضمانات البيئية والاجتماعية.

ثالثاً. تحديد سياسات الضمانات بالبنك الدولي التي من المرجح أن يتم تفعيلها في إطار برنامج الرد+ (REDD+).

تم إجراء تقييم السياسة القومية والإطار القانوني على أساس نهج منهجي من ثلاث خطوات بما في ذلك:

(1) مراجعة مستفيضة للوثائق/الدراسات السابقة التي تغطي ما يقرب من 70 وثيقة سياسية وقانونية بالإضافة إلى التقارير والدراسات الموجودة.

(2) تقييم الخبراء من خلال مناقشات مجموعة الاتصال والتنسيق التي تشمل المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية والهيئة القومية للغابات والأكاديميين.

(3) مناقشات مجموعة الاتصال والتنسيق والمقابلات التي أجريت مع سلسلة من أصحاب المصلحة الذين يمثلون الولايات السودانية.

أُخضعت نحو 70 من السياسات والقوانين السابقة والحالية تغطي حوالي 16 موضوعاً/قطاعاً مختلفاً ذات صلة ببرنامج الرد+ (REDD+) للدراسة والتحليل على ضوء سبع من سياسات الضمانات البيئة والاجتماعية للبنك الدولي. يرد أدناه وصف موجز لهذه السياسات. تم تحديد الثغرات جميع الضمانات والسياسات وقوانين ولوائح السودان مشفوعة بجملة من التوصيات اللازمة لمعالجة الثغرات (الجدول رقم 58 في الفقرات التالية).

1.9.5 الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية بجمهورية السودان لسنة 2019

توفر الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية بجمهورية السودان لسنة 2019 أساسًا قويًا للبيئة والضمانات الاجتماعية المطلوبة لبرنامج الرد+ (REDD+). وفيما يلي المواد ذات الصلة بالحماية البيئية والاجتماعية:

تنص المادة 8 على أن:

(1) جمهورية السودان دولة لا مركزية، تكون مستويات الحكم فيها على النحو الآتي:

(أ) المستوى الاتحادي، ويمارس صلاحياته لحماية سيادة السودان وسلامة أراضيه وتعزيز رفاه شعبه عن طريق ممارسة السلطات على المستوى القومي.

(ب) المستوى الإقليمي أو الولائي ويمارس سلطاته على مستوى الأقاليم أو الولايات وفق ما يُقرر من تدابير لاحقة.

(ج) المستوى المحلي، ويعزز المشاركة الشعبية الواسعة ويُعبِر عن الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ويحدد القانون هياكله وسلطاته.

(2) تكون لمستويات الحكم المختلفة اختصاصات وسلطات حصرية ومشتركة وموارد لكل مستوى حكم يحدده القانون.

(3) إلى حين إعادة النظر في التقسيم الجغرافي وتوزيع السلطات والاختصاصات بين مستويات الحكم، يستمر العمل بالنظام القائم وتُشكّل حكومات تنفيذية بالولايات وفق ما يتم اتخاذه من تدابير لاحقة.

وتنص المادة ٩"" على أن أجهزة الحكم الانتقالي تتكون على النحو الآتي:

(1) مجلس السيادة، وهو رأس الدولة ورمز سيادتها ووحدتها.

(2) مجلس الوزراء، وهو السلطة التنفيذية العليا للدولة.

(3) المجلس التشريعي الانتقالي، وهو سلطة التشريع والرقابة على أداء الجهاز التنفيذي.

(4) يعين مجلس السيادة رئيس وأعضاء المفوضيات الآتية بالتشاور مع مجلس الوزراء:

(أ) مفوضية السلام.

(ب) مفوضية الحدود.

(ج) مفوضية صناعة الدستور والمؤتمر الدستوري.

(د) مفوضية الانتخابات.

(5) يُعين مجلس الوزراء رئيس وأعضاء المفوضيات الآتية:

(أ) مفوضية الإصلاح القانوني.

(ب) مفوضية مكافحة الفساد واسترداد الأموال العامة.

(ج) مفوضية حقوق الإنسان.

(د) مفوضية إصلاح الخدمة المدنية.

(ه) مفوضية الأراضي.

(و) مفوضية العدالة الانتقالية.

(ز) مفوضية المرأة والمساواة النوعية.

(ح) أي مفوضيات أخرى يرى مجلس الوزراء ضرورة لإنشائها.

تشير المادة 65 إلى ما يلي: "لكل المجموعات العرقية والثقافية الحق في أن تنعم بثقافتها الخاصة وتطورها بحرية. وللمنتمين لهذه المجموعات الحق في ممارسة معتقداتهم واستخدام لغاتهم ومراعاة دياناتهم وأعرافهم وتنشئة أطفالهم في إطار هذه الثقافات والأعراف."

تنص المادة "67" على ما يلي:

"خلال الفترة الانتقالية، تعمل أجهزة الدولة على إنفاذ المهام الآتية:

(ح) تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها مع الوضع في الاعتبار التدابير التفضيلية المؤقتة للمناطق المتأثرة بالحرب والمناطق الأقل نمواً ومعالجة قضايا التهميش والمجموعات المستضعفة والأكثر تضرراً.

(ط) إعادة الممتلكات التي تخص التنظيمات والأفراد التي صودرت بسبب الحرب وفقاً للقانون.

(ي) الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة بتعويض وإعادة الممتلكات للنازحين واللاجئين كفالة ضمان حقوق الإنسان النازح واللاجئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية خلال عملية العودة الطوعية وبعدها.

(ك) ضمان حق مشاركة النازحين واللاجئين في الانتخابات العامة والمؤتمر الدستوري.

وأخيراً، تنص المادة "68" على أن " القضايا الجوهرية لمفاوضات السلام تشمل الآتي:

العودة الطوعية والحلول المستدامة لقضايا النازحين واللاجئين.

قضايا التهميش والفئات الضعيفة.

نظام الحكم والعلاقة بين المراكز والولايات/الأقاليم.

قضايا الأرض والحواكير.

إعادة إعمار المناطق المتأثرة بالحرب.

العدالة الانتقالية والمصالحة وإنصاف الضحايا.

الوضع الإداري للولايات/الأقاليم المتأثرة بالحرب.

2.9.5 سياسات وتشريعات الغابات

تعود سياسة الغابات الحالية إلى عام 1986 حيث أرست الإطار والمبادئ اللازمة لحماية موارد الغابات والحفاظ على القيم البيئية وضمان كفالة المشاركة العامة وتوفير الاستخدامات المتعددة للغابات. هذه السياسة بحاجة إلى مراجعة وتنقيح لكونها غير مواكبة للاتجاهات الحديثة في إدارة الغابات فضلاً ما حدث من مستجدات أسفرت عن انفصال جنوب السودان. بدأت عملية مراجعة السياسة في عام 2006 بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة ولكنها لم تكتمل.

قانون الغابات الحالي هو قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لسنة 2002. وهو يشجع على اتباع نهج مشترك بين القطاعات في إدارة الموارد الطبيعية يشمل الغابات والمراعي والزراعة. ويدعم القانون التشجير الزراعي ويتضمن مطلبًا لزراعة 5% من الأراضي الزراعية المروية بالأشجار و10% من الأراضي الزراعية المطرية لزراعتها بالأشجار.

يعترف القانون بثلاث فئات من ملكية الغابات -الخاصة والشعبية والمملوكة للمؤسسات ولكنه يضع جميع أنواع الغابات المسجلة تحت الإشراف الفني للهيئة القومية للغابات. الأرض الخاصة هي الأرض المسجلة قبل عام 1970. الأراضي الأهلية هي الأراضي المسجلة كغابات شعبية أو لأغراض أخرى (منصوص عليها بموجب قانون 1984). تؤكد سياسة الغابات لسنة 1986 وسياسة الغابات لسنة 2006 (قيد الإعداد) وتشجع إنشاء الغابات الشعبية والخاصة وغابات المؤسسات. منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، يمكن تسجيل الغابات الشعبية تحت عنوان المجتمعات وإدارتها من قبل المجتمعات. كما يعترف القانون بدور الإدارة الأهلية والزعماء التقليديين والمجتمعات المحلية ويعترف بالاستخدامات المتعددة للأشجار والغابات وحقوق الانتفاع للمجتمعات التي تعيش حول محميات الغابات.

هناك عدد من الثغرات في قانون 2002 فيما يتعلق بضمانات البيئة والأمن. يحظر القانون المستوطنات في الغابات المحجوزة ولا يتطرق إلى مسألة السكان الأصليين الذين يعيشون في الغابات المحجوزة (مثل مجموعة ميغانو العرقية التي تعيش في محمية الدندر القومية أو غيرها في غابات إلغيري المحجوزة). لا ينص القانون على الإدارة المشتركة للغابات على الرغم من وجود تعاون مع المجتمعات المجاورة من خلال نظام التونجيا. تتمثل إحدى نقاط الضعف في قانون 2002 والتي أبرزها أصحاب المصلحة أثناء مشاورات دراسة التقييم الاجتماعي البيئي والاستراتيجي (ولا سيما في شمال كردفان وجنوب كردفان وشمال دارفور وشرق دارفور) في "آلية المصالحة" التي تسمح بالتفاوض بشأن الغرامات في حالات جرائم الغابات كما هو الحال في كثير من الأحيان. لأن ذلك كثيراً ما يشجع على الفساد والمزيد من الانتهاكات. وثمة نقطة ضعف أخرى في القانون أبرزتها المشاورات وهي إنشاء شرطة الموارد الطبيعية التي كان لها أثر سلبي على العلاقات بين الهيئة القومية للغابات والمجتمعات المحلية.

تم إجراء عملية مراجعة القانون في الفترة من 2013 -2015 وأصبح القانون المنقح الآن في مرحلة متقدمة من عملية الموافقة. ينص القانون المعدل على الإدارة المشتركة للغابات وتقاسم المنافع والغابات الشعبية واحترام الثقافة والشعوب الأصلية وحماية الموارد الوراثية. تم إسقاط "آلية المصالحة" وشرطة الموارد الطبيعية في القانون الجديد. كما تم التخلي عن النهج المتعدد القطاعات لقانون سنة 2002 وإلغاء جميع التدابير المتعلقة بالمراعي والمراعي في قانون 2002. المستوطنات في المناطق الحرة محظورة بموجب القانون المعدل.

3.9.5 السياسات والتشريعات التي تحمي الموائل الطبيعية

الحفاظ على موارد الغابات مكرس في القوانين القومية وقوانين الولايات بما في ذلك حفظ التنوع الجيني على مستوى النظام الإيكولوجي والأنواع. يتم حفظ معظم الموارد الوراثية للغابات في المحميات القومية والغابات المجوزة والغابات الطبيعية والمستزرعة.

يُعد قانون حماية الصيد والحظائر القومية لسنة 1986 من أهم التشريعات للحفاظ على التنوع الحيوي وإدارته حيث يرمي إلى الحفاظ على الحياة البرية والموائل الطبيعية وكذلك تعزيز الاستخدام المستدام لموارد الحياة البرية. كما يحظر الأنشطة داخل الحظائر القومية بما في ذلك قطع الأشجار ورعي الماشية والمتجمعات السكنية.

صادق السودان على اتفاقية التنوع الحيوي في عام 1995 وأعد الاستراتيجية القومية للتنوع الحيوي وخطة العمل في عام 2000. بموجب اتفاقية التنوع الحيوي، وقع السودان على أهداف أيشي للتنوع الحيوي 2015 وإدراجها في الاستراتيجية القومية للتنوع الحيوي والخطة التنفيذية 2015-2020. من شأن أهداف أيشي تعزيز المنافع التي تعود على الجميع من التنوع الحيوي وخدمات النظام الإيكولوجي ويتضمن هدفًا (بحلول عام 2020) للنظم الإيكولوجية التي تساهم في الصحة وسبل كسب العيش والرفاهية ويتم استعادتها وصونها، مع مراعاة احتياجات النساء والمجتمعات الأصلية والمحلية والفقراء والضعفاء. الهدف "ج" من أهداف أيشي يهدف إلى تعزيز التخطيط التشاركي بينما الهدف 18 يدعو إلى احترام المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

يتعامل بروتوكول ناغويا بموجب اتفاقية التنوع الحيوي مع التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن الموارد الجينية ولا يزال في مرحلة الصياغة. يتوقع السودان التوقيع على ذلك وتفعيله عند الانتهاء منه وإدراج الأحكام في القوانين القومية.

ينظم القانون الوطني للسلامة الحيوية رقم 15 لسنة 2015 إنتاج الكائنات المعدلة وراثيًا أو المنتجات المعدلة وراثيًا ويحظر الإطلاق المباشر للكائنات المعدلة وراثيًا أو المنتجات في البيئة التي يمكن أن تشكل مخاطر على صحة الإنسان والتنوع الحيوي والبيئة.

4.9.5 الإطار التنظيمي لحماية البيئة

إن قانون حماية البيئة لسنة 2001 هو الصك القانوني الرئيسي لحماية البيئة. يهدف القانون إلى مواءمة القوانين البيئية القطاعية المختلفة. وينص على لوائح تحدد المعايير البيئية، وينص على حماية التنوع الحيوي ومكافحة التلوث، ويتطلب فحص البيئة قبل تنفيذ مشاريع التنمية. كما ينص القانون على رفع الوعي البيئي والتخطيط التشاركي ووضع السياسات.

يوفر القانون إطار عمل للإدارة البيئية ولكن تم تطوير عدد قليل جدًا من اللوائح والمبادئ التوجيهية اللازمة لتوحيد الإجراءات وتنفيذ القانون. نتيجة لذلك، لم يكن شكل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي متسقًا ولم يتم تحديد المعايير البيئية والاجتماعية. يكمن الضعف الرئيسي في التنفيذ ونقص المتابعة والرصد لضمان تنفيذ تدابير التخفيف في تقييمات الأثر البيئي والاجتماعي.

كما تم تضمين إجراءات حماية البيئة في العديد من القوانين واللوائح الأخرى التي قد تكون ذات صلة ببرنامج الرد+ (REDD+) مثل قانون الثروة النفطية لسنة 1998، والذي ينص على أن شركات التنقيب عن النفط "يجب أن تولي الاعتبار الواجب لتدابير الصحة والسلامة البيئية" ; . تدابير التعويض عن التلوث مطلوبة بموجب القانون. في الممارسة العملية، تضمن هذا زراعة الأشجار للتعويض عن تدمير الغابات الناتج عن التنقيب عن النفط والعمليات.

من خلال تقييم هذه الفجوة، في عام 2017، طرحت الحكومة خطة لتقليل الضغط على الغابات من الزراعة والصناعة، وإبطاء معدل إزالة الغابات، وحماية النظم البيئية للغابات مع حماية سبل كسب العيش الريفية، وتقليل خطر تغير المناخ (غابة) الحفظ الوطني 2017). ويتحقق هذا عن طريق ما يلي:

- مراقبة حالة الغابات -والمخاطر التي تتعرض لها.
- تسهيل إجراءات حفظ الغابات للتأكد من أن ما لا يقل عن 20% من مساحة الغابات في السودان محجوزة للغابات.
- زيادة المساحة المزروعة بالتجديد الطبيعي والاصطناعي في الغابات المحجوزة.
- تشجيع المجتمعات والقطاع الخاص على إنتاج منتجات الغابات غير الخشبية كالفواكه والصمغ والعسل وتنظيم الأسواق لمواجهة الطلب المتزايد على هذه المنتجات.
- زيادة إنتاج الصمغ العربي إلى 500 ألف طن سنويًا بحلول عام 2019 وزيادة تصدير الصمغ العربي إلى 200 ألف طن سنويًا على الأقل.
- تعزيز البحث العلمي والتقني في مجال الغابات لدعم الصناعات المتعلقة بالغابات مثل الأثاث والبناء ولب الورق والورق والأغذية والأعلاف والغراء والأدوية والموارد العطرية.
- تشجيع الإنتاج المستدام لحطب الوقود واستهلاكه واستخدامه.
- استخدام مصادر الطاقة البديلة مثل غاز الطهي والطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

عزز السودان أيضًا جهود الحفاظ على الغابات في عام 2012 من خلال تدشين برنامج الرد+ (REDD+). بالإضافة إلى الحد من انبعاثات الكربون من الغابات، يهدف البرنامج إلى تحسين الحفظ والإدارة المستدامة للغابات.

5.9.5 الإطار التنظيمي لحيازة الأراضي

الإطار القانوني لحيازة الأراضي معقد مع وجود أنظمة تشريعية وعرفية موازية أدت إلى ارتباك حول أيهما له الأسبقية. تعطل النظام القبلي العرفي لحيازة الأراضي وإدارتها الذي كان يعمل في الماضي عندما استولت الحكومة على ملكية جميع الأراضي غير المسجلة والسيطرة عليها من خلال قانون الأراضي غير المسجلة لسنة 1970. كان دور النظام القبلي منحازاً لكنه استمر في العمل في الممارسة العملية لأن سيطرة الحكومة كانت غير فعالة وغير متسقة. لم يعترف القانون بالحقوق العرفية أو حقوق الانتفاع وأعطى الحكومة سلطة تأجير الأراضي للمزارعين وشركات الزراعة التجارية وغيرها بما في ذلك مصالح النفط والتعدين. تمت استعادة النظام القبلي جزئيًا في عام 1984 من خلال

قانون المعاملات المدنية لسنة 1984 الذي ألغى قانون 1970. وأكدت من جديد دور الحكومة بصفتها مالكة الأرض غير المسجلة لكنها اعترفت بحقوق الانتفاع ونقل الحقوق ووراثتها ومنح إيجارات الأراضي للهيئات والمجتمعات التعاونية.

نتيجة لذلك، يوجد في السودان نوعان من ترتيبات حيازة الأراضي: قانوني وعرفي. بموجب الترتيبات القانونية، كان للبلاد منذ فترة طويلة نظام قانوني لتسجيل الأراضي يمكن من خلاله للأفراد أو الشركات أو الحكومة إثبات ملكية قطعة أرض. مع ملاحظة أن قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لسنة 1925 قد شمل ذلك. تغطي عمليات تسجيل الأراضي من هذا النوع معظم المراكز الحضرية الرئيسية والأراضي على طول نهر النيل، في حين أن الأراضي المطيرة، التي تشكل معظم أراضي البلاد، غير مسجلة (المملكة المتحدة، وزارة الخارجية 1925). في عام 1970، أعلن قانون الأراضي غير المسجلة أن جميع الأراضي القاحلة والغابات والأراضي غير المسجلة مملوكة للحكومة (كومي 2009). قبل تمرير القانون، تجنبت الحكومة التدخل في الحقوق العرفية الفردية للأراضي غير المسجلة في أراضي المطر. قانون المعاملات المدنية لسنة 1984)، الذي ألغى قانون الأراضي غير المسجلة لسنة 1970، أضفى الشرعية على عناصر الشريعة القانون من خلال الاعتراف بحقوق ملكية الأراضي غير المسجلة (العُرف) مع التأكيد على دور الدولة كمالك ومدير للأرض. يحول قانون المعاملات المدنية جميع الأراضي غير المسجلة بضربة قلم إلى أرض حكومية مسجلة. ينص القانون على ما يلي: "لا توجد محكمة مختصة لتلقي شكوى تتعارض مع مصلحة الدولة". يحافظ القانون على المبادئ الأساسية لحقوق الانتفاع -الحق في التمتع بممتلكات شخص آخر دون الإساءة إليها. تعترف هذه الحقوق بالحقوق الفردية في الأرض، ضمن ملكية الأراضي القبلية، والتي يمكن توريثها، ولكن مع عدم وجود سلطة لإزالة الأرض من ملكية القبيلة (Shazali 2002).

يأخذ قانون المعاملات المدنية أيضًا في الاعتبار القضايا التالية التي تعتبر مهمة لتأمين حيازة الأراضي:

- نقل الحقوق وميراثها.
- تعويضات الأراضي التي استولت عليها الدولة.
- منح إيجارات الأراضي للهيئات والمجتمعات التعاونية.
- شروط الحصول على حقوق الانتفاع.
- إمكانية تسجيل حقوق الارتفاق (حقوق المرور).

تنبثق ترتيبات حيازة الأراضي العرفية في السودان من الحقوق الإقليمية القبلية التي تم تأسيسها خلال الممالك الأصلية المتعاقبة في السودان ما قبل الاستعمار والتي تم تعزيزها من خلال التشريعات في ظل الإدارة الاستعمارية البريطانية. ضمنت الحقوق العرفية الأمن الجماعي للقبيلة داخل الوطن القبلي. ضمن الترتيبات العرفية لحيازة الأراضي، التي لا تزال سارية، تم إضفاء الشرعية على أمن الوصول إلى الأراضي بين المجتمعات المستقرة من خلال العضوية في مجتمع القرية. بالإضافة إلى الأراضي القاحلة والغابات والأراضي غير المسجلة، تمتلك الحكومة الأراضي الحضرية والمتنزهات القومية والأراضي الخاضعة للمشاريع الزراعية المروية، والتي يتم تأجيرها للأفراد أو الشركات الخاصة. الأراضي المستخدمة في المراعي والزراعة التقليدية هي ملكية جماعية بموجب قوانين الأراضي العرفية التي قد تختلف بين المواقع ولكنها تتبع نمطًا مشابهًا.

خلق التعايش بين قوانين الأراضي التشريعية والعرفية بيئة تشريعية مشوشة. للحد من التعقيد ومحاولة تنسيق النظامين، دعا اتفاق السلام الشامل السوداني في عام 2005 إلى إنشاء مفوضيات للأراضي ، واحدة لكل من جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور وشرق السودان. على الرغم من أنه تم إنشاء مفوضية أراضي دارفور فقط، إلا أن جميع اتفاقيات السلام والمؤسسات الناتجة عنها تخضع للمراجعة بعد التغيير السياسي الذي أنهى النظام السابق في عام 2019.

حيازة الأراضي في دستور السودان الانتقالي لسنة 2005

يتضمن الدستور الوطني الانتقالي للسودان لسنة 2005 أحكامًا تتعلق مباشرة بحيازة الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية:

المادة رقم 186 من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005

(1) تكون حيازة الأرض واستغلالها وممارسة الحقوق عليها صلاحية مشتركة تمارس على مستوي الحكم المعني .

(2) يتولى ممارسة الحقوق على الأراضي التي تملكها حكومة السودان مستوى الحكم المعني أو المكلف بذلك.

(3) على كل مستويات الحكم بدء عملية تدريجية لتطوير وتعديل القوانين ذات الصلة بالأرض لتتضمن الممارسات والقوانين العرفية والتراث المحلي والتوجهات والممارسات الدولية

المادة رقم 190 من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005

(1) التشاور مع أصحاب الحقوق في الأراضي وأخذ آرائهم في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة باستثمار موارد باطن الأرض في المناطق التي لهم فيها حقوق والتي يفترض انتفاعهم من استثمارها.

(2) التعويض العادل للذين يستمتعون بحقوق الملكية في الأراضي التي يتم الاستحواذ عليها أو استثمارها لاستخراج الموارد الطبيعية في باطن الأرض وذلك عن المنطقة التي لهم فيها حقوق.

(3) إشراك المجتمعات التي تباشر في أراضيها تنمية موارد طبيعية في باطن الأرض، عبر ولاياتهم في مفاوضات التعاقد على استغلال تلك الموارد.

في عام 2015، تم تعديل الدستور الوطني الانتقالي، واستعيض عن المادة 186 بما يلي (حكومة السودان، 2015):

المادة رقم 186

(1) يكون تنظيم حيازة الأراضي واستخدامها وممارسة الحقوق عليها اختصاصات مشتركة، تمارس على المستوى الحكومي المعني وفق أحكام القانون.

(2) يجوز لرئيس الجمهورية، من وقت لآخر، إصدار مراسيم رئاسية لتحديد تلك الأراضي التي يمكن استخدامها لأغراض الاستثمار؛ وطريقة التصرف في عائد استثمارها؛ وتحديد المستوى الحكومي المعني من أجل الإدارة وممارسة الحقوق عليها.

(3) تصادق الهيئة التشريعية القومية على خريطة الاستثمار القومية.

ينطوي هذا التعديل على منح الرئيس سلطات للتدخل وتحديد الأراضي للاستثمار. ونتيجة لذلك، تخضع معظم الأراضي لسيطرة الحكومة. ونتيجة لذلك، تواجه كل فئة العديد من المشاكل بسبب تضارب حقوق الاستخدام والتشريعات التي تمنح الحكومة سيطرة أكبر على استخدام الموارد. والمزارعون مطالبون بزراعة الأشجار على جزء من الأرض أو في الأحزمة الشجرية الواقية، ولكن ملكية الأشجار غير محددة. وعلى مستوى فرادى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة، فإن حقوقهم واستحقاقاتهم في الأرض والحصول على الموارد الطبيعية تتم من خلال النظام العرفي ولكنهم لا يتمتعون باستحقاقات قانونية في الأرض والموارد الطبيعية. وهذه ثغرة تشريعية تحتاج إلى معالجة. ويشكل الافتقار إلى الوضوح بشأن حيازة الأراضي والموارد عائقا في تصميم آليات تقاسم المنافع في إطار برنامج الرد+ (REDD+). سيكون لترتيبات الحيازة تأثير حاسم على أهلية أصحاب المصلحة للاستفادة من أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) والاستفادة من أرصدة الكربون الناتجة عن أنشطة برنامج الرد+ (REDD+). وهذا ضروري أيضًا لتقليل احتمالية استحواذ النخبة وتقليل احتمالات الفساد. يجب معالجة توضيح ترتيبات الحيازة وتحسين أمن الحيازة لأصحاب المصلحة المحليين، ولا سيما المستخدمين التقليديين، إذا كان من المقرر تقاسم منافع برنامج الرد+ (REDD+) بشكل عادل.

من شأن إطار مكافحة الفساد أن يلعب دوراً هاماً في تقاسم المنافع بعدة طرق، بما في ذلك مشاركة أصحاب المصلحة من حيث الوصول إلى المعلومات، وعمليات صنع القرار المشروعة / الشاملة؛ وخلق حوافز لأصحاب المصلحة للمشاركة في برنامج الرد+ (REDD+)، من حيث قدرة برنامج الرد+ (REDD+) على تقديم المنافع الموعودة وتوجيه التمويل بشكل فعال

سعى الدستور الوطني الانتقالي لسنة 2005 إلى معالجة بعض هذه القضايا. وبالفعل، فقد منح دول السودان بعض المسؤوليات عن إدارة الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية. ومع ذلك، في حين أن هذا التفويض للسلطة واضح على الورق، إلا أن هناك ارتباكًا في الممارسة العملية حول تقسيم السلطة. التحدي الآخر هو أن استراتيجية الحكومة ربع القرنية (2007-2031) لا تحتوي على أي سياسات محددة للأراضي والبيئة في إطار الاستراتيجية الاقتصادية، مما يعكس فشلاً أوسع في دمج قضايا الأراضي في سياسات التنمية القومية.

ومع ذلك، فإن الاستراتيجية تدعو إلى الإدارة المستدامة للأراضي وتحتوي على اقتراحات لتحقيق ذلك، بما في ذلك (البنك الدولي/وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي 2016):

- الاستخدام الأمثل للأراضي حسب إنتاجيتها.
- تنفيذ الخطة القومية لاستخدامات الأراضي والتي تتضمن تخصيص 25% من إجمالي الأراضي للرعي والغابات لإفادة الثروة الحيوانية والحياة البرية.
- تنمية الموارد المائية في السودان من خلال زيادة السعة التخزينية واستغلال المياه الجوفية وتوسيع مستجمعات المياه وتوفير مياه الشرب للمجتمعات والثروة الحيوانية.
- إعادة تأهيل خدمات الري لجعل استخدام المياه أكثر كفاءة، بما في ذلك إدخال التقنيات المناسبة لتحسين استخدام المياه وزيادة الوعي بالمياه.
- زيادة مساحة الغابات.
- التوسع في التنقيب عن الموارد المعدنية واستغلالها.
- التوسع في صناعة النفط من خلال استحداث سياسات وقوانين تحمي الاستثمارات المحلية والدولية من مصادرة الدولة.

6.9.5 الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية التي صدق عليها السودان

الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية ذات الصلة ببرنامج الرد+ (REDD+) والضمانات البيئية والاجتماعية التي صادق عليها السودان هي كما يلي:

- بيان مبادئ الغابات وجدول أعمال القرن 21 لسنة 1992. إن بيان مبادئ الغابات وجدول أعمال القرن 21 (ريو دي جانيرو، 1992) هما اثنان من الاتفاقات الرئيسية المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لسنة ١٩٩٢. وتعتبر هذه المبادئ عموما مبادئ توجيهية لتسترشد بها الدول نحو نظام غابات أكثر استدامة.
- معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات لسنة 2001. توفر أداة المعايير والمؤشرات للإدارة المستدامة للغابات التي طورتها منظمة الأغذية والزراعة إطارًا للإدارة المستدامة للغابات يتضمن الضمانات البيئية والاجتماعية. من شأن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات تحديد العناصر أو المبادئ الأساسية التي يتم على أساسها الحكم على الاستدامة كما تساعد صانعي السياسات ومديري الغابات على رصد آثار إدارة الغابات بمرور الوقت، مع مراعاة الأدوار الإنتاجية والوقائية والاجتماعية للغابات.

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لسنة 1994 واتفاقية الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة التصحر (2018-2030). صادق السودان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 1995. تتناول الاتفاقية على وجه التحديد المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة.

- اتفاقية التنوع الحيوي. تم اعتماد اتفاقية التنوع الحيوي في عام 1992 ويحتوي على عدد من الأحكام ذات الصلة بضمانات برنامج الرد+ (REDD+) بما في ذلك حفظ التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لمكونات التنوع الحيوي والتقاسم العادل والمنصف للمنافع المستمدة من استخدام الموارد الجينية وإدراج الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي في صنع القرار.

- معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالانقراض أو سايتس (CITES). وقد وقع عليها السودان عام 1983. أهدافها الرئيسية هي: (1) تعزيز الحماية الدولية للأنواع المهددة بالانقراض من خلال إدارة التجارة الدولية فيها. (2) التأكد من أن الأنواع المستغلة تجارياً والتي ليست مهددة حالياً لن تصبح مهددة بالانقراض.

- بروتوكول السودان للسلامة الحيوية لسنة 1999. يتناول بروتوكول السلامة الحيوية لسنة 1999 الكائنات المعدلة وراثيًا واستيرادها وتصديرها واستخدامها من خلال تطوير إطار قانوني لإدارتها. أصبح السودان جزءًا من بروتوكول السلامة الحيوية في عام 2004 وأصدر القانون الوطني للسلامة الحيوية رقم 15 لسنة 2015 لحظر الإطلاق المباشر للكائنات المعدلة وراثيًا أو المنتجات في البيئة.

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992. تتعامل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ مع إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك الغابات التي قد تسهم في معالجة تغير المناخ. السودان طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ منذ عام 1993. تضمنت اتفاقات كانكون لمؤتمر الأطراف السادس عشر قراراً يورد قائمة بالبيئة والضمانات الاجتماعية لبرنامج الرد+ (REDD+) وتتعلق الضمانات بالقضايا الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك هياكل شفافة لإدارة الغابات واحترام الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة المعنيين والحفاظ على الغابات الطبيعية والتنوع الحيوي.

- بروتوكول كيوتو لسنة 1997. يهدف بروتوكول كيوتو لسنة 1997 إلى تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. إن آلية التنمية النظيفة هي إحدى الآليات التي حددها بروتوكول كيوتو لوضع مشاريع تهدف إلى خفض انبعاثات الكربون: فهي تسمح بتعبئة الاستثمارات لمشاريع التنمية المنخفضة الكربون بما في ذلك مشاريع الغابات (التشجير الجديد وإعادة التشجير). انضم السودان إلى بروتوكول كيوتو في عام 2005 وأنشأ آلية لتعزيز آلية التنمية النظيفة وبرنامج الرد+ (REDD+) وفرص الاستثمار في الكربون لدعم عمليات التنمية الوطنية منخفضة الكربون. أعد السودان استراتيجية آلية التنمية النظيفة في عام 2011 لدعم استثمارات الكربون.

- اتفاقية باريس. وقع السودان الاتفاقية في عام 2017 ويخطط لبرامج تشمل زيادة جهود برنامج الرد+ (REDD+) الرامية للحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات، ودعم برامج التشجير الجديد وإعادة التشجير على النحو المبين في مساهمته المحددة وطنياً. يخطط السودان لبرامج طموحة في مجالات الطاقة الشمسية وطاقات الرياح والمياه بهدف تقليل الاعتماد على حطب الوقود والفحم النباتي.

لا بد من الإشادة باستعداد السودان لاعتماد مبادئ التفكير العالمي من خلال اعتماد الاتفاقيات الدولية. وقد كان للاتفاقيات الدولية تأثير إيجابي على السياسات المحلية للسودان ولا سيما تلك التي تركز على القضايا البيئية وفي حالات قليلة تنزلت (تسربت) التأثيرات الإيجابية إلى مستوى المجتمع.

7.9.5 الثغرات السياساتية والتوصيات

من خلال الجدول رقم (54) أدناه نورد مقارنة الحوكمة (الإدارة) البيئية في السودان بمتطلبات المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي ويقدم سلسلة من التوصيات لتحسين دمج المعايير البيئية والاجتماعية في عمليات الحوكمة الحالية.

الجدول رقم *54*: خلاصة تقييم ثغرات الحوكمة في السودان

المعايير	سياسات وقوانين ولوائح السودان ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	الاستنتاجات والتوصيات
المعيار البيئي والاجتماعي 1 :(ESS) تقييم وإدارة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية **الهدف**: ضمان تنفيذ المشاريع الممولة من قبل البنك الدولي سليمة بيئياً واجتماعياً ومستدامة. - ستستخدم العملية المؤسسات والأنظمة والقوانين واللوائح والإجراءات البيئية والاجتماعية الوطنية في تقييم وتطوير وتنفيذ المشاريع، كلما كان ذلك مناسبًا، تشمل الأحكام: - الفحص الأولي وتصنيف المخاطر اعتمادًا على التأثيرات المحتملة. - المزيد من تقييم الأثر البيئي أو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي(ESIA) على النحو المحدد في عملية الفحص. - وضع خطة للالتزام البيئي والاجتماعي على النحو المحدد في عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ستحدد خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) التدابير والإجراءات المطلوبة للمشروع لتحقيق الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية (ESS)خلال إطار زمني محدد.	يوفر قانون حماية البيئة لسنة 2001 إطارًا لفحص وتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية والتنمية المستدامة بيئيًا واجتماعيًا. بدأ العمل على وضع اللوائح والمبادئ التوجيهية والمعايير اللازمة لتوحيد الإجراءات وتنفيذ القانون إلى أن تم الانتهاء منها واعتمادها. ومع ذلك، في أعقاب الثورة أنشأ المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية لجنة لمراجعة هذه الأدوات والانتهاء منها. حتى الآن، شكل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي غير متسق والمعايير البيئية والاجتماعية ليست واضحة. المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية في الولايات ليس فرعًا للمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية الاتحادي ولكنها هيئات مستقلة يتم إنشاؤها وفقًا لقوانين الولاية الخاصة بها. وأشارت اللجنة نفسها إلى أن وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية في عام 1994، والتي تم حلها في عام 2019. وأشارت اللجنة نفسها إلى أن اللجنة العليا للموارد الطبيعية تركز على القضايا البيئية ولا تولي نفس المستوى من الاهتمام للموارد الطبيعية. في الوقت الحاضر، توجد خمسة مجالس فقط من مجالس الولايات التابعة للمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية في ولايات القضارف ونهر النيل وشمال دارفور وسنار والخرطوم. على الرغم من وجود هذه المؤسسات، إلا أنه لا يوجد أي شبكة قوية بينها. بدأت مراجعة القانون في عام 2013 وتم تحديثها في عام 2020، لكنها لم تكن مبنية على استشارة شاملة لأصحاب المصلحة. انتقدت العديد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية مسودة مخطوطة القانون. لم تتم الموافقة على القانون المعدل. أجرى الترابي في سنة 2007 تقييماً (Turabi 2007) لممارسة تقييم التأثير البيئي في السودان، حدد على إثره نقاط الضعف الرئيسية الآتية: - نقص الموظفين المدربين مما أدى إلى رداءة جودة التقييمات البيئية والتحليلات والتقارير والتوقيت غير المناسب لتقييم الأثر البيئي - خطط إدارة البيئة ذات الجودة الرديئة، والافتقار إلى تقييم الجدوى، وتحليل التكلفة والمسؤوليات وجداول المراقبة - عدم الكشف العلني عن تقارير تقييم التأثير البيئي - عدم وجود مبادئ توجيهية سودانية لتقييم الأثر البيئي والاعتماد على المبادئ التوجيهية الدولية - الاعتماد على آراء الخبراء وعدم استشارة أصحاب المصلحة في البيئة والتقييمات الاجتماعية - عدم كفاية الرصد والتنفيذ لخطط الإدارة البيئية نقاط الضعف المشار إليها في عام 2007 لا تزال قائمة.	**الاستنتاج**: السودان لديه صكوك قانونية لتقييم البيئة، ولكن العمليات ليست موحدة والتنفيذ غير متسق وضعيف. إطار الإدارة البيئية والاجتماعية غير كافٍ لتلبية متطلبات معايير البنك الدولي. تم تصور المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، الذي تأسس في عام 1991، ليكون أبرز هيئة بيئية واستقرارًا وتميزًا في السودان، ولكن لم يتم تمكينه من قبل الحكومة للعمل بشكل صحيح. في 30 أبريل 2020، أنشأ المجلس الأعلى الانتقالي مفوضية جديدة لحقوق الإنسان. في 21 مايو، عُيّن أمين عام في المفوضية وهو مسؤول مباشرة أمام رئيس وزراء الحكومة الانتقالية. ومن المتوقع أن تسفر هذه التغييرات عن مؤسسة أكثر فعالية وإنتاجية لإدارة البيئة. **التوصيات:** - بالنسبة لتخطيط وتنفيذ برنامج الرد+ (REDD+)، استخدم الهياكل والعمليات والأدوات المؤسسية على النحو المحدد في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا. - دعم تعزيز قدرة إطار السودان البيئي والاجتماعي على النحو التالي: • استكمال مراجعة وتحديث قانون حماية البيئة وتطوير المبادئ التوجيهية واللوائح والعمليات والأدوات الداعمة له. • دعم التعزيز المؤسسي وبناء قدرات المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والصلات المؤسسية والتعاون بين الولايات ومع المستوى الاتحادي.
المعيار البيئي والاجتماعي 2 :(ESS) العمل وظروف العمل	تم حل دستور عام 2005 واستبداله بالوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019 التي يؤيد حقوق المواطنين في العيش في بيئة نظيفة (المادة 11).	**الاستنتاج:** يتم تغطية متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) في تقارير الأداء والتعلم

المعايير	سياسات وقوانين ولوائح السودان ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	الاستنتاجات والتوصيات
الهدف: تعزيز الصحة والسلامة التشغيلية للعاملين في المشروع وحماية حقوق العمال. تشمل الأحكام: - حماية الصحة والسلامة المهنية للعاملين المباشرين في المشروع ، والعمال المتعاقدين مع أطراف ثالثة ، وعمال الإمدادات الأولية والعاملين في المجتمع - معايير الصحة والسلامة - عدم التمييز وتكافؤ الفرص - عمالة الأطفال والحد الأدنى للسن و - التنظيمات العمالية وآليات رد المظالم وجبر الضرر	لا تتناول الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية السلامة والصحة المهنية على وجه التحديد، ولكنها تضمنت العديد من المواد التي تشير إلى الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين، وتناولت قيم التمسك بالعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية بما في ذلك ما يلي. تنص المادة رقم 65 على الحق في الصحة. "تتعهد الدولة بتوفير الرعاية الصحية الأولية وخدمات الطوارئ مجاناً لجميع المواطنين وتطوير الصحة العامة وإنشاء وتطوير وإعادة تأهيل المؤسسات الصحية والتشخيصية الأساسية." وتنص المادة رقم 49 على الرعاية الصحية المجانية للأمومة والطفولة والحوامل. وتنص المادة 14/8 14 على أنه "خلال الفترة الانتقالية، تلتزم أجهزة الدولة بالقيام بدور نشط في الرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال السعي إلى توفير الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي والعمل على الحفاظ على بيئة طبيعية نظيفة وتنوع حيوي في البلاد، وحمايتها وتطويرها بطريقة تضمن مستقبل الأجيال." وتنص المادة 1/40 على أنه "عند حدوث أي خطر عاجل أو كارثة طبيعية أو بيئية تهدد وحدة البلاد أو أي جزء منها أو سلامتها أو اقتصادها يجوز لمجلس السيادة بناءً على طلب من مجلس الوزراء، إعلان حالة الطوارئ في البلاد أو أي جزء منها وفقاً لهذا الوثيقة الدستورية والقانون" والتشريع الرئيسي المتعلق بالسلامة والصحة المهنيتين هو قانون العمل لسنة 1997، ومرسوم النظام الداخلي للمصانع لسنة 1981، والنظام الداخلي للمصانع (الصحة المهنية) لسنة 1981، وقانون التعويض عن إصابات العمل لسنة 1981. القوانين واللوائح الأخرى التي تغطي الجوانب المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية ذات الصلة المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) هي: - قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات لسنة 2016 - قانون الصحة المهنية (ولاية الخرطوم لسنة 2011 - قانون الدفاع المدني لسنة 2005. - قانون الحماية والسلامة لسنة 2017 (الدفاع المدني). - تم تعديل قانون المؤسسة العامة لتعليم العمال لعام 1970 في عام 1976 وعام 1993. - قانون الصحة البيئية لعام 1975: - القانون الوطني للصحة العامة لسنة 2008 - تم تعديل قانون مبيدات الآفات لسنة 1974 في عام 1990. - قانون حماية البيئة لسنة2001 المعدل سنة 2020 - قانون حماية الطفل لسنة 2004، القضاء على عمل الأطفال وحماية الأطفال والشباب ، الفصل الثامن - قانون المواصفات والمقاييس لسنة 2008 - قانون اللجنة الطبية القومية لسنة 2008 - لائحة القومسيون الطبي لسنة 2012 - قانون الأدوية والسموم لسنة 2009 بموجب قانون السلامة والصحة المهنية في ولاية الخرطوم لسنة 2011، وشملت معايير الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس العديد من العناصر المتعلقة بالسلامة والبيئة في مكان العمل، ومستوى الضوضاء والحرارة والضوء والغلايات ومعدات الوقاية الشخصية والإشعاع وكاشفات الحريق. بالإضافة إلى ذلك، لدى منظمة إدارة السلامة معايير محددة بشأن جودة الهواء ومعايير النفايات السائلة.	للسودان ولكن المؤسسات والتنفيذ ضعيفان. مستويات الوعي منخفضة، ومستويات التفتيش منخفضة، ومستويات الامتثال منخفضة، خاصة في القطاع غير الرسمي. **التوصيات:** يُوصى بضرورة بمراجعة تقييم السلامة والصحة المهنية الذي أجرتها منظمة العمل الدولية في عام 2018 بالتدابير التالية لتحسين الامتثال لمعايير السلامة والصحة المهنية الدولية: - تعزيز التنسيق المؤسسي والقطاعي - تفعيل الإطار التنظيمي - آليات إضافية للتمويل والتمويل - تحسين جمع الإحصاءات وعرضها - توعية العاملين على المستوى المؤسسي بحقوقهم

المعايير	سياسات وقوانين ولوائح السودان ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	الاستنتاجات والتوصيات
	ووضعت مبادئ توجيهية ومدونات للممارسات في مجال التعدين وصناعات النفط والغاز. صادق السودان على 16 اتفاقية دولية لمعايير العمل سارية المفعول حاليًا في السودان بما في ذلك: - اتفاقية العمل الجبري لسنة 1930 (السخرة) - اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية لسنة 1949 - اتفاقية المساواة في الأجور لسنة 1952 - اتفاقية إلغاء العمل القسري - اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة) لسنة 1958 - الاتفاقية المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام لسنة 1973 - اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال ، 1999 لسنة 1999 - اتفاقية تفتيش العمل لسنة 1947 - اتفاقية سياسة العمالة لسنة 1964 - اتفاقية البطالة لسنة 1919 - اتفاقية المساواة في المعاملة (التعويض عن الحوادث) لسنة 1925 - اتفاقية آليات تحديد الحد الأدنى للأجور لسنة 1928 -اتفاقية حماية الأجور لسنة 1949 -اتفاقية السياسة الاجتماعية (الأهداف والمعايير الأساسية) لسنة 1962 - اتفاقية العمل لبعض الوقت لسنة 1994	
المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS): كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته **الهدف:** تعزيز الاستخدام المستدام للموارد وتجنب أو تقليل التلوث من أنشطة المشروع، بما في ذلك توليد النفايات الخطرة والتلوث المرتبط باستخدام مبيدات الآفات. تشمل الأحكام: - الاستخدام الفعال للموارد بما في ذلك الطاقة والمياه والمواد الخام والموارد الأخرى - منع التلوث وإدارته - تجنب التأثيرات السلبية على صحة الإنسان والبيئة - إدارة النفايات الخطرة وغير الخطرة - إدارة مبيدات الآفات	يكمل قانون حماية البيئة لسنة 2001 مختلف القوانين البيئية بما في ذلك القوانين التي تغطي حماية التنوع الحيوي ومكافحة التلوث والوعي البيئي العام وتقييمات الأثر البيئي والاجتماعي. يغطي قانون حماية البيئة لسنة 2001 تلوث الهواء والذي يطالب الصناعات ذات الانبعاثات الملوثة إجراء تقييم الأثر البيئي والاجتماعي والالتزام بقوانين الصحة والصرف الصحي. ومع ذلك، لا توجد آلية في المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية لرصد التلوث وتنظيمه. ينص قانون حماية البيئة لسنة 2001 المعدل لسنة 2020 على فحص البيئة لاستخدام مبيدات الآفات ويتطلب تدابير التخفيف، ولكن لم يتم تحديث لوائح تقييم الأثر البيئي. يتطلب القانون أيضًا استخدامًا فعالًا ومستدامًا للموارد الطبيعية. يوفر قانون مبيدات الآفات لسنة (1974)، المحدّث بقانون مبيدات الآفات ومنتجات مكافحة الآفات لسنة 1994 إجراءات لاختيار مبيدات الآفات واستخدامها ومكافحتها. لا يتطلب الأمر على وجه التحديد تأثيرًا ضئيلًا على الأنواع غير المستهدفة، أو منع تطوير المقاومة التي هي متطلبات بموجب ضمانات البنك الدولي. تم وضع عدد من المعايير الفنية بموجب قانون الصحة والسلامة المهنية بولاية الخرطوم 2011، ومعايير الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس ذات الصلة بالتلوث بما في ذلك، مستوى الضوضاء والحرارة وجودة الهواء في مكان العمل ومعايير الصرف الصحي. في عام 2006، صادق السودان على اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POPs) وأعد استراتيجية وافق عليها مجلس الوزراء في عام 2017.	**الاستنتاج :** - هناك حاجة إلى مبادئ توجيهية ومعايير ولوائح بموجب قانون جمعية حماية البيئة لسنة 2001 المعدل سنة 2020 لوضع أحكام القانون المتعلقة بمكافحة التلوث موضع التنفيذ . - ولا توجد قدرة مؤسسية لرصد التلوث وإدارته. - توفر القوانين الحالية إطارًا لإدارة الآفات. **التوصيات :** - وضع اللوائح بموجب جمعية حماية البيئة الحالية لتشمل أحكام المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي بما في ذلك منع تطور المقاومة، والحد الأدنى من التأثير على الأنواع غير المستهدفة - بناء قدرات الموظفين والمؤسسات - تنفيذ استراتيجية الملوثات العضوية الثابتة
المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS): صحة المجتمع وسلامته **الهدف:** تجنب التأثيرات السلبية على صحة وسلامة المجتمعات المتضررة من المشروع.	قوانين ولوائح الصحة والسلامة المهنية المدرجة ضمن المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) موجهة للعاملين ولكنها لا تغطي التأثيرات النهائية على المجتمعات. خدمات النظام الإيكولوجي محمية بموجب قانون حماية البيئة لسنة 2001 المعدل سنة 2020، ولكن اللوائح المتعلقة بتفعيل القانون لم توضع بعد.	**الاستنتاج :** تحرص جمعية حماية البيئة (EPA) على صحة وسلامة المجتمع ولكن التنفيذ غير موجود بسبب عدم وجود لوائح لتفعيل القانون وكذلك اللوائح

المعايير	سياسات وقوانين ولوائح السودان ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	الاستنتاجات والتوصيات
تشمل الأحكام: - سلامة الخدمات - المرور والسلامة على الطرق - تأثيرات المشروع على خدمات النظام الإيكولوجي التي تؤثر على المجتمعات - التأهب للطوارئ والاستجابة لها - إدارة المواد الخطر	إدارة وسلامة المواد الخطرة. يغطي قانون السلامة والصحة المهنية الخرطوم لسنة 2011 على مستوى الولاية وسلامة الطرق وتصريف النفايات السائلة ولكنه ينطبق فقط على ولاية الخرطوم. في عام 2006، صادق السودان على اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POPs) وطور استراتيجية وافق عليها مجلس الوزراء في عام 2017.	والمعايير والمبادئ التوجيهية لتقييم الأثر البيئي الذي لم يعمل بعد. الافتقار إلى القدرة المؤسسية والفردية على تنفيذ القانون **التوصيات :** - تعزيز قدرات جمعية حماية البيئة حتى يتسنى لها تنفيذ مهامها على النحو التالي: - وضع لوائح جمعية حماية البيئة - إكمال عملية التحديث وإقرار لائحة تقييم الأثر البيئي والمبادئ التوجيهية والمعايير. - تطوير قدرات الموظفين والقدرات المؤسسية. - تطوير المعايير واللوائح والمبادئ التوجيهية والعمليات. - تحسين آلية التنسيق بين المؤسسات
المعيار البيئي والاجتماعي 5 :(ESS) حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي **الهدف:** تجنب أو التخفيف من إعادة التوطين غير الطوعي. الأحكام تشمل: - تعويض المتضررين - إشراك المجتمع في تخطيط المشاريع	يفتقر السودان إلى أطر واضحة وشاملة لإدارة الأراضي وتنظيمها. وسياسات استخدام الأراضي غير محددة بوضوح ولكنها تفسر من خلال سلسلة من الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل مثل الاستراتيجية القومية ربع القرنية 2007-2031، وخطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر لسنة 2006، والاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر، وورقة استراتيجية الحد من الفقر الأولى لعام 2010. ومما يزيد من تعقيد الإطار القانوني لاستخدام الأراضي وجود قوانين عرفية وقانونية على حدٍ سواء، غير أن العلاقة بين القانونين مربكة. وتمنح المادة 43 (2) من الدستور الانتقالي الحكومة القومية الحق في مصادرة الأراضي لأغراض التنمية وتعويض الملاك. وهناك عدد من المواد المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث وحماية مواقع التراث الثقافي واحترام الأنظمة التقليدية والعرفية المتصلة بملكية الأراضي. ويحدد الدستور الانتقالي أيضاً الأراضي الخاضعة للسلطات القومية (المستوى الاتحادي) والأراضي الخاضعة لسيطرة الولايات وكذلك السلطات المشتركة (السلطات المشتركة) التي تتقاسمها المؤسسات الاتحادية ومؤسسات الولايات. القوانين التشريعية ذات الصلة هي: - الدستور الانتقالي - قانون الغابات والموارد الطبيعية المتجددة لعام 2002 - قانون تنظيم المحافظة على المراعي والعلف لسنة 2015 - قانون حماية الصيد والحظائر القومية لسنة 1986 - قانون الاستثمار لسنة 2013 لم تُذكر السياسة القومية بشأن الرعي بوضوح، ولكن نُفذ عدد من التدابير السياساتية التي تؤثر على إعادة التوطين غير الطوعية مثل محاولات توطين البدو الرحل (فشل كل ذلك)، وترسيم مسارات/مراحيل الماشية لحماية مصالح الرعاة الرحل. الأراضي المستخدمة في المراعي والزراعة التقليدية مملوكة ملكية مشتركة بموجب قوانين الأراضي العرفية. ويحمي القانون العرفي الحصول على الأراضي والحقوق في الموارد. السمة الرئيسية للقانون العرفي هي أنه يضمن لكل مجموعة قبلية وقرية مقيمة الوصول إلى الموارد على أساس مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" (Esen 2017). وبعبارة أخرى، لديك الحق في الوصول إلى الأراضي والمراعي والمياه واستخدامها شريطة ألا	**الاستنتاج :** تعد حيازة الأراضي واحدة من أكثر القضايا الحالية تعقيدًا التي يجب معالجتها. فالإطار السياسي والقانوني والمؤسسي للتعامل مع الأراضي غير كافٍ ويؤدي إلى الصراع. غير أن النظام العرفي يوفر حماية جيدة لحقوق المجتمعات المحلية ولحل المنازعات والنزاعات. يحظر قانون الغابات لعام 2002 (والقانون المنقح لعام 2015) التجمعات السكانية في الغابات المحجوزة على الرغم من وجود العديد من التجمعات السكانية في الغابات من الناحية العملية. ويمكن أن يؤدي تنفيذ القانون إلى إعادة توطين غير طوعية. إعادة التوطين القسري غير مشمولة بشكل جيد في مراجعة السياسات والقوانين واللوائح. والتعويض عن إعادة التوطين غير الطوعية في حالة سد مروي لا يرقى إلى معايير ضمانات البنك الدولي من حيث نطاق ومستويات التعويض. وأشارت المشاورات التي أجراها الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي الاجتماعي والاستراتيجي (SESA) في ولاية النيل الأزرق إلى أن توسيع سد على النيل الأزرق في الآونة الأخيرة أدى إلى إعادة توطين قسري دون تعويض. **التوصيات :**

المعايير	سياسات وقوانين ولوائح السودان ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	الاستنتاجات والتوصيات
	تسبب خسارة أو ضررًا للأرواح والممتلكات. وهذه الحقوق مقبولة لأنها طريقة ديمقراطية تسمح للناس بالحصول على الأرض سواء كانوا من سكان القبائل أو من المارة أو من أفراد جماعة مهاجرة. وهذا مفيد بشكل خاص للفئات الأفقر، الذين يجدون التمثيل من خلال شيوخهم أو الناظر (أو الأمير) القبيلة. ترتبط إدارات الحكومة المحلية ارتباطًا وثيقًا بهذه الهياكل التقليدية، على عكس إدارات حكومة الولاية التي لا يمكن الوصول إليها إلا للفئات الغنية أو الحضرية. ويتضمن القانون العرفي أيضا آليات لتسوية المنازعات وورد المظالم وجبر الضرر. تمتلك الحكومة أراض حضرية؛ وأراض في إطار الغابات المسجلة والحظائر القومية؛ وأراض في إطار مشاريع زراعية حديثة مروية تؤجر للمستأجرين أو لأصحاب المشاريع الخاصة. لا يوجد في التشريع السوداني في الوقت الحاضر حكم يتناول إعادة التوطين غير الطوعية للسكان باستثناء "قانون إعادة التوطين والتعويض للمجتمعات المحلية المتأثرة بسد مروي (2002)". ويغطي قانون تسوية الأراضي وتسجيلها لعام 1925، وقانون الأراضي غير المسجلة لعام 1970، وقانون المعاملات المدنية لعام 1984 (Sullivan and Nasallah 2010) استخدام الأراضي لأغراض الإقامة وغيرها من الأغراض. سمحت قوانين الأراضي هذه بالاعتراف بحقوق الانتفاع القبلية والفردية – الحق في التمتع بممتلكات شخص آخر دون إساءة استخدامها – وحقوق الميراث، وكذلك فتح الطريق أمام التعويض عن الأراضي التي استولت عليها الدولة (World Food Program 2018برنامج الأغذية العالمي 2018).	- تم وضع آلية رد المظالم وجبر الضرر وإطار سياسة إعادة التوطين وإطار سياسة إعادة التوطين من أجل تنفيذ برنامج الرد+ (REDD+). وهي مصممة للتغلب على أوجه القصور في السودان في مجال مراجعة السياسات والقوانين واللوائح بالمعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5). - وضع أو تنفيذ السياسة القومية بشأن إعادة التوطين غير الطوعي - استكمال مراجعة قانون الغابات للنص على: (1) معاملة عادلة لسكان الغابات؛ (2) الإدارة المشتركة للغابات مع المجتمعات المحلية؛ (3) التخطيط التشاركي والكشف عن الخطط؛ (4) معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات.
المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS): حفظ التنوع الحيوي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية **الهدف:** حماية التنوع الحيوي والموائل والحفاظ عليهما ودمج احتياجات الحفظ والتنمية. الأحكام تشمل: - الحفاظ على التنوع الحيوي والموائل - الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية - إدارة الأنواع الغازية الغريبة	تنص المادة 11 (1 و2 و3) من الدستور على أن "لشعب السودان الحق في بيئة نظيفة ومتنوعة. يجب ألا تنتهج الدولة أي سياسة أو تتخذ أو تسمح بأي إجراء قد يؤثر سلبًا على وجود أي نوع من أنواع الحيوانات أو الحياة النباتية أو موطنها الطبيعي أو المعتمد ". ينص قانون حماية الصيد والحظائر القومية لسنة 1986 على جميع متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي (ESS6). يخضع هذا القانون للمراجعة في الوقت الحاضر. تتضمن المسودة المنقحة جميع التدابير الواردة في قانون 1986 لحماية التنوع الحيوي والموائل الطبيعية والخدمات البيئية المرتبطة بها، وينصب تركيز التنقيحات على الترتيبات القضائية واللامركزية لإدارة القطاع. تشمل التنقيحات المقترحة فحص تدخلات المشروع للتأثيرات المحتملة على الموائل الطبيعية. يتعامل القانون الوطني للسلامة الحيوية رقم 15 لسنة 2015 مع حماية الموارد الوراثية وله بعض الصلة بمتطلبات حماية البنك الدولي. اتفاقية سنة 1992 بشأن التنوع الحيوي وأهداف مبادئ أيشي المرتبطة بها ومشروع بروتوكول ناغويا. تم إعداد الاستراتيجية القومية للتنوع الحيوي ذات الصلة بمشاركة شاملة من أصحاب المصلحة في عام 2015 وتهدف إلى حماية الموائل الطبيعية.	**الاستنتاج**: يغطي دستور السودان الحالي وقانون حماية الصيد والحظائر القومية لسنة 1986والقانون المنقح المقترح لسنة 2015 متطلبات الحفاظ على الموائل وحمايتها. وقضية الأنواع الغازية لم يتم تناولها بشكل كافٍ. تكمن نقاط الضعف في التنفيذ جزئياً في قضايا الاختصاص القضائي المتعلقة بالرقابة اللامركزية للدول التي لا تسهل الإدارة الفعالة للحياة البرية العابرة للحدود بين الولايات وبين السودان والدول المجاورة. تنص ترتيبات الإدارة المنقحة في مشروع قانون 2015 على تعزيز الرقابة على المستوى الاتحادي وتهدف إلى تحسين الإدارة. قد بلغ القانون المنقح حاليا في مراحله النهائية للموافقة عليه. **التوصيات:** وضع اللمسات الأخيرة على الموافقة وسن القانون المقترح للأحياء البرية والأصناف غير النباتية لعام 2015.
المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS): الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء	ينص الدستور على المساواة في الحقوق بين الجميع. وتنص المادة 25 على ما يلي:" الاعتراف بالحاجة إلى إشراك ومشاركة الشعب السوداني بأسره، على جميع مستويات الحكم، كتعبير عن الوحدة الوطنية للبلاد ". وتنص المادة 32 (2) على أن "تعزز الدولة حقوق المرأة من خلال العمل الإيجابي ".	**الاستنتاج:** ينص الدستور على المساواة في الحقوق والحماية لجميع السودانيين، بمن فيهم الشعوب

المعايير	سياسات وقوانين ولوائح السودان ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	الاستنتاجات والتوصيات
المحرومة تاريخيًا **الهدف**: احترام حقوق الشعوب الأصلية وكرامتها وتطلعاتها وهويتها وثقافتها وسبل كسب عيشها القائمة على الموارد الطبيعية / أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تاريخيا المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة الأحكام تشمل: - تجنب التأثيرات السلبية - منافع التخفيف والتنمية - الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) - آلية رد المظالم وجبر الضرر	ينص قانون الغابات المعدل لسنة 2015 (لم يُسن بعد) على معظم الضمانات البيئية والاجتماعية في المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7) لأنه يشمل أفضل الممارسات الدولية على النحو الوارد في معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات. وتنص معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات التي أقرها السودان واعتمدها على حماية حقوق الشعوب الأصلية. بيد أن هذه الأحكام لم تنفذ عملياً. اتفاقية التنوع الحيوي لسنة 1992 ومبادئ آيتشي المرتبطة بها ومشروع بروتوكول ناغويا يحظر قانون حماية الصيد والحظائر القومية لسنة 1986 إقامة التجمعات السكانية في الحظائر القومية ولا يعترف بحقوق الشعوب الأصلية مثل الميغانو الذين يعيشون في حظيرة الندر القومية. يغطي قانون الغابات لسنة 2002 واللوائح الداعمة العديد اللوائح الداعمة العديد من متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7). تم وضع القانون المعدل في عام 2015 وهو يخضع حاليًا لعملية الموافقة (حاليًا في وزارة العدل). أقرت وزارة الزراعة السودانية معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات في السودان في عام 2003. وهي تشمل العديد من متطلبات ضمانات البنك الدولي خاصة فيما يتعلق بالموافقة الحرة المسبقة والمستنيرة عن علم ومشاركة أصحاب المصلحة. بيد أنه لم يحرز أي تقدم في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. وحتى الآن، لم يتم اعتماد أي غابات في السودان على أنها ذات إدارة مستدامة.	الأصلية، وعلى احترام القوانين والممارسات العرفية والتراث المحلي. وفيما يلي الثغرات الموجودة في التشريعات الحالية المتعلقة بالغابات (قانون الغابات لسنة 2002) ذات الصلة بالمعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7) هي: - التوطين في الغابات المحجوزة يعتبر غير قانوني ولكن هناك سكان تقليديون يعيشون في الغابات المحجوزة في عدة أجزاء من البلاد (كما تمت مناقشته في المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS5) - لا يوجد حكم يتعلق بالإدارة المشتركة للغابات (ولكنها تحدث من خلال نظام التونجيا) - الإفصاح عن الخطط ليس مطلوبًا على وجه التحديد ولكنه يحدث في الممارسة العملية. - لم ينص القانون على مشاركة أصحاب المصلحة على وجه التحديد، ولكن هذا ما بدأ يحدث الآن في الممارسة العملية. **التوصيات:** سن أحكام قانون الغابات المعدل لسنة 2015 التي تنص على معظم الضمانات في المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7). وإعادة التوطين غير الطوعي. توضيح السياسات المتعلقة بالإقامة الدائمة في الغابات المحجوزة وإعادة التوطين غير الطوعي. إعداد إطار يكفل مشاركة الشعوب الأصلية في التخطيط (IPPF) بشأن تنفيذ برنامج الرد+ (REDD+) في السودان ليشمل المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7). يجب تطبيق هذه السياسات أثناء يجب تطبيق هذه السياسة أثناء تنفيذ المشروع والبرامج الفرعية.
المعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS): التراث الثقافي **الهدف.** حماية التراث الثقافي من التأثيرات السلبية لأنشطة المشاريع وتعزيز التقاسم العادل للمنافع. الأحكام تشمل: - التشاور مع أصحاب المصلحة وتحديد التراث الثقافي - التراث الثقافي الثابت والمنقول	تنص المادة 186 من دستور السودان الانتقالي لسنة 2005 على ما يلي: "على كل مستويات الحكم بدء عملية تدريجية لتطوير وتعديل القوانين ذات الصلة بالأرض لتتضمن الممارسات والقوانين العرفية والتراث المحلي والتوجهات والممارسات الدولية". هناك عدد من المواد في الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019 تتعلق بإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث وحماية مواقع التراث الثقافي. تنص المادة 65 من الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019، إلى ما يلي: "لكل المجموعات العرقية والثقافية الحق في أن تنعم بثقافتها الخاصة وتطورها بحرية. وللمنتمين لهذه المجموعات الحق في ممارسة	**الاستنتاج:** متطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS8) والمتمثلة في "المساواة النوعية أي المساواة بين الجنسين "موجودة في التشريع الحالي ولكن لم يتم تنفيذها عمليًا نظراً لعدم وضع اللوائح والمبادئ التوجيهية والمعايير وذلك يعزى لضعف الموظفين والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ التشريع. **التوصيات**: - سن قانون حماية البيئة المعدل. - وضع المبادئ التوجيهية واللوائح لتنفيذ قانون

المعايير	سياسات وقوانين ولوائح السودان ذات الصلة بالمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	الاستنتاجات والتوصيات
	معتقداتهم واستخدام لغاتهم ومراعاة دياناتهم وأعرافهم وتنشئة أطفالهم في إطار هذه الثقافات والأعراف." ينص قانون حماية البيئة لسنة 2001 على حماية الموارد الثقافية المادية ويتطلب تدابير الفحص والتخفيف. لم يتم وضع لوائح محددة. كما ينص القانون المعدل على حماية هذه الموارد.	حماية البيئة المعدل. - بناء قدرات الموظفين والمؤسسات لتنفيذ القانون.
المعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS 9): الوسطاء الماليون. **الهدف.** هو تحديد كيفية قيام مؤسسات الوساطة المالية بتقييم وإدارة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشاريع الفرعية التي تمولها. وتشمل الأحكام ما يلي: - اشتراط أن يكون لدى الوساطة المالية سياسات وإجراءات إدارية بيئية واجتماعية - متطلبات الوسيط المالي لتطوير قدرات وكفاءة الموظفين والحفاظ عليها (في إدارة البيئة) - إشراك أصحاب المصلحة	مراجعة السياسات والأنظمة واللوائح السودانية تنطبق على جميع مشاريع التنمية في البلاد سواء من خلال وكالات التنمية أو الوسطاء المحليين أو الدوليين. يهدف هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) بشكل خاص إلى ضمان التزام الوسطاء الذين يستخدمون التمويل المقدم من البنك الدولي بالمعايير البيئية والاجتماعية.	**الاستنتاج:** يخضع الوسطاء الماليون لنفس معايير الضمانات التي تخضع لها وكالات التمويل والتنمية. **التوصيات:** لا توجد
المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS 10): إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات **الهدف.** هو وضع نهج منهجي لإشراك أصحاب المصلحة من شأنه مساعدة المقترضين على تحديد أصحاب المصلحة وبناء علاقة بناءة مع الأطراف المتأثرة بالمشروع والحفاظ عليها. تشمل الأحكام: - المشاركة أثناء إعداد المشروع وأثناء التنفيذ - الإفصاح عن المعلومات - التشاور الهادف - آلية رد المظالم وجبر الضرر	مسودة لوائح تقييم الأثر البيئي بموجب جمعية حماية البيئة بحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات يتضمن مشروع قانون الغابات المعدل لسنة 2015 معايير ومؤشرات منظمة الأغذية والزراعة للإدارة المستدامة للغابات التي تتطلب الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) وإشراك أصحاب المصلحة في تخطيط وتنفيذ المشاريع والتقاسم العادل والمنصف للمنافع وآليات رد المظالم وجبر الضرر.	**الاستنتاج:** لا تفي التشريعات الحالية بمتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) المعني بإشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات ولكن قانون الغابات المعدل لسنة 2015 ومسودة القانون المعدل لجمعية حماية البيئة يتضمنان هذه الضمانات. **التوصيات:** - سن قانوني جمعية حماية البيئة والغابات. - وضع اللوائح والمعايير والمبادئ التوجيهية لتفعيل القوانين. - تطوير القدرة على إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات. - تعزيز قدرات الموظفين والمؤسسات حتى يتسن إدارة القوانين

يمكن التغلب على الفجوات الحالية في سياسات وتشريعات السودان فيما يتعلق بسياسات الضمانات الوقائية للبنك الدولي على المدى القصير من خلال إدراج أحكام سياسات الحماية في عملية الفحص البيئي والاجتماعي في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. سيمكن ذلك من تنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (+REDD) بما يتوافق مع متطلبات الإجراءات الوقائية.

إن التوصيات اللازمة لتعزيز حوكمة البيئة في السودان للوفاء بالمعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي على المدى المتوسط هي كما يلي:

- المصادقة على لائحة تقييم الأثر البيئي وتطبيق قانون حماية البيئة المعدل لسنة 2020.
- المصادقة على مشروع قانون الغابات المعدل لسنة 2015.
- المصادقة على مسودة سياسة الغابات لسنة 2015.
- تحديث قانون مبيدات الآفات (أو وضع اللوائح بموجب القانون الحالي).
- الانتهاء من الموافقة على قانون حماية الصيد والحظائر القومية لسنة 2015 وإصداره.
- وضع سياسة واستراتيجية للسكان الأصليين الذين يعيشون داخل الغابات المحجوزة.
- وضع سياسة واستراتيجية وطنية للنازحين واللاجئين لتلبية متطلبات الطاقة المنزلية وخيارات سبل كسب العيش المستدامة.
- تطوير سياسة واستراتيجية لإعادة التوطين القسري.
- تطوير إجراءات موحدة للفحص وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي.
- وضع اللوائح لتنفيذ أحكام اتفاقية حماية البيئة المعدلة.
- تعزيز المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية الذي أعيد تشكيله وتحسين الروابط بين المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية والولايات والتعاون بين مؤسسات المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية على مستوى الولايات والمستوى الاتحادي.
- دعم إنشاء المفوضية العليا للبيئة والموارد الطبيعية على مستوى الولايات في جميع الولايات.
- تعزيز قدرة الموظفين في المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية على إدارة الشواغل البيئية ومراقبة الامتثال البيئي والاجتماعي على جميع المستويات.

10.5 التعليقات التي أدلى بها أصحاب المصلحة بشأن خيارات الاستراتيجية

تم إنتاج الخريطة أدناه لتمثيل المدى الجغرافي للمخاطر البيئية الحالية والتي يمكن الاستفادة منها في مناطق تنفيذ خيارات الاستراتيجية المختلفة. تتمثل كل منطقة ملونة مزيجًا مختلفًا من المخاطر البيئية.

على سبيل المثال:

- المنطقة الصفراء (شمال كردفان). تم تحديد ثلاثة مخاطر بيئية رئيسية في شمال كردفان: التصحر وندرة المياه والأثر المحتمل للثروة الحيوانية على التربة الهشة (أي الضغط).
- المنطقة البرتقالية (ولاية القضارف). قد تكون المخاطر البيئية ناتجة عن الزراعة المكثفة مثل جودة أنواع المراعي وتدهور الأراضي بسبب كمية نقاط المياه المتاحة على طول مسارات/مراحيل المواشي.
- المنطقة الحمراء (جبل مرة). قد يتأثر النظام البيئي الهش باستراتيجية الثروة الحيوانية لإنشاء مراحيل الرعاة الرُحل.

الخارطة رقم *10*: المخاطر البيئة

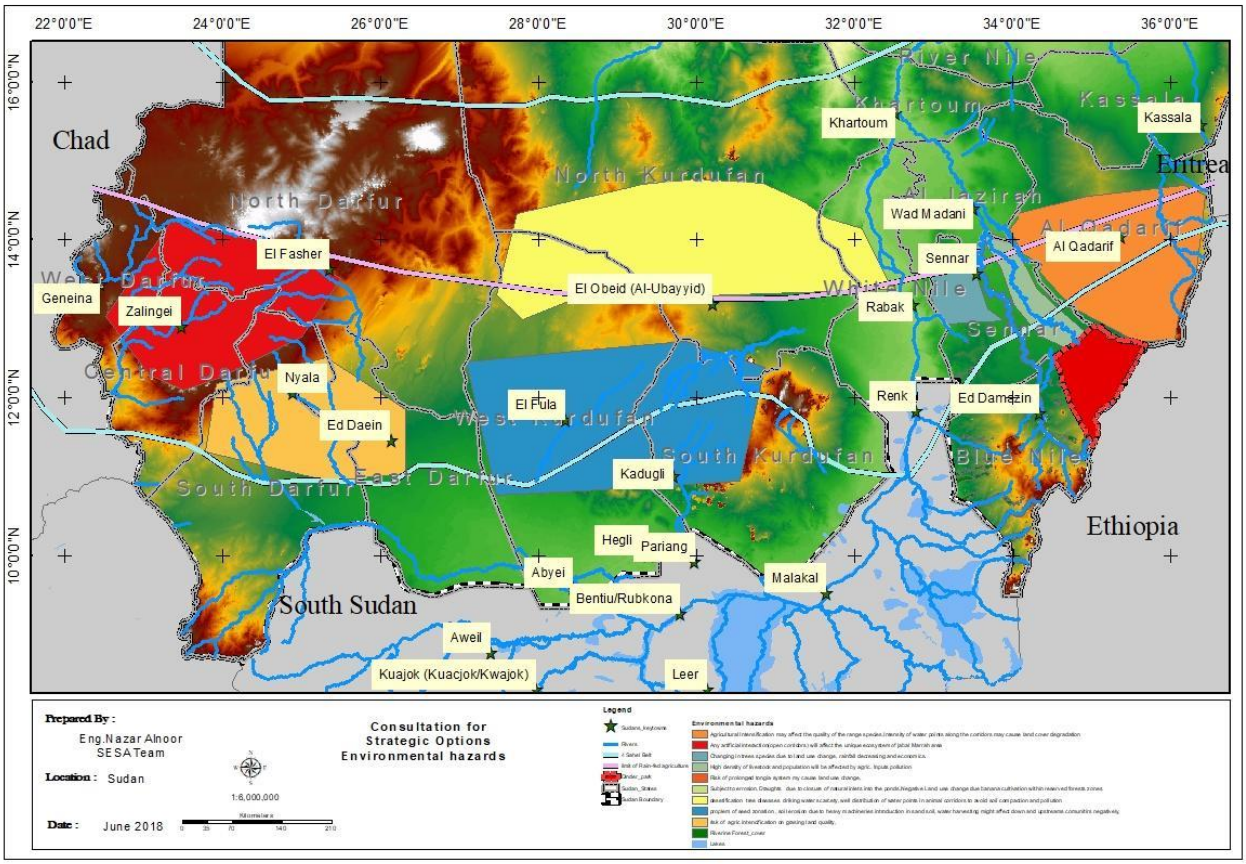

ترد أدناه توصيات من تقرير التقييم الحالي ومن مختلف أصحاب المصلحة الذين استشيروا كجزء من هذا التقييم، لكل خيار من خيارات الاستراتيجية. يأتي تقديم هذه الاقتراحات بقصد السماح لأصحاب المصلحة المحليين بالمشاركة في تصميم خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+).

1.10.5 خيار الاستراتيجية رقم (1): المناظر الطبيعية المتكاملة للغابات

التوصيات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ هذا الخيار، المستمدة من مشاورات أصحاب المصلحة المحليين هي كما يلي:

- زرع المزيد من الأشجار: تشجيع التشجير الزراعي (يقوم المزارع بزراعة 20% من الغابات كل عام ويزرع الباقي لمصلحته الخاصة).
- إقامة شراكات ذكية مع شركات القطاع الخاص لتطوير التشجير الزراعي.
- إقامة مشاريع حصاد المياه للغابات المستزرعة والثروة الحيوانية.
- تطوير الإدارة التشاركية للغابات وتحفيز أنشطة الغابات الشعبية (وتبسيط وتسريع عملية تسجيل الغابات الشعبية) وإشراك الناس في الغابة من خلال نظام التونجيا.

- تخويل المجتمعات الأصلية لفرض حماية الغابات.
- يجب أن يعطي التشجير الجديد وإعادة التشجير الأولوية لحطب الهشاب والطلح حيث توفر هذه استراتيجية واعدة لإعادة الغطاء الشجري إلى المستويات السابقة.
- إعادة توطين النازحين خارج الغابة وإنشاء مناطق عازلة حول الغابات المحجوزة.
- تطوير فرص أخرى لكسب العيش (مثل الطق والتشجير الزراعي والجنائن المنزلية) للفقراء واللاجئين أيضًا.

2.10.5 خيار الاستراتيجية رقم (2): الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي

التوصيات الرئيسية المستمدة من مشاورات أصحاب المصلحة المحليين التي يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ هذا الخيار هي كما يلي:

- تطوير إمكانيات كسب العيش وفرص إدرار الدخل للمزارعين. إعطاء أولوية عالية لمشاريع التنمية الريفية التي تمكن من تنويع وتحسين سبل عيش المجتمع.
- إنشاء أحزمة شجرية واقية بمقدار 10% من مساحة المشاريع الزراعية.
- تحديد نوع المحاصيل الصديقة للأشجار مشفوعة بخريطة ملاءمة المحاصيل.
- توفير البذور للبدو لزراعة الأعشاب والأشجار الرعوية.
- وضع وتنفيذ حلول لحيازة الأراضي وتعزيز أمن حيازة الأراضي.
- تشجيع استخدام المخلفات بعد حصاد المحاصيل.
- إعادة توطين النازحين في المناطق الزراعية الناشئة عن توسعة السدود
- يُستعاض عن المسكيت بالمرخ والهشاب ولفت الانتباه إلى أشجار الغابات الأخرى بدلاً من الهشاب.
- تنمية الوعي والتثقيف من خلال دعم المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى.
- تقديم الدعم الفني والمالي لمنتجي الصمغ العربي.
- تحسين المراعي من حيث الجودة وحجم المساحة/ تجديد المراعي المتدهورة مع الأنواع المناسبة.
- تطبيق نموذج أم رِمتة خاصة في شمال وشمال غرب الولاية.
- تحسين سلالات الماشية.
- ترشيد إدارة المراعي – المراحيل والخدمات والتنسيق بين أصحاب المصلحة وفتح مسارات جديدة للحيوانات/تخطيط أفضل لمواقع نقاط المياه.
- مراقبة التعدين والتوسع الزراعي في المراعي
- دعم وتطوير البحوث في مجال التربية والبذور.
- يختلف الرعاة مع التصور بأن البدو الرحل والرعي الجائر من مسببات إزالة وتدهور الغابات حيث يصرون على أنهم حراس جيدون للغابة ويحتاجون إلى أشجار لمأوى الحيوانات والبحث عن الطعام. وبوجه عام، فإنهم تؤيد بقوة فتح مسارات للمواشي وزرع الأشجار كأحزمة واقية أو كمزارع لحطب الوقود وأنواع وقود بديلة، على الرغم من وجود شواغل بشأن توافرها وتكلفتها.
- تحسين القدرة على إنتاج الأعلاف لتقليل الضغط على الغابات.

3.10.5 خيار الاستراتيجية رقم (3): التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي

التوصيات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ هذا الخيار، المستمدة من مشاورات أصحاب المصلحة المحليين هي كما يلي:

- التنسيق بين مؤسسات الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+): وتطبيق قوانين وسياسات تلك المؤسسات.

مراقبة أفضل للتأثيرات البيئية والاجتماعية لمشاريع التنمية القومية.

- تقييم وتحسين وإنفاذ نظام حيازة الأراضي / ضمان أمن حيازة الأراضي.
- توفير أفضل لمواد وخيارات الدعم الخشن والناعم (التدريب والأدوات، إلخ).
- إنشاء مراحيل البدو وأنشطة التشجير الجديد داخل المسارات.
- وضع استراتيجيات تخطيط متكاملة تشمل قطاعات الغابات والزراعة والمراعي.
- تطبيق القوانين والسياسات، وخاصة قانون زراعة الأشجار بنسبة 10% و5%، ومنع الاستغلال غير القانوني للغابات المحجوزة.
- تعزيز الدعم المؤسسي، لا سيما من إدارات الحكومة الاتحادية والولائية، بما في ذلك الهيئة القومية للغابات وتسهيل الاعتراف بحقوق الوصول والملكية لضمان وصول عائدات أرصدة الكربون إلى المجتمعات المحلية.

4.10.5 خيار الاستراتيجية رقم (4): إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها

التوصيات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ هذا الخيار، المستمدة من مشاورات أصحاب المصلحة المحليين هي كما يلي:

- زيادة كفاءة مواقد الطهي والتشجيع / الترويج لاستخدام أنواع وقود أكثر كفاءة وطاقات مستدامة مثل الإيثانول وغاز الطهي والطاقة الشمسية.
- الترويج لبدائل حطب الوقود الأكثر كفاءة واستدامة.
- تطبيق دعم أسعار غاز الطهي.
- تشجيع غرس الأشجار من أجل حصاد حطب الوقود.
- تمكين الهيئة القومية للغابات وتمويلها من عائدات ضرائب الفحم.
- استخدام روث الحيوانات في صناعة الطوب لتقليل استهلاك الحطب / تعزيز مواد البناء البديلة.
- تنفيذ برامج تخفيف حدة الفقر.

5.10.5 خيار الاستراتيجية رقم (5): تعزيز المشاركة في الاستجابة لتغير المناخ

التوصيات الرئيسية التي يجب أخذها في الاعتبار عند تصميم وتنفيذ هذا الخيار، المستمدة من مشاورات أصحاب المصلحة المحليين هي كما يلي:

- تعزيز آليات المشاركة.
- تشجيع إدماج مجموعات السكان الأصليين.
- إشراك منظمات النساء والشباب في خطط إدارة الغابات التشاركية.
- إشراك المجموعات الضعيفة (النساء والشباب) في أنشطة التشجير الجديد وإعادة التشجير.
- تشجيع بناء القدرات وتبادل المعرفة والتدريب على القيادة بين النساء والشباب.

- توفير فرص عمل مناسبة للشباب والنساء.
- عرض النساء والشباب على المشاركة في مبادرات غرس الأشجار و
- المساعدة في تأمين حقوق الأرض للنساء والشباب.

11.5 توصيات بشأن خيارات الاستراتيجية

كجزء من التقييم الحالي، يوصي فريق خبراء دراسة التقييم البيئي الاجتماعي والاستراتيجي (SESA) بتعزيز الاقتراحات التالية في تصميم و / أو تنفيذ خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+):

- تنفيذ مبادرات إعادة التشجير بواسطة:
- تطبيق لائحة زراعة الأشجار على 10% من الأراضي الزراعية المطرية و5% من الأراضي المروية.
- جعل الامتثال لمتطلبات غرس الأشجار شرطًا لتجديد عقود إيجار الأراضي الزراعية، أو
- فرض ضريبة على إيجار المزارعين واستخدام هذه الأموال لزرع أحزمة شجرية واقية وبالتالي تحقيق النسبة المئوية المطلوبة للغطاء الشجري نيابة عنهم.
- تعزيز التشجير الزراعي ونظام التونجيا
- من شأن الأحزمة الشجرية الواقية أن تفيد كلاً من المزارعين والرعاة ويمكن زراعتها لتعويض إزالة الأشجار أو التعويض عنها من أجل التوسع الزراعي.
- يسهم النازحون واللاجئون في تدهور الغابات من خلال زراعة واحتطاب حطب الوقود في غياب تنفيذ أي تدابير لإعادتهم أو إعادة توطينهم. يوصي فريق خبراء دراسة التقييم البيئي الاجتماعي والاستراتيجي (SESA) بزراعة الأشجار خارج الغابات الشعبية وتخصيصها لاحتياجاتهم من حطب الوقود
- تعزيز قواعد حيازة الأراضي والدعم المؤسسي لإنفاذ هذه اللوائح.
- الحد من ممارسة تخصيص مساحات كبيرة جدًا من الأراضي للأفراد لصالح العدالة الاجتماعية والاقتصادية والفعالية في استخدام الأراضي.
- تسهيل تسجيل وإنشاء مشاريع الغابات الشعبية.
- تشجيع مشاجر حطب الوقود باستخدام الأنواع المناسبة للمناخ والتربة الطينية والرملية في السودان لتحل محل المستويات غير المستدامة للحصاد الجاري في الوقت الحاضر.
- تعزيز الكفاءة المتزايدة في استخدام حطب الوقود والفحم من خلال تشجيع مواقد الفحم المحلية ذات الكفاءة في استهلاك الوقود، وتحسين كمائن صناعة الفحم والغلايات المحسّنة المستخدمة في الصناعات الصغيرة مثل صناعات الصابون.

6. خلاصة الاستنتاجات والتوصيات

1.6 خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+)

وكما هو موضح في المقدمة، يمكن تقديم التوصيات التالية فيما يتعلق بخيارات الاستراتيجية:

بالنسبة لخيار الاستراتيجية رقم (1): يُقترح ما يلي:

1) تنفيذ إجراءات لتحسين تنظيم وإدارة تجارة الصمغ العربي.

2) اتخاذ مبادرات لإعادة التشجير لأنها يمكن أن تؤدي إلى مجموعة واسعة من المنافع البيئية والاجتماعية. ويمكن أن تشمل ما يلي:

أ. تنفيذ لائحة غرس الأشجار على 10% من الأراضي الزراعية المطرية و5% من الأراضي المروية.

ب. جعل الامتثال لمتطلبات زراعة الأشجار شرطًا لتجديد عقود إيجار الأراضي الزراعية.

ج. تعزيز وتيسير مبادرات الغابات الشعبية.

د. زراعة المزيد من الأحزمة الشجرية الواقية.

هـ. ضمان مشاركة النازحين واللاجئين في مشاريع غرس الأشجار.

بالنسبة لخيار الاستراتيجية رقم (2): يُقترح:

1) تعزيز لوائح حيازة الأراضي والدعم المؤسسي لإنفاذها.

2) تقليل ممارسة تخصيص مساحات كبيرة جدًا من الأراضي للأفراد من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والكفاءة في استخدام الأراضي.

3) تطبيق لائحة زراعة الأشجار في 10% من الأراضي الزراعية المطرية و 5% من الأراضي المروية.

4) تشجيع التشجير الزراعي / نظام التونجيا

5) تعزيز المبادرات لاستخدام / تحسين البذور الأصلية.

بالنسبة لقطاع الثروة الحيوانية، يُوصي بـ:

1) تعزيز لوائح حيازة الأراضي أيضًا

2) اتخاذ مبادرات لزراعة المزيد من الأحزمة الشجرية الواقية.

3) تعزيز مؤسسات وممارسات ولوائح حل النزاعات على المستويين المحلي (العرفي) والاتحادي/على مستوى الولايات لمنع النزاعات بين الرعاة والمزارعين حول الرعي واستخدام المياه

4) اتخاذ مبادرة لتعزيز تربية الماشية الصحية والمستدامة وتنفيذها لتشمل تطوير البنى التحتية البيطرية وتحسين ممارسات التربية.

بالنسبة لخيار الاستراتيجية رقم (3): يُقترح ما يلي:

1) تعزيز/توضيح التشريعات المتعلقة باستخدام الأراضي وحقوق الحصول عليها ونظم حيازة الأراضي لمنع نشوب النزاعات.

2) زراعة الأشجار للتعويض عن أي إزالة للغابات ناتجة عن أنشطة التعدين.

3) تعزيز المبادرات المحلية والقومية في مجالات التعليم والتدريب وبناء القدرات لتيسير تنفيذ اللوائح والقوانين.

بالنسبة لخيار الاستراتيجية رقم (4): يُقترح الآتي:

1) تعزيز زيادة الكفاءة في استخدام خشب الوقود والفحم من خلال تعزيز مواقد الفحم المحلية ذات الكفاءة في استهلاك الوقود وتحسين كمائن صنع الفحم وتحسين الغلايات المستخدمة في الصناعات الصغيرة مثل صناعات الصابون.

2) تعزيز مشاجر إنتاج حطب الوقود باستخدام الأنواع المناسبة للمناخ والتربة الطينية والرملية في السودان لتحل محل مستويات الحصاد غير المستدامة التي يتم إجراؤها في الوقت الحاضر.

3) اتباع المبادئ التوجيهية للهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس ولوائح تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

بالنسبة لخيار الاستراتيجية رقم (5): يُقترح ما يلي:

1) تشجيع مبادرات بناء القدرات والتوعية وإذكاء الوعي

2) تشجيع مبادرات بناء القدرات القيادية بين الشباب والمنظمات النسائية.

3) تشجيع الهياكل التشاركية في جميع عمليات صنع القرار.

2.6 إجراءات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+)

بالنسبة لكل من التأثيرات الاجتماعية أو البيئية السلبية المحتملة، تم تقديم تدبير التخفيف اللازمة التي أوصى بها الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي الاجتماعي والاستراتيجي (SESA) وهي:

بالنسبة للأنشطة المقابلة للخيار رقم (1) من الاستراتيجية، يجب تطوير قدرات نشر المعرفة التقنية والاستخدام الرشيد للمدخلات الزراعية وتبسيط عمليات تسجيل الغابات للمجتمعات وتوفير معلومات عن الأسواق.

فيما يتعلق بالأنشطة المقابلة للخيار رقم (2) من الاستراتيجية، استخدام المدخلات الزراعية المراعية/الصديقة للبيئة واعتماد تقانات الزراعة المستدامة وبناء القدرات باستخدام المعايير الدولية ووضع مشاريع للتمويل البالغ الصغر وتأمين مشاركة المرأة وتنفيذ آليات حل النزاعات أو تعزيز الآليات التي تعمل بالفعل عبر القنوات العرفية / التقليدية أو القروية / الحكومية ؛ ترقية سلاسل القيمة ؛ ضمان استخدام المزارعين لمواد واقية عند استخدام المواد الكيميائية ؛ والمشاركة الآمنة للمرأة من خلال المنظمات المجتمعية التي تقودها المرأة. وفيما يتعلق بالخيارات المتصلة بالثروة الحيوانية والمراعي، يُوصى ببناء القدرات وتنفيذ خطط الإدارة التشاركية (التي تكفل مشاركة أفقر الرعاة)، وإنشاء آليات لحل الصراعات أو تعزيز الآليات القائمة بالفعل ووضع مبادرات متكاملة لتخطيط الثروة الحيوانية والغابات والزراعة.

بالنسبة للأنشطة المقابلة للخيار رقم (3) من الاستراتيجية، يُوصى بتحسين مشاركة جميع أصحاب المصلحة في تصميم السياسات وإدارتها وتطوير معايير الصحة والسلامة وتطوير لوائح تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وضمان تنفيذها.

بالنسبة للأنشطة المقابلة للخيار رقم (4) من الاستراتيجية، يُوصى بتنفيذ تحليل التكلفة والعائد لتصميم السياسات وتنفيذها وخلق حوافز للأفراد والقطاع الخاص وتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة؛ واتباع المبادئ التوجيهية للهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس وإرشادات البيئة والسلامة وإقامة حملات توعية.

وأخيراً، فيما يتعلق بالخيار رقم (5) من الاستراتيجية، يُوصى باتباع نهج تشاركي واتباع المعايير الدولية بشأن إدماج الكل (إشراك الجميع بدون إقصاء).

3.6 توصيات سياسة البنك الدولي القائمة على المعايير البيئية والاجتماعية

تم تقديم التوصيات التالية باستخدام تقييم الثغرات بناءً على المعايير البيئية والاجتماعية الأساسية العشرة ذات الصلة بالبنك الدولي:

المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS 1): تقييم وإدارة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية

- بالنسبة لتخطيط وتنفيذ برنامج الرد+ (REDD+)، استخدم الهياكل والعمليات والأدوات المؤسسية على النحو المحدد في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا.
- دعم وتعزيز قدرات إطار السودان البيئي والاجتماعي على النحو التالي:
  - الانتهاء من مراجعة وتحديث قانون حماية البيئة وتطوير المبادئ التوجيهية واللوائح والعمليات والأدوات الداعمة.
  - دعم التعزيز المؤسسي وبناء قدرات المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية والروابط المؤسسية والتعاون بين الولايات ومع المستوى الاتحادي.

المعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS): العمل وظروف العمل

خلصت مراجعة للسلامة والصحة المهنية أجرتها منظمة العمل الدولية في 2018 بالتوصية باتخاذ التدابير التالية لتحسين الامتثال للمعايير الدولية للسلامة والصحة المهنيتين:

- تعزيز التنسيق المؤسسي والقطاعي.
- تفعيل الإطار التنظيمي.
- آليات التمويل والتمويل الإضافية.
- تحسين جمع الإحصائيات وعرضها.
- توعية على المستوى المؤسسي للعمال لمعرفة حقوقهم.

المعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS): كفاءة الموارد ومنع التلوث وإدارته

- وضع اللوائح في ظل وكالة حماية البيئة الحالية لتشمل أحكام المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي بما في ذلك منع تطور المقاومة، والحد الأدنى من التأثير على الأنواع غير المستهدفة.
- بناء قدرات الموظفين والمؤسسات.
- تعزيز تنفيذ استراتيجية الملوثات العضوية الثابتة.

المعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS): صحة المجتمع وسلامته

تعزيز القدرة على تنفيذ اتفاقية حماية البيئة على النحو التالي:

- تطوير اللوائح الخاصة بوكالة حماية البيئة.
- إكمال عملية التحديث واعتماد لائحة وإرشادات ومعايير تقييم التأثير البيئي.
- تطوير الموظفين والقدرة المؤسسية.
- تطوير المعايير واللوائح والمبادئ التوجيهية والعمليات.
- تحسين آليات التنسيق في المؤسسات.

المعيار البيئي والاجتماعي 5 (ESS): حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي

- استخدام وتنفيذ آلية رد المظالم وجبر الضرر في إطار سياسة إعادة التوطين التي تم تطويرها كجزء من مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+) فيما لي إدارة حيازة الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين

غير الطوعي. وهي مصممة للتغلب على أوجه القصور في تقارير الأداء والتعلم في السودان فيما يتعلق بالمعيار البيئي والاجتماعي (ESS) والمعيار البيئي والاجتماعي (ESS5).

- تطوير أو تنفيذ السياسة الوطنية بشأن إعادة التوطين غير الطوعي.
- إتمام مراجعة قانون الغابات للنص على: (1) معاملة عادلة لسكان الغابات. (2) الإدارة المشتركة للغابات مع المجتمعات المحلية؛ (3) التخطيط التشاركي والكشف عن الخطط؛ (4) معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات.

المعيار البيئي والاجتماعي 6 (ESS): حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

الانتهاء من الموافقة على قانون حماية الصيد والحظائر القومية لسنة 2015 وإصداره.

المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS): الشعوب الأصلية / المجتمعات المحلية التقليدية في أفريقيا جنوب الصحراء المحرومة تاريخيًا

- سن أحكام قانون الغابات المعدل لسنة 2015 والذي ينص على معظم الضمانات في المعيار البيئي والاجتماعي 7 (ESS7).
- توضيح سياسات مناطق الإقامة الدائمة وإعادة التوطين غير الطوعي.

المعيار البيئي والاجتماعي 8 (ESS): التراث الثقافي

- سن قانون جمعية حماية البيئة المعدل.
- تطوير المبادئ التوجيهية واللوائح لتنفيذ قانون جمعية حماية البيئة المعدل.
- بناء الموظفين والقدرة المؤسسية لتنفيذ القانون.

المعيار البيئي والاجتماعي 9 (ESS 9): الوسطاء الماليون

- يخضع الوسطاء الماليون لنفس معايير الضمانات التي تخضع لها وكالات التمويل والتنمية. لم تقدم توصيات خاصة.

المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS 10): إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات

- سن مشروع قانون حماية البيئة والغابات المعدل. وضع اللوائح والمعايير والمبادئ التوجيهية لتفعيل القوانين وتطوير القدرة على إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات والنهوض بكفاءة الموظفين والقدرة المؤسسية لإدارة القوانين.

المراجع

Abdalla A. (2014). Environmental and Social Management Framework (ESMF). Sustainable Livelihoods for Displaced and Vulnerable Communities in Eastern Sudan. SLDP -WORLD BANK- MOFNE.

Abdel Magid, T.D and Badi, K.H. (2008) Ecological Zones of Sudan. Paper Presented at the workshop on the importance of Wetlands, in Sudan. Nile Trans boundary Environmental Action Project-Nile Basin Initiative Khartoum, Sudan.

Abdel Magid, T.D and Lawranou, M. (2015). Sudan's Action Plan for GGWSSI. FAO-Ministry of Environment, Physical Development.

Abdulbari Nasredeen (2013). African Human Rights Law Journal. On-line version ISSN 1996-2096. Print version ISSN 1609-073X Afr. hum. rights law j. vol.13 n.2 Pretoria 2013. ARTICLES. Identities and citizenship in Sudan: Governing constitutional principles. Nasredeen Abdulbari, Lecturer, Department of International and Comparative Law, University of Khartoum, Sudan.

Al-Nagar S. and Tønnessen L. (2011). Sudan Country Case Study: Child Rights Commissioned by Norad and Sida. UTV Working Paper.

Andrews, F.W. (1948) the Vegetation of Sudan. Sudan Government, Khartoum.

Assal, Munzoul (2006). Sudan: Identity and conflict over natural resources Development (2006) 49(3), 101–105. doi:10.1057/palgrave.development.1100284. Society for International Development 1011-6370/06 www.sidint.org/development.

Behenke R (2012). The economics of pastoral livestock production in Sudan. Feinstein International Centre.

Canter, L. (1996). Environmental Impact Assessment. 2nd Edition. McGraw-Hill Book Company, New York, NY.

Dafa'Alla A.A., Hussein E.S. and Adam M.A.A. (2017). Critical evaluation of the education system in Sudan from independence to date.

FCPF (2015a). REDD+ annual country progress reporting. Link: https://www.forestcarbonpartnership.org/sites/fcp/files/2015/August/FCPF_August2015_Sudan.pdf

FCPF (2015b). Readiness Preparation Proposal Assessment Note. Link: https://www.forestcarbonpartnership.org/sites/fcp/files/2014/october/Sudan%20R-PP%20_Oct%20%202014_final_clean%20version.pdf

FCPF (2017). Mid-term progress reporting. The Republic of Sudan. 9 February 2017. FCPF Readiness Fund. Link: https://www.forestcarbonpartnership.org/sites/fcp/files/2017/Feb/Feb%2010_MTR%20Sudan%20100217.pdf.

FCPF & UN-REDD (2012). Guidelines on Stakeholder Engagement in REDD+ Readiness, with a Focus on the Participation of Indigenous Peoples and Other Forest-Dependent Communities. Link: https://www.unredd.net/documents/global-program-191/stakeholder-engagement-295/key-documents-1095/6862-final-joint-guidelines-on-stakeholder-engagement-april-20-2012-6862/file.html

FNC (2000). Forestry Outlook Study for Africa (FOSA), Sudan Country Outlook Paper, Ministry of Agriculture and Forests, Forests National Corporation.

Food and Agriculture Organization (2010). Land Cover Atlas. Link: http://www.fao.org/3/a-be896e.pdf

GEF (2007) Assessments of impacts and adaptation to climate change. Link: https://start.org/wp-content/uploads/AIACCsummary.pdf.

Government of Sudan (2013). Sudan Second National Communication. Link: https://unfccc.int/resource/docs/natc/sudnc2.pdf.

Harrison, M.N. and Jackson, J.K. (1958). Ecological Classification of the Vegetation of Sudan. Ministry of Agriculture and Forests, Khartoum.

HCENR (2007a), Sudan National Adaptation Plan of Action. Link: https://unfccc.int/resource/docs/napa/sdn01.pdf.

HCENR (2007b). National Adaptation program of Action. Republic of Sudan, Ministry of Environment and Physical Development, Higher Council for Environment and Natural Resources, Khartoum.

HCENR (2009). Sudan's Fourth National Report to the Convention on Biological Diversity, 2009. Link: https://www.cbd.int/doc/world/sd/sd-nr-04-en.pdf.

HCENR (2014). National Adaptation Plan. Link: http://www4.unfccc.int/nap/Documents%20NAP/National%20Reports/Sudan%20NAP.pdf

Elmahi A. G and Abdel Magid T. D (2002). The Role of the Private Sector, Civil Society and NGOs in the Formulation and Implementation of National Forest Policies and National Forest Programs in Sudan, Prepared as a contribution of Sudan Forests National Corporation to the Regional Workshop held by FAO/RNE in Khartoum 26-27 January 2002.

Elsiddig E A, Mohamed A G and Abdel Magid. T D. (2007). Sudan forestry sector review Forests National Corporation. National Forest Program Facility.

IFAD (2009). Republic of Sudan, country strategic opportunities program. Link: https://webapps.ifad.org/members/eb/96/docs/EB-2009-96-R-42-Rev-1.pdf.

Kjellgren, Annika; Jones-Pauly, Christina; El-Tayeb Alyn, Hadyiat; Tadesse, Endashaw; Vermehren, Andrea (2014). Sudan Social Safety Net Assessment. Social protection and labor discussion paper no. 1415. World Bank, Washington, DC. Link: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/20054 License: CC BY 3.0 IGO.

Miller, C. (2005). Power, Land and Ethnicity in the Kassala-Gadarif States: an Introduction Catherine Miller. Published in 2005 in C. Miller (ed.) Land, ethnicity and political legitimacy in Eastern Sudan. Le Caire, Cedej, 3-58.

Ministry of Agriculture and Forestry (2015). Sudan's Country Report Contributing to the state of the world's biodiversity for food and agriculture. Quality Control and Export Development Unit. Link: http://sd.chm-cbd.net/biodiversity/agro-biodiversity/sudan-s-country-report-contributing-state-world-s-biodiversity-food-and-1/sudan-s-country-report-contributing-state-world-s-biodiversity-food-and

Pullaiah T. (2018). Global Biodiversity Selected Countries in Africa.2018. Volume 3 Apple Academic Press Inc. Apple Academic Press Inc.

Siddig, E.F. A., El-Harizi K., and Prato B. (2007). Managing Conflict over Natural Resources in Greater Kordofan, Sudan: Some Recurrent Patterns and Governance Implications. Development Strategy and Governance.

The World Bank (2012). The Status of the Education Sector in Sudan. World Bank Studies. January 2012

The World Bank (2017). The World Bank Environmental and Social Framework. http://documents1.worldbank.org/curated/en/383011492423734099/pdf/The-World-Bank-Environmental-and-Social-Framework.pdf

WFP (2007). Sudan Country Brief November 2017. Link: https://docs.wfp.org/api/documents/fdd0940d67d643d0b3e411e32481054a/download/.

WPR (2018). Link: http://worldpopulationreview.com/countries/sudan-population.

Zakieldeen, SA (2007). Vulnerability in Sudan. tiempo bulletin 62. Online bulletin at: www.tiempocyberclimate.org.

Zakieldeen, S A (2009). Adaptation to Climate Change: A Vulnerability Assessment for Sudan. International Institute for Environment and Development. The gatekeeper series of the Natural Resources Group at IIED. Link: http://pubs.iied.org/pdfs/14586IIED.pdf.

المرافق

المرفق رقم (1): تقييم ما قبل التشاور للتأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لخيارات الاستراتيجية (ديسمبر 2020)

تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية

مستوى المخاطر	الوصف
مخاطر منخفضة	مخاطر ضئيلة أو تكاد لا تذكر يمكن تخفيفها بسهولة ولا تتطلب إجراء تقييم للتأثيرات البيئية والاجتماعية
مخاطر متوسطة أو غير معلومة	ضيق ومحدود جغرافيا ويمكن تحديده بسهولة ويمكن تخفيفه. مطلوب تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
مخاطر كبيرة	إمكانية التسبب في تضارب بين مستخدمي الموارد. مطلوب تقييم الأثر البيئي والاجتماعي
مخاطر عالية	تأثيرات واسعة ومتنوعة ولا يمكن عكسها مثل إعادة التوطين الرئيسية؛ وتحويل الموائل الطبيعية؛ والمواد الخطرة. إعادة التصميم المطلوبة للمشروع.

جدول رقم (7): الاستراتيجية: خلاصة الإجراءات الرئيسية في قطاع الغابات

الخيارات / الإجراءات المقترحة في استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+)	أصحاب المصلحة	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تفعيل المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	مستويات المخاطر منخفضL متوسط M، كبيرS عاليH
1.1 تحسين اللوائح والقوانين والسياسات في قطاع الغابات لتعميم إجراءات برنامج الرد **:(+REDD)** مراجعة القطاع وتقييم الإجراءات ذات الأولوية	1و 2. مجلس إدارة الهيئة القومية للغابات ومجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية.	**المخاطر**: السياسات والقوانين واللوائح غير الملائمة عدم الامتثال للسياسات الجديدة **المنافع**: تمكين المجتمع تحسين سبل كسب العيش تقاسم المنافع	إشراك جميع أصحاب المصلحة في تطوير السياسات بما في ذلك برامج التوعية والدعوة تحفيز القطاع الخاص ليتبنى السياسات	**1** **10**	**S**
2.1 دعم مراجعة وتعزيز بيان سياسة الغابات القومية في السودان لسنة 2006 المستمد (المُحدَّث) من سياسة الغابات في السودان لسنة 1986	**جميع أصحاب المصلحة، لا سيما .1مجلس إدارة الهيئة القومية للغابات**	**المخاطر:** برامج تدريبية غير ملائمة قد لا يتم اختيار الأشخاص المناسبين للتدريب. **المنافع:** تحسين التخطيط واتخاذ القرار بشأن قضايا تغير المناخ	إشراك المتخصصين في تغير المناخ في تصميم البرامج التدريبية. تصميم البرامج التدريبية المناسبة الحرص على اختيار المشاركين في التدريب	**1** **3** **10**	**L**
3.1 دعم وتحسين السياسات الرامية للحد من إزالة الغابات وتدهور الأراضي من قبل اللاجئين.	1.2 وزارة الداخلية ومفوض اللاجئين والهيئة القومية للغابات ووحدة إدارة برنامج الرد + **(+REDD)**	**المخاطر:** سياسات غير ملائمة عدم الامتثال للسياسة **المنافع:** انخفاض الطلب على حطب الوقود وإنتاج الفحم التجاري من قبل اللاجئين الذين لديهم القليل من فرص الدخل البديلة الاستغلال المستدام للغابات	لِمَ نشرك أصحاب المصلحة؟ استخدام المعايير الدولية وأفضل الممارسات. تحفيز القطاع الخاص ليتبنى السياسات	**1** **10**	**L**
4.1 تطوير نظم معلومات الغابات القومية لدعم إدارة الغابات والمناظر الطبيعية في السودان (نظام الرصد القومي للغابات، القياس والإبلاغ والتحقق، المستويات المرجعية لانبعاثات الغابات، الضمانات، سجل الكربون)	1.2المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي الولائي: سلطات تخطيط الأراضي والغابات. السلطات، السلطات القضائية، الهيئة القومية للغابات، هيئة الاستشعار عن بعد وعلوم الزلازل	المخاطر: النزاع على الأرض المنافع: يقلل النزاعات على الأرض الإدارة المستدامة للأراضي	إشراك أصحاب المصلحة في مراحل التخطيط والتنفيذ خاصة المزارعين والرعاة،	**1** **5** **6** **10**	**S**
5.1 على مستوى الولاية إطار تنفيذ برنامج الرد (REDD+) +وخيارات التمويل: تطوير خطط عمل برنامج الرد+ (REDD+) في الولايات	1.2المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي الولائي والوزارات والأجهزة الحكومية	**المخاطر**: سياسات غير ملائمة عدم الامتثال للسياسة **المنافع**: تحسين التخطيط والإدارة	لِمَ نشرك أصحاب المصلحة؟ استخدام المعايير الدولية وأفضل الممارسات.	**1** **3** **9** **10**	**L**
6.1 برنامج الغابات على مستوى أصحاب الحيازات الصغيرة في الولايات المختارة للأخشاب عالية القيمة وحطب الوقود / الكتلة الحيوية وإنتاج القطب ومنتجات الغابات غير الخشبية (الهدف	جميع أصحاب المصلحة، خاصة 1.الهيئة التشريعية والوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى على المستوى الاتحادي، الهيئة القومية للغابات	**المخاطر**: خطط غير مناسبة الخطط التي تؤثر على حقوق المستخدمين أو سبل كسب عيشهم. المنافع: الإدارة المستدامة للغابات وتمكين المجتمع وخلق فرص العمل وتوليد الدخل	لِمَ نشرك أصحاب المصلحة؟ تبني أفضل الممارسات الدولية. مشاركة المجتمع في التنفيذ	**1** **10**	**L**

الخيارات / الإجراءات المقترحة في استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+)	أصحاب المصلحة	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تفعيل المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	مستويات المخاطر منخفضL متوسط M، كبيرS عاليH
الأولي -ولايتي النيل الأزرق وسنار)	.2المجالس التشريعية على مستوى الولايات والوزارات والإدارات والكوادر الإدارية ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وشركاء التنمية .3صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات .10المجموعات النسوية والممثلين .8المشاركون في سلسلة قيمة الصمغ العربي				
7.1 نظم مشاتل الغابات على المستوى الولائي لدعم التشجير الجديد وإعادة التشجير واستعادة/إصلاح الأراضي المتدهورة صعيد المجتمعات المحلية.	1&2المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي والهيئة القومية للغابات. 3.صغار المزارعين على مستوى القرى والمجتمعات المتاخمة للغابات. 13. القطاع الخاص	**المخاطر**: انتهاك حقوق الأراضي في تنمية المزارع التنافس على الأراضي النزوح **المنافع**: زيادة المعروض من المنتجات الخشبية تمكين المجتمع خلق فرص العمل	إشراك جميع أصحاب المصلحة تعزيز المشاجر الخاصة والشعبية. إطار تخطيط الشعوب الأصلية وخطة إعادة التوطين تحليل التكاليف والمنافع اختيار الأنواع المناسبة تطوير قدرات المجتمع من أجل إدارة الغابات الشعبية	**1** **3** **9** **10**	**L**
8.1 بناء القدرات من أجل سلسلة القيمة المستدامة لإنتاج الصمغ من خلال التمويل المستدام وإشراك القطاع الخاص	1. المجلس التشريعي والوزارات والأجهزة الحكومية والهيئة القومية للغابات على المستوى الاتحادي، 2. السلطات على المستوى الولائي. 8. المشاركون في سلسلة قيمة الصمغ العربي (جمعية منتجي الصمغ العربي "جاب") 13.جهات أخرى: القطاع الخاص، البحث والتطوير، منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي، شركاء التنمية	**المخاطر**: تدخلات غير مناسبة **المنافع**: زيادة الإنتاج وتحسين سبل العيش	تنفيذ الدروس المستفادة من البرامج السابقة الداعمة لقطاع الصمغ العربي	1 6 10	**L**
9.1 دعم الإدارة المستدامة للغابات من خلال تطوير القدرات واستخدام خطط إدارة الغابات (بما في ذلك المناطق الساحلية المختارة وحماية غابات المانجروف والضفاف)	جميع أصحاب المصلحة	**المخاطر**: السياسات والقوانين واللوائح غير الملائمة عدم الامتثال للسياسات الجديدة **المنافع:** تمكين المجتمع تحسين سبل كسب العيش تقاسم المنافع	إشراك جميع أصحاب المصلحة في وضع السياسات بما في ذلك برامج التوعية والدعوة تحفيز القطاع الخاص ليتبني السياسات	1 10	**S**
10.1 تنمية القدرات والتعزيز المؤسسي لإدارة الحرائق	1. المجلس التشريعي والوزارات والأجهزة الحكومية والهيئة القومية للغابات على المستوى الاتحادي 3.صغار المزارعين على مستوى القرى والمجتمعات المتاخمة للغابات. 5. قطاع المواشي والرعاة	**المخاطر**: النزاع بين المزارعين والرعاة. قد يؤدي منع الحرائق إلى تراكم المواد العضوية وحرائق الغابات المدمرة. **المنافع:** حماية الغابات	مشاركة أصحاب المصلحة خاصة الرعاة والمزارعين	1 3 10	**M**

الخيـــارات / الإجـــراءات المقترحـــة فـــي استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD)	أصحاب المصلحة	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تفعيل المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	مستويات المخاطر منخفضL متوسط M، كبيرS عاليH
11.1 مراجعة وإعادة تصميم برامج ومناهج أبحاث الغابات والمراعي	All stakeholders esp. 13- Others: R&D (Universities, FNC,)	**المخاطر**: أجندة بحثية غير مناسبة أو غير ذات صلة قد لا تكون المناهج الدراسية ملائمة **المنـافع:** المعلومـات الناتجـة للاسترشـاد بهـا فـي عمليتي التخطيط والتنفيذ أدى بنـاء القـدرات إلـى تحسـين إدارة الغابـات والمراعي	إشـراك أصـحاب المصـلحة فـي تخطـيط الأجندة البحثية تحديد الثغرات الرئيسية في المعلومات. المناهج المناسبة	1 10	**L**
12.1 إنشـاء مراكـز الامتيـاز مـن خـلال مؤسسات التعليم العـالي - (النظـر فـي إنشـاء مؤسسة لتطوير البحوث الغابية)	2.1 وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمي جميع أصحاب المصلحة لا سيما 13. آخرون: البحث والتطوير، الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية	**المخاطر**: أجندة بحثية غير مناسبة أو غير ذات صلة قد لا تكون المناهج الدراسية ملائمة **المنـافع:** المعلومـات الناتجـة للاسترشـاد بهـا فـي عمليتي التخطيط والتنفيذ أدى بنـاء القـدرات إلـى تحسـين إدارة الغابـات والمراعي	إشـراك أصـحاب المصـلحة فـي تخطـيط الأجندة البحثية تحديد الثغرات الرئيسية في المعلومات. المناهج المناسبة	1 10	**L**

جدول رقم (9): الاستراتيجية: خلاصة الإجراءات الرئيسية في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والمراعي

الإجراءات الواجب النظر فيها	أصحاب المصلحة	منافع ومخاطر التأثيرات البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تفعيل المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	مستويات المخاطر منخفضL متوسطM ، كبيرS عاليH

الإجراءات الواجب النظر فيها	أصحاب المصلحة	منافع ومخاطر التأثيرات البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تفعيل المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	مستويات المخاطر منخفضL متوسطM ، كبيرS عاليH
1.2 بناء القدرات لتحسين الإنتاجية الزراعية من خلال نظام التشجير الزراعي (الزراعة الغابية) لتحسين استخدام المياه والحد من التعدي على الغابات (الأحزمة الشجرية الواقية، زراعة الممرات، ومصدات الرياح في الغابات النيلية)	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (معمل ضبط الجودة) (وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ذات الصلة، الهيئة القومية للغابات) 4. الزراعة التجارية والشركات الزراعية الكبيرة وموردي البذور، المجتمعات، القطاع الخاص، اتحادات الأعمال، منتجو الصمغ العربي والمواشي	**المخاطر**: قد تنطوي على مدخلات ضارة بالبيئة **المنافع:** الحد من الضغوط على الغابات تحسين الأمن الغذائي وسبل كسب العيش الحد من الزراعة المتنقلة	تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية) للتخفيف من التأثيرات السلبي. برامج الإرشاد الزراعي	1 2 9 10	**M**
2.2 تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تنويع المحاصيل والنظم الزراعية - الرعوية	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (معمل ضبط الجودة) (وزارة الزراعة والوزارات الأخرى ذات الصلة، الهيئة القومية للغابات) 4. الزراعة التجارية والشركات الزراعية الكبيرة وموردي البذور، المجتمعات، القطاع الخاص، اتحادات الأعمال، منتجو الصمغ الربي والمواشي	**المخاطر**: المخاطر البيئية الناتجة عن المدخلات الزراعية غير الملائمة **المنافع**: زيادة منتجات الغابات. تحسين سبل كسب العيش انحسار رقعة الزراعة المتنقلة الزراعة المستدامة	تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية) لاستبعاد المدخلات الزراعية غير المناسبة برامج الإرشاد الزراعي	1 6 5 10	**M**
3.2 إصلاح خدمات الري لجعل استخدام المياه أكثر كفاءة، بما في ذلك إدخال التكنولوجيات المناسبة لتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه وزيادة الوعي بها	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (معمل ضبط الجودة ، الهيئة القومية للمياه) ، 4. الزراعة التجارية والشركات الزراعية الكبيرة وموردي البذور،	**المخاطر**: قد يؤدي تجميع المياه وتخزينها إلى زيادة انتشار الملاريا. النزاع على المياه **المنافع:** تقليل الضغوط على الغابات تحسين الأمن الغذائي وسبل كسب العيش	التدابير المناسبة للحد من البعوض وضمان جودة مقبولة للمياه. الإرشاد الزراعي	1 3 6 9 10	**L**
4.2 بناء القدرات وإجراء نقل المعرفة ذات الصلة بالحفاظ على الزراعة مع من خلال حصاد المياه وعدم الحرث والبذور المحسنة.	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (معمل ضبط الجودة ، الهيئة القومية للمياه) ، 4. الزراعة التجارية والشركات الزراعية الكبيرة وموردي البذور،	**المخاطر**: قد يؤدي تجميع المياه وتخزينها إلى زيادة انتشار الملاريا. النزاع على المياه **المنافع:** تقليل الضغوط على الغابات تحسين الأمن الغذائي وسبل كسب العيش	التدابير المناسبة للحد من البعوض وضمان جودة مقبولة للمياه. الإرشاد الزراعي	1 3 6 9 10	**L**
5.2 تعزيز التدابير التنظيمية وغير التنظيمية لإدارة مراحيل حركة المواشي بما في ذلك أنظمة المراقبة.	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (إدارة المراعي والأعلاف الاتحادية والولائية وزارات الزراعة والثروة الحيوانية) 4. الزراعة التجارية والمشاريع الزراعية الكبيرة 5. قطاع الثروة الحيوانية والرعي 13. البحث والتطوير	**المخاطر**: يمكن للماشية أن تفرض المزيد من الضغط على موارد الغابات سياسات غير ملائمة أو غير قابلة للتطبيق **المنافع**: تحسين سبل كسب العي	التخطيط المتكامل -الثروة الحيوانية والزراعة والغابات والمراعي	1 3 6 9 10	**L**
6.2 استعادة/إعادة إعمار المراعي وحماية وتوفير المواد العلفية الموسمية الكافية (إنتاج الأعلاف): إقامة شراكات تجارية بين مُلاك الماشية والمزارعين على طول مراحيل الماشية	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (إدارة المراعي والأعلاف الاتحادية والولائية وزارات الزراعة والثروة الحيوانية) 4. الزراعة التجارية والمشاريع الزراعية الكبيرة	**المخاطر**: زيادة أعداد الماشية مقاومة تغيير الثقافة نقص الدراية الفنية مشكلة تغيير الثقافة الوصول غير المتكافئ إلى الفرص / تقاسم المنافع	مشاركة أصحاب المصلحة التخطيط المتكامل لقطاع الثروة الحيوانية/ للغابات/الزراعة برنامج الإرشاد التخطيط المتكامل – الثروة الحيوانية والغابات والزراعة	1 5 6 9 10	**M**

الإجراءات الواجب النظر فيها	أصحاب المصلحة	منافع ومخاطر التأثيرات البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تفعيل المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	مستويات المخاطر منخفضL متوسطM ، كبيرS عاليH
	5. قطاع الثروة الحيوانية والرعي 13. البحث والتطوير منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية	**المنافع:** تقليل الضغط على الغابات وتحسين إدارة قطاع الثروة الحيوانية، وتوليد الدخل			
7.2 تحسين فرص حصول المزارعين ومنتجي الماشية على التمويل وخدمات الدعم (مثل الصحة الحيوانية والإرشاد والتدريب والمدارس الميدانية للمزارعين والتسويق)	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (وزارة الزراعة والهيئة القومية للغابات والمؤسسات المالية) وإدارة المراعي والأعلاف على المستويين الاتحادي والولائي وإدارة الإرشاد ونقل التكنلوجيا 4. الزراعة التجارية والشركات الزراعية الكبيرة وموردي البذور، (مؤسسة الإنتاج الحيواني والمجتمعات القروية)	**المخاطر**: قد يؤدي عدم المساواة إلى عدم تكافؤ فرص الوصول إليها زيادة الضغط على الغابات **المنافع:** تطوير فرص كسب العيش	التخطيط المتكامل إشراك أصحاب المصلحة	1 5 6 10	M
8.2 تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاعين العام والخاص في تطوير وإدارة البنى التحتية للراعي.	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (وزارة الزراعة والهيئة القومية للغابات والمؤسسات المالية) وإدارة المراعي والأعلاف على المستويين الاتحادي والولائي وإدارة الإرشاد ونقل التكنلوجيا 4. الزراعة التجارية والشركات الزراعية الكبيرة وموردي البذور، (مؤسسة الإنتاج الحيواني والمجتمعات القروية)	**المخاطر**: السلطات غير المناسبة المختارة للتعاون **المنافع:** تحسين التأثيرات البيئية والاجتماعية للزراعة	التخطيط المتكامل إشراك أصحاب المصلحة	1 3 9 10	L
9.2 زيادة قدرة المزارعين ومنتجي الماشية على التكيف من أجل التأهب للتغير الموسمي في إمدادات الأعلاف والمياه من خلال خطط حفظ المياه وحماية الأنهار وإدارتها القائمة على المجتمعات المحلية	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (معمل ضبط الجودة ، الهيئة القومية للمياه) إدارات المراعي والأعلاف الاتحادية والولائية ووزارات الزراعة والثروة الحيوانية 4. الزراعة التجارية والشركات الزراعية الكبيرة وموردي البذور	**المخاطر**: القيود البيروقراطية على الإنتاج الفساد (الرشوة للحصول على الشهادات) **المنافع**: تحسين المعايير الوصول إلى أسواق أوسع، الزراعة المستدامة	تعزيز الامتثال الطوعي. تطوير معايير معترف بها دوليًا تدابير تيسير التجارة/السوق	1 3 4 10	M

جدول رقم (11): الاستراتيجية: خلاصة الإجراءات الرئيسية في قطاع التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي

الإجراءات الواجب النظر فيها	أصحاب المصلحة	منافع ومخاطر التأثيرات البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تفعيل المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	مستويات المخاطر منخفضL متوسطM ، كبيرS عاليH
1.3 تعزيز القدرة المؤسسية على تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية في قطاعات الزراعة والغابات والتعدين لمنع تدهور الأراضي: (الاحتياجات من القدرات المؤسسية وتقييم الثغرات وإعداد خطط تنمية القدرات)	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي ووزارات البترول والغاز ؛ البيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني؛ الزراعة والغابات؛ المالية والتخطيط الاقتصادي؛ الرعاية والضمان الاجتماعي والشركات التابعة ذات الصلة ؛ وزارة الموارد المائية والري والكهرباء ، القطاع الخاص 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات، القطاع الخاص	**المخاطر**: حواجز التكلفة، السياسات غير المناسبة **عدم الامتثال أو عدم تنفيذ السياسات** **المنافع:** الحد من تدهور الأراضي؛ تحسين التخطيط والإدارة	إشراك أصحاب المصلحة تحليل التكلفة وعائدات خيارات السياسات تحفيز القطاع الخاص ليتبنى السياسات	1 3 9 10	**L**
2.3 ترشيد وتنظيم ومواءمة استغلال الموارد فوق الأرض وباطن الأرض وما يتصل بذلك من أنشطة وسياسات إنمائية اقتصادية من أجل إدراج الشواغل البيئية والشواغل المتعلقة بتغير المناخ	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (وزارات الزراعة والغابات، وزارة الثروة الحيوانية، وزارة التعدين، وزارة النفط والغاز، وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني، وزارة العدل والمجلس التشريعي القومي) 11. قطاع التعدين	**المخاطر:** إزالة الأشجار لأغراض التعدين تأثيرات تغير المناخ الناجمة عن زيادة إنتاج الوقود الأحفوري عدم كفاية المعايير القومية البيئية والاجتماعية تأثيرات سبل العيش والصحة على المُعدنين الحرفيين **المنافع:** توليد الدخل تقليل التأثيرات البيئية والاجتماعية.	مشاركة أصحاب المصلحة. التخطيط القطاعي المتكامل تطوير معايير الصحة والسلامة تطوير معايير التعدين. غرس الأشجار لتعويض إزالة الغابات من أجل التعدين	1 2 3 4 10	**L**
3.3 تحسين معايير إنشاء وتطوير البنى التحتية للتعدين (تحديث المبادئ التوجيهية/السياسات القائمة ووضع مبادئ توجيهية وسياسات جديدة)	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (وزارات المعادن والنفط والغاز والبيئة) 11. قطاع التعدين	**المخاطر**: لا شيء **المنافع**: تقليل التأثير على الغابات تحسين سبل كسب عيش للعمال	مشاركة أصحاب المصلحة	1 3 9 10	**L**
4.3 التدابير التنظيمية وغير التنظيمية الرامية إلى تحسين أمن حيازة الأراضي للمجتمعات المحلية: تقييم وتحديد فرص تعزيز أمن حيازة الأراضي للمجتمعات المحلية في البؤر الساخنة لإزالة الغابات (إعطاء الأولوية للبؤر الساخنة لإزالة الغابات)	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (الوزارات والإدارات العامة) 11. قطاع التعدين 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات	**المخاطر**: النزاعات حول حقوق استخدام الأراضي **المنافع**: مواءمة السياسات/القوانين وتقليل النزاعات	مشاركة أصحاب المصلحة التخطيط القطاعي المتكامل	1 3 10	**S**
5.3 تقييم القدرة على استخدام الأراضي والرقمنة لدعم خريطة الاستثمار القومية: الاستخدام الأمثل للأراضي من خلال التخطيط المكاني والمعلومات المكانية وغير المكانية الموثوقة	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (الوزارات والإدارات العامة) 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات 4. الزراعة التجارية والمشاريع الزراعية الكبيرة 5. قطاع الثروة الحيوانية والرعي 13. أخرى: البحث والتطوير	**المخاطر**: النزاع على الأرض بين أصحاب المصلحة المعنيين **المنافع:** تقليل الضغط على الغابة بإبعاد الحيوانات القاضمة للأوراق والأغصان	التخطيط المتكامل -الثروة الحيوانية والغابات والزراعة	1 5 6 10	**M**

جدول رقم (12): الاستراتيجية: خلاصة الإجراءات الرئيسية في قطاع إمداد واستخدام الطاقة المستدامة

الإجراءات الواجب النظر فيها	أصحاب المصلحة	منافع ومخاطر التأثيرات البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تفعيل المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	مستويات المخاطر منخفض L متوسط M، كبير S عالي H
1.4 تقييم وتنفيذ خيارات الإنتاج المستدام للفحم	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (وزارات الطاقة والتعدين؛ البيئة والهيئة القومية للغابات) مركز أبحاث الطاقة، شركاء التنمية، القطاع الخاص والمؤسسات المالية. 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات	**المخاطر**: قد لا يتبنى أصحاب المصلحة البرنامج **المنافع**: انخفاض الطلب على حطب الوقود حماية الغابات، الإدارة المستدامة للغابات، خلق فرص العمل	تضمين حوافز لتبني السياسات تنمية مشاجر حطب الوقود. تطوير المعرفة والمهارات في الإنتاج النظيف والفعال	1 10	L
2.4 تقييم وتنفيذ الخيارات والتدابير لتحفيز وزيادة استخدام غاز الطهي ومصادر الطاقة البديلة الأخرى في المجتمعات الحضرية والريفية	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي ووزارات البترول والغاز ؛ البيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني؛ الزراعة والغابات؛ المالية والتخطيط الاقتصادي؛ الرعاية والضمان الاجتماعي والشركات التابعة ذات الصلة ؛ وزارة الموارد المائية والري والكهرباء ، القطاع الخاص 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات، القطاع الخاص	**المخاطر**: حواجز التكلفة، صعوبة التغيير **المنافع**: الحد من الاعتماد على حطب الوقود الطاقة النظيفة (خفض انبعاثات غازات الدفيئة)	تحليل التكاليف والمنافع الحوافز المالية	1 3 10	M
3.4 إيجاد فرص تجارية في قطاع طاقة الكتلة الحيوية للقطاع الخاص من خلال تدابير تنظيمية وغير تنظيمية.	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي ووزارات البترول والغاز ؛ البيئة والموارد الطبيعية والتخطيط العمراني؛ الزراعة والغابات؛ المالية والتخطيط الاقتصادي؛ الرعاية والضمان الاجتماعي والشركات التابعة ذات الصلة ؛ وزارة الموارد المائية والري والكهرباء ، القطاع الخاص 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات، القطاع الخاص	**المخاطر**: النزاع على الحقوق التجارية الوصول غير المتكافئ **المنافع:** الحد من الاعتماد على توليد الدخل من موارد الغابات	تحليل التكاليف والمنافع الحوافز المالية	1 3 10	M
4.4 تقييم الفرص والحوافز والتشجيع على اعتماد مواقد طهي فعالة – الربط بين منتجي ومستهلكي الكتلة الحيوية	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (وزارات الطاقة والتعدين؛ البيئة والهيئة القومية للغابات) مركز أبحاث الطاقة، شركاء التنمية، القطاع الخاص والمؤسسات المالية. 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات	**المخاطر:** معايير غير مناسبة عدم الامتثال أو عدم تنفيذ السياسات عدم تبني السياسات. **المنافع:** تقليل الاعتماد على الطاقة من حطب الوقود الطاقة النظيفة انبعاثات غازات دفيئة أقل	إشراك أصحاب المصلحة تحليل التكلفة وعائدات خيارات السياسات تحفيز القطاع الخاص ليتبني السياسات	1 3 10	L

جدول رقم (13): الاستراتيجية: خلاصة الإجراءات الرئيسية في تعزيز المشاركة في الاستجابات لتغير المناخ

الإجراءات الواجب النظر فيها	أصحاب المصلحة	منافع ومخاطر التأثيرات البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تفعيل المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	مستويات المخاطر منخفض L متوسط M، كبير S عالي H
1.5 تشجيع وصول النساء والشباب إلى منتديات صنع القرار والهيئات على المستويين القومي والولائي فيما يتعلق بتدابير الاستجابة للمناخ.	جمعية حماية البيئة السودانية منظمات المجتمع البيئي السوداني منظمة شباب الزحف الأخضر برلمان الشباب للمياه منتدى الشباب السوداني للإنسان والمحيط الحيوي (ماب)	**المخاطر:** حواجز التكلفة، السياسات غير المناسبة عدم الامتثال أو عدم تنفيذ السياسات **المنافع:** الحد من تدهور الأراضي؛ تحسين التخطيط والإدارة؛ تحسين مشاركة الفئات الضعيفة	مشاركة أصحاب المصلحة تحليل تكاليف ومنافع خيارات السياسات تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في السياسة	1 3 9 10	L
2.5 على المستويات القومية، ينبغي تعميم منظور النوع الاجتماعي والشباب في السياسات والاستراتيجيات القومية المتعلقة بتغير المناخ.	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (الوزارات التنفيذية، البيئة، الهيئة القومية للغابات) القطاع الخاص والمؤسسات المالية 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات والمنظمات غير الحكومية المنظمات على مستوى الولائي والمجتمعي منظمات المجتمع المدني	**المخاطر:** حواجز التكلفة، السياسات غير المناسبة عدم الامتثال أو عدم تنفيذ السياسات **المنافع:** الحد من تدهور الأراضي؛ تحسين التخطيط والإدارة؛ تحسين مشاركة الفئات الضعيفة	مشاركة أصحاب المصلحة تحليل تكاليف ومنافع خيارات السياسات تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في السياسة	1 3 9 10	S
3.5 وضع برامج التعليم والتوعية لمساعدة الشباب على تطوير فهم أعمق لتأثيرات تغير المناخ وتطوير المهارات والمعرفة في الاستجابة لهذه التأثيرات.	2.1 وزارة الشباب والرياضة على المستويين الاتحادي والولائي (الوزارات التنفيذية، البيئة، الهيئة القومية للغابات) القطاع الخاص والمؤسسات المالية 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات والمنظمات غير الحكومية المنظمات على مستوى الولائي والمجتمعي منظمات المجتمع المدني	**المخاطر:** حواجز التكلفة، السياسات غير المناسبة عدم الامتثال أو عدم تنفيذ السياسات **المنافع:** الحد من تدهور الأراضي؛ تحسين التخطيط والإدارة؛ تحسين مشاركة الفئات الضعيفة	مشاركة أصحاب المصلحة تحليل تكاليف ومنافع خيارات السياسات تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في السياسة	1 3 9 10	S
4.5 عند تنفيذ جميع السياسات وتدابير العمل في إطار الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (+REDD)، ينبغي إيلاء اعتبار خاص لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد، بما في ذلك الائتمان والإرشاد وخدمات التدريب والمعلومات ونقل التكنولوجيا.	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (الوزارات التنفيذية، البيئة، الهيئة القومية للغابات) القطاع الخاص والمؤسسات المالية 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات والمنظمات غير الحكومية المنظمات على مستوى الولائي والمجتمعي منظمات المجتمع المدني	**المخاطر**: مقاومة التغيير، السياسات غير الملائمة، عجم الامتثال للسياسات **المنافع**: تحسين التخطيط والإدارة تحسين مشاركة الفئات الضعيفة	مشاركة أصحاب المصلحة تحليل تكاليف ومنافع خيارات السياسات تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في السياسة	1 3 9 10	L
5.5 يجب أن تتضمن جميع الاتصالات التي يتم إجراؤها في إطار تدابير سياسات وإجراءات الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (+REDD) اتصالات محددة جيدًا ومراعية للنوع الاجتماعي والشباب ومناسبة ثقافيًا.	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (الوزارات التنفيذية، البيئة، الهيئة القومية للغابات) القطاع الخاص والمؤسسات المالية 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات والمنظمات غير الحكومية المنظمات على مستوى الولائي والمجتمعي	**المخاطر**: مقاومة التغيير، السياسات غير الملائمة، عجم الامتثال للسياسات **المنافع**: تحسين التخطيط والإدارة تحسين مشاركة الفئات الضعيفة	مشاركة أصحاب المصلحة	1 3 9 10	L

الإجراءات الواجب النظر فيها	أصحاب المصلحة	منافع ومخاطر التأثيرات البيئية والاجتماعية	تدابير التخفيف من حدة المخاطر وتعزيز المنافع	تفعيل المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي	مستويات المخاطر منخفض L متوسط M، كبير S عالي H
	منظمات المجتمع المدني ومنتدى الشباب السوداني للإنسان والمحيط الحيوي (ماب)				
6.5 تصميم وتنفيذ الآليات التي تشرك المجتمعات (بما في ذلك النساء والشباب وكبار السن) في رصد التحسينات الاجتماعية والبيئية في المناطق المحلية.	2.1 المجالس التشريعية على المستويين الاتحادي والولائي (الوزارات التنفيذية، البيئة، الهيئة القومية للغابات) القطاع الخاص والمؤسسات المالية 3. صغار المزارعين على مستوى القرية والمجتمعات المجاورة للغابات والمنظمات غير الحكومية المنظمات على مستوى الولائي والمجتمعي	**المخاطر**: مقاومة التغيير، السياسات غير الملائمة، عجم الامتثال للسياسات **المنافع**: تحسين التخطيط والإدارة تحسين مشاركة الفئات الضعيفة	مشاركة أصحاب المصلحة وضع المعايير القومية	1 2 3 4 9 10	L

فيما يلي موجز لمستويات المخاطر على النحو المحدد في الجداول أعلاه

	مستوى المخاطر البيئية والاجتماعية
	مخاطر منخفضة
	مخاطر متوسطة (أو غير معلومة)
	مخاطر كبيرة
	مخاطر عالية

	خيارات استراتيجية برنامج الرد (+REDD) **والأنشطة المقترحة في مسودة الاستراتيجية للفترة من أغسطس 2018 ولغاية ديسمبر 2020**	**مستوى المخاطر البيئية والاجتماعية**			
		منخفض	متوسط	كبير	عالي
1	الخيار رقم (1) من الاستراتيجية: الإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية للغابات				
1.	تعزيز السياسات القطاعية والتمويل والقدرة المؤسسية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية				
1.1	تحسين اللوائح والقوانين والسياسات المتعلقة بقطاع الغابات من أجل تعميم الإجراءات المتخذة في إطار برنامج الرد+ (+(REDD): مراجعة القطاع وتقييم الإجراءات ذات الأولوية				
2.1	دعم مراجعة وتعزيز بيان السياسة القومية لغابات السودان لسنة 2006 والمُحدَّثة من سياسة الغابات لسنة 1986				
3.1	دعم وتحسين السياسات الرامية إلى الحد من إزالة الغابات وتدهور الأراضي بسبب إقامة معسكرات اللاجئين.				
4.1	تطوير نظم معلومات الغابات القومية لدعم إدارة الغابات والمناظر الطبيعية في السودان من خلال (نظام الرصد القومي للغابات، القياس والإبلاغ والتحقق، وضع المستويات المرجعية لانبعاثات الغابات، الضمانات، سجل الكربون)				
5.1	خيارات تمويل وإطار تنفيذ برنامج الرد+ (+REDD) ووضع خطط العمل على المستوى الولائي				
1.	الإدارة الاستراتيجية للمناظر الطبيعية واستعادتها والحد من الانبعاثات				
8.1	برنامج الغابات لأصحاب الحيازات الصغيرة في الولايات المختارة للأخشاب عالية القيمة وحطب الوقود / الكتلة الحيوية وإنتاج الأعمدة ومنتجات الغابات غير الخشبية (الهدف الأولي -ولايتي النيل الأزرق وسنار)				
9.1	أنظمة مشاتل الغابات على المستوى الولائي لدعم المجتمعات المحلية والتشجير الجديد وإعادة التشجير وإصلاح الأراضي المتدهورة				
10.1	بناء القدرات لسلسلة القيمة المستدامة المضافة لإنتاج الصمغ العربي من خلال التمويل المستدام وإشراك القطاع الخاص				
11.1	دعم الإدارة المستدامة للغابات من خلال تطوير القدرات واستخدام خطط إدارة الغابات (بما في ذلك المناطق الساحلية المختارة وحماية غابات المانجروف والغابات النيلية)				
12.1	تطوير قدرات إدارة الحرائق وتعزيزها بإضفاء الطابع المؤسسي عليها				
2	الخيار رقم (2) من الاستراتيجية: الزراعة الذكية مناخياً وإدارة المراعي				

2.	تحسين قدرة قطاع الزراعة على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ				
1.2	بناء القدرات لتحسين الإنتاجية الزراعية من خلال نظام التشجير الزراعي (الزراعة الغابية) لتحسين استخدام المياه والحد من التعدي على الغابات (الأحزمة الشجرية الواقية وزراعة الممرات ومصدات الرياح في الغابات النيلية)				
2.2	تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال تنويع المحاصيل والنظم الزراعية الرعوية				
3.2	إعادة تأهيل خدمات الري لجعل استخدام المياه أكثر كفاءة، بما في ذلك إدخال التقانات المناسبة لتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه وزيادة الوعي بأهمية ترشيدها				
4.2	بناء القدرات وإجراء نقل المعرفة للزراعة المحافظة على الموارد مع حصاد المياه وعدم الحرث وتوفير والبذور المحسنة				
2.	تعزيز الإدارة المستدامة للثروة الحيوانية والمراعي				
5.2	تعزيز التدابير التنظيمية وغير التنظيمية لإدارة مراحيل حركة الثروة الحيوانية بما في ذلك أنظمة المراقبة.				
6.2	استعادة/إعادة تأهيل المراعي والحماية وتوفير المواد العلفية الموسمية الكافية (إنتاج الأعلاف): إقامة شراكات تجارية بين مُلاك الماشية والمزارعين على طول مراحيل الماشية.				
7.2	تحسين فرص حصول المزارعين ومنتجي الماشية على التمويل وخدمات الدعم (مثل الخدمات البيطرية والإرشاد والتدريب والمدارس الميدانية للمزارعين والتسويق)				
8.2	تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات القطاعين العام والخاص في تطوير وإدارة البنى التحتية للمراعي.				
9.2	زيادة القدرة على التكيف لدى المزارعين ومنتجي الماشية للتأهب للتقلبات الموسمية في إمدادات العلف والمياه من خلال خطط الحفاظ على المياه وحماية الأنهار وإدارتها القائمة على المجتمعات المحلية.				
3	الخيار رقم (3) من الاستراتيجية: التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي				
1.3	مواءمة تخطيط استخدام الأراضي وسياسات الاستثمار والتشريعات				
2.3	عزيز القدرة المؤسسية على تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية في قطاعات الزراعة والغابات والتعدين لمنع تدهور الأراضي: (الاحتياجات من القدرات المؤسسية وتقييم الثغرات وإعداد خطط تطوير القدرات)				
3.3	ترشيد وتنظيم ومواءمة أنشطة وسياسات استغلال الموارد فوق الأرض وباطن الأرض وما يتصل بها من أنشطة وسياسات التنمية الاقتصادية من أجل إدراج الشواغل البيئية وتلك المتعلقة بتغير المناخ				
4.3	تحسين معايير إنشاء وتطوير البنى التحتية للتعدين وتطويرها (تحديث المبادئ التوجيهية/السياسات القائمة ووضع مبادئ توجيهية وسياسات جديدة)				
5.3	الإشراف على الإدارة المستدامة للأراضي من خلال أمن حيازة الأراضي				
6.3	التدابير التنظيمية وغير التنظيمية لتحسين أمن حيازة الأراضي للمجتمعات المحلية: تقييم وتحديد فرص تعزيز أمن حيازة الأراضي للمجتمعات المحلية في البؤر الساخنة لإزالة الغابات (إعطاء الأولوية للبؤر الساخنة لإزالة الغابات)				
7.3	تقييم القدرة على استخدام الأراضي والرقمنة لدعم خريطة الاستثمار القومية: الاستخدام الأمثل للأراضي من خلال التخطيط المكاني والمعلومات المكانية وغير المكانية الموثوقة.				
4	الخيار رقم (4) من الاستراتيجية: إمدادات الطاقة المستدامة واستخدامها				
1.4	زيادة فرص الحصول على الطاقة المنزلية الفعالة والمستدامة				
2.4	تقييم وتنفيذ خيارات الإنتاج المستدام للفحم				
3.4	تقييم وتنفيذ الخيارات والتدابير الرامية إلى تحفيز وزيادة استخدام غاز الطهي وغيره من مصادر الطاقة البديلة في المجتمعات الحضرية والريفية				
4.4	تعزيز سلسلة قيمة الطاقة المستدامة القائمة على الكتلة الحيوية				
5.4	خلق فرص عمل في قطاع طاقة الكتلة الحيوية للقطاع الخاص من خلال تدابير تنظيمية وغير تنظيمية.				
6.4	تقييم الفرص والحوافز وتعزيز اعتماد مواقد الطهي الفعالة – الربط بين منتجي ومستهلكي الكتلة الحيوية				
5	الخيار رقم (5) من الاستراتيجية: تعزيز المشاركة في التصدي لتغير المناخ				
1.5	النهوض بمشاركة الشباب والنساء				
2.5	تشجيع النساء والشباب على الوصول إلى منتديات وهيئات صنع القرار على الصعيدين الاتحادي والولائي فيما يتعلق بتدابير الاستجابة للمناخ.				
3.5	وعلى الصعيد القومي، ينبغي تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ومنظور الشباب في السياسات والاستراتيجيات القومية المتعلقة بتغير المناخ.				
4.5	تطوير برامج التثقيف والتوعية لمساعدة الشباب على تطوير فهم أعمق لتأثيرات تغير المناخ وتطوير المهارات والمعرفة في الاستجابة لهذه التأثيرات.				
5.5	عند تنفيذ جميع السياسات وتدابير العمل الواردة في هذه الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد(REDD+) +، ينبغي إيلاء اعتبار خاص لمعالجة أوجه عدم				

	المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالحصول على الموارد، بما في ذلك الائتمان وخدمات الإرشاد والتدريب والمعلومات ونقل التكنولوجيا.				
6.5	يجب أن تتضمن جميع الاتصالات التي يتم إجراؤها فيما يتعلق بالسياسات وتدابير العمل في هذه الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد (REDD+) + استراتيجية اتصال محددة جيدًا ومراعية للنوع الاجتماعي والشباب من كلا الجنسين ومناسبة ثقافيًا.				
7.5	تصميم وتنفيذ آليات تشارك فيها المجتمعات (بما في ذلك النساء والشباب وكبار السن) لرصد التحسينات الاجتماعية والبيئية في المناطق المحلية.				

المرفق رقم (2): خطة التشاور والمشاركة

خلفية

تحدد عملية التشاور والمشاركة الخاصة بالسودان المبينة في الفقرة 1.ب.1 من مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+) عددًا من هياكل وعمليات المشاركة على المستويين الاتحادي والولائي مع الإمكانات التي يمكن استخدامها لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة. سيتم استخدام المناهج التشاركية بما في ذلك الاجتماعات والورش والوسائط التفاعلية والبرامج والرسائل الدعائية والمقابلات المباشرة للتشاور حول القضايا.

تصف خطة التشاور والمشاركة في عملية التقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي (SESA) العمليات التي سيتم استخدامها في **تنفيذ** التقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي (SESA) وقد تم تصميمها في إطار مشروع خطة التشاور والمشاركة لبرنامج الرد+ (REDD+). على وجه التحديد، ستسهم هذه الخطة في ضمان استنارة فريق دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي بآراء أصحاب المصلحة لا سيما الفئات الضعيفة. من خلال الاعتماد على معرفة أصحاب المصلحة وخبراتهم، ستساعد العملية في معالجة الطبيعة المعقدة للتقييم الاستراتيجي البيئي والاجتماعي مع تمكين جميع أصحاب المصلحة المعنيين من المساهمة في الحلول والتخطيط. وقد استمدت الخطة من عدة مصادر أهمها: خطة العمل في السودان واستراتيجية الاتصال ودراسة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات ومسودة الاستراتيجية وتقرير تحديد أصحاب المصلحة الذي تم إعداده كجزء من عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA). سيتم استخدام الخطة خلال عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي للمساعدة في تحديد من يجب أن يشارك في العمل وكيف وأين ومتى.

الخطوات في عملية التشاور والمشاركة، باتباع المبادئ التوجيهية لمرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات لإشراك أصحاب المصلحة والمبينة في الدراسات القطاعية (Slocum, 2003) هي كما يلي:

- تحديد النتائج المنشودة من عملية التشاور والمشاركة.
- تحديد أصحاب المصلحة.
- تحديد القضايا للتشاور بشأنها.
- تحديد شروط الاستشارة واختيار طرق الاستشارة والتواصل.
- التأكد من أن أصحاب المصلحة لديهم القدرة الكافية للمشاركة بشكل كامل وفعال في المشاورات.
- تحديد الخطة والإطار الزمني.
- دعوة المشاركين والترويج للحدث.
- إجراء المشاورات.
- تحليل العملية ونشر النتائج.

المخرجات المنشودة من عملية التشاور

أسفرت عملية التشاور والمشاركة عن المخرجات الآتية:

- تحديد التأثيرات الاجتماعية والبيئية الإيجابية والسلبية لخيارات الاستراتيجية المقترحة لتنفيذ برنامج الرد+ (**REDD+**).
- تحديد البدائل أو تدابير التخفيف الرامية للحد من التأثيرات السلبية لخيارات الاستراتيجية المقترحة لتنفيذ برنامج الرد+ (REDD+)

- تحديد البدائل أو تدابير التخفيف لتعزيز الآثار الإيجابية لخيارات الاستراتيجية المقترحة لتنفيذ برنامج الرد+ (REDD+).
- التحقق من الثغرات والتداخلات وعدم الاتساق في السياسة القومية والإطار القانوني والمؤسسي فيما يتعلق بمتطلبات برنامج الرد+ (REDD+) من عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) والحصول على تصور لها.
- تحديد إطار عمل للفحص البيئي والاجتماعي لمشاريع برنامج الرد+ (REDD+) المستقبلية التي سيتم تنفيذها في إطار كل خيار من خيارات الاستراتيجية.

منهجية التشاور مع أصحاب المصلحة ومشاركتهم

مقدمة

أوصت الورشة العمل الخاصة بإشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية في برنامج الرد+ (REDD+) في السودان التي عقدت في 19 نوفمبر 2015 بتوسيع خطة برنامج الرد+ (REDD+) للتشاور والمشاركة لضمان عملية شاملة اجتماعيًا طوال مرحلة الاستعداد التي تشمل جميع السودانيين بغض النظر عن العرق أو النوع الاجتماعي.

على المستوى القومي، عقدت مشاورات لمناقشة قضايا ومكونات برنامج الرد+ (REDD+) بما في ذلك قضايا التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) والحقوق والحيازة وأسباب ودوافع إزالة وتهور الغابات وتقاسم المنافع وهياكل برنامج الرد+ (REDD+) وأدوار الجنسين.

في المرحلة الثانية من عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) بسبب القيود الناجمة عن تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19)، فرضت حكومة السودان مجموعة من القيود على السفر والتجمعات العامة والتفاعلات الاجتماعية. تعني هذه القيود أنه لم يعد من الممكن إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة كما هو مقترح في البداية في الاقتراح الفني للتقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي. وبناءً على ذلك، تم تصميم عملية من مرحلتين حيث سيتم استشارة أصحاب المصلحة ذوي المستويات المتوسطة أو العالية من حيث الإلمام بتكنولوجيا الاتصال عبر الإنترنت عن بعد، على أن يتم التشاور مع أولئك الذين لديهم مستويات متدنية في هذا الشأن بالتواصل المباشر وجهاً لوجه عندما يتم تخفيف القيود بشكل كافٍ للسماح أعضاء فريق دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) أو من ينوب عنهم لإجراء الاستشارات المباشرة. من أجل ذلك، تم تصنيف أصحاب المصلحة وفقًا لمستوى الإلمام بتقنية الاتصال عبر الإنترنت. تم تصنيف كل فئة فرعية من أصحاب المصلحة على مقياس من 1 إلى 5 (حيث يشير 1 إلى مستوى عالٍ من الإلمام بتقنية الاتصال عبر الإنترنت، ويشير 2-3 إلى مستوى متوسط و4-5 يشير إلى مستوى منخفض).

بالنسبة لأصحاب المصلحة الذين لديهم مستويات عالية أو متوسطة من الإلمام بتقنية الاتصالات عبر الإنترنت (المستويات من 1 إلى 3)، ستعتمد الأساليب على مستوى الوصول إلى التكنولوجيا على النحو التالي:

- المستوى 1: البريد الإلكتروني، الاجتماعات عبر الإنترنت/مناقشات مجموعات الاتصال والاستبيانات والواتساب
- المستوى 2-3: الواتساب
- المستوى 4-5: بعض الإمكانيات للاتصال الهاتفي خلال المرحلة الأولى ولكن في الغالب يجب القيام به في المرحلة الثانية

وقد استمدت قائمة الفئات والفئات الفرعية لأصحاب المصلحة الذين يتعين استشارتهم (انظر المرفق 1) من مشاورات المرحلة الأولى من عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA). ومن المعلومات الإضافية المقدمة في دراسات برنامج الرد+ (REDD+) منذ اكتمال المرحلة الأولى.

فيما يلي الفئات الرئيسية لأصحاب المصلحة الذين تمت استشارتهم في المرحلة الثانية:

- مؤسسات القطاع الحكومي على المستويين الاتحادي والولائي.
- قطاع الثروة الحيوانية والرعاة
- اللاجئون والنازحون
- الجهات الفاعلة في سلسلة قيمة الصمغ العربي
- القطاع الخاص
- منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية
- الجهات المانحة وشركاء التنمية
- الأكاديميون والباحثون
- آخرون

تم استشارة جميع الفئات والفئات الفرعية ذات الصلة من أصحاب المصلحة. تم إيلاء اهتمام خاص لضمان أخذ عينات كافية من أصحاب المصلحة الذين كانوا ممثلين تمثيلاً ناقصاً في نظام أخذ العينات في المرحلة الأولى بما في ذلك:

- مشاريع الزراعة الآلية الكبيرة
- المشاركون في سلسلة قيمة الصمغ العربي من المنتجين والموزعين والمجهزين
- أصحاب المصلحة في قطاع الطاقة
- المجتمعات المهمشة والضعيفة والشعوب الأصلية.

إطار أخذ العينات

من شان إطار أخذ العينات للمشاورات البيئية والاجتماعية مخاطبة أصحاب المصلحة المتضررين جراء تنفيذ خيارات وإجراءات الاستراتيجية والتي تشمل جميع مستخدمي الموارد بما في ذلك المجتمع الشعبي والشعوب الأصلية والمجتمعات الأخرى المعتمدة على الغابات والزعماء القبليين والمدنيين والمنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص والأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور والخبراء الفنيين والأكاديميين والسياسيين من الحكومة على ثلاثة مستويات محلية وولائية واتحادية. وتتباين الكيفية التي تؤثر بها تدخلات إدارة الغابات وعمليات برنامج الرد+ (REDD+) على أصحاب المصلحة هؤلاء بطرق مختلفة – بشكل إيجابي وسلبي.

تجري حاليا عملية تحديد لأصحاب المصلحة وهي تستخدم المعلومات المتعلقة بأسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات والبؤر الساخنة لتلك الدوافع لتحديد أصحاب المصلحة والمسائل ذات الصلة التي ينبغي التشاور بشأنها. يحدد مشروع التقرير أصحاب المصلحة الذين يجب استشارتهم ويقدم إرشادات حول الطرق المناسبة للتشاور مع أصحاب المصلحة لأنه يشير إلى مستويات علاقات القوة.

ستعتمد خطة التشاور تقنية أخذ عينات من كرة الثلج لتصنيف أصحاب المصلحة المستهدفين والتحقيق معهم بناءً على الأساس المنطقي التالي:

- حجم السكان غير المحدود.

- وجود درجة عالية من التجانس بين أصحاب المصلحة فيما يتعلق باستخدام الموارد وإدارتها.
- محدودية إمكانية الوصول بسبب الاضطرابات الأمنية والعوامل البيئية (مثل موسم الأمطار).
- تنقل بعض الفئات المستهدفة (مثل الرعاة الرحل).
- معلومات محدودة مقدمة من دراسات أخرى أجريت في إطار برنامج الرد+ (+REDD).
- اللوجستيات والقيود الزمنية.

وفي المرحلة الثانية، أخذت كثافة أخذ العينات في الاعتبار مساحة الغابات والأراضي الشجرية في كل ولاية وعدد السكان (انظر الجدول 59). وأجريت مشاورات في جميع الولايات وعواصم المحليات المزمع زيارتها. وأخذت عينات من عينة تمثيلية من المحليات والوحدات الإدارية مرجحة حسب كمية الغابات ومساحة الغابات وحسب مستوى السكان.

حجم العينة

في المرحلة الأولى، ركز تمرين التشاور على حجم عينة صغير يتألف من 20-25 مبحوثاً لكل مناقشة مجموعة اتصال بناءً على الأساس المنطقي المذكور أعلاه. وهذا ما يجادل به (Hinton,1995) الذي أكد أن حجم العينة هذا يمثل بنجاح الحد الأدنى من السكان في حالة المجتمعات المحلية شديدة التجانس. قد يتم استخدام بعض التقنيات الأخرى مثل تقنيات أخذ العينات الهادفة ومقابلات الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور وما إلى ذلك، حسبما يراه الفريق مناسبًا. علاوة على ذلك، يمكن أيضًا استخدام تقدير الخبراء والملاحظة الشخصية المدعومة بالأجهزة الرقمية مثل الكاميرات ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وما إلى ذلك.

نظرًا لعدم وجود معلومات ملموسة عن أصحاب المصلحة الرئيسيين على المستوى المحلي، سيقوم الاستشاري بإجراء تمرين لأصحاب المصلحة من خلال طرح الأسئلة التالية:

- من يستخدم موارد الغابات في المنطقة المحددة؟
- من يستفيد من استخدام موارد الغابات ومن يرغب في ذلك ولكنه غير قادر على ذلك؟
- من له تأثيرات على موارد الغابات، سواء كانت إيجابية أو سلبية؟
- من له حقوق ومسؤوليات فيما يتعلق باستخدام موارد الغابات؟
- من سيتأثر بالتغيرات المحتملة في الحالة الراهنة لموارد الغابات أو نظامها أو إدارتها؟
- من يتخذ القرارات التي تؤثر على استخدام موارد الغابات وحالتها ومن لا يؤثر عليها؟

تمت الإجابة على الأسئلة المذكورة أعلاه بشتى الوسائل منها حضورياً على الطبيعة (البؤر الساخنة) مع نقاط اتصال برنامج الرد+ (+REDD) أو الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور على المستوى المحلي أو التواصل عن بُعد عندما لا يكون ذلك ممكنًا ومراجعة الدراسات السابقة والتجارب الشخصية. وعندما يتم تحديد نفس مجموعات أصحاب المصلحة لعدد من المعتمدين على الغابات أو المستخدمين لها، فإن ذلك سيسهل مراقبة أصحاب المصلحة المترابطين الذين لهم مصلحة هامة في الغابات أو في المنطقة.

تقع مسؤولية تحديد أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي في المقام الأول على عاتق الشخص أو المنظمة التي تتولى القيادة الأولية في إجراء استراتيجي معين موصى به للحد من إزالة وتدهور الغابات وهي الهيئة القومية للغابات. وعند نقطة البداية، لا يمكن أن يكون تحديد أصحاب المصلحة على المستوى المحلي عملية تشاركية بالكامل لأن الغرض منها هو على وجه التحديد تحديد من ينبغي أن يتأثر في نهاية المطاف

ببرنامج الرد+ (+REDD) أو أن يصبح جزءاً منها. عند إشراك بعض أصحاب المصلحة في توسيع نطاق المشاركة من خلال مطالبتهم بتحديد أصحاب المصلحة الآخرين، من خلال دعوة الأشخاص والمجموعات للتعبير عن مخاوفهم بشأن الخيارات الاستراتيجية المقترحة، يمكن أن يصبح تحديد أصحاب المصلحة آلية لدمج أصحاب المصلحة الجدد تدريجياً وتوسيع دائرة التشاور بهدف جعلها عملية حصرية حقًا وتجنب إهمال أصحاب المصلحة الرئيسيين. وستتمثل نتائج هذه العملية في ملء الجدول.

وفي المرحلة الثانية، استند اختيار المواقع التي ستؤخذ منها عينات إلى التشاور مع نقاط اتصال برنامج الرد+ (+REDD) الولائية ومع موظفي الهيئة القومية للغابات القائمين على أمر ببرنامج الرد+ (+REDD) وباستخدام مصادر أخرى، بما في ذلك المعلومات المستمدة من الدراسات الأخيرة المتعلقة ببرنامج الرد+ (+REDD). وشمل ذلك جمع رسائل البريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية المتاحة وتحديد مجموعات الواتساب التي يمكن استخدامها لنشر المعلومات والتماس الردود.

يتم تحديد المواقع المحددة التي تم أخذ عينات منها وعدد مناقشات مجموعة الاتصال (FGDs) والمقابلات مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور (KIIs) في الجدول رقم 59 أدناه.

الجدول رقم (59): قائمة المحليات التي تم التشاور معها أثناء المرحلة الثانية

الولاية	عدد السكان	الغطاء الغابي والشجري %	عدد محليات الولاية	المحليات المراد استشارتها	عدد مناقشات مجموعة الاتصال	عدد المشاركين في مناقشات مجموعة الاتصال	عدد الأشخاص المطلعين على الأمور	مجموع حجم العينة	حجم العينة %
الشمالية	936,300	0.05	7	دنقلا، مروي	2	12	14	109	14%
نهر النيل	2,493,900	1.6	6	الدامر، شندي، المتمة، عطبرة، غابة الحسانية المحجوزة وأبو حمد	5	10	14	91	12%
البحر الأحمر	1,482,100	1.5	10	القنب، الأوليب، سنكات، طوكر	3	18	15	101	13%
كسلا	2,519,100	17.3	11	ود الحليو	3	18	16	124	16%
الجزيرة	5,096,900	0.2	6	شرق الجزيرة جنوب الجزيرة، الحصاحيصا ود مدني الكُبرى	4	24	12	109	14%
غرب دارفور	1,024,500	26.9	12	الجنينة، جبل مون، كلبس	3	18	22	150	16%
الخرطوم	7,687,547	1.8	7	أمبدة، أمدرمان، شرق النيل، جبل أولياء	3	18	19	73	10%
المجموع					23	118	112	757	100%

الخارطة رقم *11*: مواقع المشاورات التي أجريت خلال المرحلة الثانية

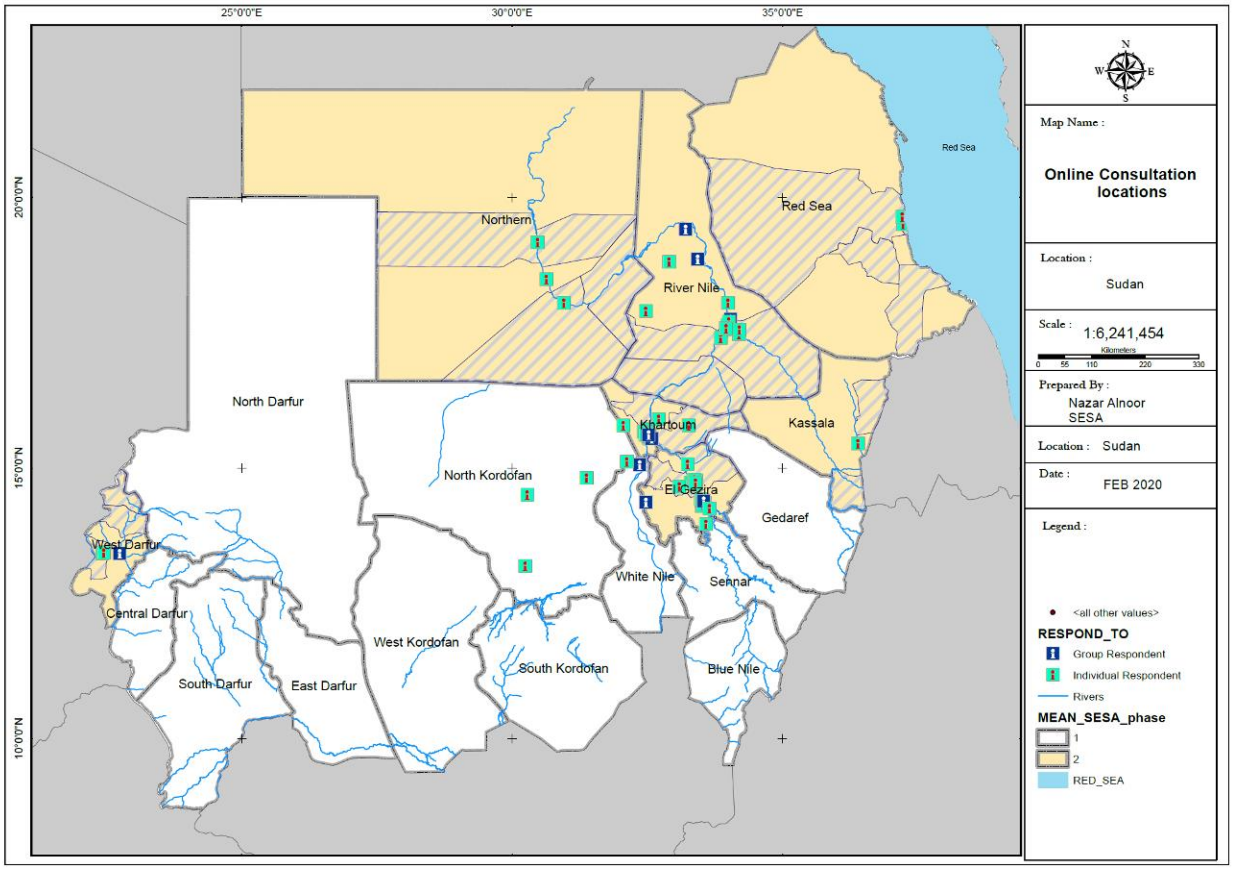

أصحاب المصلحة على المستوى القومي ودون القومي

الجدول رقم (60): أصحاب المصلحة الذين استشيروا خلال المرحلة الأولى من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي(*SESA*)

المستوى	لماذا هم أصحاب المصلحة المعنيين؟	المتأثرون بشكل أساسي (مباشر)	المتأثرون بشكل ثانوي (غير مباشر)
المؤسسات الحكومية الاتحادية	التنسيق ودعم التكامل وتنفيذ السياسات ذات الصلة	وزارة الزراعة والغابات وزارة البيئة والموارد الطبيعية والتنمية العمرانية الهيئة القومية للغابات، مجموعة العمل الفنية لبرنامج الرد+ (+REDD) واللجنة التسييرية القومية لبرنامج الرد+ (+REDD) ، مكتب التنسيق القومي لبرنامج الرد+ (+REDD) وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والمراعي وزارة الموارد المائية والري والكهرباء	وزارة السياحة والحياة البرية مفوضية العون الإنساني وزارة الحكم المحلي والإدارة وزارة المالية على المستويين الاتحادي والولائي هيئة البحوث البيطرية وزارة ديوان الحكم الاتحادي وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وزارة الصناعة وزارة الاستثمار وزارة المعادن وزارة النفط والغاز
المؤسسات	التنسيق ودعم التكامل وتنفيذ السياسات ذات الصلة	المجالس التشريعية والوزارات الولائية والجامعات والبحوث والإدارات المحلية	الوزارات ذات الصلة وإداراتها

المستوى	لماذا هم أصحاب المصلحة المعنيين؟	المتأثرون بشكل أساسي (مباشر)	المتأثرون بشكل ثانوي (غير مباشر)
الحكومية الولائية		واتحاد أصحاب الأعمال والمفوضين ومفوضيات الأراضي	
المجالس الاتحادية	التنسيق ودعم التكامل وتنفيذ السياسات ذات الصلة	الهيئة التشريعية القومية المجلس الوطني مجلس الولايات المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية المجلس القومي لمكافحة التصحر مجلس الصمغ العربي	
المجتمع المدني	التعبئة والدعوة من أجل الممارسات المستدامة لبرنامج الرد+ (REDD+) وتجريب أفضل الممارسات	جمعية الهلال الأحمر السوداني	الجمعية السودانية لحماية البيئة الجمعية السودانية للتشجير الشعبي، جمعية دعاة حماية البيئة السودانية، الجمعية السودانية لمكافحة التصحر، الجمعية السودانية للحياة البرية، جمعية فلاحة البساتين السودانية، جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية، المسيرة الخضراء / زراعة الأشجار لحماية البيئة، جمعية نقل التكنولوجيا في مجال الزراعة، اتحاد رعاة السودان، اتحاد مزارعي السودان، جمعيات منتجي الصمغ العربي، منظمة المسار الخيرية لتنمية الرحل براكتكل اكشن -السودان والعديد من المنظمات غير الحكومية الأخرى
الشركاء الخارجيون	دعم أنشطة وعملية برنامج الرد+ (REDD+)	مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)	الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السفارة البريطانية، البنك الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
خاص	قد تتسبب أفعالهم في إزالة الغابات أو دعم تنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (REDD+)	مجموعة دال، مأمون البرير، البترول ومشتقاته: أبرسي، أمان، أجيب، النيل، توتال وجدي ميرغني	
مستخدمو الموارد	الحاجة إلى فهم التكاليف والفوائد وأدوارها (لأنها تتفاعل بشكل وثيق مع الموارد)، ومعالجة دوافع إزالة الغابات وتدهورها	اتحاد جمعيات منتجي الصمغ العربي (على المستويين الاتحادي والولائي)، واتحادات المزارعين والرعاة (على المستويين الاتحادي والولائي)، وتجار الفحم (على المستوى الولائي)	
المجتمع المدني	التعبئة والدعوة من أجل الممارسات المستدامة لبرنامج الرد+ (REDD+) وتجريب أفضل الممارسات	المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المحلي والوكالات الدولية	
خاص	قد تتسبب أفعالهم في إزالة الغابات أو دعم تنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (REDD+)	منتجو الطاقة والصناعات ومزارعو الأخشاب وتجار الأخشاب	

الجدول رقم (61): أصحاب المصلحة الذين استشيروا خلال المرحلة الثانية من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي(*SESA*)

المستوى	لماذا هم أصحاب المصلحة المعنيين؟	المتأثرون بشكل أساسي (مباشر)
مؤسسات القطاع الحكومي الاتحادية • الإدارات والوزارات والأجهزة والمجالس الاتحادية إلخ. • الهيئة القومية للغابات	التنسيق ودعم التكامل وتنفيذ السياسات ذات الصلة	• الهيئة القومية للغابات • المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية • الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس • مجلس الصمغ العربي
الإدارات الولائية • الإدارة الولائية (المجلس التشريعي، المدراء العامون للوزارات إلخ.) • الإدارة الأهلية • إدارة المحلية • دارة الغابات • ممثلو الغابات على المستوى الولائي	التنسيق ودعم التكامل وتنفيذ السياسات ذات الصلة	• الوزارات الولائية للتعدين والزراعة والثروة الحيوانية والغابات (تسمى الآن وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية) والطاقة والحياة البرية. • الإدارات العامة (الزراعة، المراعي والأعلاف، الثروة الحيوانية، الغابات، فلاحة البساتين) • الإدارة الأهلية • حراس الغابات • ممثلو الغابات الشعبية على المستوى الولائي • مجلس الوزراء الولائي • تحالف قوى الحرية والتغيير على المستوى الولائي • لجان المقاومة على المستوى الولائي • المدير التنفيذي للمحلية • المجلس الأعلى للبيئة والترقية الحضرية
المجتمعات والشعوب الأصلية • أفراد المجتمع الزراعي على مستوى القرية • زعماء المجتمع: نُظار، عُمد، شيوخ القرى • مديرو وأعضاء الغابات الشعبية • سكان الغابات من السكان الأصليين	التعبئة والدعوة من أجل الممارسات المستدامة لبرنامج الرد+ (REDD+) وتجريب أفضل الممارسات	•الإدارة الأهلية •أعضاء الجمعية الزراعية •حراس الغابات •إدارة المحليات •السكان الأصليون الذين يعيشون في الغابات المحجوزة أو الحظائر القومية أو المناطق المحمية الأخرى • المجتمعات المهمشة والضعيفة الأخرى • أفراد المجتمع الزراعي على مستوى القرية • ممثلو المجتمع الذين يعيشون بالقرب من الغابة والشيوخ الذين يمثلون المجتمعات. • المزارعون الذين يديرون الغابات الشعبية مع الهيئة القومية للغابات (يمثله نظام التونجيا للزراعة الغابية) • جامعات الحطب من النساء • شيوخ القرى وزعماء القبائل • مستخدمو الغابات والمجتمعات المعتمدة على الغابات • أعضاء الغابات الشعبية
قطاع الثروة الحيوانية والرعاة • اتحادات الرعاة • الرعاة الرحل • رعاة الإبل (الأبالة)	التعبئة والدعوة من أجل الممارسات المستدامة لبرنامج الرد+ (REDD+) وتجريب أفضل الممارسات. ضمان مشاركة المجتمعات الضعيفة والمهمشة	• اتحادات الرعاة • الرعاة الرحل • مربو الماشية في القرى • رعاة الإبل (الأبالة) • الرعاة الرحل الذين يعيشون داخل الغابات المحجوزة. • أعضاء الجمعية الزراعية
اللاجئون والنازحون	الممارسات المستدامة لبرنامج الرد+ (REDD+) وتجريب أفضل الممارسات. ضمان مشاركة المجتمعات الضعيفة والمهمشة قد تتسبب أفعالهم في إزالة الغابات أو دعم تنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (REDD+)	• ممثلو النازحين • النازحون

المستوى	لماذا هم أصحاب المصلحة المعنيين؟	المتأثرون بشكل أساسي (مباشر)
المشاركون في سلسلة قيمة الصمغ العربي • جمعيات منتجي الصمغ العربي • منتجو الصمغ العربي • تجار ووسطاء الصمغ العربي • مجهزو ومصدرو الصمغ العربي	قد تتسبب أفعالهم في إزالة الغابات أو دعم تنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (+REDD)	• اتحادات الصمغ العربي • منتجو الصمغ العربي • جمعيات منتجي الصمغ العربي "جابا" • تجار الصمغ العربي (تجار الريف وتجار المدن وتجار المزاد المركزي) • مجهزو ومصدرو الصمغ العربي
القطاع الخاص • المشاريع الزراعية التجارية • شركات النفط • شركات التعدين • جمعيات المُعدنين الحرفيين • المناشر وتجار الأخشاب • تجار حطب الوقود والفحم • تجار ومستخدمو الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية وغاز الطهي)	قد تتسبب أفعالهم في إزالة الغابات أو دعم تنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (+REDD)	• اتحاد أصحاب الأعمال • شركات النفط • شركات الزراعة الآلية الكبيرة • المُعدنون الحرفيون • مزارعو مشاريع الزراعة الآلية متوسطة الحجم • الوسطاء والسماسرة والوكلاء التجاريون (الأسواق الريفية والحضرية والمركزية) • تجار حطب الوقود والفحم • أصحاب المناشر • عمال المناشر • النساء العاملات في تجار منتجات الغابات غير الخشبية • تجار الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية وغاز الطهي) • الحطابون وتجار الأخشاب
منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية • المنظمات البيئية • المنظمات النسوية • **آخرون**	التعبئة والدعوة من أجل الممارسات المستدامة لبرنامج الرد+ (+REDD) وتجريب أفضل الممارسات	• الاتحادات النسوية • مجموعات نسوية لحماية البيئة • الجمعيات النسوية • جمعيات حماية البيئة السودانية
المانحون وشركاء التنمية • الجهات المانحة الدولية. • المنظمات الدولية. • مشاريع إدارة الموارد الطبيعية.	التعبئة والدعوة من أجل الممارسات المستدامة لبرنامج الرد+ (+REDD) وتجريب أفضل الممارسات	
الأكاديميون والباحثون	التعبئة والدعوة من أجل الممارسات المستدامة لبرنامج الرد+ (+REDD) وتجريب أفضل الممارسات	• معلمو المدارس • الأكاديميون
آخرون	التعبئة والدعوة من أجل الممارسات المستدامة لبرنامج الرد+ (+REDD) وتجريب أفضل الممارسات	• مستخدمو الطاقة المحليون • مستخدمو الطاقة النظيفة (الطاقة الشمسية وغاز الطهي)

قضايا للتشاور بشأنها

تجري حاليًا صياغة استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD) تمت صياغة مسودة أولية بناءً على دراسة أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات والمعلومات التي تم الحصول عليها من مشاورات أصحاب المصلحة. كجزء من عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي، خضعت المسودة (المقدمة إلى فريق دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي في 24 فبراير 2018) لتقييم فني للتأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة وتم إعادة النتائج إلى فريق صياغة الاستراتيجية. تم تقديم مسودتين معدلتين للاستراتيجية في 31 مارس 2018 و28 سبتمبر 2020 وخضعتا لعملية تشاور مفصلة مع أصحاب المصلحة خلال شهري أبريل 2018 وأكتوبر 2020 على التوالي. قيمت هذه التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لخيارات الاستراتيجية المقترحة، وتدابير التخفيف المقترحة للتأثيرات السلبية المحتملة والتدابير المقترحة لتعزيز المنافع

البيئية والاجتماعية والاقتصادية. كانت القضايا المحددة التي يجب التشاور بشأنها هي تلك المحددة في إصدارات مختلفة من استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD).

شروط الاستشارة والمنهجية

توجد منتديات وهياكل تشاركية على المستويين الاتحادي والولائي، وقد تم استخدامها بالفعل لإجراء مشاورات حول أسباب ودوافع إزالة وتدهور الغابات ووضع الاستراتيجيات. كما أُعيد النظر في مختلف المشاورات التي أجراها مستشار الضمانات مع أصحاب المصلحة (سلسلة حلقات العمل بشأن بناء القدرات في مجال ضمانات برنامج الرد+ (+REDD) في المناطق الخمس للهيئة القومية للغابات، بما في ذلك الولايات الـ 18). تسمح هذه التجارب السابقة أيضًا بتحديد المواقع المناسبة لاستيعاب جميع المشاركين والجمهور، ويمكن الوصول إليها بسهولة ومع الأثاث والأدوات المطلوبة (الطاولات والكراسي والكهرباء وما إلى ذلك). واستُخلصت عدة دروس وخبرات أثناء إعداد مختلف عمليات برنامج الرد+ (+REDD) بما في ذلك مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية" والورش. استفادت دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي من دروس هذه المشاورات وعمليات المشاركة. ويتضمن ذلك من جملة أمور:

استخدام نهج التوعية وبناء القدرات التي تعزز المشاركة وملكية القرارات. استخدمت عملية التشاور المناهج والأدوات التي أشركت جميع أصحاب المصلحة في فهم القضايا والأدوار والمسؤوليات. ساعدت المناهج في التأكد من أن المشاورات كانت شاملة وتشاركية، وساعدت في خلق الثقة من خلال تبادل رؤى ومخاوف بعضنا البعض وفي بناء توافق في الآراء نحو رؤية مستقبلية مشتركة.

استخدام الهياكل الموجودة على المستويين المحلي والقومي على حد سواء في تمكين وتعزيز المشاركة وملكية العمليات.

يوفر التوثيق الواضح للوقائع والمعلومات الناشئة عن العمليات التشاورية ونشرها أسسا قوية يقوم أصحاب المصلحة على أساسها برصد المشاورات المقبلة والاستفادة منها. وجُمعت محاضر دقيقة وملاحظات ووثائق عن التحضير للمشاورات وتنفيذها، سواء ورقية أو سمعية. وكان شخص واحد على الأقل مسؤولاً عن توثيق الأحداث بأكبر قدر ممكن من التفصيل. تم التقاط الصور واستخدام نماذج الإصدار للحصول على إذن لاستخدام الصور. وأُبلغت النتائج إلى أصحاب المصلحة.

من شأن مناهج الوسائط المتعددة تعزيز الوصول والمشاركة وتلقي تغذية راجعة من جمهور أوسع. عقدت ورشة على المستوى القومي لبدء تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية للاستراتيجيات وتقييم السياسات والقوانين والمؤسسات، والتحقق من نتائج تحديد أصحاب المصلحة ومن صحة خطة التشاور والمشاورة والتي قد تألفت من العروض التقديمية والتمارين وجلسات مجموعات العمل والمناقشات العامة. كما تم إجراء مناقشات مجموعات الاتصال

قدرات أصحاب المصلحة -مبادئ مشاركة أصحاب المصلحة

حاولت العملية دمج والتأكيد على المبادئ التالية:

الشمول (إشراك الجميع): استهداف جمهور عريض من أصحاب المصلحة على المستويين القومي والولائي بما في ذلك المتأثرين بشكل مباشر وغير مباشر بأنشطة برنامج الرد+ (+REDD).

الطابع التدرجي: تأخذ في الاعتبار المنصات التشاركية الحالية والتدخلات الجارية ومبادرات التشاور السابقة التي أجريت أثناء صياغة مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية".

الاحترام المتبادل: مراعاة سلامة الأشخاص وهياكلهم المؤسسية وتنوعهم الثقافي.

الشفافية: التحقق من نتائج جميع المشاورات والإبلاغ عنها، وكشفها على نطاق واسع في جدول زمني مناسب،

توافق الآراء: ستمكّن العملية من المناقشات وتبادل المعلومات، بهدف نهائي هو بناء توافق في الآراء ودعم مجتمعي واسع.

وفقًا لميثاق الشعوب الأصلية في آسيا لسنة 2014، تهدف العملية أيضًا إلى ضمان الموافقة الحرّة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) وهو المبدأ الذي بموجبه يحق للمجتمع أن يعطي أو يمتنع عن موافقته على المشاريع المقترحة التي قد تؤثر على الأراضي التي يمتلكونها أو يشغلونها أو يستخدمونها عادة. تتطلب عملية الموافقة المسبقة عن علم (FPIC) تزويد المجتمعات بمعلومات دقيقة وكاملة بشأن المشكلة التي قد تؤثر عليهم؛ أن يتم استشارتهم وفقًا لعمليات صنع القرار المعتادة لديهم؛ أن يتم منحهم الحرية والوقت والمكان لإجراء عملية اتخاذ القرار الداخلي دون تدخل؛ وأن قرارهم الجماعي بإعطاء أو حجب الموافقة بما في ذلك وضع شروط للموافقة يتم الاعتراف به واحترامه من خلال التوثيق الصحيح والدقيق للقرار.

الخطة والإطار الزمني

كانت الخطوات التي اتبعت في الخطة التشاركية والاستشارية هي:

أ. دعوة المشاركين وعملية التدشين.

ب. الورش التشاورية دون القومية: في المرحلة الأولى، أقيمت ورش في ثلاث ولايات تمثل مناطق مختلفة من السودان.

ج. سيتم تنظيم مشاورات قومية وإقليمية من خلال مقابلات مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور ومناقشات جماعية حول القوانين / السياسات / المؤسسات وبشأن فحص التأثيرات البيئية والاجتماعية للاستراتيجيات.

د. استخدام نقاط الاتصال والمشاورات عن بعد يعني في المرحلة الثانية.

هـ. تم إجراء ورشة عمل وطنية لإجراء الفحص والتقييم البيئي والاجتماعي.

و. تم تنظيم ورشة عمل وطنية لعرض نتائج دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

دعوة المشاركين والترويج للحدث

تم إبلاغ أصحاب المصلحة من خلال شبكة برنامج الرد+ (REDD+) الموجودة مسبقًا ومن خلال وسائل الإعلام ومن خلال الموقع الإلكتروني لبرنامج الرد (www.REDDsudan.org) وأيضًا من خلال وسائل الإعلام الأخرى (الصحف والتلفزيون والإذاعة والملصقات). من خلال الاجتماعات التشاورية في الخرطوم (وربما في الولايات)، تم إبلاغ المشاركين بنطاق المشاورات. تضمنت العملية زيارات موجزة إلى الوزارات في الخرطوم، وزيارات للمنظمات غير الحكومية، ورسائل بريد إلكتروني إلى أصحاب المصلحة ومنظمات أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى خطة اتصال عامة، تم تقديمها في قسم المنهجية في مسودة تقرير دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي الحالي.

إجراء المشاورات

تكونت المشاورات من مجموعة من الأحداث (اجتماعات، مقابلات مع الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور ومناقشات جماعية) عقدت على المستوى القومي (الخرطوم) والولاية، على النحو التالي:

أ. مشاركة أعضاء فريق دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي في مشاورات عملية صياغة الاستراتيجية (بالاشتراك مع استشاري صياغة الاستراتيجية) من خلال حضور ورش عمل صياغة الاستراتيجية.

ب. اجتماعات استشارية إقليمية ومجموعات اتصال في الدول المستهدفة كما نصحت الخيارات الاستراتيجية.

ج. المشاورات القومية والإقليمية من خلال مقابلات الأشخاص الرئيسيين المطلعين على الأمور والمناقشات الجماعية.

د. إقامة ورشة قومية لإجراء الفحص والتقييم البيئي والاجتماعي. على المستوى القومي، تم عقد ورشة لإجراء الفحص البيئي والاجتماعي ومناقشة القضايا الناشئة عن المنتديات القومية الفرعية.

تحليل العملية ونشر النتائج

استناداً إلى نتائج وتوصيات العملية التشاورية وتحليلات الخبراء، قام فريق دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي بإعداد تقرير وعرضه على ورشة لأصحاب المصلحة على الصعيد القومي لمناقشته وإقراره. وقد أتاح ذلك منتدى لأصحاب المصلحة لاستعراض النتائج والتوصيات والإعراب عن شواغلهم وإبداء رأيهم في النتائج. وعُرض في الورشة هذه تم تقديم مسودة تقرير دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي ومسودة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية في هذه الورشة. وعقب الورشة وُضعت التقارير في صيغتها النهائية ونُشرت.

الأساس المنطقي وراء تحديد البؤر الساخنة التي حددت نهج تنفيذ الاستراتيجية: تم تنفيذ الخيار/الإجراءات الاستراتيجية وفقًا لتحديد الاختصاصات المتفق عليها في الاجتماع بتاريخ 8 مارس 2018 في وحدة إدارة برنامج الرد+ (+REDD) بحضور (H&T) استشاري البنك الدولي ومنسق برنامج الرد+ (+REDD) والمسؤول الفني بوحدة إدارة البرنامج واستشاري الضمانات بالإضافة إلى ممثلي فريق دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي. اتفق المجتمعون على أن إمكانات خفض الانبعاثات ينبغي أن تكون النهج التوجيهي لتنفيذ المشاريع في المجالات المدرجة التالية:

1. الإدارة المستدامة للغابات النيلية والنظام الإيكولوجي في ولايتي النيل الأزرق وسنار
2. تطوير النظم الزراعية الفلاحية الغابية لحزام الصمغ العربي

1.2 السهول الطينية: القضارف وسنار والنيل الأزرق وجنوب النيل الأبيض وجنوب كردفان

2.2 السهول الرملية: كردفان الكبرى،

3. إدارة مستجمعات المياه في شرق وسط وجنوب دارفور

الجدول رقم (62): الجدول الزمني للمشاورات

	الموقـــــــــع	القضايا الرئيسية المطروحة للنقاش	أصحاب المصلحة المستهدفين
المرحلة الأولى من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي			
15 – 18 أبريل	1. الاستشـارات الإقليميـة ولاية سنار الغابات النيلية المحجوزة غابة جلقني الواقعة غرب النيل الأزرق وغابة ود بهيجة بمحمية الندر القومية	الاستراتيجيات التي تعالج التوسع في الزراعة الآلية. الاستراتيجيات التي تعالج الزراعة شبه الآلية	مدير عام وزارة الزراعة إدارة الإرشاد ونقل التكنلوجيا وزارة الزراعة، الإرشاد الزراعي إدارة المراعي والمعلف جامعة سنار / كلية الموارد الطبيعية. الإدارة الأهلية (ناظر كنانة ورئيس جمعية منتجي الصمغ العربي)، الهيئة القومية للغابات اتحاد المنتجين والمزارعين ونقطة اتصال برنامج الرد+ (+REDD)
19-21 أبريل	ولاية النيل الأزرق غابة العزازة	الاستراتيجيات التي تعالج التوسع في الزراعة الآلية. الاستراتيجيات التي تعالج الزراعة شبه الآلية	مستخدمو الغابات من الشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية المحيطة بمحمية الدندر القومية وغاباتAzara
22-23 أبريل	ولاية القضارف	غابة الرواشدة المحجوزة غابة ود البشير المحجوزة معسكرات اللاجئين	

	الموقـــــــــع	القضايا الرئيسية المطروحة للنقاش	أصحاب المصلحة المستهدفين
28 أبريـل – 2 مايو	**كردفان الكبرى** حزام الصمغ العربي **شمال كردفان:** أم روابة وشيكان **جنوب كردفان:** غابـة النبـق وإدارة مشـاريع هيلــة للزراعــة المطريــة الآلية **غرب كردفان:** النهود	الاستراتيجيات التي تعالج التوسع الزراعي الاستراتيجيات التـي تعـالج أسباب ودوافع إزالـة وتـدهور الغابـات بسـبب حطـب الوقـود وإنتـاج الفحم.	مدير عام وزارة الزراعة إدارة الإرشاد ونقل التكنلوجيا وزارة الزراعة، الإرشاد الزراعي إدارة المراعي والمعلف جامعة سنار / كلية الموارد الطبيعية. الإدارة الأهليـة (نـاظر كنانـة ورئـيس جمعيـة منتجـي الصمغ العربي)، الهيئة القومية للغابات اتحاد المنتجين والمزارعين ونقطة اتصال برنامج الرد+ (REDD+)
12-7 مايو	دارفور الكبرى الغابات القريبة من جبل مرة غــرب دار فــور ووســط دارفور كاجـا شـرق، غابـة النـيم – الجنينــة وامتــداد أزيرنــي (الجنينة) غابـة زالنجـي، غابـة فاطمـة محلية زالنجي نيرتتـي غابـة نيرتتـي غابـة سارابويا وغابة وادي صالح غابة القلابات	الاستراتيجيات التي تعالج التوسع الزراعي الاستراتيجيات التـي تعـالج أسباب ودوافع إزالـة وتـدهور الغابـات بسـبب حطـب الوقـود وإنتـاج الفحم.	**غرب دارفور** الجمعية السودانية لحماية البيئة وزارة الثروة الحيوانية والغابات منتجو الصمغ العربي قوات حماية الحياة البرية منسق الصمغ العربي منسق الإرشاد الزراعي الخدمات الزراعية وزارة الزراعة الإدارة الأهلية نقطة اتصال برنامج الرد+ (REDD+) **وسط دارفور** وزارة الزراعة إدارة المراعي والعلف الإدارة القانونية الإدارة الأهلية مدير عام وزارة الزراعة الخدمات الزراعية جمعيات منتجي الصمغ العربي منظمات المجتمع المدني المنظمات الأهلية نقطة اتصال برنامج الرد+ (REDD+)
5 يوليو	الخرطوم	ورشة قومية – استراتيجيات الفحص والتقييم	السياسيون والإداريون في القطاعات الحكومية بما في ذلك الغابات والمراعي والمياه والزراعة وغيرها؛ منظمات المجتمع المدني على المستوى القومي والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص وشركاء التنمية وممثلون عن المنصات المحلية.
7 و 9 أغسطس	الخرطوم	ورشة قومية – عرض تقديمي عن مسودتي التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية	كما ورد أعلاه

المرحلة الثانية من دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي		
	الحدث	**المواعيد**
	الموافقة على الخطة الحالية من قبل وحدة إدارة مشروع برنامج الرد+ (REDD+)	البداية: 21 يوليو النهاية: 3 أغسطس
	المرحلة التشاورية 1	البداية: 4 آب/أغسطس (أو عند الموافقة على الخطة الحالية)
	الخطوة التشاورية 2	نهاية: 15 نوفمبر أو بعد ذلك هي الخطة التي تستغرق أكثر من أسبوعين للموافقة عليها

المرفق رقم (3): مواد إعلامية بشأن التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)

REDD+ National Strategy Factsheet

What is REDD+

REDD+ is a policy tool that aims to support governments to pay specific forest stakeholders based on results from improving and respecting the forests more. These results are connected with reductions in negative forest management activities and improvements in sustainable forest management practices. Redd+ activities include reducing cutting of forests and trees within forests and woods, conserving and enhancing existing trees and forests and managing them sustainably. Simplified, the aim is to fix problems with sets of solutions.

In Sudan, this means improving practices and reducing negative impacts (the problems, also called "drivers") that cause these negative impacts;

- Commercial agriculture, especially mechanized agriculture, in addition to irrigated agriculture
- Overgrazing
- Unsustainable wood logging for energy and other uses
- Infrastructure development

How can we stop these problems?

We are all part of stopping these problems (negative impacts), and to reach that goal, the FNC is developing solutions "options" to address the negative impacts on trees and forests. These options are called the REDD+ strategy options. The options are key elements that form a wider strategy to reduce the negative impacts on Sudan's forest resources – the "National Strategy". The strategy focuses on reducing the cutting of forests, woodlands and trees, and increasing forests, woodlands and trees through promoting conservation and restoration; sustainable management and production of biomass energy, promoting renewable energy production and usage, strengthening governance and development of local capacities and putting in place enabling environment for sustainable forest management.

The current set of options listed with the strategy are an integrated proposal and are summarised as follows;

OPTION 1. FORESTRY SECTOR

- Improve policies, regulations and standards for sustainable forest management and associated activies
- improved and sustainable management of forests (including wildfire planning and management, and forest planning) and restoration of degraded (forest, grazing and farming) landscapes.
- Production & marketing protocols for gum Arabic producing tree speoies and other NWFPs
- Promotion of sustainable fuelwood

OPTION 2. AGRICULTURAL SECTOR

- Enhancement of productivity
- Intensity and diversity agroforestry and agricultural systems using inputs
- improve supply chain of key crops and implement and monitor sustainable standards
- Establishment of shelterbelts

OPTION 3. ENERGY SECTOR

- Optimize woody biomass consumption by sectors (reduction of household demand for woody biomass through clean cooking fuel, LPG, biogas and electric cookers from solar/wind)
- Optimize fuel wood consumption in industrial sector
- Promote renewable energy production (solar energy; ethanol; wind; hydro)

حقائق وأرقام الإستراتيجية الوطنيةلبرنامج الرد+

تعني الرد+

الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات ، والإدارة المستدامة للغابات ، والحفاظ على مخزون الكربون في الغابات وتعزيزه. لدى الرد+ القدرة على تقديم مكافآت مختلفة للشعوب الأصلية والمجتمعات الأخرى المعتمدة على الغابات ، بما في ذلك الإدارة المستدامة للتنوع الحيوي ، وتوفير سبل العيش البديلة ، والتقاسم العادل للإيرادات الناتجة عن خفض الانبعاثات .

في السودان ، هذا يعني تحسين الممارسات وتقليل التأثيرات السلبية (المشاكل ، وتسمى أيضًا "المسببات") التي تسبب هذه الآثار السلبية :

- الزراعة التجارية وخاصة الزراعة الآلية بالإضافة إلى الزراعة المروية
- الرعي الجائر
- قطع الأخشاب بشكل غير مستدام للطاقة والاستخدامات الاخرى
- تطوير البنية التحتية

كيف يمكننا وقف هذه المشاكل؟

نحن مجمعاً جزء من وقف هذه المشاكل (الآثار السلبية) ، ولتحقيق هذا الهدف ، تقوم الهيئة القومية للغابات بتطوير حلول "خيارات" لمعالجة الآثار السلبية على الأشجار والغابات. تسمى هذه الخيارات خيارات استراتيجية الرد+. الخيارات هي عناصر رئيسية تشكل استراتيجية أوسع للحد من الآثار السلبية على الموارد الغابية في السودان - "الاستراتيجية الوطنية" تركز الاستراتيجية على الحد من قطع الغابات ، والأراضي المغطاة بالأشجار ، وزيادة الغابات ، من خلال تعزيز الحماية وإعادة الغطاء الشجري ؛ الإدارة المستدامة وإنتاج طاقة الكتلة الحيوية ، وتعزيز إنتاج الطاقة المتجددة واستخدامها ، وتعزيز الحوكمة وتنمية القدرات المحلية ، وتهيئة بيئة مواتية للإدارة المستدامة للغابات. المجموعة الحالية من الخيارات المدرجة في الاستراتيجية هي اقتراح متكامل وملخص على النحو التالي :

الخيار 1. قطاع الغابات

- تحسين السياسات واللوائح والمعايير للإدارة المستدامة للغابات والأنشطة المرتبطة بها
- الإدارة المستدامة والمحسنة للغابات (بما في ذلك تخطيط وإدارة حرائق الغابات ، وتخطيط الغابات) واستعادة المناظر الطبيعية) المتدهورة (الغابات والرعي والزراعة)
- بروتوكولات الإنتاج والتسويق لأشجار الأشجار المنتجة للصمغ وغيرها من المنتجات الغابية غير الخشبية
- الترويج للاستخدام المستدام لحطب الوقود
- إنشاء أحزمة الحماية

الخيار 2: القطاع الزراعي

- تعزيز الإنتاجية
- تكثيف وتنويع الزراعة الغابية والنظم الزراعية باستخدام المدخلات
- تحسين سلسلة التوريد للمحاصيل الرئيسية وتنفيذ ورصد المعايير المستدامة
- إنشاء أحزمة الحماية

الخيار 3. قطاع الطاقة

- تحسين استهلاك الكتلة الحيوية الخشبية حسب القطاعات (تقليل الطلب المتزايد على الكتلة الحيوية الخشبية من خلال وقود الطهي النظيف وغاز البترول المسال والغاز الحيوي والمواقد الكهربائية من الطاقة الشمسية / الرياح)
- تحسين استهلاك خشب الوقود في القطاع الصناعي
- تحسين استهلاك خشب الوقود في القطاع الصناعي
- تعزيز إنتاج الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية ، الإيثانول ، الرياح ، الطاقة المائية)

اسباب انحسار وتدهور الغابات -نشرة تعريفية

ماذا نعني بكلمة الرد+ (برنامج تقليل الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، أو ما يعرف اختصارا بـ "REDD+").

ان انحسار الغطاء الشجري في السودان وتدهور1 غاباته المتبقية له آثار سلبية على تغير المناخ وزيادة التصحر وكذلك على سبل كسب العيش والأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على موارد الغابات. اقترحت السلطات المختصة خطة عملية أو استراتيجية لمعالجة هذا الوضع وخفض مستويات إزالة الغابات وتدهورها وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. كانت الخطوة الأولى في تطوير هذه الاستراتيجية هي دراسة أسباب إزالة وتدهور الغابات في عام 2017.

ما هي أسباب تدهور الغابات في السودان؟2

هنالك عدة عوامل ادت الي انحسار الغابات في السودان، من بينها:

- الزراعة التجارية، بشكل رئيسي، الزراعة المطرية شبه الآلية، واسعة النطاق، إلى جانب الزراعة المروية؛ مثل زراعة السكر والذرة الرفيعة.
- تم بناء العديد من المدن والبلدات والقرى في مناطق غابات كانت مغطاة بالأشجار والشجيرات، وتم بناؤها في الغالب من الطوب الطيني الذي تم حرفه من الاخشاب المستخرجة من غابات السودان.
- البنية التحتية: (1) محطات الطاقة الكهرومائية (مثل سد خشم القربة، وسدود عطبرة وستيت) التي شيدت جميعها بإزالة الاف الهكتارات من أشجار وشجيرات الغابات أو تم تنظيف خزاناتها من الأشجار مسبقًا؛ (2) الطرق وطرق المرور السريعة (مثل بورتسودان -هيا -عطبرة -الخرطوم، هيا - كسلا -القضارف، إلخ)؛ 3. السكك الحديدية (وادي حلفا -أبو حمد -عطبرة؛ إلخ).
- التنقيب عن البترول الذي أدى إلى إزالة الغطاء الشجري والنباتات الأخرى لبناء المرافق والطرق وخطوط الأنابيب والمعسكرات والورش والمخازن والآبار.
- تعدين الذهب، والكروم، والنحاس، والحديد، والمنغنيز، والاسبستوس، والجبس، وما إلى ذلك. وقد ساهمت جميع أنشطة التعدين والاستخراج في إزالة مئات الآلاف من الكيلومترات المربعة من النباتات بشكل رئيسي من الغابات والمراعي والتربة.
- اللاجئون والنازحون داخلياً في الإقليم الشرقي (البحر الأحمر وكسلا والقضارف) وكان متوسط استهلاك الفرد السنوي من الحطب في ذلك الوقت 0.73 متر مكعب. وقدر استهلاكهم السنوي من الأخشاب بحوالي 10000 هكتار من الغابات المغطاة بالأشجار والشجيرات. بالنسبة للحرب الأهلية في دارفور، قُدر إجمالي استهلاك الخشب السنوي في دارفور الكبرى 1،275،000 متر مكعب لحوالي 1.5 مليون شخص.

الأسئلة التي يتكرر طرحها عن الرد

ما هو الرد+

عبارة عن أداة سياسة تعني بشكل أساسي أن تدفع الدول المتقدمة للدول النامية مقابل حمايتها لمواردها الغابية وإدارتها بشكل أفضل واستخدامها بحكمة ، والمساهمة في الكفاح العالمي ضد تغير المناخ. وهذا يعني على وجه الخصوص عدم قطع الغابات أو إعادة زراعتها بدون المشروع والبرنامج من هذه الأداة ، من المرجح أن يتم قطع هذه الغابات وتسريع تغير المناخ

ماذا يعني ذلك عمليا؟

الناس / المجتمعات الذين يستخدمون / يعتمدون على الغابات يتم تحفيزهم لعدم قطع الغابات أو إلحاق الضرر بها. مثال على الأنشطة:

تعزيز مخزون الكربون من الغابات

يعني إنشاء غابات على أرض لم تكن غابات في السابق ، أو تم تحويلها من غابة إلى استخدام آخر للأراضي

الادارة المستدامة للغابات

في أبسط المصطلحات ، تعني انه يمكن الحفاظ على الغابة من خلال زراعة شجرة جديدة لكل شجرة يتم إزالتها. الإدارة الجيدة للغابات هي إيجاد توازن جيد بين الاحتياجات البيئية والتجارية والاجتماعية لموارد الغابات. أحد الأمثلة على ذلك النشاط هو إزالة بعض الأشجار مع الحفاظ على التوازن في الغابة أو إتاحة مدة كافية لنمو الأشجار الصغيرة.

المحافظة على الغابات

تعني الحفاظ على مناطق الغابات لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. أنها تنطوي على الحفاظ على الموارد الطبيعية داخل الغابات التي تعود بالفائدة على كل من البشر والبيئة مثل الحظائر القومية ومناطق الغابات الأخرى. وتشمل الأمثلة على الأنشطة مساعدة صغار المزارعين والمحرومين على حماية غاباتهم وتطوير أنشطة مستدامة مربحة بالاستفادة من الخدمات التي تقدمها الغابات مثل ترسيم الحدود والحماية وجمع البذور واستخدام المنتجات غير الغابية وزيادة الانتاج الزراعي وتعزيز خصوبة التربة ومساعدة التجدد الطبيعي.

من سيتأثر؟

معظم الناس الذين يعتمدون على الغابات ومواردهم. وبشكل أكثر تحديداً ، فإن السكان المستضعفين الذين يعتمدون على الغابات والسكان الأصليين هم الركيزة الهامة بشكل خاص في هذه المناقشات لأن الكثير منهم يعيشون في الغابات أو حولها ، وترتبط أساليب حياتهم بها. قد يحصل هؤلاء السكان على فوائد مباشرة ، والدخل من بيع المنتجات ، ونقل التكنولوجيا ، وتعزيز الحقوق ، والوظائف.

المرفق رقم (4): الشروط المرجعية (الاختصاصات): دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)

المرحلة الأولى

تعتبر جمهورية السودان برنامج الرد+ (REDD+) مجالاً ذا أولوية للتنمية في إدارة موارد الغابات والمراعي في البلاد. واحتلت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن إزالة وتدهور الغابات صدارة المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ منذ عام 2005. إن برنامج الرد+ (REDD+) هو آلية عالمية مقترحة للتخفيف من تغير المناخ الناجم عن إزالة وتدهور الغابات مع تعبئة الموارد المالية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي تنعم بالغابات. يدعم مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات البلدان المختارة لإعداد الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) وتنفيذها لاحقاً.

تلقت جمهورية السودان منحة من خلال برنامج مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات التابع للبنك الدولي لدعم السودان في التحضير لتنفيذ برنامج الرد+ (REDD+).

يجب أن تكفل عملية الاستعداد والتأهب لبرنامج الرد+ (REDD+) عدم تسبب تنفيذ البرامج والأنشطة المقترحة في آثار اجتماعية وبيئية ضارة مع السعي في الوقت نفسه إلى تعظيم المنافع التي تعود على المجتمعات المحلية والبيئة. ويتعين على البلدان المشاركة في أنشطة الاستعداد والتأهب، بدعم من الصندوق، إجراء تقييم بيئي واجتماعي استراتيجي لتقييم الآثار المحتملة الناجمة عن البرامج والسياسات القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) وصياغة البدائل ووضع استراتيجيات التخفيف. توفر دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) منصة للتشاور من أجل إدماج الشواغل الاجتماعية والبيئية في عملية صنع السياسات المتعلقة ببرنامج الرد+ (REDD+).

يتم استكمال دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)، الذي يحدد المبادئ والمبادئ التوجيهية والإجراءات للحد من الآثار البيئية والاجتماعية الضارة المحتملة و/أو تخفيفها و/أو تعويضها وتعزيز الآثار الإيجابية والفرص وغيرها من توجيه الاستثمارات المحتملة نحو الامتثال للضمانات ذات الصلة.

السياق

1. العمل والمنجزات المستهدفة المطلوبة في هذا العقد تشمل مجموعة من الأنشطة المرتبطة:

(أ) '1' إعداد دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) على الصعيد القومي

(ب) '2' إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية على الصعيد القومي

(ج) '3' تحليل المسائل المتعلقة بالأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي وإعداد إطار لسياسة وعملية إعادة التوطين (إذا لزم الأمر).

من شأن هذه الأنشطة دمج الضمانات الاجتماعية والبيئية في استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+). ستتم مناقشة كل من هذه المبادرات بالتفصيل أدناه. ويتمثل أحد المبادئ الرئيسية الشاملة لهذه الاستشارة في ضرورة استنباط المخرجات بطريقة متكاملة بالتوازي مع عملية الاستعداد التأهب الأخرى لبرنامج الرد+ (REDD+). ويلزم أن يكون هناك تنسيق وثيق مع الفريق العامل المعني بالضمانات التابع لبرنامج الرد+ (REDD+) واللجنة الاستشارية الفنية وأن يكون هناك تعاون وثيق حسب الأنشطة المحددة في تخطيط النتائج والاضطلاع بها وتحليلها مع أصحاب المصلحة المعينين والاستشاريين الآخرين حسب الاقتضاء.

2 . سيجري تنفيذ دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) جنباً إلى جنب مع تقييم خيارات الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+). سيعكف الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) على تقييم خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) المختلفة بطريقة متكررة وتشاركية. وسيتحقق ذلك من خلال حوار بشأن السياسات على الصعيدين الاتحادي والولائي ليشمل مجتمعات الغابات التي تمثل الاحتياجات اليومية لمستخدمي أراضي الزراعة المعيشية على المستوى المحلي. يثمن الفريق الاستشاري لدراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) عالياً المبادئ والسلطات التقليدية السودانية ويسعى لضرورة الاسترشاد بها في تصميم المبادئ التوجيهية. ستقوم مجموعة عمل التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) (التي سيتم إنشاؤها) لتكون ذراعاً لوحدة إدارة مشروع برنامج الرد+ (REDD+) تتولى الإشراف على عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وتقارير الضمانات الأخرى الموضحة أدناه وتنسيقها. علاوة على ذلك، ستسترشد عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) بخطة التشاور والمشاركة وستشمل أيضًا مشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومجموعات المصالح بما في ذلك المجموعات المعتمدة على الغابات (الأقليات العرقية) وسكان الغابات والمجتمعات المحلية التي تعيش بجوار الغابات). ستكون عملية شاملة مع إيلاء اعتبار خاص لسبل كسب العيش وحقوق الأرض (بما في ذلك الحقوق غير الرسمية للأشخاص المعتمدين على الغابات) والتنوع الحيوي والتراث الثقافي والتوزيع العادل للمنافع ومراعية للنوع الاجتماعي والضمانات الخاصة للفئات الضعيفة وتطوير القدرات وجوانب الحوكمة في مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات التابع للبنك الدولي الخاصة بالسودان.

الأهـــداف

تهدف عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) إلى ضمان معالجة القضايا والمخاطر البيئية والاجتماعية في مرحلة مبكرة من عملية صياغة سياسات وبرامج برنامج الرد+ (REDD+).

الغرض المحدد من عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) في السودان هو تحديد الفرص التي من شأنها:

- تيسير فهم البيئة التشغيلية لبرامج برنامج الرد+ (REDD+)، بما في ذلك تحليل أصحاب المصلحة والأبعاد الاجتماعية والبيئية لقطاع الغابات.
- تحديد الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة المتعلقة ببرامج برنامج الرد+ (REDD+) في السودان.
- اقتراح طرق وتدابير للتخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية أثناء تنفيذ استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+).

الروابط بين التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) واستراتيجية برنامج الرد+ (REDD+)

ستساهم عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) في عملية الاستعداد والتأهب لبرنامج الرد+ (REDD+) في السودان من خلال تقييم كيفية معالجة خيارات الاستراتيجية من حيث الأولويات البيئية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) بتقييم الروابط بين القطاعات في إطار عملية تخطيط استخدام الأراضي، وتكاليف المفاضلات والفرص البديلة التي تنطوي عليها الاستخدامات المختلفة للأراضي.

وستؤدي الثغرات التي تم تحديدها من خلال هذه التقييمات إلى تعزيز خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) قبل التحقق من صحتها وتأكيدها. وبالنسبة لأية قضايا اجتماعية وبيئية محتملة معلقة، ستضع عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) إطاراً للإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) يحدد الإجراءات الواجب اتباعها لإدارة الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة لخيارات محددة في إطار برنامج الرد+ (REDD+) خلال تنفيذ الاستراتيجية في السودان.

إذا حددت عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) أي آثار محتملة تتعلق بإعادة التوطين القسري أو تقييد الوصول (بما يتماشى مع أحكام السياسة التشغيلية للبنك الدولي بشأن إعادة التوطين القسري (OP 4.12)، يجب إعداد إطار سياسة إعادة التوطين و/أو إطار العملية أيضًا. وإذا حددت عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) أي آثار اجتماعية محتملة على الشعوب الأصلية، فيمكن أيضًا إعداد إطار تخطيط للشعوب الأصلية.

نطاق العمل

سيشمل التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) تحليل أصحاب المصلحة، ووصفًا للوضع الاجتماعي والبيئي الأولي لقطاع الغابات في السودان وتحليلاً للتأثيرات المحتملة لمختلف سيناريوهات خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) وتحليلاً للتأثيرات المختلفة لبرنامج الرد+ (REDD+) والتحقق من الامتثال لسياسات البنك الدولي.

المهام

المهمة رقم (1): تحديد القضايا الرئيسية وتقييم أصحاب المصلحة الرئيسيين

- مراجعة وتحديث القائمة الشاملة لأصحاب المصلحة الذين تم تحديدهم أثناء إعداد مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية" التي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالتأثيرات الاجتماعية والبيئية لاستعداد برنامج الرد+ (REDD+).
- إعداد خريطة للمجتمعات المعتمدة على الغابات.
- تحليل ارتباطاتها والوصول إلى موارد الغابات واستخدامها بما في ذلك المؤسسات الرسمية / غير الرسمية والآليات الداخلية فيما يتعلق باستخدام الغابات والتوزيع العادل للمنافع من هذا الاستخدام.
- تقييم القضايا والخيارات المتعلقة بحيازة الأراضي وحقوقها، وآليات حل النزاعات، وإدارة الموارد الطبيعية وآليات تقاسم المنافع
- ملخص لآرائهم واهتماماتهم وتوصياتهم لبرنامج الرد+ (REDD+).

المهمة رقم (2): تحديد الخطوط العريضة للنظام التشريعي والتنظيمي والسياساتي

وصف النظام التشريعي والتنظيمي والسياساتي (فيما يتعلق بإدارة موارد الغابات، واستخدام الأراضي، والمؤسسات القائمة على الغابات، وما إلى ذلك). يجب أن يتضمن التحليل، من بين أمور أخرى، مراجعة للمبادئ التوجيهية ذات الصلة بتقييم الأثر البيئي واللوائح والسياسات الحكومية فيما يتعلق بالفجوات في معالجة التأثيرات البيئية والاجتماعية بما في ذلك آليات معالجة النزاعات وأورد المظالم وحبر الضرر.

المهمة رقم (3): وضع ترتيبات التنفيذ

وصف الترتيبات المطلوبة للتنفيذ أشكال مع التركيز على إجراءات:

- فحص وتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية الخاصة بالموقع.
- إعداد خطط عمل محددة زمنياً لتقليل و / أو تخفيف و / أو تعويض أي آثار ضارة
- التنسيق والتيسير ومراقبة تنفيذ خطط العمل، بما في ذلك الترتيبات لمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين.

المهمة رقم (4): تقييم قدرة المؤسسات على تنفيذ التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية

تقييم قدرة المؤسسات على المستوى القومي ومستوى الولايات والمستوى المحلي في تنفيذ SESA وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية. يجب أن يقترح التقييم الإجراءات اللازمة لتحسين القدرات مثل احتياجات التوظيف، والترتيبات المشتركة بين القطاعات، وإجراءات الإدارة، وترتيبات مراقبة العمليات والصيانة، وإعداد الميزانية والدعم المالي.

المهمة رقم (5)**:** تحليل التأثيرات المحتملة لسيناريوهات خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD) المختلفة

تحليل التأثيرات الاجتماعية والبيئية لكل خيار من خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD). وسيساعد ذلك الوكالات المنفذة على تحريك البرنامج في الاتجاه الصحيح للحد من الفقر وحماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية الحقوق التقليدية والتنوع الحيوي.

المهمة رقم (6)**:** عرض النتائج الأولية حول المخاطر والفجوات البيئية والاجتماعية

تقديم النتائج الأولية حول المخاطر البيئية والاجتماعية والفجوات من عمل التقييم والعمل التحليلي الذي تم إجراؤه. سيتم تقديم النتائج الأولية إلى أصحاب المصلحة لتحفيز المناقشة وإثراء الوثيقة بشكل أكبر.

المهمة رقم (7): تشاور معزز وهادف مع أصحاب المصلحة

قم بإجراء مشاورات هادفة حول خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD) للسودان، مع إيلاء اهتمام خاص لسكان الغابات والسكان الأصليين. يجب أن تكون هذه المشاورات مناسبة ثقافيًا، مع مراعاة تنوع المجموعات العرقية في السودان.

المهمة رقم (8): إعداد وثائق التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) النهائية

القيام بإعداد تقرير التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) الذي يقدم النتائج والتوصيات التي ظهرت من عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA). سيحتوي هذا التقرير، كحد أدنى، على ما يلي:

- لتحديد التأثيرات الاجتماعية والبيئية الرئيسية لبرنامج الرد+ (+REDD) الناشئة عن تحليلات ومشاورات التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA).
- بناءً على التحليلات والمشاورات، تم وصف الثغرات السياساتية والقانونية والتنظيمية والمؤسسية والقدرات اللازمة لتنفيذ برنامج الرد+ (+REDD) وإدارة القضايا البيئية والاجتماعية الرئيسية ذات الصلة ببرنامج الرد+ (+REDD)
- تحديد وتحليل وتقييم وتخفيف / تعزيز تأثيرات خيارات السياسات من أجل تعظيم التأثيرات الإيجابية وتجنب التأثيرات السلبية أو تقليلها.
- تقديم توصيات بشأن تصميم سياسة برنامج الرد+ (+REDD) وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها (بما في ذلك الإصلاحات القانونية والسياساتية) بناءً على نتائج عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA).
- صياغة توصيات السياسة العامة لإطار السياسة لمعالجة التأثيرات البيئية والاجتماعية الرئيسية، ومعالجة نقاط الضعف المؤسسية والحوكمة.
- تحديد أي فجوات معرفية حيث قد تكون هناك حاجة إلى جمع بيانات إضافية وتحليلها.

المهمة رقم (9): إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

سيتم تطوير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) من نتائج علية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA). يُعد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أداة لإدارة مخاطر وتأثيرات الإجراءات الوقائية. سيساعد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على التقليل والتخفيف من أي مخاطر وقائية سلبية محتملة وتأثيرات برنامج الرد+ (+REDD) بالإضافة إلى ضمان سلامته الاجتماعية والبيئية. سيحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية العمليات و / أو الإجراءات و / أو المتطلبات التي ستخضع من خلالها الأنشطة والمشاريع المستقبلية في إطار برنامج الرد+ (+REDD) لضمان الامتثال لإجراءات الضمانات.

فيما يتعلق بمشاركة جميع أصحاب المصلحة، سيأخذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية نتائج تمارين تحديد أصحاب المصلحة من أنشطة عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) السابقة في الاعتبار ويولي اهتمامًا خاصًا لحماية المجموعات الخاصة و / أو الضعيفة من أصحاب المصلحة. سيتم إجراء تقييم للقدرة المطلوبة لتطوير وتنفيذ وإدارة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وسيتم معالجة أوجه القصور المحتملة من خلال برنامج تطوير القدرات.

يتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية إجراءات من أجل:

- وصف المشروع المقترح وتحليل البدائل
- تقييم شامل للتأثيرات البيئية والاجتماعية الإيجابية والسلبية المحتملة للمشاريع المحتملة
- تحديد احتياجات بناء القدرات للمشروع والتوصية بالإجراءات
- مشاورات طوعية متعمقة مع مجموعات أصحاب المصلحة المعنيين للحصول على دعمهم الواسع
- تدابير بناء القدرات الملائمة ثقافياً
- فحص الأثر البيئي والاجتماعي وتقييمه ورصده
- رد المظالم وجبر الضرر.

يحدد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أيضًا الترتيبات المشتركة بين المؤسسات لإعداد خطط عمل محددة زمنيًا لإدارة وتخفيف التأثيرات السلبية المتعلقة بالمشروع (المشاريع) أو النشاط (الأنشطة) أو السياسات (الأنظمة) / اللوائح (الأنظمة).

من خلال القيام بما ورد أعلاه، يكون الناتج إطارًا للإدارة البيئية والاجتماعية متوافقًا مع سياسات الضمانات المعمول بها في وقت تقييم حزمة مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية" مع توفير إطار العمل العام لمعالجة قضايا إدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية في أنشطة برنامج الرد+ (+REDD) التي يتم تنفيذها بعد الاستعداد للعمل التحضيري.

ستشرف وحدة برنامج الرد+ (+REDD) على تطوير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وسيعمل فريق عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) عن كثب مع مستشاري SESA لتقديم الدعم الاستشاري. ستقوم الهيئة القومية للغابات بتنسيق تنفيذ الخطة التنفيذية لعملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA).

محتويات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية:

سيقوم الاستشاري بإعداد مسودة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المناسبة للمشاورات العامة والتي تتضمن ما يلي:

- مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي الحالي للبلاد والممارسات الحالية للأجهزة الحكومية ذات الصلة، فيما يتعلق بسياسات ضمانات البنك الدولي ذات الصلة كما هو موضح في مذكرة تقييم مقترح الاستعداد والتأهب "الجاهزية"، والمجموعة الأولية من خيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) (التي تم جمعها كجزء من أنشطة عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)) ؛

- وصف أنواع المشاريع / الأنشطة المتوقعة في إطار برنامج الرد+ (REDD+)، أي تصنيف مشاريع برنامج الرد+ (REDD+) المحتملة التي سيتم تنفيذها

- قائمة ووصف للمخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لكل أنشطة المشروع المتوقعة

- متطلبات الفحص الوقائي لبرنامج الرد+ (REDD+) الشامل في كل مرحلة من مراحل دورة المشروع، بما في ذلك العمليات والأساليب المطلوبة (مثل الوعي والتشاور والمراجعة الاجتماعية والبيئية وبناء توافق الآراء ومشاركة أصحاب المصلحة وما إلى ذلك)، والمتطلبات الوثائقية (مثل التقييم البيئي والاجتماعي) التقرير، وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية، ودليل الاستشارة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وموافقة المجتمع، ووثائق حيازة الأرض مثل موافقة مالك الأرض، وعقد الإيجار، وما إلى ذلك) ووحدة المشروع المسؤولة؛

- الطرق التي تم من خلالها دمج الاحتياجات الخاصة للأقليات العرقية في التصميم العام للمشروع؛

- الترتيبات المؤسسية لتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ووحدات البرامج ذات الصلة وترتيبات التوظيف؛

- إرشادات محددة (على سبيل المثال كيفية إجراء مراجعة بيئية واجتماعية للمشروع المقترح والاستشارة وما إلى ذلك) ونماذج / نماذج من أجل: (1) الفحص البيئي والاجتماعي؛ (2) خطة الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP)؛ (3) قوائم مراجعة محددة لأنواع المشاريع التي تتطلب قدرًا أكبر من العناية البيئية والاجتماعية الواجبة؛ (4) الموافقة؛ و (5) متطلبات المراجعة / المراقبة

- خطة بناء القدرات للوكالات المختلفة ووحدات برنامج الرد+ (REDD+) المشاركة في تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية التي تتضمن مراجعة لسلطة وقدرة المؤسسات على مختلف المستويات الإدارية (المستويين القومي والمحلي).

المهمة رقم (10): إعداد إطار سياسة إعادة التوطين (RPF) وإطار العملية (PF) (إن أمكن)

تحليل متطلبات الأرض وإعداد وثائق الضمانات

يجب استكمال الأنشطة في هذه المهمة بالأعمال التحضيرية من خلال تحليل حيازة الأراضي / إدارة الغابات (بموجب عقد منفصل) وعملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA). بالنظر إلى الطبيعة المحلية لاستراتيجيات برنامج الرد+ (REDD+)، فمن المرجح أن يكون لاستراتيجيات برنامج الرد+ (REDD+) تأثيرات على الأرض والوصول إلى مصادر سبل كسب العيش. وفقًا لذلك، سيكون من الضروري إجراء تحليل مفصل لمتطلبات الأراضي لتحديد هذه المشكلات / المخاطر في وقت مبكر من العملية. لمعالجة هذه القضايا / المخاطر، سيتم إعداد إطار سياسة إعادة التوطين (RPF) وإطار العملية (PF) لتحديد الأهداف والمبادئ والترتيبات التنظيمية وأنشطة بناء القدرات وآليات التمويل لأي متطلبات للأراضي بما في ذلك التعويض عن إعادة التوطين أو القيود للوصول كما هو مطلوب من قبل البنك الدولي (OP4.12)، إعادة التوطين غير الطوعي. نظرًا لأن نطاق وموقع إعادة التوطين / التعويض غير معروفين في الوقت الحالي وسيتم تحديدهما مع بدء عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وتفصيل استراتيجيات / أنشطة برنامج الرد+ (REDD+)، يوفر الإطار فرصة لتوثيق كيفية تحقيق الامتثال لسياسة العمليات (OP4.12)، إما من خلال أنظمة الدولة الحالية، أو من خلال استخدام أحكام خاصة موثقة في الإطار. إذا تم تحديد أي إعادة توطين / تعويض لأي نشاط برنامج الرد+ (REDD+) مستقبلي، فسيتم إعداد خطة عمل إعادة التوطين أو إطار العملية لاحقًا.

يضمن إطار سياسة إعادة التوطين أن أي خطة عمل لإعادة التوطين تحمي الأطراف المتضررة والهياكل المادية، ويتم استعادة سبل كسب العيش إلى معاييرها السابقة ويفضل أن تتجاوز وضعها الحالي. سيشمل إطار سياسة إعادة التوطين عملية تقييم جميع التأثيرات ذات الصلة على ممتلكات الناس وسبل عيشهم ومعالجة التخفيف من آثار إعادة التوطين على أساس المعايير الدولية.

سيتناول إطار العملية القيود المفروضة على الوصول إلى الحظائر والمناطق المحمية المعينة قانونًا والتي تؤدي إلى آثار سلبية على سبل عيش الأشخاص المتضررين. سيحدد إطار العملية المعايير والإجراءات كما هو موضح في سياسة العمليات (OP4.12)، والتي سيتم اتباعها لأنشطة برنامج الرد+ (REDD+) في الحالات التي يؤدي فيها التقييد غير الطوعي للوصول إلى الموارد الطبيعية الناجم عن المشروع إلى آثار عكسية على سبل كسب العيش، لضمان مساعدة الأشخاص المؤهلين والمتضررين في جهودهم لاستعادة أو تحسين سبل عيشهم بطريقة تحافظ على الاستدامة البيئية للمحمية الطبيعية المعنية. وبشكل أكثر تحديدًا ، فهو يصف العملية التشاركية التي من خلالها: (1) تم إعداد وتنفيذ مكونات محددة من المشروع ؛ (2) سيتم تحديد معايير أهلية الأشخاص المتضررين ؛ (3) تدابير لمساعدة الأشخاص المتضررين في جهودهم لتحسين أو استعادة بالقيمة الحقيقية مستويات ما قبل النزوح وسبل كسب عيشهم (على سبيل المثال، حسب الاقتضاء مناطق الرعي البديلة وزراعة منتجات فريدة من الغابات غير الخشبية مثل الفطر أو المحاصيل الأخرى أو الاستثمارات في البنى التحتية المجتمعية) مع الحفاظ على استدامة الحظائر أو المنطقة المحمية و (4) سيتم حل النزاعات المحتملة التي تشمل الأشخاص المتضررين. كما يقدم وصفاً للترتيبات الخاصة بتنفيذ ورصد العملية.

المهمة رقم (11): التشاور والإفصاح عن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وسياسة إعادة التوطين وإطار السياسات

ستتم مراجعة ومناقشة مسودة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين و / إطار السياسات في ورشة أصحاب المصلحة المعينين. سيتفق المستشارون ومجموعة عمل عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) على الطريقة الأكثر فعالية لضمان الحصول على تغذية راجعة مستفيضة من أصحاب المصلحة والتشاور. بصرف النظر عن المشاورات الواسعة مع أصحاب المصلحة، ينبغي عقد ورش عمل هادفة مع حكومات الولايات، وعمال الإرشاد الزراعي والغابات ومنصات منظمات المجتمع المدني وجمعيات الغابات الشعبية والمؤسسات المخصصة والجمعيات النسوية والشبابية واتحادات المزارعين. يجب أن تتبع جميع الاستشارات مبادئ التشاور والمشاركة. وستكون هذه المشاورات أيضًا بمثابة ورش للتحقق على المستوى القومي والتي ستنتهي بإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وإطار سياسة إعادة التوطين وتقارير إطار العمل النهائي.

المنهجية

لتطوير المهمة وفقًا للأهداف المذكورة أعلاه، يجب على الاستشاري / الشركة اقتراح منهجية لتنفيذ الأنشطة المقترحة والكيفية التي ستؤدي إلى تسليم المخرجات على النحو المفصل أعلاه. من المتوقع أن تتضمن المنهجية المقترحة عملاً مكثفًا يشمل جميع أقسام الدراسة.

المنجزات المستهدفة

1. التقرير الاستهلالي، يقدم تفاصيل كاملة عن النهج وسير العمل لكل من عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF). ستقوم وحدة إدارة برنامج الرد+ (REDD+) بمراجعة التقرير بواسطة مجموعة العمل المعنية بالضمانات ولن يتم الشروع في الأنشطة إلا بعد الموافقة على مضمون التقرير.
2. تقرير التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) الذي يقدم النتائج والتوصيات التي تمخضت عن عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA). سيحتوي هذا التقرير، كحد أدنى، على الأنشطة المذكورة أعلاه.

3. تقرير عن إطار سياسة إعادة التوطين، إن وجد.

4. تقرير عن إطار عمل سياسة إعادة التوطين (RPF) وإطار السياسات (PF) إن وجد.

5. إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) بالتفصيل الكامل، ويتناول جميع الأنشطة المذكورة أعلاه.

6. تقرير يصف عمليات وهياكل إدارة إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بحيث يمكن استخدامه بشكل مستمر من قبل جميع أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين. يجب أن يحدد التقرير كيفية تفاعل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية مع أنظمة المعلومات الأخرى الخاصة بالبرنامج القومي لبرنامج الرد+ (+REDD)، ولا سيما سجل أنشطة برنامج الرد+ (+REDD) مثل القياس والإبلاغ والتحقق وآلية تقاسم المنافع وآلية رد المظالم وجبر الضرر

7. التقرير النهائي، مع التفاصيل الكاملة للأنشطة المنجزة، بما في ذلك تفاصيل أحداث بناء القدرات.

بما أن التقارير ستستخدم كوثائق مرجعية لحزم العمل الأخرى لبرنامج الرد+ (+REDD)، فإنه يجب إنتاج التقارير مع وضع هذا الاستخدام في الاعتبار، بما في ذلك على الأقل فهرس مفصل حسب الموضوع بالإضافة إلى جدول محتويات منتظم. سيتم إصدار التقارير باللغة الإنجليزية. يجب تقديم التقارير إلكترونيًا بتنسيق Microsoft Word DOC أو Open Document ODT. يجب تقديم نسخة ورقية واحدة من كل تقرير، بما في ذلك ورقة التوقيع حيث يوقع الاستشاري على التقرير.

سيقدم الاستشاري عددًا صغيرًا من العروض التقديمية (حوالي 3) لمدة ساعة تقريبًا لتقديم النتيجة (الوسيطة) لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية إلى اجتماع برنامج الرد+ (+REDD) القومي. وستقوم وحدة إدارة برنامج الرد+ (+REDD) بتسهيل الاجتماعات. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يشارك نائب رئيس الفريق في اجتماعات البرنامج القومي بناءً على طلب وحدة إدارة برنامج الرد+ (+REDD) (بحد أقصى اجتماع واحد شهريًا).

الخبرة الرئيسية المطلوبة

سيقترح الاستشاري فريقًا للقيام بالمهمة، يتألف على الأقل من الأعضاء التالية أسماؤهم (تخصيص الوقت لكل عضو في الفريق هو إرشادي فقط ويمكن تعديله من قبل الاستشاري):

قائد الفريق (أجنبي، 4 أشهر)

- **المؤهلات الأكاديمية في التخصص المطلوب**: ماجستير أو دكتوراه في علم الغابات أو تخصص وثيق الصلة.
- ما لا يقل عن 10 سنوات من الخبرة المهنية في إدارة الغابات والغابات في المنطقة شبه القاحلة.
- معرفة يمكن إثباتها بإجراءات البنك الدولي الخاصة بالتقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، على سبيل المثال من خلال المشاركة السابقة في مشروعات الغابات (البيئية) التابعة للبنك الدولي.
- معرفة واسعة في قيادة فريق من المهنيين من خلفيات مختلفة لتحقيق هدف مشترك.
- الخبرة في العمل في المنطقة شبه القاحلة في شمال شرق إفريقيا أمر ضروري؛ خبرة العمل في السودان ميزة واضحة.
- مهارات ممتازة في اللغة الإنجليزية لكتابة وتقديم العروض.

أخصائي إدارة الغابات (نائب رئيس الفريق - سوداني، 6 أشهر)

- **المؤهلات الأكاديمية في التخصص المطلوب**: ماجستير أو دكتوراه في علم الغابات أو تخصص وثيق الصلة.

- ما لا يقل عن 10 سنوات من الخبرة المهنية في سياسات الحراجة والغابات والحوكمة على المستويين الاتحادي والولائي.
- معرفة يمكن إثباتها لقوانين ولوائح الغابات، على سبيل المثال من خلال مناصب مهنية محددة و / أو منشورات لتقارير مهنية أو أوراق علمية.
- القدرة على العمل في فريق من الأقران، ودمج المعرفة والمنتجات من التخصصات الأخرى في منتج نهائي متماسك.
- مهارات ممتازة في اللغة الإنجليزية لكتابة وتقديم العروض.

خبير قانوني (محلي، لمد شهرين)

- **المؤهلات الأكاديمية في التخصص المطلوب**: ماجستير في القانون أو تخصص وثيق الصلة.
- ما لا يقل عن 5 سنوات من الخبرة المهنية في قانون الغابات وسياسات الغابات والحوكمة على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية.
- معرفة يمكن إثباتها لقوانين ولوائح الغابات، على سبيل المثال من خلال مناصب مهنية محددة و / أو منشورات لتقارير مهنية أو أوراق علمية.
- القدرة على العمل في فريق من الأقران، ودمج المعرفة والمنتجات من التخصصات الأخرى في منتج نهائي متماسك.
- مهارات ممتازة في اللغة الإنجليزية لكتابة وتقديم العروض.

أخصائي تنمية اجتماعية (سوداني، 4 أشهر)

- **المؤهلات الأكاديمية في التخصص المطلوب**: ماجستير في إدارة الموارد الطبيعية أو العلوم الاجتماعية أو دراسات التنمية أو تخصص وثيق الصلة.
- ما لا يقل عن 5 سنوات من الخبرة المهنية في التنمية الريفية وتنمية الموارد الطبيعية على المستوى الاتحادي ومستوى الولاية.
- خبرة يمكن إثباتها في تقديم التدريب للموظفين الحكوميين وغير الحكوميين.
- القدرة على العمل في فريق من الأقران، ودمج المعرفة والمنتجات من التخصصات الأخرى في منتج نهائي متماسك.
- مهارات ممتازة في اللغة الإنجليزية لكتابة وتقديم العروض.

أخصائي بيئة (سوداني، 4 أشهر):

- **المؤهلات الأكاديمية في التخصص المطلوب**: ماجستير في البيئة أو العلوم الاجتماعية أو الاتصال أو تخصص وثيق الصلة؛ أو خبرة مهنية إضافية كبيرة بدلاً من الحصول على درجة أكاديمية.
- ما لا يقل عن 5 سنوات من الخبرة المهنية في البيئة والمشاركة المجتمعية والاستشارات في المناطق الريفية في السودان.
- تجربة يمكن إثباتها مع أدوات وأساليب للمشاكل البيئية المتعلقة بالتنمية المجتمعية لمواد الاتصال للمجتمعات الريفية، سواء المتعلمين أو الأميين.
- القدرة على العمل في فريق من الأقران، ودمج المعرفة والمنتجات من التخصصات الأخرى في منتج نهائي متماسك.
- مهارات ممتازة في اللغة الإنجليزية لكتابة وتقديم العروض. تعتبر معرفة اللغات أو اللهجات المحلية ميزة واضحة.

أخصائي الخرائط وتكنولوجيا المعلومات (سوداني أو أجنبي، شهرين)

- **المؤهلات الأكاديمية في التخصص المطلوب**: بكالوريوس أو ماجستير في تقنية المعلومات أو تخصص وثيق الصلة.
- 3 سنوات على الأقل من الخبرة المهنية في تحليل وتصميم نماذج البيانات لإدارة المعلومات في قواعد البيانات.

- معرفة إدارة معلومات الغابات أو الموارد الطبيعية ميزة.
- إثبات القدرة على ترجمة مشاكل العالم الحقيقي إلى نماذج بيانات مجردة مع التوثيق الكامل.
- مهارات ممتازة في اللغة الإنجليزية لكتابة وتقديم العروض.

المبادئ التوجيهية لتقديم الطلبات

يتم التقديم لشغل الوظائف بحلول التاريخ المحدد في قسم "البيانات الرئيسية" علماً لن يُنظر في الطلبات المتأخرة.

قد يكون الاستشاري شركة واحدة أو مجموعة شركات. في حالة كونسورتيوم، يجب الإشارة إلى شركة واحدة على أنها الشركة الاستشارية الرئيسية، والتي ستكون المحاور الرسمي الوحيد للائتلاف مع وحدة إدارة برنامج الرد+ (REDD+). يستخدم مصطلح "استشاري" لكل من فرادى الشركات أو كونسورتيوم شركات متحدة.

يُطلب من الاستشاريين الراغبين إعداد وثيقة الإعراب عن الاهتمام (EoI) على أن تشتمل على الأقسام التالية:

1. عرض المستشار (جميع الشركات في حالة كونسورتيوم) بحجم صفحتين كحد أقصى.
2. النهج الفني المقترح للقيام بالمهمة بحجم 4 صفحات كحد أقصى.
3. تقديم إحاطة بشأن الخبراء الرئيسيين المقترحين للاضطلاع بالمهمة بحجم صفحة واحدة كحد أقصى لكل خبير.
4. قائمة الخبرات ذات الصلة (العشر سنوات الماضية فقط) بحجم 4 صفحات كحد أقصى.

يجب تقديم الطلبات عبر البريد الإلكتروني مشفوعة بالمرفقات بتنسيق Adobe Acrobat PDF أو Microsoft Word DOC أو تنسيق Open Document ODT. يجب أن يحتوي سطر موضوع البريد الإلكتروني على رقم الشراء واسم الاستشاري. قم بتضمين رقم المشتريات واسم الاستشاري في اسم جميع المستندات المقدمة.

سيتلقى جميع المتقدمين إفادة باستلام بيان الإعراب عن الاهتمام (EoI) الخاص بهم. ستتم دعوة ستة متقدمين كحد أقصى، ليتم اختيارهم على أساس مضمون بيان الإعراب عن الاهتمام لتقديم عرضين فني ومالي بصورة كاملة في غضون شهر واحد بعد الموعد النهائي لتقديم بيان الإعراب عن الاهتمام.

المرحلة الثانية من عملية الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (REDD+)

1. خلفية

من شأن التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)، كجزء من عملية استعداد برنامج الرد+ (REDD+)، أن يدمج الشواغل البيئية والاجتماعية (E&S) في صياغة استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) والتنفيذ اللاحق للاستراتيجية. إنها عملية تقيّم المخاطر البيئية والاجتماعية المحتملة والمنافع من تنفيذ الاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (REDD+) وصياغة البدائل وتطوير استراتيجيات التخفيف. ويهدف إلى ضمان ألا تؤدي الأنشطة المنفذة في إطار آلية برنامج الرد+ (REDD+) إلى تأثيرات اجتماعية وبيئية ضارة وأن تسفر، حيثما أمكن، عن منافع اجتماعية وبيئية.

خلال المرحلة الأولى من عملية الاستعداد لبرنامج الرد+ (+REDD)، كلفت وحدة إدارة المشروع ائتلافاً مكونًا من مستشارين دوليين ووطنيين من شركة Carbon Clear وEtifor وLavola للقيام بما يلي:

(1) إعداد دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) على المستوى القومي.

(2) وضع إطار عمل للإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF).) على المستوى القومي.

(3) تحليل قضايا الأراضي وإعادة التوطين غير الطوعي وإعداد إطار سياسة إعادة التوطين وإطار السياسات.

تم تنفيذ دراسة التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (في الفترة من أكتوبر 2017 إلى أغسطس 2018، وتم تقديم تقرير بذلك. تألفت المهمة مما يلي: تحديد التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة لخيارات استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD) المقترحة؛ التشاور المكثف مع أصحاب المصلحة في المواقع التي يحتمل أن تتأثر بتنفيذ البدائل المختلفة لاستراتيجية برنامج الرد+ (+REDD)؛ تحليل مدى ملاءمة الإطار التنظيمي لتنفيذ أنشطة برنامج الرد+ (+REDD)؛ واقتراح إطار إداري للتعامل مع التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة. كجزء من المرحلة الثانية من عملية الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (+REDD)، يجب تحديث التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) مع مراعاة:

- نطاق مشاورات أصحاب المصلحة في مناطق جديدة تغطي الولايات الست المتبقية من أصل ثماني عشرة ولاية (الولاية الشمالية ولاية نهر النيل ولاية البحر الأحمر ولاية كسلا ولاية الجزيرة ولاية غرب دارفور)؛ تحديد أصحاب المصلحة باستخدام البيانات المحدثة التي يمكن أن تتمخض عن الأنشطة الجارية لجاهزية برنامج الرد+ (+REDD) وتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة من خلال الوصول إلى مستويات إدارية مختلفة (اتحادية ولائية محلية) ومؤسسات (حكومية، غير حكومية، مؤسسات غير رسمية، قطاع خاص، إلخ.)
- الإطار البيئي والاجتماعي الجديد للبنك الدولي.
- نتيجة أحدث الدراسات التي أجريت في إطار المرحلتين الأولى والثانية من عملية الاستعداد والتأهب "الجاهزية" لبرنامج الرد+ (+REDD) و (3) محاولة قدر المستطاع تقييم الخيارات المحدثة للاستراتيجية؛
- الحاجة إلى اقتراح قضايا بيئية واجتماعية وتدابير تخفيف محددة ويمكن ترجمتها إلى أنشطة في برامج تجريبية.
- تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية: (1) دمج صكوك الضمانات التكميلية التي تم إعدادها كجزء من عملية الاستعداد والتأهب (على سبيل المثال، آلية رد المظالم وجبر الضرر وآلية تقاسم المنافع) لأخذها في الاعتبار أثناء تنفيذ المشاريع الاستثمارية لضمان مراعاة الشواغل البيئية والاجتماعية ؛ (2) تحديد أولويات الفجوات والفرص المحددة في الإعداد المؤسسي الحالي للمؤسسات المختلفة التي يمكن أن تشارك في تنفيذ خيارات الاستراتيجية المقترحة لبرنامج الرد+ (+REDD)؛ (3) تحديد الاحتياجات والدعم الذي تحتاجه هذه المؤسسات لتنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لمشاريع الاستثمار ببرنامج الرد+ (+REDD)؛ و
- إعداد صكوك ضمانات لإطار سياسة إعادة التوطين (RPF) وإطار السياسات (PF) التي لم يتم إعدادها بالكامل وإدراجها في تقارير التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF).

2. الهـدف

الهدف الرئيسي من هذه الاستشارات هو تحديث وسد ثغرات التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) التي تم تنفيذها خلال المرحلة الأولى من عملية الاستعداد والتأهب لبرنامج الرد+ (+REDD). ويتمثل الهدف المحدد من التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) في:

- دمج الاعتبارات الاجتماعية والبيئية في إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والاستراتيجية القومية لبرنامج الرد+ (+REDD).
- تعزيز عملية الاستعداد من خلال المشاركة في تحديد القضايا الرئيسية وترتيبها حسب الأولوية وتقييم السياسات والمؤسسات وثغرات القدرات والإفصاح عن النتائج في التقرير المرحلي الخاص لبرنامج الرد+ (+REDD) بشأن الاستعداد والتأهب.
- وضع الصيغة النهائية لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية وتخفيف التأثيرات السلبية المحتملة أثناء تنفيذ المشاريع.

3. نطاق العمل

بالنسبة لعملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)، يحتاج الاستشاري إلى:

- تحديث التقرير النهائي لعملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)؛ تحديد وترتيب أولويات القضايا الاجتماعية والبيئية الرئيسية المرتبطة بدوافع إزالة وتدهور الغابات، بما في ذلك تلك المرتبطة بالسياسات الوقائية للبنك الدولي على النحو المنصوص عليه في الإطار البيئي والاجتماعي الجديد للبنك الدولي. يجب أن تشمل عملية التحديث توسيع نطاق مشاورات أصحاب المصلحة إلى مناطق جغرافية جديدة تغطي الولايات الست المتبقية (الإقليم الشمالي والإقليم الشرقي والإقليم الأوسط وإلى حد ما في أجزاء مختارة من إقليم دارفور)
- مسودة التوصيات التي تسترشد بخيارات استراتيجية برنامج الرد+ (+REDD)
- إنشاء آليات للتواصل والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين.

بالنسبة لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، يحتاج الاستشاري إلى:

تحديث تقرير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية النهائي بطريقة مناسبة للتضمين في حزمة R وتتوافق مع سياسات الضمانات الجديدة للبنك الدولي. يجب على الاستشاري أيضًا تحديث / مراجعة تقارير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية المرتبطة التالية:

- إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) لمعالجة أي آثار بيئية محتملة، بما في ذلك التأثيرات التراكمية و / أو غير المباشرة للأنشطة المتعددة؛
- إطار سياسة إعادة التوطين (RPF) لمعالجة أي حيازة محتملة للأراضي و / أو نقل مادي، على النحو المطلوب بموجب سياسة إعادة التوطين غير الطوعية للبنك الدولي؛
- إطار العملية (PF) لحالات تقييد الوصول إلى الموارد الطبيعية داخل المتنزهات والمناطق المحمية المعينة قانونًا، كما هو مطلوب بموجب سياسة إعادة التوطين غير الطوعية للبنك الدولي؛ و

- إطار تخطيط الشعوب الأصلية (IPPF) على النحو المطلوب في سياسة البنك الدولي بشأن الشعوب الأصلية.

4. المنهجية

لإجراء المهمة وفقًا للسياق والأهداف والنطاق أعلاه، يجب على الاستشاري تطوير منهجية مفصلة لتنفيذ الأنشطة المقترحة بطريقة تؤدي إلى تسليم المخرجات المتوقعة. من المتوقع أن تتضمن المنهجية المقترحة عملاً مكثفًا يغطي جميع أقسام الدراسة وستأخذ في الاعتبار بشكل كامل جميع المخرجات التي تم تسليمها في إطار المرحلة الأولى من مشروع الاستعداد لبرنامج الرد+ (REDD+) في السودان / مشروع التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) ومشروع إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF).

5. المنجزات المستهدفة

1.5 التقرير الاستهلالي، يقدم تفاصيل كاملة عن النهج وسير العمل لتحديث التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA) وإطار الإدارة البيئي والاجتماعية. ستتم مراجعة التقرير الأولي من قبل وحدة إدارة برنامج الرد+ (REDD+) وفقط بعد الموافقة عليه ستستمر الأنشطة؛

2.5 خطة وطريقة التشاور مع أصحاب المصلحة / المجتمع والمشاركة في الولايات الجديدة؛

3.5 تقرير محدَث للتقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)، يقدم النتائج والتوصيات التي انبثقت عن عملية التقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي (SESA)، بما في ذلك التشاور والمشاركة مع أصحاب المصلحة. يجب تضمين الأقسام التالية في التقرير:

- إطلاق سياسات البنك الدولي المطبقة، وإجراء الدراسات أو التقييمات البيئية والاجتماعية؛
- نتائج تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية والتأثيرات المحتملة لخيارات استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+) للامتثال لسياسات ضمانات البنك الدولي، وكيف أن نتائج هذا التقييم توجه اختيار وإعداد مشاريع استراتيجية برنامج الرد+ (REDD+)؛

4.5 تقرير محدث لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية، بما في ذلك إطار سياسة إعادة التوطين وخطة العمل القومية وإطار السياسات والتخطيط. يجب أن يحدد التقرير كيف يتفاعل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية مع أنظمة المعلومات الأخرى الخاصة بالبرنامج القومي للرد+ (REDD+)، ولا سيما سجل أنشطة برنامج الرد+ (REDD+) نظام رصد الأرض والقياس والإبلاغ والتحقق وآلية تقاسم المنافع وآلية رد المظالم وجبر الضرر.

6. مراجع المشروع

جميع المواد المرجعية للمشروع بما في ذلك قوائم الأنشطة وأوصافها والتنظيم والمنهجية والجدولة وخبرة الخبراء والالتزامات وجميع التكاليف المرتبطة بها موضحة في العرض الفني والمالي في مرفق مستقل. تم تأكيد جميع خطابات التزام الخبراء بالمشروع والمصادقة عليها مرة أخرى مع كل خبير.